



بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف بن عيسى
ق متخرج من جامعة المدية سنة 2007

للتواصل وطلب المذكرات :

بريدي الإلكتروني: benaisa.inf@gmail.com

MSN : benaisa.inf@hotmail.com

Skype :benaisa20082

هاتف : 0771087969

دعوة صالحة بظهر الغيب....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول
دراسة حالة كوسوفو

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
فرع العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ:
د: إسماعيل دبش

إعداد الطالب:
مرابط رابح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د عمر صدوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	رئيسا
أ.د إسماعيل دبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
د عمر بغزوز	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا
د عمر فرحاتي	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
د مسعود شنان	استاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا
د حسين قادري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية 2008-2009

الأهداء

إلى روح: والدتي، أبي، أختي وصافية. رحمهم الله

إلى زوجتي وأبنائي: نور الهدى أسماء، محمد هشام
، جمال الدين وجميع العائلة.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور إسماعيل دبش الذي ساعدني كثيرا على إتمام هذا البحث، ولا أنسى أيضا الدكتور بن عنتر والدكتور عمر بغروز، والأستاذين زقادة الشاذلي وإبراهيم زراري وإلى أعضاء اللجنة الذين سيناقشون هذا البحث.

مقدمة

لقد حظيت الدراسات العرقية بقسط كبير من الاهتمام من طرف المختصين في العلاقات الدولية وتحليل النزاعات وخاصة بعد تفكك المعسكر الشيوعي. وهذا الاهتمام هو مخالف لما كان عليه الوضع في السابق، حيث ساد الاعتقاد بأن الدراسات العرقية ليست من اهتمام العلوم السياسية وإنما من اختصاص علماء الاجتماع ودراسة البشرية. وظهرت عدة نظريات مؤيدة لهذا الاتجاه، وخاصة النظرية الليبرالية والماركسية، التي توقعنا ذوبان العرقية في تلك المجتمعات. واعتقدت الماركسية في تحليلها حول ذوبان المجموعة العرقية على أساس الإيديولوجية الاشتراكية والصراع الطبقي والأممية العالمية، بينما اعتقدت النظرية الليبرالية أن التصنيع والتطور للمجتمعات الغربية يؤدي إلى انصهار وذوبان العرقيات. وقد أثبت الواقع بطلان تلك النظريات، لأن الإنسان لديه غريزة التمسك بهويته ودينه أينما كان ومهما تطور المجتمع.

فبعد تفكك المعسكر الشيوعي واندلاع الصراعات العرقية في جمهورية يوغسلافيا والجمهوريات المكونة للإتحاد السوفيتي، ازداد الاهتمام من طرف منظري العلاقات الدولية حول الخلافات الدموية العرقية، وخاصة المدارس الواقعية التي شكلت المرجع المهيمن لتحليل سياسة الدولة، لم تعط اهتماما للوضع الداخلي يرقى لمستوى اهتمامها بالوضع الخارجي باستثناء المدارس الماركسية والواقعية الجديدة.

وبعد عدة سنوات من الإهمال للمتغيرات الداخلية ودورها في التأثير على الاستقرار الدولي، باستثناء المدرسة الماركسية التي أبرزت أهمية الحروب الأهلية والعرقية ودورها في عدم استقرار العالم السياسي. وهذا الاتجاه الماركسي اتبعته الواقعية الجديدة التي أصبحت تولي اهتماما للعوامل الداخلية للدولة ومدى تأثيرها على الساحة الدولية. وكانت مفاجئة في العلاقات الدولية، وطبقت المعضلة الأمنية، التي تحدث ما بين الدول: أي على المستوى الدولي، إلى المستوى الداخلي، وأصبحت تسمى المعضلة لأمنية الداخلية. وطبقت هذه النظرية في الخلافات العرقية في يوغسلافيا عقب اندلاع الصراع العرقي في كوسوفو والبوسنة.

وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي، أصبحت المجموعة العرقية من أهم وحدات لتحليل الخلافات الدولية وكذلك التغيير في مفهوم المنظور الأمني. وجه الباحثون في العلاقات الدولية وتحليل الصراعات تحديات جديدة تتعلق بطبيعة النزاعات كيفية حلها، إنهاؤها، وظهرت عدة مفاهيم مثل بناء السلم، الوقاية من النزاعات، تحويل الخلافات، عملية السلام، المحافظة على السلام والحرب الوقائية.

نتج عن نهاية الحرب الباردة تغير من الدراسات الأمنية التقليدية إلى الدراسات الأمنية الجديدة يتمثل أساسا في:

1- تحول الخلافات ما بين الدول (منظور قديم) الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة إلى الخلافات داخل الدولة (منظور جديد) خاصة الخلافات العرقية.

2- بروز فاعلين غير دوليين، وخاصة على مستوى داخل الدولة وتأثيرهم على السياسية الأمنية الداخلية والدولية.

3- اتساع العولمة أدى بالعوامل الداخلية إلى اختراق السيادة الوطنية والتأثير على ما وراء الحدود الوطنية.

4 - ظهور عوامل جديدة لم تحظ بالدراسة الكافية والتي تهدد أغلب دول العالم بدون استثناء مثل الاحتباس الحراري، الإرهاب الدولي، المخدرات والجريمة المنظمة.

وتدخل دراسة حالة كوسوفو ضمن هذه التغيرات التي حدثت بعد انهيار النظام الشيوعي وتفتت الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية على أسس عرقية أسست دول مستقلة مثل سلوفينيا، مقدونيا... والتحققت في سنة 2007 الجبل الأسود بقاطرة المنفصلين عن صربيا، وفي 17 فيفري 2008 أعلنت كوسوفو استقلالها عن جمهورية صربيا.

ومن الناحية التاريخية تميزت العلاقات ما بين المجموعات العرقية الصربية والألبانية بحدة التوتر والكراهية والبغضاء بعد نهاية الحكم العثماني. ووقعت عدة مجازر ارتكبتها الصرب ضد الألبان، وظهرت عدة مخططات لترحيلهم من كوسوفو إلى تركيا، وهدف تلك السياسية هي إفراغ الإقليم من السكان الأصليين الألبان، ولهذا أطلق عليها سياسة التطهير العرقي الهادئ.

عرفت كوسوفو استقرارا سياسيا في عهد القائد اليوغسلافي الراحل جوزيف بروز تيتو، الذي استطاع إخماد النعرة العرقية بفضل سياسة القمع لفرض الوحدة الوطنية وسن قوانين تحرم التطرق إلى موضوع العرقية. وهذا يعني أن البركان العرقي كان في مرحلة إخماد ثم تلت مرحلة هيجان البركان بعد وفاة تيتو. وهذا ما حدث في أواخر السبعينات حين شهد إقليم كوسوفو انتفاضة ألبانية بقيادة الطلبة، الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ثم تحولت المطالب إلى سياسية.

ولقد كان واقعا نويل مالكولم (Noel Malcolm) أحد المختصين في دراسة إقليم كوسوفو، عندما قال أن أزمة يوغوسلافيا بدأت في كوسوفو وتنتهي بكوسوفو. إن أول أزمة عرفتها يوغوسلافيا بدأت في كوسوفو عند إلغاء الحكم الذاتي للألبان من طرف الصرب سنة 1989، أي قبل انهيار يوغوسلافيا، ومنذ ذلك التاريخ، لم يعرف الإقليم أي استقرار سياسي.

لا تشكل العرقية تهديدا لاستقرار الدول إلا إذا تم تسييسها، أي استعمال الورقة العرقية من طرف الزعماء السياسيين الجدد، الذين استغلوا انهيار نفوذ وسلطة الحزب للوصول إلى السلطة. وهذا أدى إلى تغيير في العلاقات داخل المجموعة العرقية (in group) التي كانت متحدة و متماسكة و متلاحمة إلى خارج المجموعة (out group)، أي انقسام و تفتت داخل المجموعة. فاليوغسلافي تغيرت نظرتة إلى أخيه اليوغسلافي وأصبح كرواتى سلوفينيى مقدوني مع بروز الكراهية و العداوة فيما بينهم. وتغير الولاء للسلطة من الماركسية إلى أسس عرقية وبدأ تفكك المجتمع مما هدد استقرار يوغسلافيا بصفة عامة وكوسوفو بصفة خاصة، وانقسمت المجموعة العرقية في كوسوفو إلى قسمين متميزين منفصلين تماما. وأقصيت وهمشت المجموعة العرقية الألبانية في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، بينما أصبحت الأقلية الصربية في كوسوفو في وضع تحتكر فيه جميع السلطات، وهذا ما أدى إلى تمرد سلمي في المرحلة الأولى ثم مقاومة مسلحة في المرحلة الثانية.

وأثرت أزمة كوسوفو، كبقية الصراعات العرقية على عدم استقرار البلقان وخاصة مقدونيا وجمهورية ألبانيا. ولم يتدخل المجتمع الدولي إلا بعد حدوث مجازر وإبادة عرقية ارتكبتها الصرب ضد الألبان، مما أدى إلى تدخل الحلف الأطلسي الذي شن هجوما جويا ضد الجيش اليوغسلافي دامتعدة أسابيع. واستسلمت القوات الفيدرالية اليوغسلافية وانسحبت من إقليم كوسوفو الذي أصبح تحت إدارة الأمم المتحدة التي تتولى السلطات السيادية للإقليم من طرف الممثل للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو. وبعد استكمال بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية، انطلقت المفاوضات حول تحديد الوضع النهائي للإقليم، وقرر المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن ليس هناك اختيار آخر للوضع سوى استقلال كوسوفو تحت إشراف دولي، ورفضت كل من روسيا و صربيا ذلك الاختيار. وأجريت مفاوضات أخرى دامت ثلاثة أشهر تحت رعاية الثلاثية الأوروبية وروسيا وتمسك كل طرف بموقفه؛ الألباني بالاستقلال، والصربي بالحكم الذاتي لكوسوفو. وفي 17 فيفري 2008 استقل كوسوفو عن صربيا بفضل التأييد والمساندة الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

أسباب اختيار الموضوع:

يدخل موضوع الدراسة ضمن إطار تحليل النزاعات الدولية، وهو صلب العلاقات الدولية، إضافة إلى ذلك فهو يندرج ضمن الخلافات العرقية التي هددت ومازالت تهدد استقرار الدول (جمهورية جورجيا وروسيا). ويمكن إرجاع اختيار الموضوع إلى:

1- إنه لأول مرة يتدخل الحلف الأطلسي لإنقاذ شعب من الاضطهاد والإبادة العرقية رغم حدوث حالات مماثلة وأكثر خطورة (رواندا مثلا).

2- تطبيق نظرية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية على كوسوفو.

3- وضعت الأمم المتحدة لأول مرة المعايير التي يجب توفرها في التدخل الإنساني وهذا بفضل أزمة كوسوفو.

4- كوسوفو حالة فريدة من نوعها في أوروبا، لأن منظمة الأمم المتحدة هي التي تتولى إدارة الإقليم الذي مازال من الناحية القانونية ضمن سيادة صربيا (قرار الأمم المتحدة 1244).

اعتبرت الأمم المتحدة كوسوفو حالة خاصة وفريدة في العالم لذا تطلب حلا خاصا لا ينبغي أن يطبق على الحركات الانفصالية الأخرى في العالم لأنه يؤدي إلى فتح صندوق باندورا (pandora's Box).

أهمية الدراسة:

أصبحت الدراسات العرقية، وخاصة الخلافات العرقية، تحتل صدارة اهتمامات الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية، وخاصة أن ظاهرة العرقية مست الدول الصناعية وكذلك الدول النامية. وبما أن معظم الدول متعددة الأعراق، فقد يصبح التنافر العرقي عامل وحدة، لكن في أغلب الحالات هو عامل يهدد الاستقرار الدولي.

يعتبر ابن خلدون من الأوائل الذي تطرقوا إلى دور العصبية في تلاحم المجتمع واستقراره، فإذا وجدت العصبية يزدهر المجتمع وإذا غابت ينهار المجتمع. وترتكز نظرية ابن خلدون على القرابة والنسب والحسب والغيرة في وحدة المجتمع (1).

لقد بدأ الاهتمام بدراسات المجموعة العرقية قبل انهيار الإتحاد السوفيتي، ويمكن إعطاء صورة عن الاهتمامات الأكاديمية إذا نظرنا إلى مواضيع الكتب لمكتبة الكونجرس الأمريكية في الفترة ما بين 1968-1973 كان في المكتبة تسعة كتب فقط تناولت موضوع العرقية، وفي الفترة 1974-1980 أصبح عدد الكتب 418 كتابا حول العرقية (2). وتحتوي في الوقت الحاضر على آلاف من الكتب تتناول الصراعات العرقية. وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي ازداد اهتمام الباحثين بالخلافات العرقية، وخاصة التي اندلعت في جمهورية يوغسلافيا والإتحاد السوفيتي السابق (الشيشان، أبخازيا). وتكمن أهمية الموضوع أيضا فيما يلي:

- 1- حدوث أكبر مجزرة بعد الحرب العالمية الثانية مقتل ما بين 800 إلى 850 ألف من التوتسي من طرف الهوتو في رواندا في فترة لا تزيد عن أربعة أشهر.
- 2- حدوث إبادة عرقية ارتكبتها الصرب في البوسنة وكوسوفو.
- 3- هروب أكثر من 800 ألف الباني من كوسوفو بسبب القمع والاضطهاد الصربي وبروز مشكل اللاجئين الألبان في الدول المجاورة لكوسوفو.

(1) لمزيد من التفاصيل حول العصبية انظر، مقدمة ابن خلدون، مطبعة دار القلم، تونس، 984.

(2) John Burton, The Philosophy of Public Policy, University of kent Canterbury 1981, p,7, Unpublished work.

- 4- اندلاع الحرب بين جيش تحرير كوسوفو والجيش الفيدرالي اليوغسلافي.
- 5- تدخل الحلف الأطلسي لوقف القمع والإبادة الصربية ضد الألبان.
- 6- أخذت قضية كوسوفو الصدارة في المحافل والصحف والأوساط الأكاديميين أثناء تدخل الحلف الأطلسي وخاصة إعلان استقلال كوسوفو.

صعوبة البحث:

إن أهم صعوبة تواجه الباحث في الصراعات العرقية هي نقص المراجع باللغة العربية وخاصة فيما يتعلق بدراسة حالة كوسوفو، وهذا يدفع الباحث إلى البحث عن الكتب والمجلات باللغة الفرنسية والإنجليزية ومعظم المراجع المستعملة هي باللغة الإنجليزية يتطلب وقتا ومجهودا للترجمة من الإنجليزية إلى العربية، ولقد ساعدتنا مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة على إنجاز هذا البحث.

وتكمن الصعوبة الأخرى في تسارع الأحداث والتطورات السياسية في كوسوفو، وخاصة المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للإقليم وهذا يؤدي بالباحث إلى المتابعة الإعلامية المستمرة ولا يجدها إلا عبر الانترنت.

إشكالية البحث:

تتركز الدراسة بالدرجة الأولى حول العلاقة ما بين المجموعة العرقية الألبانية والصربية التي اتسمت بالعداء والتوتر، فالإشكالية الرئيسية هي ما هو الدور الذي أدته المجموعة العرقية الصربية والألبانية في عدم استقرار كوسوفو؟ وفي ضوء ذلك هناك إشكالية فرعية وهي ما هو دور المجموعة العرقية الصربية في اندلاع الخلاف في يوغسلافيا وكوسوفو بصفة خاصة؟ وما هي أسباب تدويل القضية وما هي المقاربة المتبعة لحل للقضية؟

فرضيات الدراسة:

- 1- محاولة إنشاء صربيا الكبرى أدت إلى اندلاع الخلاف في كوسوفو ويوغسلافيا.
- 2- عدم تلبية النظام السياسي لمطالب الألبان والصرب أدى بالطرفين إلى تغيير النظام.
- 3- التهميش والإقصاء للألبان دفعهم إلى تبني المقاومة السلمية ثم العسكرية وتدخل الحلف هو وقف المجازر الصربية في كوسوفو.

حدود الدراسة:

وينصب التحليل على أسباب اندلاع النزاع السلمي ثم العسكري بين الألبان والصرب، وخاصة في الفترة الزمنية الممتدة من 1989 إلى أواخر 2007، وهي لا تنطرق إلى إعلان استقلال من طرف الوزير الأول لكوسوفو إبراهيم تاقى وردود الأفعال الدولية حول ذلك، ولا يمكن إهمال الفترات السابقة قبل إلغاء الحكم الذاتي، والتي لها علاقة مباشرة في اندلاع الخلاف.:

منهجية الدراسة:

ليس هناك اتفاق بين منظري العلاقات الدولية حول وحدة تحليل النزاعات الدولية وأسباب الحروب، وتتباين أوجه الاختلاف من مفكر إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى ومما لا شك فيه، يعتبر كينيث وولتز Kenneth Waltz من الأكاديميين الأوائل الذين ادخلوا مستوى التحليل في كتابة رجل، الدولة والحروب الذي نشره سنة 1959. وهناك من يستعمل مصطلح مستوى التحليل، ووحدة التحليل ووحدة التفسير، فمستوى التحليل ووحدة التحليل قد يستعملان كترادفين وقد يختلفان ولا حاجة إلى الخوص في هذا الموضوع ونستعمل في بحثنا مصطلح وحدة تحليل.

بين لنا وولتز ثلاثة صور لتفسير الحروب: أولاً ترجع إلى الإنسان، ثانياً الدولة أي (طبيعة الدولة) وثالثاً طبيعة النسق الدولي (الفوضى). وتركز الواقعية الجديدة على بنية النظام الدولي بينما اعتمد دافيد سنجر على ثلاثة مستويات: النظام والنظام الفرعي، الدولة والبيروقراطية.

ويعتبر الإنسان والدولة من أهم وحدات تحليل الخلافات وهذا ما ذهب إليه إرنولد وولفيرز ستانلي هوفمان وروزنكروس، وهناك من يركز على اتخاذ القرار السياسي، المحيط، الماركسية على البنيوية والمدرسة البنائية على الهوية والفرد. ولا يمكن الاعتماد على وحدة تحليل واحدة لتفسير الخلافات الدولية العرقية والحروب، وفي الحقيقة فإن أي خلاف يحتاج إلى عدة وحدات.

وحدة التحليل المتبعة في الدراسة والبحث:

إن الصراعات العرقية هي عادة خلافات بين مجموعتين عرقيتين أو أكثر والخلاف في كوسوفو هو بين المجموعتين العرقية الألبانية والصربية، ولهذا فإن أهم وحدة تحليل هي العلاقة بين المجموعتين العرقيتين، التي كان لها دور أساسي في اندلاع الخلاف، وخاصة الدور الصربي. وهناك وحدة النسق (أو النظام) الذي يمثل النمط السياسي الذي كان مطبقاً في ظل الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية والذي قسم البلاد إلى جمهوريات وأقاليم الحكم الذاتي. كان النظام السياسي سبباً في اندلاع الخلاف، لأن الحكم الذاتي في كوسوفو رفضه كلا الطرفين المتنازعين، وطالب الألبان بإنشاء جمهورية لكوسوفو وعارضه الجانب الصربي، لأن جمهورية صربيا هي الجمهورية الوحيدة في يوغسلافيا المقسمة إلى إقليمين للحكم الذاتي كوسوفو للألبان وفوودينا للمجريين. ووحدة التحليل الثالثة هي الفرد والنخبة، وينصب بحثنا على تحليل شخصية الزعيم الصربي صلوبودان مليوسوفيتش، كيف وصل إلى السلطة وجند شعبه الصربي لإنشاء صربيا الكبرى؟ وكيف وظف العواطف والمشاعر العرقية وما هو دوره في انهيار يوغسلافيا واندلاع الخلاف في كوسوفو؟

وتتمثل وحدة التحليل النخبة الصربية في الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون وكذلك رجال الدين الأرثوذكس الذين طالبوا بإلغاء الحكم الذاتي للألبان وطردهم.

لقد وصل ميلوسوفيتش إلى الحكم بفضل مشكل كوسوفو ويقال من السلطة ويسجن بسبب هزيمته في حرب كوسوفو. وآخر مستوى تحليل هو النسق الداخلي والدولي: كيف أن الخلاف في كوسوفو وخاصة المجازر الصربية أثرت على المجتمع الدولي الذي تدخل في القضية وأدى إلى تدويل القضية؟
منهجية الدراسة:

لا يمكن الاعتماد على منهج واحد عند دراسة الخلافات العرقية، فنعتمد على منهج متعدد أو متكامل، وهذا حسب المواضيع والخطة والأحداث المؤثرة في زعزعة استقرار كوسوفو، والمنهج النظامي لتحليل النظام السياسي وكذلك كيف أن العوامل الداخلية تؤثر على الساحة الدولية؟ أي القمع والاضطهاد والإبادة العرقية دفعت المجتمع الدولي إلى التدخل في القضية. واستعملنا المنهج الإحصائي والمقارن ودراسة حالة.
محتويات ومحاور الدراسة:

لقد تم الاعتماد في تحليل الخلاف العرقي في كوسوفو على إطار نظري ومفاهيمي، وله علاقة وطيدة مع الصراع في كوسوفو، وقسمت الدراسة إلى خمسة فصول ويهتم الفصل الأول بدراسة المقاربة النظرية في المفاهيم من خلال مبحث خصص لتعريف العرقية والقومية والأقلية والأمة و جدولا حدد فيه أهم المفاهيم وعلاقتها بالمتغيرات الرئيسية. وفي المبحث الثاني عالج أهم المميزات والخصائص للخلافات العرقية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع خلاف كوسوفو وتطرق أيضا إلى أهم أسباب الخلافات العرقية في العالم عن طريق إبراز مختلف النظريات الليبرالية والماركسية التي اعتقدت وتوقعت امتصاص وانصهار المجموعة العرقية مع بيان بطلان تلك النظريات، لأن كلا المجتمعات شهدت انتعاشا للعرقية. وفي آخر المبحث الثاني درست أهم نظرية في العلاقات الدولية وهي المعضلة الأمنية الداخلية وطبقناها على يوغسلافيا وكوسوفو. ويحتوي المبحث الثالث على دراسة تحليلية لأهم موضوع هدد ويهدد استقرار الدول والأمن العالمي وهي الحركات الانفصالية بالدرجة الأولى ثم الحركات الإيردنتية والحكم الذاتي. ودعمنا بحثنا ببعض الإحصائيات عن الحركات الانفصالية في العالم التي تهدد استقرار الدول وكذلك الحركات التي تناضل من أجل الحكم الذاتي والمطالب الإقليمية.
و الفصل الثاني يتعرض إلى العوامل العرقية التي أدت إلى انهيار يوغسلافيا وقسم إلى مبحثين يتناول الأول التركيبة العرقية واللغوية والدينية والنظام الفيدرالي اليوغوسلافي وخاصة بعد انهيار الحزب الشيوعي وظهور التعددية الحزبية واندلاع موجات الاستقلال في سلوفينيا كرواتيا ومقدونيا. ويتعلق الثاني بدراسة حالة كوسوفو، أين تعالج البنية التاريخية للإقليم والاستعانة ببعض الإحصائيات المتعلقة بالسكان

الصرب والألبان في كوسوفو، وفي الأخير خصص لتحليل دستور يوغسلافيا المتعلق بالحكم الذاتي وتدخل الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في القضية.

والفصل الثالث يتعرض إلى اندلاع المقاومة الألبانية وقسم إلى مبحثين، الأول هو عبارة عن بداية الهيمنة الصربية على كوسوفو، ووصول الزعيم الصربي إلى السلطة عن طريق تسييس العرقية في سبيل تجنيد الشعب الصربي حول أحقية الصرب لإقليم كوسوفو. وأول قرار اتخذته الزعيم الصربي هو إقالة الحاكم الألباني لكوسوفو بطريقة غير شرعية وتمثل أول خطوة نحو زعزعة استقرار كوسوفو. وأصدرت بلغراد سلسلة من القوانين حرمت الألبان من حقوقهم مثل حق الملكية، إقالة الشرطة الألبانية، طرد العمال، الاعتقالات ومنع صدور الصحف والمجلات مما أدى إلى زيادة البطالة والفقر والأمراض والأوبئة. وهذا ما دفع بالألبان إلى إنشاء أنظمة موازية في الميدان التعليمي والصحي وكذلك إعلان استقلال كوسوفو عن جمهورية صربيا وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. وتزعم المقاومة السلمية المثقف المعتدل إبراهيم روجوفا، والثاني يتعرض إلى فشل المقاومة السلمية وظهور حركة مسلحة بقيادة جيش تحرير كوسوفو ولم يتدخل المجتمع الدولي إلا بعد حدوث مجازر ارتكبتها الصرب ضد المدنيين الألبان، حيث تدخلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والفصل الرابع يهتم بتدويل قضية كوسوفو وهو مقسم إلى مبحثين، الأول تطرق إلى المنظمات الدولية وخاصة منظمات حقوق الإنسان وفي المرحلة الثانية المتحدة عن طريق قرار مجلس الأمن الدولي (1203، 1119، 1160)، ولم تمثل الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية لتلك القرارات، وخاصة البند المتعلق بوقف إطلاق النار، وبعد وساطة دولية أجريت مفاوضات في فرنسا أين وافق الوفد الألباني ورفض الوفد الصربي اتفاق رامبوييه. وفي المبحث الثاني، تمت معالجة اندلاع الحرب، والتي وقعت بين الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية والحلف الأطلسي وتدخل الحلف باسم التدخل الإنساني لوضع حد للمجازر المرتكبة من طرف الصرب وأشرنا إلى الآراء المؤيدة والمعارضة للتدخل وقرار الأمم المتحدة تشكيل لجنة دولية لوضع معايير وشروط التدخل الإنساني، واستمرت الضربات الجوية عدة أسابيع (بدون خسائر للحلف الأطلسي) ووافقت بلغراد على الانسحاب من كوسوفو.

وسيدرس الفصل الخامس والأخير وضع كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة، وقد تطرق المبحث الأول إلى إنهاء سيادة بلغراد على كوسوفو، فبعد انسحاب القوات العسكرية الصربية من الإقليم، تولت قوة كوسوفو مسؤولية حماية الإقليم وأصبحت الأمم المتحدة هي الراعية للإقليم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وقسمت المهام الدولية بين الحلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة إغاثة اللاجئين. والهدف من الإدارة الأممية هو بناء مؤسسات إدارية انتقالية، وقمنا بمقارنة اتفاق رامبوييه مع قرار 1244 وكذلك مقارنة كوسوفو وتيمور الشرقية، لأن

كلا الإقليمين هما تحت وصاية الأمم المتحدة وفي آخر المبحث حللنا بناء المؤسسات السياسية وهي البلدية والتشريعية وخاصة نتائج الانتخابات وتشكيله الحكومة والبرلمان.

وفي المبحث الثاني المخصص لمسألة تحديد الوضع النهائي، تم الإشارة إلى العقبات التي تواجه الإدارة الأممية في إيجاد حل يرضي الطرفين الألباني والصربي. وشرنا إلى عدة آليات لحل الخلافات العرقية الدولية وهي التقسيم، الحكم الذاتي الموسع الانتداب والوصاية والاستقلال.

فالتقسيم يؤدي إلى حدوث مشاكل على المستوى الداخلي لإقليم كوسوفو وكذلك على المستوى الخارجي، وهي فكرة يرفضها الطرف الألباني ويؤيدها الصرب خاصة إذا فشلت مطامحهم في إعادة كوسوفو إلى الحكم الذاتي، وفكرة الحكم الذاتي يعارضها الألبان ويؤيدها الصرب والانتداب والوصاية فكرة غير مقبولة لكلا الطرفين لأنها مرحلة انتقالية ولا يمكن لها أن تستمر إلى الأبد، فلا بد من تحديد الوضع النهائي عند انتهاء الانتداب. والحل الأخير هو الاستقلال ويعتبر أهم هدف وطموح الشعب الألباني منذ إلغاء الحكم الذاتي للإقليم وأهم عقبة تواجه استقلال كوسوفو هو قرار 1244 الذي نص على سيادة صربيا على كوسوفو، وبعد مفاوضات استمرت عدة شهور برئاسة المبعوث الأممي إلى كوسوفو، مارتي اهتيساري الذي أوصى باستقلال كوسوفو تحت إشراف دولي، عارضت روسيا وصربيا التقرير الأممي وهددت باستعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي أجريت مفاوضات إضافية استمرت ثلاثة أشهر من سبتمبر إلى نوفمبر 2007 لم تسفر عن أية نتيجة، وبقي كل طرف متمسكا بموقفه الألبان الاستقلال والصرب يعارضون ولا يريدون إلا الحكم الذاتي.

الفصل الأول: مقارنة نظرية في المفاهيم

تمهيد: إن المفاهيم والنظريات يجب أن تكون لها علاقة وطيدة بالموضوع المراد دراسته. والفصل النظري هو عنصر أساسي في البحث، ولا يمكن الاستغناء عنه، لأنه يشرح ويفسر عدة نظريات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع الرئيسي أو دراسة حالة. وموضوع الدراسة هو المجموعة العرقية، ولهذا ارتأينا أن أول بحث نتناوله هو تحديد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمجموعة العرقية والعرقية وكذلك المصطلحات المترادفة لها. وأهم مصطلح له علاقة وتأثير كبير بكوسوفو هو مصطلح العرقية السياسية أو تسييس العرقية، وفي نهاية المبحث الأول وضعنا جدولاً حددنا فيه المفاهيم وعلاقتها بالمتغيرات الرئيسية.

وفي المبحث الثاني حللنا أهم المميزات والخصائص للخلافات العرقية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بدراسة كوسوفو، ووضعنا أهم أسباب الخلافات العرقية في العالم وخاصة بعد انهيار النظام الشيوعي. وتطرقنا إلى النظريات الماركسية والغربية التي توقعت زوبان المجموعات العرقية وفندنا تلك النظريات بدلائل واقعية سواء في المجتمعات الغربية أو الأنظمة الماركسية.

ودرسنا هذا المبحث أهم نظرية في تحليل النزاعات العرقية وهي المعضلة الأمنية الداخلية التي لها صفات مشابهة للمعضلة الأمنية على المستوى الدولي، وطبقنا هذه النظرية على انهيار يوغوسلافيا وكوسوفو. وطبقت هذه النظرية من طرف الأكاديميين على الخلافات العرقية فقط.

وعالجنا في المبحث الثالث أهم موضوع هدد استقرار وأمن العالم وهي الحركات الانفصالية والإيردنتية والحكم الذاتي، والمجموعات العرقية الانفصالية تستعمل الكفاح المسلح لتحقيق هدفها وهو إنشاء دولة خاصة بالمجموعة ومن النادر تحقيقه. والدولة لا ترغب في التنازل عن شبر من أراضيها، ولقد استعملنا بعض الإحصائيات سواء عن الحركات الانفصالية والإيردنتية والحكم الذاتي لمختلف المجموعات العرقية في العالم وخاصة في فترة نهاية الحرب الباردة. واستنتجنا أنه من النادر أن حققت الحركات الانفصالية أهدافها، باستثناء أريتريا وتيمور الشرقية في اندونيسيا، وفي السنوات الأخيرة قلت الخلافات العرقية واتجهت أغليبيتها إلى الهدنة وعقد اتفاق سلام مع الحكومات المركزية، وعلى سبيل المثال اتفاق سلام بين الخرطوم والحركة التمردية لجنوب السودان.

المبحث الأول: تحديد مصطلحات العرقية و مترادفاتهما.

تعتبر العرقية أو الاثنية من أهم المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام من طرف منظري العلاقات الدولية والمختصين في تحليل الخلافات الدولية. وازداد الاهتمام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، وشاهدنا انتعاشا وانبعثا للحركات العرقية مع ظهور دول جديدة على أسس عرقية مثل التشيك، أوكرانيا، مقدونيا وغيرها. لا توجد صيغة تعريف موحدة طاغية على كل التعريفات في ميدان العلوم الاجتماعية، بل هناك تعريفات عدة، وذلك بسبب غموضها وتنوع أشكالها وحجمها ومشاركتها في التغيرات العقلية والاجتماعية والتاريخية والسياسية. والمسألة ليست في التعريفات أصح، وإنما في تحديد التعريف الذي يساعدنا في تحليل وفهم الخلافات العرقية، ولهذا فإن أي تعريف يجب أن يتفادى صعوبتين:

- 1- أن يكون التعريف واسعا، مما يجرده من أي فائدة.
 - 2- أن يكون ضيقا مما يؤدي إلى عدم دقته وشموليته.⁽¹⁾
- المطلب الأول: تعريف العرقية والمجموعة العرقية.**

إن مفهوم العرقية (ethnicity) حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، رغم استعماله في علم دراسة البشرية، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات. والدليل على ذلك لم يظهر في المنجد الانجليزي المشهور أوكسفورد (Oxford Dictionary) إلا في 1972⁽²⁾، أما كلمة عرق ethnic فهي قديمة، ومشتقة من الإغريقية ethnos التي بدورها مشتقة من (ethnikos) وتعني في الأصل ملحد. "وحسب اركسون (Eriksen)، فالمصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة الانجليزية من منتصف القرن 14 حتى منتصف القرن 19 أين بدا في استعماله تدريجيا للإشارة إلى الخصائص السلالة العرقية⁽³⁾ واستخدم المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الشعوب غير المنحدرة من الأصل الانجليزي مثل اليهود والاطاليين والاييرلنديين.

إن مصطلح عرقية (ethnicity) مشتقة من الكلمة الإغريقية (ethnos) وتعني أناس أو قوم. وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها⁽⁴⁾. فهذا التعريف يركز على

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكل القليات في إفريقيا. أطروحة الدكتوراه رقم 23. بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ص 90.

(2) N.Glazer and D.P.Moynihan, *Ethnicity Theory and Experience*, Massachussets: Harvard University Press 1975, p.2.

(3) Montsera Guibernau and John Rex, *The Ethnicity Reader, Nationalism and Migration*, (Oxford Polity Press 1999), p.33.

(4) E.M.Burge, *The Resurgence of Ethnicity, Myth or Reality*. *Ethnic and racial studies*, Vol 1 N°3 July 1978, p.226.

الانتماء العرقي والأصل وهو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات للعرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية، وهو ما ينطبق على مصطلح القومية. فالأصل هو الذي يميز شخصا عن آخر أي بين نحن وهم"، إن الاعتماد على الأصل والانحدار المشترك أصبح مرفوضا من علماء الانثروبولوجيا والجينات وذلك للأسباب الآتية: إذ لا توجد عرقية تشكل عنصرا نقيًا بفضل الهجرات والنقل عبر الحدود الجغرافية المختلفة والتزاوج وخلال حقبة تاريخية متوالية فحدث نوع من التداخل والاختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع أن نقول بوجود عنصر يخلو من شوائب الاختلاط بين الأجناس غيره من العناصر والقوميات.⁽¹⁾ وفي الحقيقة ليس هناك عرقية نقية في عالمنا المعاصر، لكن الاعتقاد والإيمان أن المجموعة العرقية لها أصل واحد مثل شعور وإحساس اليابانيين بأنهم ينتمون إلى أصل واحد، لأنهم متجانسون عرقيا وهذه ظاهرة فريدة من نوعها في العالم لان 99 % منهم متجانسون.

فالاعتقاد بالأصل الواحد سواء كان حقيقيا أو وهميا وتصوريا هو أهم معيار لتعريف العرقية وكذلك تمييزها عن المجموعة العرقية وهذا ما أكده عالم الاجتماع البريطاني انطوني سميث (Anthony Smith) الذي عرف العرقية بأنها مجموعة السكان لها أسطورة (myth) الأصل المشترك وتتناسم ذكريات تاريخية، ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة.⁽²⁾ ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات للمجموعة العرقية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1- مجموعة السكان، وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

2- الأصل المشترك فهذا العنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.

3- الارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة العرقية.

4- إن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهرية للمجموعة العرقية، لان العرقية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

ويمكن أن ننظر إلى العرقية من جانبين: جانب إيجابي وهو المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم، جانب سلبي يمكن أن يهدد التضامن الوطني. فالاثنية هي عادة ما ينظر إليها على أنها سلبية ومتخلفة وخطيرة⁽³⁾. والخطورة تكمن في استعمال الدعاية العرقية لتحقيق أهداف سياسية في سبيل إنشاء دول جديدة وحديثة مستقلة خاصة لمجموعة عرقية معينة، وهذا ما فعلته النخبة السياسية أثناء انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا. فالرئيس السابق صلوبودان ميلوسوفيتش والكرواتي توجمان

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة الصول والنظريات، الكويت: منشورات دار السلاسل، الطبعة الرابعة 1985، ص 98.

(2) Anthony D. Smith, *National Identity*, (London: Penguin books 1995), p.39.

(3) عبد الوهاب الكتالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر 1995، ص 83.

وظفا الورقة الاثنية وخاصة في فترة الفراغ الثقافي والإيديولوجي الناتجة عن انهيار الإيديولوجية الشيوعية. فكلاهما حاولا إحياء الإمبراطورية الصربية والمجد الكرواتي في سبيل الوصول إلى السلطة وتأسيس دولة خاصة بصربيا وكرواتيا، وحدث ذلك على حساب الأقليات الأخرى القاطنة في تلك الدول. فإذا كانت هناك مجموعة مهيمنة في دولة ما وتشكل الأغلبية من مجموع السكان، فإن تكوين الهوية العرقية لهذه المجموعة تهمن على الهوية الوطنية للأمة، وإذا اختارت الأغلبية العرقية التمسك بهويتها وفرضها على الآخرين تؤدي إلى حدوث اضطرابات للمجموعات الأخرى⁽¹⁾.

و هناك من الباحثين من يعتمد على المعيار العددي كشرط لتعريف المجموعة العرقية، أي وجود عدد كبير من السكان حتى يكون للمجموعة العرقية وزن، وتتمكن من التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول والمجتمع وهذا ما ذهب إليه ايف لاکوست (Yves Lacost) فالعرقية هي تجمع كبير للرجال والنساء لهم خصائص مشتركة أهمها اللغوية والثقافية لان العرقيات مختلفة الحجم يمكن أن تكون من مئات الأشخاص على الأقل من الرجال والنساء إلى عدة مئات من آلاف أو عدة ملايين من الأفراد⁽²⁾ ونتيجة للمعيار العددي فلقد أصبح مصطلح العرقية مرتبطا بمفهوم المجموعة العرقية لان العرقية تفقد مدلولها ومعناها إذا لم ترتبط بالمجموعة العرقية التي تنتمي إليها.

و اختلف الباحثون بشأن مدلول المجموعة العرقية. فليس هناك معيار أو صفة متفقا حولها فثمة من لا يستشعر حرجا في القول بان الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية (Racial group)، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادفة لمدلول الأمة⁽³⁾. والجماعة العرقية قد تشترك في بعض المقومات والخصائص وقد لا تشترك في البعض الآخر كأهم معيار لتمييز المجموعة العرقية عن بعضها البعض. وقد يكون هذا المعيار الدين مسيحي، مسلم، بوذي، وثني، أو اللغة في كندا مثلا الفرانكفونيون، والانجلوساكسون، في بلجيكا بين الفلاميش والوندر، أو الأصل، الباني، صربي، كرواتي و مقدوني في يوغسلافيا السابقة. وقد تعتمد المجموعة العرقية على معيار واحد لكن هذا لا يعني أن المعايير الأخرى ليست ذات أهمية فالجماعة العرقية هي مجموعة الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك (سلالة واحدة) أو تاريخ وذكريات مشتركة أو ثقافة مشتركة، أو تجمع بينهم صلة القرابة أو الجوار أو وحدة السمات الفيزيائية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الاتحاد القبلي أو الانتماء الديني)،

(1)Gokham Bacik, *A Discussion on Ethnic Identity, Alternatives :A Turkish journal of international relations* vol 1 N° 1 spring 2002, p.898.

(2)Yves Lacost, *Dictionnaire de Geopolitics*, (Paris :Flammarion 1994), p.623.

(3) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 2004، ص 74.

أو أي تركيب من هذه العناصر معا.⁽¹⁾

فهذا التعريف يبدو واسعا، لأنه يحتوي على عدة معايير ولهذا يمكن اختزالها في الهوية أو الثقافة، فالهوية تحتوي مثلا على اللغة والدين التاريخ... ولهذا نجد بعض الكتاب ركزوا تعريفهم على عنصر واحد للمجموعة العرقية، وهذا ما نجده في موسوعة كولومبيا الجديدة، التي ركزت على الثقافة كأهم معيار يميز مجموعة عرقية عن أخرى، المجموعة العرقية هي صنف من الشعب أين تختلف ثقافته عادة عن أغلبية المجتمع.⁽²⁾

وعنصر الأصل المشترك والاختلاف العرقي من أهم العناصر التي تميز المجموعة العرقية عن بعضها البعض، وهذا ما ركز عليه ستيفان ريان (Stephan) (Rayan):

1- ينظر للمجموعة العرقية في المجتمع بأنها تختلف عن الآخرين بخصائص اللغة، الدين، السلالة والوطن الأم.

2- يعتبر الأعضاء أنفسهم بأنهم مختلفين⁽³⁾

تعتمد المجموعة العرقية على القيم والذكريات التاريخية والأساطير وهذه غير كافية، إذ لا بد من إقليم خاص بها واسم يطلق عليها حتى يمكن التعرف عليها. ومما سبق، يمكن القول أنه لا بد من توفر شروط وخصائص حتى يمكن أن نطلق عليها مصطلح المجموعة العرقية ومن بينها الإقليم أين تقطن فيه والأصل المشترك وغيرها، وفي هذا الإطار وضع العالم الاجتماعي أنطوني سميث ستة معايير يجب توفرها للمجموعة العرقية وهي:

1- يجب أن يكون للمجموعة العرقية اسم لترقية وتطوير الهوية المشتركة.

2- يجب أن يتشارك سكان المجموعة العرقية في الأساطير والذكريات التاريخية.

3- يجب أن يؤمن سكان المجموعة بالأصل المشترك.

4- لا بد أن تشعر المجموعة العرقية بارتباطها بإقليم خاص.

5- تتقاسم المجموعة العرقية نفس الثقافة المبنية على اللغة، الدين، العادات، التقاليد، القوانين والمؤسسات.

6- ويجب عليها أن تدرك بعرقيتها⁽⁴⁾

وبعد أن سلطنا الضوء على الجماعة العرقية يجدر بنا أن ننقل إلى تعريف

(1) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والحركات العرقية، مرجع سابق، ص74.

(2) Williams.H.Arris and J.Levy, *The New Encyclopedia*, (New York: Columbia University Press 1975), p.898.

(3) Stephen Ryan, Nationalism and Ethnic Conflict, in *Issue in World Politics*, Brian White, Richard Little, Michael Smith editors, (Macmillan press 1997), pp.3,4.

(4) Huseyin Isikal, *Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism: Comparing Gellner and Smith*. Alternative: Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002, p.3.

مصطلح متشابه للسابق وهو الأقلية العرقية.

الأقلية العرقية (Minority group) هناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات وكثيرا ما تستعمل في اللغة الانجليزية ولا تستعمل عادة في اللغة العربية ومنها: أقلية لغوية (Minority linguistic) ، أقلية لغوية ثقافية (ethnico linguistic minority) الأقلية العرقية، الأقلية الثقافية العرقية (ethnico cultural minority) والأقلية القومية (national minority)⁽¹⁾، ففي اللغة العربية عادة ما يستعمل مصطلح الأقليات دون كلمة مجموعة، بينما في اللغة الانجليزية والفرنسية يستعمل عادة مع المجموعة العرقية.

وفيما يتعلق بتعريف الأقلية، فالتعريف الأكثر شيوعا يرجع إلى ويرث L.Wirth الذي يرى أن الأقلية هي مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للاضطهاد ومغربين ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة⁽²⁾ وهذا التعريف اقتصر على تبيان وتوضيح كون الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية، فهذه الظاهرة ليست عامة ولا تنطبق على بعض الأقليات. فقد نجد أقليات هي المسيطرة على المجالات الاقتصادية والسياسية مثل الأقلية البيضاء في عهد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أو الصينيون في ماليزيا، الهنود في كينيا، واليهود في العديد من البلدان الأوروبية، فالأقلية في هذه الحالة ليست مسألة العدد وإنما مسألة ما هو دورها ومكانتها ووضعها في الهرم والسلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل الدولة. ومما سبق ذكره يمكن القول أن هناك دولا تحتوي على مجموعة عرقية ذات حجم كبير ولا تتمتع بأي نفوذ وقوة في السلطة والدولة مثل الهوتو في رواندا وبورندي، ولهذا ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة. ومهما يكن، فإن المعيار العددي هو التعريف الطاعي على كل التعريفات سواء من طرف علماء الاجتماع ، دراسة البشرية و الأمم المتحدة وخاصة من طرف مقررها الخاص كابورتولي (Caportole) لدراسة حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى العرقية، الديانات والأقليات اللغوية. فمقرر الأمم المتحدة حول الأقليات عرفها "بأنها مجموعة عددها أقل من باقي سكان الدولة وهم في وضعية غير مهيمنة ويملك أعضائها الخصائص العرقية والدينية أو اللغوية التي تختلف عن باقي

(1)Henry Gordan,*Multicultural and Multiethnic Society*,Discussion Paper N° 1 UNESCO 2000, p.8.

(2)L.Wirth,The problem of Minority Group in Linton R.Editor,*The Science of Man in World Crisis*,(New York:Columbia University Press 1976),p.8.

- السكان وتتمسك بوعي التضامن الموجه نحو المحافظة على الثقافة والدين واللغة(1).ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أهم العناصر الأساسية التي تضمنها التعريف:
- 1- عدد قليل مقارنة ببقية السكان (وهو المعيار الذي اعتمده ويرث).
 - 2- هي في وضع سياسي واقتصادي ثانوي أي مسيطر عليها من طرف الأغلبية.
 - 3- لها خصائص لغوية ودينية تختلف عن باقي السكان.
 - 4- عندها إدراك ووعي للمحافظة على هويتها.

فالمقرر العام للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والأقليات اعتمد على معايير الاختلاف في الدين والعرق واللغة، واعتبر ذلك كافيا لتمييز الأقليات عن المجموعة الأخرى، لكن ذلك، في الحقيقة، ناقص وغير كاف. وقد تم فيما بعد تدارك هذا النقص بإضافة عناصر أخرى من طرف الأمم المتحدة تتمثل في الثقافة، الجنس والقيم التقليدية. وعليه يمكن أن نعرف الأقليات بأنها مجموعة من الأفراد وتتميز عن بعضها بعوامل الدين أو العرق أو خصائص أخرى تميزها عن المجموعة العرقية الكبيرة، فالفرد الذي ينتمي إلى الأقلية المهيمنة قد يستعمل هويته كوسيلة للحصول على الامتيازات في الدولة كالمناصب السياسية والاقتصادية، وأما إذا كانت الأقلية في وضع مسيطر عليها فالفرد الذي ينتمي إلى تلك الأقلية من المحتمل ألا يظهر هويته حتى لا يتعرض إلى اضطهاد وخاصة إذا كانت البلاد تتخبط في اضطرابات وحروب عرقية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت المطالب العرقية من أجل الاعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وشاهدنا انتعاشا للعرقيات. ولتقادي مشاكل الأقليات في أوروبا عقد مؤتمر في هلسنكي حول حماية الأقليات الأوروبية وحق ممارسة شعائرها الدينية وتعلم لغتها. كما عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فيينا إذ نص على أن "المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان يؤكد بأنه من واجب الدول السهر على حماية الأفراد المنتمين إلى الأقليات وتمكينهم ممارسة كامل حقوقهم والحريات الأساسية دون تمييز وبصفة شرعية وفق القانون، وهذا طبقا للإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية الإثنية الدينية واللغوية، فالأفراد لهم حق التمتع بثقافتهم الخاصة وممارسة ديانتهم واستعمال لغتهم الخاصة بكل حرية دون تمييز⁽²⁾

اكتسبت بعض الأقليات صيغة الأغلبية، ويحدث هذا عادة عن طريق انفصال مجموعة عرقية عن الدولة الأم، أو عن انهيار الدول مثل ما حدث عند تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، فعلى سبيل المثال كان الروس يشكلون أغلبية في عهد النظام الشيوعي، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحوا أقلية في عدد من الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي. وهو ما انطبق على يوغسلافيا فالصرب أصبحوا أقلية في كرواتيا وسلوفينيا.

(1) Joshua Costellena, *Order and Justice, National Minorities and The Right to Secession*, *International Journal on Minority and Group Rights* N°6 :1999,p,401.

(2) Nations Unies, Department de l'information, N°5 New York 1995, p.19.

وبعد أن عرفنا العرقية والأقلية نتطرق إلى تعريف الأمة والقومية، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه وسنحاول الإجابة عنه هو هل العرقية لها دور في بروز الأمة والقومية أم لا؟

المطلب الثاني: تعريف القومية والأمة

لقد ظهرت مدرستان سياسيتان تعتبران من أهم المدارس التي تطرقت إلى عوامل بروز الدول والأمم، واختلفت فيما بينها حول أهم نقطة جوهرية وهي دور العرقية في بروز الدول والأمم. فالمدرسة الأولى وتسمى المدرسة الأساسية يتزعمها كل من أنطوني د. سميث وولكور كونور (Walker Connor) ودونالد هورويتز (Donald Horowitz) والمدرسة الثانية وتسمى المدرسة المعاصرة يتزعمها كل من إرنست جلنر (Ernest Gellner) وبنيدكت أندرسون (Benedict Anderson).

وتعتقد المدرسة الأولى أن هناك علاقة سببية بين العرقية وظهور الدول ويؤكد سميث أن "المجموعة العرقية تبحث عادة على أن تصبح أمما والنتيجة هي أن أغلب الأمم تشكلت وتكونت في المقام الأول حول عرقية مهيمنة والتي ضمت بدورها الإثنيات الأخرى إلى الدولة التي لها اسم وخاصة ثقافية".⁽¹⁾ وفيما يتعلق بظهور القومية، ترى هذه المدرسة أنها ظاهرة قديمة وعميقة ومتجذرة، والعرقية عنصر أساسي في ظهور وتكوين الأمم.

وترى المدرسة الثانية المعاصرة أن الأمم والقومية ظاهرة حديثة ظهرت بعد معاهدة ويستفاليا والثورة الفرنسية ولها ارتباط قليل بعصر ما قبل النهضة. وتؤكد أن القومية هي ظاهرة اجتماعية مبنية على نوع من البنية الاجتماعية وثقافة ناتجة عن العصرنة الأكثر يقاظا للأمة النائمة.⁽²⁾ ومن جهة أخرى تعتقد هذه المدرسة أن العرقية ليست عنصرا أساسيا في تشكيل الأمم، والجدول الآتي يوضح لنا أهم الفوارق بين المدرسة الأساسية والمعاصرة:

المدرسة الأساسية	المدرسة المعاصرة
1- تحتاج الأمم دائما إلى العناصر العرقية	1- ليست العرقية عنصرا أساسيا في تشكيل الأمم
2- الأمم والقومية ظاهرة قديمة متجذرة في الوعي الإنساني ولها علاقة نسبية بالعصر الحديث	2- الأمم والقومية ظاهرة حديثة برزت مع الثورة الفرنسية ومعاهدة ويستفاليا
3- الهوية العرقية متجذرة وهي سبب التجنيد حول القومية	3- يرجع ظهور القومية إلى النخبة التي تسعى للوصول إلى السلطة

(1) Anthony. D. Smith, *National Identity*, (London, Penguin Books), p.39.

(2) Peter Anthony Ercegovca, *Competing Ideologies, Cyclical Responses, The Mobilization of the Irish, Basque and Croat National Movements to Rebellion Against State*. (P.H.D University of Sydney 1999.p.12) <http://www.nationalismproject.org/articles>

نعتقد أن المدرسة الأساسية هي أكثر واقعية لتحليل الخلافات الدولية، إضافة إلى ذلك، فإن أغلب الأمم ومن بعدها الدول تشكلت على أسس عرقية، وفي هذا الصدد فإننا نتق مع انطوني سميث الذي أكد أن "المصطلح الوحيد والطبيعي للأمة هي تكوينها وتشكيلها العرقي، وفي سبيل تقوية الأمة اليوم، فمن الطبيعي والضروري بلورة العناصر الأساسية للعرقية. (1) وتعتمد العرقية على الهوية والأصل والذكريات والأساطير في سبيل تجنيد المجموعة العرقية وتحقيق هدف إنشاء دولة نقية عرقية، وهذا ما بينته لنا أحداث يوغسلافيا واعتمد الزعيم الصربي ميلوسوفيتش والكرواتي توجمان على المدرسة الأصلية في كسب مشاعر وعواطف المجموعة الصربية والكرواتية.

إن دراسة العرقية والقومية هي بصفة عامة دراسة سياسة التغيرات الثقافية أين عملية النخبة والنخبة المضادة في داخل المجموعة العرقية تختار وتتقي الأشكال الثقافية للمجموعة وترابط القيم واستعمال الرموز لتجنيد المجموعة والدفاع عن مصالحها والتنافس مع المجموعات الأخرى (2)

تعريف الأمة: مصطلح الأمة nation مشتق من الكلمة الإغريقية natio وهي بدورها مشتقة من natus والتي تعني الولادة، وتشمل علاقة دموية مشتركة، فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي: أي هناك علاقة وطيدة بين الأمة والعرقية وهذا ما وضحه راسموسن Rasmussen

1- علاقة افتراضية مشتركة أو مسلم بها، علاقة الأم بالأعضاء ويمكن أن تكون رابطة الدم حقيقية لكن عادة ما تستنبط من الخيال.

2- ميراث ثقافي مشترك، فهذا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة وينسجم مع القيم العاطفية إلى درجة أن أي اعتداء عليها ينجم عنه شعور بالعنف. (3) ويتضح لنا من هذا أن الأمة لها علاقة بتاريخ الأفراد ولا يمكن بناء الأمم بدون ميراث ثقافي لأن العناصر العرقية تلعب الدور الأساسي في ظهور الأمم.

لقد اختلف منظرو الأمة حول مكوناتها، لكن هناك إجماعا على مكون رئيسي وهو الإقليم أو الأرض، والاختلاف في تشكيل الأمم يتمثل في: ما هي العناصر التي يجب توفرها للأمم؟ هل كل مجموعة عرقية تسمى نفسها أمة لها حق المطالبة بإقامة دولة؟ وهل هناك معايير موضوعية للأمة؟ هل الأمم على سبيل المثال يمكن تعريفها باللغة المشتركة أو تاريخ طويل أو ثقافة مشتركة أو دين مشترك أو الانتماء إلى السلالة نفسها أو العرقيات الفرعية أو بين مزيج بعضها أو كل هذه الخصائص (4). ومهما يكن فإن

(1)Anthony.D.Smith,*The Ethnic Origins of Nations*,(Oxord:Blackwell 1986),p.12.

(2)Adeed Dawisha,*Nation and Nationalism ?_Debate*,*International Studies Review* Vol 4 issue 1 spring 2002,p.6.

(3)Peter Raw Rasmussen,What is a Nation? <http://www.scholios.org/nations/whatisanation.html>(acceded may 2006).

(4)Margaret Mary Nikolas,"False Opposites in Nationalism ,an Examination of Dichotomy of Civic Nation Ethnic Nationalism in Europ",*Master of Arts Monash University* 11 march 1995,pp.51-52.

الأمة لا تتطلب كل هذه الخصائص والمعايير السابقة لكي نطلق عليها أمة ويعود السبب في ذلك إلى أنه من النادر أن نجد أمة تتوفر فيها تلك الشروط وإنما يكفي توفر ميزة أو ميزتين حتى يمكن إطلاق عليها مصطلح أمة.

ظهرت وتطورت الأمة عبر المراحل المختلفة للشعوب، و بشكل واضح أثناء الثورتين الفرنسية والأمريكية، والشيء الذي يمكن ملاحظته في تلك الفترة هو أن مصطلح الأمة كان يعني الدولة والشعب. وفي الحقيقة فمعنى الدولة يختلف عن الشعب، فالأمة مصطلح يدل ويشير إلى عرقية مشتركة وهوية ثقافية يتقاسمها شعب واحد بينما الدولة هي وحدة سياسية تعرف بالأركان الأساسية وهي الإقليم والشعب وحكومة مستقلة ترأب إقليمها وسكانها دون الأخذ بعين الاعتبار التجانس والتناظر العرقي.

عادة لا تتقاسم دائما الدول والأمم الحدود الثقافية والإقليمية المشتركة،(1) يمكن أن تكون الدولة متجانسة عرقيا، أي تحتوي على عرقية واحدة وهي قليلة على المستوى الدولي، ويمكن أن تكون متعددة الأعراق وهي السمة التي تميز غالبية الدول في وقتنا الحاضر. ولو طبقنا مبدأ لكل أمة دولة لأصبح العالم يتكون من مئات من الدول الجديدة، ولهذا فهناك أمم بدون دول خاصة بها مثل الكتاليون،الباسك، والكيبكيون، لكن ليست هناك أمم دون إقليم، رغم وجود أمم في المنفى والمهجر، والوطن هو المكان الذي يعتقدون الرجوع إليه مثل العجر(2)

قد يعني مصطلح الأمة الدولة مثل منظمة الأمم المتحدة، وكذلك يستخدم مصطلح دولة الأمة أو القومية (nation state) الذي يستخدم كثيرا من طرف الأنجلوساكسون كمنترادفين، ومن جهة أخرى فالأمة فكرة حديثة وهي إيديولوجية القومية التي تحول الاختلاف العرقي إلى أهم مبدأ سياسي، وحسب أنطوني سميث" فإن لب المذهب القومي مبني على الفرضيات الآتية: فالعالم مقسم إلى أمم والأمة هي مصدر السلطة السياسية والاجتماعية والولاء للأمة يتفوق ويتغلب على كل الولاءات، والإنسان يجب أن يتعرف على هويته مع الأمة إذا أراد أن يكون حرا، والأمة يجب أن تكون حرة وأمنة وخاصة إذا كانت هناك إرادة طغيان الحرية والعدالة في العالم(3)

مما لا شك فيه لعبت المجموعة العرقية دورا كبيرا في ظهور الأمم وخاصة الأمم الأوروبية، وذلك بالاعتماد على عنصر اللغة أو الأصل أو الدين مما نتج عنه ظهور دول جديدة بعد الحرب العالمية الأولى. ويشترط في بناء الأمم على أسس عرقية ألا تكون داخل الأمة ممارسات تمييزية بين مجموعة عرقية وأخرى، لأن التفرقة تؤدي إلى اختلال التوازن العرقي داخل الأمة مثل السود في عهد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. فالقومية لها علاقة وطيدة بالأمة في الاتحاد والتجنيد والتكامل للشعوب.

(1)James.H. Wofe, *Introduction International Relations ,Power and Justice*,(Columbia :Prentice Hall University Press 1990),pp59-60.

(2)Stephen Ryan,op.cit.,pp :158-159.

(3)Ibid,PP.158-159.

القومية: لا يوجد اتفاق حول مفهوم القومية، لأنها تتكون من عدة عناصر تشكلت عبر أزمنة مختلفة، فمثلا نجد في التاريخ عدة قوميات مثل التي ظهرت في أوروبا وخاصة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا والتي أدت إلى توحيد تلك الدول، وكذلك القومية الأفروآسيوية التحررية التي أدت إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وأخيرا ظهرت القومية العرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، والتي يطلق عليها باللغة الانجليزية (ethnonationalism) وهي شائعة الاستعمال في الخلافات الدولية والتي أدت إلى إقامة دول على أسس عرقية.

فمصطلح القومية حديث النشأة ويرى صوفيني (G.DE Bertier Sauvigny) ظهرت في الأدبيات سنة 1798 وغياب مفهومها في المعاجم باستثناء القرن 19 وبداية القرن العشرين(1)، وهذا دليل على أن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث. والقومية مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة وفي الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، في الانتماء إلى الأمة المحددة. ويمكن القول أن القومية إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية. والتراث المشترك قد يشمل الاعتقاد بالأصل الواحد، اللغة، الدين، الثقافية، والقومية أيولوجية سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق اعتقادهم بأنهم مجموعة بشرية متميزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا مما يحقق لها شخصيتها القومية.(2)

التقسيم المعاصر للقومية هي: قومية مدنية وقومية عرقية وهناك اختلاف بينهما، فالأولى تؤدي دورا أساسيا إيجابيا، بينما القومية العرقية قد تؤدي دورا أساسيا إيجابيا وسلبيا. فالقومية المدنية تركز على تكوين الأمة ككل دون أخذ بعين الاعتبار السلالة واللون واللغة والإثنية، المنتمين إلى معتقدات الأمة السياسية، والأمة مجموعة متساوية الحقوق ومواطنوها متحدون،(3) أما القومية العرقية فنعتقد أنها ساهمت في ظهور ألمانيا كدولة، فالقومية الألمانية اعتمدت على رابطة الدم ولم تعتمد على التطور السياسي مثل القومية المدنية، لأن المواطنة في ألمانيا كانت مبنية على أسس عرقية ولهذا فالوعي العرقي كان مبنيا على رابطة الدم قبل الوعي المدني.

وبعد انهيار النظام الشيوعي ظهرت القوميات العرقية، فأحياء القومية منذ نهاية الحرب الباردة كانت لها خاصية عرقية، فمن التجارب السابقة للقوميات العرقية، ظهرت أنها هي المصطلح الطبيعي والوحيد تقريبا والوسيلة الأكثر فعالية للتجنيد الاجتماعي والسياسي(4) والقومية العرقية يمكن ملاحظتها في يوغسلافيا السابقة أين حاولت العرقية

(1) عبد الوهاب الكتالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر) 1995، ص330.

(2) أحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص42.

(3) Paul Roe, *The Intrastate Security Dilemma, Ethnic Conflict as a Strategy*, *Journal of Peace research*, V° 36 N° 2 March 1999, p.194.

(4) Margaret Mary Nicholas, ,op.ci., p.52.

الصربية توحيد جميع الصرب في دولة واحدة وهي صربيا الكبرى ولو على حساب المجموعة العرقية الأخرى السلوفينية، الكرواتية والبوسنية. والنخبة السياسية التي ظهرت على أنقاض الأنظمة الشيوعية استخدمت المناورة والتعصب العرقي لكي تؤسس دولا عرقية خاصة بها، فهذا النوع من القومية العرقية هو الذي سبب اندلاع الخلافات العرقية في كل من يوغسلافيا وناجورني كاراباخ في أذربيجان بين أرمنيا وأذربيجان.

لقد تطرقنا إلى عدة مصطلحات: عرقية، قومية، أمة، أقلية ورأينا أن كل مجموعة عرقية تعتمد على عنصر واحد أو عدة عناصر للتمسك بهويتها، ولذلك يمكن اختزال تلك العناصر في الهوية والثقافة، والعنصران لا يحلان المشكلة لأننا نجد أنفسنا أمام مصطلح أكثر تعقيدا من المصطلحات السابقة وهو الثقافة. والسؤال الذي يمكن طرحه وهو ما الذي يحتويه مصطلح الثقافة وما الذي لا يحتويه؟ هل يمكن لنا القول أنه يشمل اللغة والدين والأصل وخاصة رابطة الدم؟ هناك اختلاف بين المفكرين حول إدراج رابطة الدم في مفهوم الثقافة؟ فمثلا "ماكس ويبر يبعد رابطة الدم من الثقافة بينما كليفورد جيرتز (Glifford Gertz) يعتبرها أساسية(1)

ومما سبق يتضح لنا أن اللغة والدين والأصل المشترك والسلالة والعدد متغيرات متداخلة في تركيب المفاهيم مثل العرقية، السلالة، الأقليات، القومية، القومية العرقية، ولهذا يجب حسم تلك المصطلحات في الجدول الآتي الذي يحدد المتغير الرئيسي لكل المفاهيم دون أن يعني أن بقية المتغيرات الأخرى ليست ذات أهمية.

العلاقة بين المفاهيم ومتغيراتها الرئيسية

اللغة	السلالة	الأقلية	القومية	العرقية	القومية العرقية
		مهمة			
الدين			مهم	مهم	
الأصل	مهم			مهم	مهم
اللون	مهم				
العدد نسبة إلى السكان		مهم			

فالعرقية مثلا لو فقدت عنصر الأصل المشترك لأنهار مفهومها، وهو ما ينطبق على الدين بالنسبة للطائفية، إذن لكل مفهوم متغير رئيسي يحدد الدلالة المركزية لذلك المفهوم الذي لو اختلف لأنهار معناه المتداول ومن خلال الجدول يمكن أن نعرف المفاهيم على النحو التالي:

- 1-العنصرية أو السلالة: شعور جماعة بتفوقها على غيرها بفعل الاعتقاد بسمو أصلها المشترك أو نوعها.
- 2-القومية: شعور بهوية اجتماعية مشتركة بفعل متغير من المتغيرات (الدين، اللغة، أو تضافر سلسلة من المتغيرات).

(1)Ethnicity :A Conceptual Analysis :Commitee on Conceptual and Terminological Analysis(COCTA) of the International Association on the Study of Ethnicity .(August 1978), p.15.

3- الأقلية: تباين في العدد بين عدد من الجماعات المنتمية إلى دولة واحدة وتتمايز فيما بينها بعوامل اللغة، الدين، اللون، أو الشعور بالأصل المشترك أو مجموعة من هذه المتغيرات، فعندما نقول أقلية لغوية أو دينية، فالمعنى هنا مرتبط بتباين في الكم استناداً لمقارنة بين الجماعات حسب متغير أو متغيرات معينة.

4- العرقية: شعور واعتقاد بالانحدار من سلالة معينة.

5- القومية العرقية: شعور وإحساس المجموعة العرقية بالأصل المشترك. ويمكن القول أن القومية العرقية ما زالت أهم عامل مؤثر في العلاقات الدولية واستقرار الدول.

ومهما نسترسل في البحث عن المصطلحات السابقة فلا يمكن لنا استثناء حقها وهذا ما أكده فرانسوى حولم (Francois Gaulme) من المؤكد أن القرابة الإثنية التي بقيت تطبع الروابط اليومية، وبشكل ملموس، ما زالت تؤثر حتى اليوم في روابط المجموعات وكذا الدول... والمناقشات النظرية حول مدلولات هذه التسميات لم تستوف حقها من التحليل رغم من مجهودات بعض الأنثروبولوجيين. (1)

المبحث الثاني: خصائص ومميزات الخلافات العرقية

1- إحياء وذوبان العرقية: لقد ظهرت في بداية القرن العشرين مدرستان: المدرسة الماركسية، والمدرسة التصنيعية والتطورية، و توقعتا ذوبان العرقية في النظام الماركسي والنظام الرأسمالي على التوالي.

المطلب الأول: النظرية الماركسية والليبرالية للعرقية

فالنظرية الماركسية حللت الظواهر القومية في قالب الطبقة الاجتماعية المستندة على المادية التاريخية، لقد كان ماركس ملماً بالخطر القومي على الفكر الاشتراكي، فالماركسيون يعتبرون نضال العمال ضد الطبقات البرجوازية عاماً وشاملاً من شأنه أن يوحد العمال، بصرف النظر عن أصلهم العرقي، لذلك فالقومية ليست ذات أهمية... إذ حالما تتحرر هذه الجماعات من التخلف الإقطاعي تفقد تميزها. (2) أي تذوب وتتسلخ داخل المجتمع الشيوعي، فالإيديولوجية الشيوعية همشت الجانب العرقي، والحجج الأخرى هي أن الخلافات العرقية والفوارق الطبقة تتلاشى في ظل النظام الاشتراكي، وسيادة البروليتاريا ستعمل لزوالها، لأن العمال لا وطن لهم(3).

اعتقد كارل ماركس فيما بعد أن الهوية العرقية وما يترتب عنها من تقسيمات طبقية في ظل النظام الرأسمالي ستزول وتذوب مع تطور النظام الاشتراكي وستحل محلها هوية جديدة هي الهوية الاشتراكية التي لا تعترف بالجنسيات وإنما بنضال العمال في سبيل بناء الاشتراكية وتحقيق مجتمع شيوعي. وقد سار الاشتراكيون على

محمد نجيب بوطالب، "سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي"، أطروحة الدكتوراه رقم 14، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت جوان 2002، ص 82.

(1) C.H.Enloe, *Ethnic Conflict and Political Development*, (Bostn: Little Brown Company 1973), p.10.

(2) *The Communist Manifesto*, (London: Penguin Books 1967), p.102.

منوال النظرية الماركسية وخاصة في الاتحاد السوفيتي، واندلعت أول ثورة اشتراكية بولشوفية بقيادة لينين، فالزعماء السوفيات، وفي سبيل توحيد الشعب السوفيتي المتعدد الأعراق اتبعت سياسة طمس الهوية العرقية للجماعات العرقية المشكلة له، عن طريق تقويض مقومات الهويات، وخاصة الدين الذي كان البلاشفة يدركون عظم خطره وبالغ أهميته كمقوم للذاتية العرقية، وبالتالي فقد سعوا من خلال وسائل شتى للقضاء على الأديان، وتهميش دورها في الإتحاد السوفيتي. (1)

وعليه كان هناك اعتقاد بأن الإيديولوجية الشيوعية سوف تؤدي إلى اضمحلال وذوبان العرقية وانتصار الطبقة العاملة على البرجوازية سيؤدي حتما إلى فقدان هويتها، فتظهر ثقافة جديدة اشتراكية المحتوى لأن البروليتاريا ليس لها وطن، لكن الواقع الفعلي يدحض النظرية الماركسية. والعرقية في عهد الاتحاد السوفيتي لم تنصهر في ظل البروليتاريا العالمية، رغم الاضطهاد والقمع والترحيل الإجباري للتتار وحرمان الكازاخ من ثقافتهم والحيلولة دون تطويرها، ثم عزل أغلب الكتاب الكازاخ عن الميدان الثقافي سنة 1930 (2)، وهذه السياسة طبقت أيضا على المجموعة العرقية التاترية، ففي سنة 1944 أرغم ستالين حوالي ربع مليون من التتار على مغادرة موطنهم الأصلي. ورغم من مرور عدة سنوات على الترحيل الإجباري إلا أنهم تظاهروا في شهر جويلية سنة 1987، للمطالبة بالعودة إلى منطقتهم الأصلية وهي كريم (3).

وحدث نفس الشيء في بلغاريا حينما كانت تابعة للفلك السوفيتي، وكانت هناك أقلية مسلمة تمسكت بثقافتها وتراثها الإسلامي، رغم الضغوط الممارسة عليها من طرف السلطات البلغارية لطمس الهوية الإسلامية. وقد غير المسئولون البلغار أسماء الأتراك القدامى بأسماء بلغارية، وتبعها تغيير حتى أسماء القبور، وما زالت آثارها حتى اليوم، وفي الثمانينات حاولت إجبار 80 ألف نسمة من الأتراك على الانصهار في بوتقة البلغرية (Bulgarisation)، وبالتالي تغيير أسمائهم والتأقلم مع العادات والتقاليد البلغارية (4). إن تلك المحاولات أدت آنذاك إلى تدهور العلاقات البلغارية التركية التي احتجت رسميا إلى الندوة الأوروبية حول حقوق الإنسان.

وفي الحقيقة فإن سياسة الاضطهاد للشعور العرقي من طرف الأنظمة الشيوعية هي التي أدت إلى تجميد وتهدة ثوران البركان العرقي. وكان أكبر تحد آنذاك للنظام الشيوعي هو الإسلام وخاصة في الاتحاد السوفيتي، ومن أجل مواجهة التحدي الإسلامي عملت موسكو لتخفيض عدد المساجد من 26 ألف مسجد عام 1917 إلى 4 آلاف مسجد فقط عام 1987، وتقلص عدد علماء الدين من 45 ألف عام 1917 إلى 2000 فقط في

(1) أحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص.315.

(2) The Economist, august, 1998.

(3) The Financial times, 27 July 1987.

(4) Arabia, September 1985.

سنة 1987(1). وبهذا يمكن القول أن موسكو استطاعت أن تزيل أكثر من 22 ألف مسجد، والاستغناء عن 43 ألف عالم دين في ظل النظام الشيوعي، وفي ضوء هذه الإحصائيات البسيطة، كيف يمكن لنا أن نقول أن النظام الشيوعي استوعب الأقليات العرقية في إطار البروليتاريا ونهاية الصراع الطبقي. فلو استطاع النظام الشيوعي إيجاد حل نهائي للقومية فكيف يمكن تفسير اندلاع الخلافات العرقية عند انهيار الأنظمة الشيوعية في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات؟

إن اندلاع الخلافات العرقية بانهيار الأنظمة الشيوعية لدليل على انعكاس للحالة الاصطناعية التي تم على ضوءها إدماج الأمم المختلفة، وظهور دول جديدة على أسس عرقية سواء في الاتحاد السوفيتي السابق أو البلدان الشرقية، وهو تعبير طبيعي عن غريزة إنسانية وهي التمسك بهويته وأصله والتشبث بدينه. ولم تحل المسائل القومية وتعتبر أحد الجذور التي سببت عدم الاستقرار والخلاف، وذلك نتيجة للاضطهاد والطموحات القومية، والخلافات ساهمت بشكل كبير في انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. (2) ففي تلك الفترة شاهدنا حروبا عرقية بين الأرمن والأذربيين، بين الشيشان والروس، وكذلك في البوسنة بين الكروات والصرب والمسلمين في يوغسلافيا وهذا دليل على ثوران البركان العرقي الذي كان خامدا في ظل الأنظمة الشيوعية. وهذه نظرية الانصهار والاندماج تبنتها المدارس الغربية بشأن الأقليات التي تقطن في بلدانها.

2- المدرسة التصنيعية: إن معظم الكتب والدراسات الخاصة ببناء الدولة لم تعط أهمية تذكر لدور المجموعة العرقية في المجتمع الدولي وذلك للاعتقاد السائد بأن فكرة العرقية سوف تتصهر وتذوب مع الثورة الصناعية وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات. ويرجع ذلك إلى تأثر الكتاب بأفكار المدرسة الأمريكية التي كان يتزعمها جلازر وموينهان (N.Glazer, D.P.Moynihan) اللذان اعتقدا أن المجموعات العرقية الأمريكية المختلفة: (الآيرلنديون، الزوج، اليهود والإيطاليون)، زصهرون وتذوب في المجتمع الأمريكي، وذلك بسبب التقدم الصناعي. وهناك مفكر آخر هو كارل دوتش (Karl Deutsh) الذي اعتقد أن العصرية والتمدين والتصنيع والمواصلات والتربية والنقل ستسهل عملية بناء الأمة وبهذا يمكن التغلب على مشكل التنافر العرقي داخل إقليم الدولة. (3)

وأكد أنصار العصرية على أن الولاء العرقي سيتغير ويتحول إلى ولاء للدولة المعاصرة، والمجموعات العرقية ستندمج في المجتمعات الغربية التصنيعية التي تعيش فيها، وهذا يعني أن الروابط العرقية الموجودة في المجتمع سواء كانت دينية أو لغوية أو عرقية ستزول وتذوب وتحل محلها روابط أكثر اتساعا وهي رابطة الولاء

(1) أحمد وهبان المرجع السابق الذكر، ص315.

(2) Payam Akhavan, Robert House, *Yugoslavia: The Former and Future, Reflection by Sholars from the Region*, (Washington: Brooking Institution 1995), p.13.

(3) Andrew Thompson, Ralph Ferire, *Sociological Reflection on Nation and Nationalism, Nation and Nationalism*, V 7 N° 3, July 2001, p.309.

للدولة. والسؤال الذي يمكن طرحه هل حقيقة أن وسائل الإعلام هي أهم عامل ساهم في ذوبان وانصهار العرقيات أم أن العكس هو الذي حدث على مستوى المجتمعات الغربية؟ في الحقيقة إن وسائل الإعلام أدت دورا أساسيا في تقريب الشعوب وهذا عكس توقعات المدرسة الغربية "قبضل القفزة الهائلة في ثورة الاتصالات، أصبحت معظم شعوب العالم على علم بإنجازات وإخفاقات بعضها البعض لقد جعلت هذه الثورة أهالي التيببت وكشمير وفلسطين والتاميل والأكراد والشيشان والإيغوز يعرفون أحوال بعضهم البعض أكثر من أي وقت مضى. (1) فالثورة التكنولوجية في المواصلات جعلت المجموعة العرقية أكثر اتصالا وارتباطا بعضها ببعض، فالإيرلنديون لم يذوبوا في المجتمع الأمريكي، رغم مرور عدة قرون على هجرتهم إلى أمريكا، ولعبوا وأثروا في الخلاف الطائفي بين الكاثوليك والبروتستانت الذي عرفته أيرلندا الشمالية في السنوات الماضية. وشاهدنا منذ السبعينات من القرن الماضي انبعاثا وإحياء وانتعاشا للمجموعات العرقية في الدول الصناعية. "فبدلا من الاندماج والتسامح بين المجموعات العرقية، فإن الخلافات العرقية المبنية على الهوية الإثنية ازدادت حدتها(2). إننا نشاهد في الوقت الحاضر انتفاضات عرقية في المجتمعات الصناعية سواء في أوروبا (أسبانيا وبلجيكا ويوغسلافيا وفرنسا) أو في أمريكا الشمالية (كندا مثلا).

ففي الدول الصناعية نجد فئتين من المجموعات العرقية لم تتصهر وتكافح من أجل التمسك بهويتها فأحداها تستعمل الوسائل السلمية الكيبكيون في كندا، والخلاف بين الوالون والفلاندر في بلجيكا، والأخرى تستعمل الوسائل غير السلمية مثل الحركة الباسكية في أسبانيا وحركة تحرير كورسيكا في فرنسا. ولتبيان عدم انصهار المجموعات العرقية والتمسك بهويتها تقدم بعض العينات من الحركات التي تتبنى الوسائل العسكرية والسلمية وتهدد استقرار الدولة مثل الحركة الانفصالية إيتا ETA وحركة كيببىك السلمية في كندا.

فالمجموعة العرقية الباسكية مقسمة بين دولتين فرنسا وأسبانيا، ففي فرنسا توجد ثلاث مقاطعات باسكية، وهدف الحركة الباسكية الانفصالية هو توحيد الأقاليم الخمسة وإنشاء دولة باسكية مستقلة عن كل من فرنسا وأسبانيا. فالأقاليم الفرنسية هي (base navarre, soule, labourd) والأقاليم الأسبانية هي (alawa, navour) وهي أقل تأييدا للحركة الوطنية. (3) ولتحقيق هدف توحيد الأقاليم تستعمل المنظمة الانفصالية الوسائل العنيفة، وحركة إيتا (ETA) تعني حزب الباسك والحرية وتأسست سنة 1974، وأغلب نشاطها العسكري يتمركز في أسبانيا أما الحركة الباسكية الموجودة في فرنسا فظهرت في

(1) جميل مطر، حدود على السياسة في عالم بلا حود، المستقل العربي، العدد 236، 10، 1998، ص 213.

(2) أحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 315.

(3) D.R.Gojk Vuckovic, *Ethnic Cleavages and Conflict. The Sources of National Cohesion and Disintegration. The Case of Yugoslavia*, (Sydney: Ashgate 1997), p.11.

سنة 1973 وهدفها هو استقلال المقاطعات الباسكية الثلاث الموجودة في فرنسا، ومنذ ظهورها وحتى سنة 1987 قامت بأكثر من 800 عملية عنيفة(1)، إضافة إلى ذلك تمارس الحركة سياسة التصفية الجسدية ضد كل الذين لا يتعاونون معها وتتمسك بمبادئها الأساسي وهو استقلال الإقليم الباسكي عن اسبانيا، ورغم من الهدنة المعلنة من جانب واحد سنة 1998 والتي دامت أكثر من سنة، إلا أنه تم العودة إلى العنف في التراب الاسباني من جديد.

والعرقية التي تستعمل الوسائل السلمية لتحقيق هدفها وهو الاستقلال عن كندا فهي الحركة الكيبكوية، فأهم مشكل في كيبك هو اللغة. "فنقص في عدد المواليد بين الفرنسيين الكنديين والعدد القليل من المهاجرين الناطقين باللغة الفرنسية إلى كيبك وانصهار المهاجرين الآخرين من السكان في المناطق الناطقة باللغة الانجليزية هدد استمرار وجود اللغة الفرنسية(2). فاللغة الانجليزية كانت هي المسيطرة في المؤسسات الاقتصادية والوظائف السامية في الدولة، وحتى في كيبك فالفرنسيون غير راضين عن تلك الوضعية لأنهم لا يريدون أن يصبحوا زنوج أمريكا البيض، وإذا أرادت المجموعة العرقية الكيبكوية أن تصل إلى المناصب العليا، فلا بد لها من ثقافة انجليزية. إن اللغة الانجليزية هي المستعملة في البنوك، التجارة والصناعة، وبسبب هذه الوضعية فإن أهالي كيبك سعوا إلى الانفصال عن كندا وتأسيس دولة مستقلة في كيبك تحت قيادة جبهة تحرير كيبك، وفي اعتقادهم أن اللغة الفرنسية في طريقها إلى الزوال بسبب منع استعمالها في الأجهزة الرسمية في مونتريال. ونتيجة لنضال الكيبكيين صدرت عدة قوانين تجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في المقاطعة وكذلك تم إصدار قانون ازدواجية اللغة للحكومة الفدرالية، فجميع الهيئات والدوائر الفدرالية في كندا تستخدم اللغتين الرسميتين الفرنسية والانجليزية(3). وفي سنة 2003 خسر الحزب الانفصالي في الانتخابات التشريعية وفقد أكثر من 3 مقاعد في المجلس الوطني مما لا يمكنه إتباع سياسة الاستفتاء حول السيادة في المقاطعة لمدة خمس سنوات المقبلة(4).

المطلب الثاني: حركية وأسباب النزاعات العرقية

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغير منظور الخلافات، ما بين الدول من الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي وهو المنظور القديم إلى الخلافات داخل الدول كمنظور جديد. وكثير من هذه الخلافات هي نتيجة مباشرة لانتهيار النظام السوفيتي، وبدأت النخب الجديدة تتنافس مع النخب القديمة حول السلطة، إضافة إلى ذلك

(1) Lhumanite, 16 Juillet 1987.

(2) Jacque Brezeau and Eduard Clauter, "Interethnic Relations and The Language Issue in Contemporary Canada A General Appraisal" in Ethnic Conflict in the Western World Edited by Milon.J.Esman.Cornell,University Press 1995,p.26.

(3) Linda Cardunal,The Limits of Bilingualism in Canada, Nationalism and Ethnic Politics ,Vol 1 N° 1 Spring 204,pp82-83.

(4) Andre Belelieu,Canada Alert,The 2003 Quebec Provincial,Election a Vote for_Change in la Belle Province,Hemisphere focus Vol x 1 issue 17 April 24 2003,p.45.

"فعدة دول بنيت على أسس اصطناعية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وخلال عهد الحكم السوفيتي(1). فإذا كانت الإيديولوجية أدت دورا أساسيا في التنافس بين العملاقين السوفيتي والأمريكي خلال الحرب الباردة، فإن دورها بعد انتهاء الحرب اضمحل بشكل واضح.

ولقد اعتقد كثير من المفكرين أن نهاية الحرب الباردة وظهور نظام عالمي جديد من شأنه أن يؤدي إلى استتباب الأمن والسلم الدولي، لكن العكس هو الذي حدث، فالعالم شهد عدة خلافات عرقية في أوروبا وآسيا نتيجة انهيار النظام الشيوعي ففي سنة 1999، بين المعهد الدولي للبحث عن السلام في ستوكهولم في تقريره بأن 27 خلافا مسلحا تم إحصاؤها عبر العالم اثنان فقط كانت خلافات ما بين الدول(2).

فاجأت الخلافات العرقية المجتمع الدولي وكذا منظري العلاقات الدولية وتحليل النزاعات الدولية وكذلك الكتاب والمختصين الذين كرسوا دراساتهم حول العرقية والقومية ومنهم إريك هوبسباون (Eric Hobsbawn). ففي أواخر الثمانينات ألقى هذا المختص في القومية محاضرة في بلفاست حول القومية، خلص فيها إلى القول أن لا أحد يمكن أن ينكر زيادة الوعي العرقي والقومي السياسي، لكنه لم يعد عاملا محركا للتطور التاريخي(3). وعند اندلاع الحرب في يوغسلافيا والإتحاد السوفيتي السابق حاول تبرير فشل توقعاته مدعيا أنها قومية جديدة إن ظهور الشكل الجديد للقومية عند انهيار يوغسلافيا تعد ظاهرة جديدة لأن لها علاقة بتفكك تلك الدولة وهي تختلف عن القومية المعاصرة التي كانت تهدف إلى بناء دولة وتنقصها الأيديولوجية المعاصرة(4)

فعندما تفقد الدولة المركزية سيطرتها على المجموعات العرقية المتعددة التي تتشكل منها، يحدث تغير في العلاقات الاجتماعية ما بين المجموعات العرقية المختلفة فيصبح مثلا، الصربي الذي عاش مع جاره البوسني لأزيد من أربعين سنة في سلم وتعاون وثقة، عدوا لدودا بعد ما يتم تسييس القومية من طرف النخبة المتطورة التي تستعمل الأساطير والعواطف من أجل التجنيد العرقي وإحياء القومية، "فالمجال السياسي إذ يتغير بسرعة والمجموعات العرقية المختلفة التي كانت تعد على المستوى الوطني، يجب عليها الآن أن تحسب أقاربها بمجموعات صغيرة جديدة والعديد منهم وجدوا أنفسهم في وضعية إما قوية أو ضعيفة مثل الشيشان في روسيا، أبخاز في أبخازيا ألبان مقدونيا، الأرمن في أذربيجان، الكروات في البوسنة(5).

وبعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت الخلافات العرقية في مقدمة الأحداث في

(1)Albert Schnabel, Preventing Wars Within States,What Can Intergovernmental Organisations do in Africa in a Continent Apart?Kosovo,Africa and Humanitarian Intervention ?Edited by Elizabeth Sidnapolis,South Africa of International Affairs 2001,p.14

(2)David Callahan,The Enduring Challenge ,Self Determination and Ethnic Conflict in the 21 First Century,(New York:Carnegie Challenge 2002),p.13.

(3)Robin Wilson ,The Politics of Contemporary Ethno-Nationalist,Nation and Nationalism N°7 (3) 2001,p.23.

(4)Ibid,P.23.

(5)Ethnonationalism, http://wwcis.edu/substitutes/cepcdc/pul/role/chap03.pdf.

العلاقات الدولية، ولهذا يتطلب منا أن نعرف الخلاف العرقي وأهم مميزاته. إن التناظر العرقي يؤدي إلى اندلاع الخلافات، أي الأصل العرقي يصبح هو الأساس وأهم عنصر تتجند الدولة والأفراد حوله.

ويمكن تعريف الخلاف العرقي هو بين مجموعتين مختلفتين عرقياً وذلك بسبب الأصل اللغة والدين، ولكي يكسب الخلاف العرقي خاصية عرقية يجب تسييسها، ولهذا يطلق عليها الخلافات العرقية السياسية (ethnopolitics). وتحدث الخلافات العرقية وتعرف على أساس خلاف بين مجموعتين عرقيتين، وهذا ما لاحظناه أثناء اندلاع الخلاف في البحيرات الكبرى بين قبائل التوتسي والهورتو في رواندا، بين روسيا والشيشان والقبارصة الأتراك واليونان، الأكراد وتركيا. ويمكن أن يحدث النزاع ما بين عدة مجموعات عرقية لكنها حالات نادرة الحدوث على المستوى الدولي وأحسن مثال على ذلك هو حالة يوغسلافيا خلاف بين البوسنيون والصرب والكروات عند بداية التسعينات. وهناك خلاف بين الدولة والمجموعة العرقية، ويحدث ذلك عندما تمثل الدولة أغلبية المجموعة العرقية التي تحتكر السلطة السياسية والموارد الاقتصادية، أما المجموعات العرقية الأخرى فهي مهمشة، ألبان كوسوفو في يوغسلافيا. وقد تتنوع أسباب الخلاف العرقي وقد يشمل عموماً تصادم في المصالح وصراع حول حقوق الإقليم، التربية، استعمال اللغة، التمثيل السياسي، الحرية، التمدين، المحافظة على الهوية أو الحكم الذاتي وتقرير المصير.

وتتعدد أسباب الصراع من دولة إلى أخرى، وقد يرجع هذا الصراع إلى الاختلاف اللغوي، والديني والتنافس على المصادر الاقتصادية والسياسية للمجموعات العرقية، فمثلاً، يعتبر اختلاف اللغات هو السبب الرئيسي وراء الأزمات التي تتخبط فيها بلجيكا وهي التي هددت كذلك الوحدة الوطنية الكندية (1) وكذلك في إيطاليا بين التيروليين والحكومة المركزية في روما. فاللغة لها مكانة هامة في حدوث الخلافات الدولية وخاصة إذا علمنا أن هناك... حوالي 6700 لغة في العالم لأقل من 250 دولة مستقلة، وهناك ما بين 90 إلى 95% من لغات العالم غير معترف بها في الدولة. ونجد 52% من لغات العالم يتكلم بها أقل من 1000 شخص و 83% من جميع لغات العالم المتكلمة في الدولة هي معرضة للانقراض من طرف الدولة، ويقدر أن أكثر من نصف لغات العالم ستختفي في الخمسينات المقبلة (2). و تناضل وتتصارع المجموعات العرقية مع الدولة المركزية من أجل الاحتفاظ بهويتها اللغوية.

وقد يرجع الخلاف إلى العامل الديني الذي هدد الوحدة اللبنانية بين مختلف الطوائف في السابق، وكذلك في الهند بين السيخ والمسلمين، وفي أيرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت، وقد يرجع إلى إلغاء الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به

(1) A.Said and Saimmons Editors, *Ethnicity in an International Context*, (New Brunswick : Transactions books), p.25.

(2) Svante Ocornell, *Institutions Identity and Ethnic Conflict, International Experiences and its Implications for the Caucase, Nation and Nationalism* 2:3 1997, p.7.

المجموعة العرقية في كوسوفو، حينما قرر الرئيس السابق سلوبودان ميلوسوفيتش إلغاء الحكم الذاتي للألبان، وكذلك إلغاء الحكم الذاتي للباسك في أسبانيا، ولم يتم إعادة الحكم الذاتي إلا بعد موت الرئيس الأسباني السابق فرانكو. ويوضح الجدول أهم الخلافات بين الدولة المركزية والمجموعات العرقية حول الحكم الذاتي، تقرير المصير الخارجي، اللغة، الدين والثروة الطبيعية.

طبيعة المطالب العرقية الأقليات الدولة المضيفة

تقرير المصير الداخلي	جاغواز Gagouaz	مولدا فيا
	المجر	رومانيا
	الروس	رومانيا
	البنان	كوسوفو
	الروس	لترانسديتروس
لغوي، ديني أو حقوق ثقافية	الأتراك والمقدونيون	بلغاريا
	السلوفان	المجر
	البولونيون	لتوانيا
الوصول إلى المصادر أو المساواة في الحقوق	المجريون	فوجفودينا
	الروم	وسط أوروبا
	الصرب	كرواتيا
	الروس	لاتفيا

Stephan Wolf, Beyond Ethnic Politics in Central Europe and Eastern Europe, Journal of Ethnopolitics and Minority Issue. 4 2002, p.4.

وتتميز الخلافات العرقية بدرجة عالية من العنف، فاستعمال وإطلاق مصطلح الإبادة والتطهير العرقي والمذابح هي من السمات الرئيسية للخلافات العرقية. فهدف بعض المجموعات العرقية هو محو العرقيات الأخرى وتطهيرها من الدولة أو من التراب الوطني الذي تقطن فيه، بدون شفقة أو رحمة وبدون تمييز بين الذكر والأنثى بين الصبي والكهل، وقد عبر عن هذا الوضع المأساوي البير شنابل (Albert Schnabel) "في الخلافات العرقية فالمجموعة بإكمالها هي هدف الاعتداء، بدون أخذ بعين الاعتبار الأطفال والنساء والشيوخ، فالمجموعة العرقية بأكملها تصبح هدفا للعدو. إن استهداف المدنيين تصبح إستراتيجية متعمدة في الحروب العرقية وهذا يؤدي إلى قسوة ووحشية

العرقية وهذا يؤدي إلى قسوة ووحشية الخلافات العرقية التي بدورها تساهم في زيادة العداوة والكراهية بين المجموعات العرقية. (1)

ولتبيان ما سبق ذكره فلا بد من الاستدلال ببعض الأحداث العرقية، لقد عرف العالم أكبر مجزرة عرقية حدثت في نهاية الحرب الباردة وهي الأولى من نوعها، وقعت في شهر أبريل 1994 في إفريقيا، وعلى وجه التحديد في رواندا. وأطراف النزاع هم قبائل الهوتو التي تشكل الأغلبية من السكان والتوتسي التي تمثل الأقلية وهي مهمشة. قامت قبائل الهوتو بحملة تطهير عرقي ضد التوتسي استمرت أكثر من مئة يوم. ولقد بلغت المذابح ذروتها في أبريل 1994، شارك فيها أكثر من 50 ألف هوتو من جنود وفلاحين مسلحين بالرشاشات والقنابل اليدوية، والسيوف، وبدأ في البحث عن التوتسي منزلا بمنزل والمتعاطفين معهم، وحسب جيرارد برونيي (Gerard Prunier) كانت المذبحة مخططة ومنظمة بقيادة المسؤولين الحكوميين والجيش وراح ضحيتها ما بين 800 ألف إلى 850 ألف توتسي وفر أكثر من 300 ألف من البلاد. (2).

وعرفت أوروبا حربا عرقية لم تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي حرب البوسنة أين ارتكب الصرب مجازر وتطهيرا عرقيا ضد المسلمين وخاصة في مدينة موستار وسربرينشا وراح ضحيتها أكثر من 200 ألف شخص.

وتمر الخلافات العرقية بمراحل، فقد يبلغ الخلاف أعلى مرحلة مثل الخلاف الذي سبق ذكره، وقد يبلغ مرحلة متوسطة من حدة التوتر والنزاع مثل الخلاف الصربي السلوفيني، وأخيرا خلاف عرقي قليل التوتر وغالبا لا تحدث فيه حروب بل صراع بالوسائل السلمية (بلجيكا مثلا). والجدول الآتي يوضح لنا أهم الخلافات التي حدثت في الفترة ما بين 1995 و1999 وتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع حسب حدتها: خلافات مرتفعة، منخفضة وخلاف عنيف.

عدد الخلافات المسلحة في فترة 1995-1999

1999	1998	1997	1996	1995	
22	16	20	20	22	حدة الخلافات مرتفعة
77	70	59	31	39	حدة الخلافات منخفضة
151	114	45	44	40	خلاف سياسي عنيف
250	200	124	95	101	المجموع

: المصدر <http://www.infoplease.com/ipa/A08555617.html> acceded November 2006.

(1) Albert Shnabel, op.cit., p.3.

(2) T. David Masson, *Structure of Ethnic Conflict Resolution Versus Secession in Rwanda and Sri Lanka, Terrorism and Political Violence* Vol 15 N°4 Winter 2003, p.108.

ويمكن أن نستنتج من هذا الجدول أن الخلافات في منتصف التسعينات لا تعكس توقعات المحللين السياسيين الذين اعتقدوا أن نهاية الحرب الباردة ستشهد فترة سلام وأمن على المستوى الدولي.

وتتميزا لخلافات العرقية بالعدوى والانتشار، ويتم ذلك عن طريق القرابة العرقية، فالمجموعات العرقية التي تقطن في دول عديدة ومقسمة بحدود اصطناعية مثل الألبان في كل من يوغسلافيا، ومقدونيا ودولة ألبانيا، فإن أي خلاف في دولة ما يمتد وينتشر إلى الدولة الأخرى. فالخلاف الذي حدث في كوسوفو بين الصرب والألبان امتد إلى كل من مقدونيا ودولة ألبانيا وذلك نتيجة القرابة العرقية.

وقد ينتقل الخلاف من دولة إلى أخرى متخطيا ومتجاوزا الحدود، وذلك عندما تكون المجموعة العرقية تعيش على مقربة من حدود الدولة والتي تقطنها نفس المجموعة العرقية مثل الخلاف الباسكي في أسبانيا وفرنسا، الأكراد في العراق وتركيا .

ومما لا شك فيه أن أهم عنصر في انتشار الخلافات العرقية هو العامل الديني الذي يستطيع أن ينتشر ويتجاوز الحدود بسرعة وخاصة في وقتنا الحاضر وذلك بسبب وجود عدة دول إسلامية. ويمكن الاستدلال على ذلك بالحرب الأفغانية السوفيتية أثناء الحرب الباردة،"ساند المجاهدون الأفغان الكثير من المتطوعين جاءوا من دول إسلامية مختلفة لمحاربة الغزو السوفييتي، وهذا الانتشار راجع بالدرجة الأولى إلى العامل الديني.(1) وعند نهاية الحرب الباردة واندلاع الخلاف في البوسنة شارك مئات المتطوعون مع إخوانهم البوسنيين المسلمين في الحرب ضد الصرب.

وحسب دراسة قام بها تيد جبير (Ted Gurr) لحوالي 139 مجموعة عرقية من بين 233 توصل إلى وجود علاقة الأصل المشترك وقربى مع بلد أو أكثر مجاور والجماعة المتضررة لها قدرة على التعبئة والحشد والتمرد الطائفي تتزايد بفعل تعبئة الأقسام الأخرى للجماعة في البلدان المجاورة وتتأثر بالمدى الذي تتم فيه تعبئة هذه الأقسام (سواء كانت أقلية أو مهيمنة ومساندة في الدولة) وتورطهم في صراع مكشوف مع الدولة.(2)

ومما سبق يمكن القول، رغم كون الخلافات العرقية داخلية إلا أنها تؤثر على المجتمع الدولي، ففضية كوسوفو قضية داخلية يوغسلافية إلا أنها أثرت على المجتمع الدولي، فالروس تعاطفوا مع الصرب بفضل الترابط الديني الأرثوذكسي، وتدخل حلف الأطلسي باسم القيم الإنسانية لوقف الإبادة العرقية الألبانية في كوسوفو. ولم تصبح الخلافات العرقية داخلية بحتة لأن لها القدرة على الانتشار والعدوى بسبب الترابط والتعاطف العرقي الذي يساهم في التدخل الخارجي فالخلاف القبرصي يبين لنا حالة أخرى من التدخل الفعال، وأيدت تركيا القبارصة الأتراك وأيدت اليونان القبارصة اليونانيين، والتأمل القاطنين في الهند أدوا دورا كبيرا في تأييد الأقلية التاميلية في سري لانكا.(3)

(1)Jonathan Fox, *Is Ethnoreligious Conflict a Contagious Disease*, *Studies in Conflict and Terrorism* 27 :9 2004, p.902.

(2) تيد روبرت جبير، *أقليات في خطر*، ترجمة مجدي عبد الحكيم، (القاهرة مكتبة مدبولي)، ص، 189.

(3)Stephan Ryan, ,op.cit.,p.164.

3 -توزيع المجموعة العرقية: قد تساهم وُدي في تصعيد الخلاف وكذلك في تأييد المجموعة العرقية التي هي محل خلاف وتساهم أيضا في: إما المحافظة على استقرار الدولة أو تهديد استقرارها. ويتوقف استقرار الدولة بالدرجة الأولى على مدى تمركز أو تشتت وتفرق المجموعة العرقية سواء القاطنة داخل الدولة أو خارجها. فإذا كانت مشتتة في إقليم معين فتأثيرها على الدولة قليل، أما إذا كانت متمركزة في منطقة معينة فلها القوة والقدرة على التأثير في استقرار الدولة. يتمركز الشيشان في منطقة معينة ولهذا لديهم القوة والقدرة على التأثير في استقرار الدولة، فهم متمركزون في منطقة واحدة في روسيا وبذلك هددوا استقرار الوحدة الروسية، وهو ما ينطبق على ألبان كوسوفو، حيث يتمركز معظمهم في منطقة واحدة في يوغسلافيا ولذلك قاوموا النفوذ الصربي. أما الأقليات المشتتة فنفوذها قليل لأنها مبعثرة في الإقليم مثل الأقلية الإيطالية في ألبانيا. ويشترط للأقليات المتمركزة أن تكون ذات أغلبية مطلقة في المنطقة، مع مراعاة التشتت والتبعثر، والجدول الآتي يبين التوزيع الديمغرافي للمجموعات العرقية.

الجغرافية الديمغرافية للأقليات العرقية (1)

متمركزة أو مبعثرة	متمركزة	مشتتة ومبعثرة
أغلبية مطلقة	التيروليون في إيطاليا	الروس في كازاخستان
	الباسك في أسبانيا	المجريون في ألمانيا
	المجر في سلوفاكيا	أكراد في إيران
	الروس في استونيا	
أغلبية نسبية	داغستان روسيا	المجريون رومانيا
أقلية محلية	إيطاليون في سلوفاكيا	الألمان بولونيا روسيا
	يونانيون ألبانيا	ألبان إيطاليا
	البولونيون في التشيك	يهود المجر ورومانيا
	المجريون سلوفينيا سلوفاكيا	

مصدر الجدول: Raczka Witold, Le Conflit Ethnique et sa Nature et les Moyens de sa

Prevention par la Communauté Internationale. (Relations Internationale N° 8 hiver 1996, p.105..)

ونرى من خلال هذا الجدول مثلا أن التيروليين متمركزين في منطقة واحدة في إيطاليا، ولهذا حققوا مطلبهم المتمثل في الاستقلال اللغوي وهي اللغة الألمانية عن اللغة الإيطالية المهيمنة.

4 -سياسة الدولة اتجاه المجموعات العرقية: فالدولة التي تواجهها مشكلات عرقية لديها عدة اختيارات سياسية يمكن أن تتبناها وهي تتوقف بالدرجة الأولى على التركيبيية العرقية والمراكز التي تحتلها في الدولة المضيضة. لا تسمح غالبية دول العالم بأي قدر من المساومة حول وحدتها وتكاملها مع المجموعة العرقية التي تضمها داخل حدودها، لذلك

تستخدم الدول قوتها ونفوذها لدعم مجموعة عرقية تقطن خارج إقليمها، والهدف من تلك السياسة هو تأييد ومساندة دولة مثلا للقضاء على التمرد العرقي أو الحركات الانفصالية أو التدخل في أزمة داخل دولة غير حليفة مثل إنشاء مراكز التدريب العسكري وتقديم الدعم المالي، فمثلا أيدت روسيا الصرب في حرب كوسوفو ومن جهة أخرى تقمع الحركة الانفصالية في الشيشان. وفي الماضي إذا نظرا إلى انفصال بنغلادش عن باكستان، ساندت الهند حق تقرير المصير للبنغاليين في إقامة دولتهم في شرق باكستان، وترفض في الوقت نفسه، تقرير المصير للناجوز والميزوس والكشميريين(1). وقد تطلب الدولة المساعدة الخارجية للقضاء على الحركة التمردية التي تحدث داخل إقليمها والتي تهدد وحدتها، وهذا ما لاحظناه أثناء تمرد الكطنجيون في الزائير سابقا الغني بالثروات المعدنية، ففي السبعينات تدخلت كل من فرنسا وبلجيكا لمساعدة نظام موبوتو للقضاء على التمرد العرقي.

5- تأثير المجموعات العرقية على استقرار الدولة: تسعى الدولة إلى إيجاد وسائل وخطط لتجنب الخلافات العرقية، ولهذا تعد الخريطة السياسية العرقية ذات أهمية لكل دولة تواجه المشاكل العرقية. وتركز الخريطة على المجموعات العرقية في الجيش، كالضباط الساميين ومدى موقفهم من القضية العرقية. كان الجيش اليوغوسلافي يتكون من الأغلبية الصربية، لذا تحالف مع الزعيم الصربي أثناء اندلاع حرب البوسنة وحرب كوسوفو. ويجب على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار المجموعة العرقية التي تتقاسم حدودها ومركزها السياسي والاقتصادي في الدولة المجاورة، وتحتوي الخريطة العرقية على العناصر الآتية:

- 1- المجموعة العرقية التي تحتل مناصب سياسية واقتصادية مؤثرة ومتأثرة في آن واحد.
 - 2- المجموعة العرقية التي لها علاقة مع قوى أجنبية ذات عداوات محتملة.
 - 3- المجموعة العرقية التي تقطن على الحدود الإقليمية الحساسة
 - 4- المجموعة العرقية ذات الوزن السياسي الذي يمكن أن يهدد النظام السياسي القائم.(2)
- وهناك عوامل أخرى يمكن أن تساهم في عدم استقرار الدولة وخاصة الحرمان والاحتياجات. فالحرمان هو منع المجموعة العرقية من المشاركة السياسية والحصول على المناصب السياسية وتهميش دورها في المجتمع، فقد تعاني من البطالة أكثر من غيرها من المجموعات الأخرى، والأحداث التي تشهدها فرنسا هي دليل على تمرد بعض الجاليات الأجنبية على الحكومة الفرنسية لأنها محرومة ومهمشة وغير مندمجة في المجتمع الفرنسي وتعاني التمييز العنصري خاصة في مجال التوظيف.
- " يؤدي الحرمان بالأفراد إلى تكوين مجموعات عرقية في بعض الأحيان على أسس عرقية لكي تتنافس على المصادر النادرة وهذه بدورها تتحول إلى العنف.(3)

(1)Walker Connor, *Ethnonationalism*, *Journal of International Affairs* Vol 27 1973, p.13.

(2)C.H.Enloe, *Ethnic Soldiers, State Security in a Divided Society*, (Penguin Book 1980), p.5.

(3)Monica Duffy Toft, *Indivisible Territory, Geography Concentration and Ethnic War*, *Security Studies* 12 N°2 winter 2002/3, p.82.

وفيما يتعلق بنظرية الاحتياجات، فيترجمها الأستاذ جون بيرتون* (John Burton). وخلاصة نظريته أن الإنسان طالما لا تلبى الدولة احتياجاته فهو يتمرّد عليها وهذه الاحتياجات قد تكون مادية (مأكل، منزل، منصب عمل)، وقد تكون غير مادية: حرية، مشاركة سياسية، حقوق الإنسان...

ويمكن إضافة عوامل أخرى قد تؤثر على استقرار الدولة، فحسب دراسة قام بها الأستاذ وليد عبد الحي فهناك خمسة عوامل تؤثر على استقرار الدولة وهي:

1- حجم السكان: فإذا كان عدد المجموعة العرقية كبيراً، فذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى سهولة التأثير على الدولة، أما إذا كان عدد السكان قليل فالتأثير يقل.

2- وزن وثقل المجموعة العرقية التي تتقاسم الحدود وخاصة إذا كانت تحتل المناصب السياسية الهامة وكذلك المراكز الاقتصادية.

3- درجة الترابط والاتصال بين مجموعتين عرقيتين تقطنان دولاً مختلفة.

4- تقارب المجموعات العرقية بعضها عن بعض أو بعدها.

5- المنطقة التي توجد فيها المجموعة العرقية، هل هي غنية بالموارد الاقتصادية والطبيعية مثل البترول، نحاس، ذهب أم فقيرة أو هل هي منطقة حدودية أو غير حدودية لأن ذلك يلعب في النزعة الانفصالية(1).

فالدولة لديها عدة سياسات لمواجهة المجموعات العرقية، وأحسن سياسة هي دمج الأقليات داخل المجتمع، فإذا نجحت في ذلك فمن المحتمل أن نحقق الاستقرار السياسي، والدمج قد يشمل عدة نواحي أجزائها تيد جير في الجدول الآتي:

سياسة الدولة تجاه دمج الأقليات

السياسات	الاقتصاد	الثقافة	الاتجاه العام
- حقوق مدنية سياسة مضمونة. - تعزيز انتقائي للأحزاب السائدة والمناصب الحكومية. - ضمان مصالح مجموعات الأقليات	- اعتمادات مالية للتطوير. - برامج صحية وترفيهية. - تدريب في العمل - قوانين مضادة للتمييز.	اندماج اجتماعي وسكني طبقاً للطبقات. - تعليم إصلاحي طبقاً للغة السائدة. - سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	الامتصاص
تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والائتلافات الحكومية".	- تأهيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة. - تمثيل المجموعة في الوظائف الخاصة والعامّة.	- حماية الاختلافات الثقافية والدينية. - التعليم والإعلام بعدة لغات.	التعددية

المصدر: تيد روبرت جير، أقليات في خطر، المرجع السابق الذكر، ص 369.

John Burton, *Deviance Terrorism and War*.

*لمزيد من التفاصيل حول نظرية الاحتياجات، انظر كتاب

الى 79 وخاصة الفصل الثالث من صفحة

(Oxford: Martin Robertson, 1979.)

55

(1) وليد عبد الحي، دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزمات اللامركزية. (المجلة العربية للعلوم السياسية

العددان 4، 3 سبتمبر 1989) ص 110، 111.

ومن هذا الجدول يبين جبر أن سياسة الدمج قد شملت عدة ميادين ثقافية وسياسية واقتصادية. فمن الناحية الثقافية نجد عنصرا أساسيا وهو حماية الاختلافات الثقافية والدينية، أي احترام حرية الممارسة الدينية من طرف المجموعات العرقية المتعددة الأديان، وكذلك حرية التعليم باللغات المختلفة للمجموعة العرقية. ومن الناحية الاقتصادية فلا بد من تساوي فرص العمل والوصول إلى الوظائف السامية لكل المجموعات العرقية بدون التمييز فيما بينها. ومن الناحية السياسية فلا بد من تمثيل للمجموعات العرقية في المجالس المنتخبة وذلك حسب عدد كل مجموعة عرقية، وبهذا يتحقق التكافل الاجتماعي والاستقرار في الدولة، فالتعددية السياسية معناها إعطاء فرص لكل المجموعات.

6- نظرية المعضلة الأمنية: تعتبر من أهم الخصائص للخلافات العرقية، وهي أيضا من النظريات الحديثة في العلاقات الدولية لذا يجب التطرق إليها بالشرح المفصل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه النظرية لها علاقة مباشرة بدراسة العرقية ودراسة حالة انهيار يوغسلافيا والخلاف في كوسوفو.

وترجع نظرية المعضلة الأمنية في الخلافات العرقية على وجه الخصوص والعلاقات الدولية على العموم، إلى المدرسة الواقعية التي تعتقد أن النظام الدولي في حالة فوضى وذلك بسبب غياب سلطة عليا قادرة على فرض الأمن والسلم في المجتمع الدولي، لأن الدول لا يمكن لها أن تعتمد على سلطة عليا تفرض الأمن على المستوى الدولي، فما عليها إلا الاعتماد على نفسها(1).

وتؤدي المعضلة الأمنية إلى زيادة حدة التوتر والخوف وسباق التسلح بين دولتين أو أكثر، لأن كل دولة خائفة من الأخرى وتشكك في نياتها. وتحدث وتبرز المعضلة الأمنية أيضا حينما تحاول الدولة زيادة قوتها العسكرية بهدف حماية أمنها لأن الدول المجاورة أو المنافسة لها هي بدورها تزيد قوتها العسكرية والنتيجة هي الشعور بالخوف وعدم الأمن لدى الدول الأخرى، وبعبارة أخرى فإن سعي الدول إلى زيادة قواتها يترتب عليه -في نهاية الأمر- تزايد شعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مدعاة لمزيد من الشعور بالأمن(2). فهذا النموذج يؤدي بالدرجة الأولى إلى سباق التسلح على المستوى الدولي.

فحالة الفوضى في النظام الدولي مشابهة للفوضى التي تكلم عنها "هوبز" صراع الكل ضد الكل وشريعة الغاب هي السائدة في المجتمع والصراع من أجل البقاء على قيد الحياة هي السمة الرئيسية للمدرسة الواقعية. فالدول يجب عليها أن تتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة للدفاع عن نفسها لكي تبقى على قيد الحياة. فالدولة قد تقرر مثلا تطوير أسلحتها لحماية نفسها، فهذا القرار يعتبر في نظر الدول الأخرى تهديدا لأمنها وهذا ما أكده كوفمان (S.Kauffman) لأن الإجراءات المتخذة من طرف دولة واحدة

(1) Paul Roe, *The Intrastate Security Dilemma*, Journal of Peace Research Vol 36 N° 2 1999, p.1850.

(2) محمد طه بدوي، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية. (الإسكندرية: الياس للتكنولوجيا والمعلومات 2004)، ص، 20.

لحماية نفسها تهدد الدول الأخرى، لأن الدول تتفاعل في محيط فوضوي الذي يعني غياب سلطة عليا لحمايتها من بعضها البعض. وفي ظل هذا المحيط الفوضوي فأية خطوة تتخذ من طرف الدولة لأسباب أمنية دفاعية بحثة تفسر على أساس زيادة قوتها وأمنها على حساب الطرف الآخر، مما يعتبر تهديدا لأمنها.(1)

فمثلا دولة أ تشتري وتصنع أسلحة لأغراض دفاعية بحثة، فدولة ب تعتبر تلك الأسلحة هجومية تهدد أمنها، وهنا تبرز المشكلة وهي صعوبة التفرقة بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية. فالمدافع والمدرعات يمكن استعمالها لأغراض دفاعية وأغراض هجومية. وهو ما ينطبق على تحالف دولة ما مع دولة أخرى من أجل الدفاع عن نفسها، فهذه الخطوة تعتبرها الدولة الثالثة تهديدا لأمنها لذا يتحتم عليها البحث عن التحالف مع دولة ما. فالمعضلة الأمنية يترتب عنها فعل ورد الفعل وهي عبارة عن حلقة متسلسلة لا تنتهي وقد تؤدي إلى اندلاع الحرب. وحسب باري بوزن (Barry Posen) فالمعضلة الأمنية تصبح أكثر حدة حينما يتوفر شرطان:

1- حينما تكون القوات العسكرية الهجومية والدفاعية أكثر أو أقل تشابها، لأن أية قوة ملائمة للحملة الدفاعية هي ملائمة للحملة الهجومية.

2- مدى فعالية الهجوم عن فعالية الدفاع، فإذا كانت العمليات الهجومية أكثر نجاحا من العمليات الدفاعية، فتختار الدول طبعاً الهجوم إذا أرادت البقاء على قيد الحياة. فمزايا الهجوم يمكن أن يتسبب في حرب وقائية إذا اعتقدت أن ذلك يحقق لها مزايا عسكرية.(2) ونظرية المعضلة الأمنية الداخلية حظيت بقسط وافر من العناية والاهتمام في دراسة العلاقات الدولية. ففي منتصف التسعينات أصبحت هذه النظرية تستعمل لتحليل الخلافات داخل الدولة وخاصة الخلافات العرقية، أي تغير منظور الدراسة فيما بين الدول إلى داخل الدولة، وأول من تطرق إلى هذه النظرية هم الواقعيون، يعتبر التحليل الداخلي للدولة مفاجئة لأن الواقعيين الجدد لم يهتموا ولم يتطرقوا إلى العوامل والعلاقات الداخلية ودورها في العلاقات الدولية لمعالجة الخلافات العرقية.(3)

أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية لتحليل الخلافات والصراعات العرقية على المستوى الداخلي هو باري بوزن، وكما هو معلوم فالواقعيون لم يهتموا كثيراً بالفاعلين الآخرين باستثناء الدولة التي يعتبرونها أهم فاعل في العلاقات الدولية. فالدولة كأهم فاعل في العلاقات الدولية مقاربة تقليدية لا تتلاءم مع التطورات الحديثة في عالمنا المعاصر "ويمكن إرجاعها إلى القرن 17 أو 18، حينما كانت السلطة في أيدي الملك أو الأمير، وكانت الدويلات تحت زعامة السادة الإقطاعيين، وكل مقاطعة منعزلة ومنفصلة

(1) Paul.B.Downes,*The Holy Land Divided :Defending Partition as a Solution to Ethnic Wars*,*Security Studies* Vol :10 N° 4 Summer 201,p.10.

(2)Barry Posen,*The Security Dilemma and Ethnicity* ,*Survival* 35(1) 1995,P.95.

(3)Paul Roe,op.cit...p.188.

عن الأخرى.(1) و في تلك الفترة كان ينظر لكل دولة وكأنها كيان منفصل عن بقية الدول الأخرى، وتحدث مونسباك (Mansbach) عن تلك المرحلة التاريخية "فاعتبر الدول المستقلة عن بعضها البعض ومنفصلة تماما عن الدول الأخرى ولا توجد سلطة أعلى من سلطة الدولة وتتسم الدولة بالسيطرة المطلقة على أراضي إقليمها وبسيادة مطلقة ومتساوية مع الدول الأخرى.(2) وهذا يعني أن تلك المرحلة كانت فيها الدولة تراقب حدود إقليمها ومنغلقه عن الدول الأخرى، وبعبارة أخرى ما يحدث داخل الدولة لا يؤثر على الدول الأخرى، أي يوجد انفصال بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهذه الفرضية أصبحت تسمى في العلاقات الدولية بنموذج كرة البليارد (Billiard Ball) model، ففي هذا النموذج ما يحدث داخل الدولة لا يؤثر على الدول الأخرى، أي كأننا في نسق مغلق لا يؤثر ولا يتأثر بما يحدث خارجه. وهذه صورة غير واقعية عن الخلافات العرقية التي لها قدرة الانتشار وعدوى الصراع الطائفي. وحسب تيد جير يعزى الانتشار إلى عملية الطفح (SPILL OVER) التي تؤثر من خلال الصراع في بلد واحد في العمل والتنظيم السياسي في البلاد المجاورة، وتحدث أغلب آثار الطفح الهامة في الصراع العرقي وسط الجماعات التي تنتشر على الحدود بين الدول إذ توجد 139 جماعة عرقية من الأقليات في خطر أي حوالي ثلثي العدد الخاضع للدراسة وهو 233 مجموعة عرقية لهم أصل مشترك وقربى مع بلد أو أكثر مجاور، وأن الجماعة المتضررة وقدرتها على التعبئة والحشد والتمرد الطائفي تزايد بفعل تعبئة الأقسام الأخرى للجماعة في البلدان المجاورة(3).

ويمكن القول أن الخلاف الداخلي يؤثر على النظام الدولي والعكس صحيح. فالخلاف في البوسنة أثر على أوروبا الغربية والشرقية والأمم المتحدة والحلف الأطلسي والدول الإسلامية، وهذا ما ينطبق على كوسوفو كما سنرى بالتفصيل. ومما سبق فلا يمكن الاعتماد على مقارنة واحدة كمستوى تحليل الخلافات العرقية وهي الدولة كما يعتقد الواقعيون، وأحسن مقارنة تحليلية لدراسة العرقية هي المجموعة العرقية التي تصبح أهم وحدة تحليل.

تعتمد نظرية المعضلة الأمنية في تحليلها وتطبيقها على الخلافات العرقية، وبالخصوص انهيار الدولة مثل ما حدث للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وبروز المشكلات العرقية. لقد نتج عن انهيار الدول السابقة غياب السلطة المركزية وحدث فوضى على المستوى الداخلي بسبب انهيار السلطة المركزية، فتحدث الفوضى ويغيب الأمن ما بين المجموعات العرقية والنتيجة هي كل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها من أجل البقاء على قيد الحياة وهذه الوضعية مشابهة للوضعية السابقة (النظام الدولي في حالة فوضى)، لكن هذه المرة على المستوى الداخلي: النظام الداخلي في حالة فوضى. وتتمثل نظرية بوزن في أن "المعضلة الأمنية في داخل الدولة يمكن أن تظهر حينما تتوفر

(1)J.W.Burton, *World Society*, (Cambridge University Press 1968), p.2

(2)R.W.Mansbach, et al, *The Web of World Politics, Non State Actors in the Global System*, (New Jersey:Prentice Hall 1975), p.13.

(3) تيد جير أقليات في خطر، المرجع السابق الذكر، ص 123.

الشروط المشابهة لحدوث المعضلة الأمنية على المستوى الدولي،(1) وهذا معناه تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن.

ولا يمكن للمجموعات العرقية أن تعتمد على الدولة لحمايتها لأنها منهارة ومفككة على أسس عرقية، فكل مجموعة عرقية يجب عليها أن تتجنذ وتتولى بنفسها الدفاع عن أقاربها وهذا هو التهديد الحقيقي للمجموعات العرقية الأخرى ويرجع ذلك إلى سببين:

1- إن القوميين يتبعون سياسة التجنيد والحشد وهذا دليل على وجود رغبات هجومية تعتبرها المجموعات الأخرى تهديدا لأمنها وسلامتها.

2- القدرات العسكرية المستعملة للدفاع يمكن استعمالها للهجوم ومزايا الهجوم أكثر من الدفاع في الخلاف الطائفي.(2)

ويترك انهيار الدولة فراغا وفجوة أمنية كبيرة، وهذه فرصة يمكن استغلالها من طرف زعماء المجموعة العرقية لحشد وتجنيد عرقيتهم لإنشاء وطن خاص بهم على حساب الأقليات الأخرى، وخير دليل على ذلك هو الزعيم الصربي ميلوسوفيتش الذي حاول إنشاء دولة صربيا الكبرى على حساب المجموعات العرقية البوسنية والكرواتية. فعند اندلاع الحرب في يوغسلافيا، كافحت المجموعات العرقية من أجل بقائها في محيط لا يمكن لها الاعتماد على الدولة لحمايتها، وفوضى الحرب تقوي الهوية العرقية وتسبب نشر القومية وتزيد الحقد والكراهية والخوف والحرب تجعل من المستحيل الثقة في الخصم في المستقبل.(3)، فالبوسني الذي عاش لعدة قرون مع جاره الصربي والكرواتي يصبح كل واحد منهما خائفا ولا يثق في الآخر لأن الولاء العرقي هو أهم ميزة المعضلة الأمنية. "والرجوع إلى الأساطير، الماضي، الذكريات التاريخية واستغلالها من طرف الزعماء، والانبعاث القومي وخاصة الصربية يزيد الحقد والكراهية للمجموعات العرقية الأخرى غير الصربية ولهذا نتج عنها:

1- إن الأطراف نظرت إلى الهويات الأخرى كتهديد هجومي، إضافة إلى ذلك أن الجيش اليوغسلافي يتكون معظمه من الضباط الصرب، الذين دربوا معظم أفراد الصرب ووزعوا عليهم الأسلحة في عدة مناطق من البلاد.

2- الجمهوريات الجديدة لم تكن متساوية في القوة.(4)

(1) Paul Roe,op.cit.,p.186.

(2) Chaim Kauffman,*Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars*, International Security Vol 2 N°4 spring 1996,p.147.

(3) Paul.B.Downes,.,op.cit.,p.62.

(4) Barry Posen,*The Security Dilemma and Ethnic Conflict*,In *Essential Reading in World Politics*, Edited by Karen Mingst and Jack Snyder,(Norton and Company),2001,p.387.

المبحث الثالث: استراتيجيه وأهداف المجموعة العرقية

تتصارع المجموعة العرقية مع الدولة المضيفة من أجل تحقيق عدة أهداف، وأسمى هدف هو الانفصال: أي انفصال المجموعة العرقية عن الدولة وتأسيس دولة جديدة خاصة بعرقيتها. وهذا الهدف هو أخطر عامل يهدد استقرار الدولة ووحدتها ولهذا السبب فالدولة لا تتنازل عن وحدتها الترابية، وقد يمتد الصراع بين الانفصاليين والدولة المضيفة إلى عدة سنين مثل الحركة الانفصالية التاميلية والباسكية. ويوجد هدف آخر وهو أقل خطورة من السابق، وهو الحكم الذاتي أي الاستقلال الذاتي، سياسي أو لغوي للمجموعة العرقية. والهدف الثالث وهو توحيد الإقليم فهذه عادة هي الدولة التي تطلب بضم قطعة أرض تعتبرها تاريخيا تابعة لها؛ ونبدأ تحليلنا بالحركة الانفصالية.

المطلب الأول: الانفصال كعامل تهديد لاستقرار الدولة

1- الانفصال: مست ظاهرة الانفصال عدة قارات في العالم ولكن بدرجات متفاوتة وأهمها على الترتيب إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات، استطاعت مجموعة عرقية واحدة تأسيس دولة خاصة بها وهي انفصال باكستان الشرقية (البنغاليون) عن باكستان الأم. والجدول الآتي يوضح لنا الحركات الانفصالية التي لم تحقق هدفها من سنة 1945 - 1990.

اسم الحركة الانفصالية	الدولة
في آسيا	
الناجوز،السيخ والكشميريون	الهند
تيمور الشرقية	اندونيسيا
التاميل سري لانكا	العراق
الأكراد	
في أوروبا	
الباسك	أسبانيا(1)

(1)Stephane.M.Saideman,R.WilliamsAyses ?Reuniting when it feel so good?The cause of irredentism movements or four out of nine.irredentism agree:size does matter relatively.
<http://www.ciaonet.org/isa/sas01/> (acceded December 20007).

وعند بداية التسعينات ازدادت الخلافات العرقية التي نجم فيها المطالبة بالانفصال والسبب في تلك الموجات المتتالية من الحركات الانفصالية يرجع إلى انهيار الإتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، حيث تفككت على أسس عرقية.لقد انقسمت يوغوسلافيا مثلا إلى عدة دول عرقية كرواتيا، البوسنة والهرسك،مقدونيا و صربيا. ونفس الشيء انطبق على

الاتحاد السوفيتي، والجدول الآتي يبين الحركات الانفصالية في التسعينات.

حالة الصراع	الدولة	المجموعة العرقية
مجمد	جورجيا	أبخازيا
انفصلت واستقلت	اندونيسيا	تيمور الشرقية
اتفاق سلام	اندونيسيا	أشييه
الصراع مستمر	الهند	الناجوز السيخ كشمير
الصراع مستمر	روسيا	الشيشان
نهاية الصراع	جورجيا	أذربيون
الصراع مستمر	أسبانيا	الباسك
نهاية الصراع	مقدونيا	الألبان
اتفاق مع الحكومة	ايطاليا	التيروليون
انفصلت واستقلت	أنثيوبيا	ايريتريا
اتفاق سلام	السودان	جنوب السودان
اتفاق سلام	السنغال	كاسامانس

المصدر: عبارة عن دراسة للحركات الانفصالية وتتبع مراحل علاقتها مع دولة الأم من خلال المجلات ووسائل الإعلام تعتبر المطالب الطائفية بالخروج أو الانفصال عن الدولة كتهديد خطير لأنها تحدي للايديولوجية القومية التي تتبعها الجماعات المستقرة، وتعني تفتيت الدولة، وبصفة عامة تتم مقاومة ذلك الاتجاه بالقوة.(1) فالمجموعة العرقية تتفصل حينما تتعد عن الدولة، وتؤسس كيانا مستقلا خاصا بها، لأن الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة. فأية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها والحركات الانفصالية الأكثر نشاطا هي التي تشعر بالخطر والتي تعاني التمييز ومحرمة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية وهي التي تتعرض لهيمنة من طرف مجموعة أخرى داخل الدولة.(2)

إن أعلى مستوى لتقرير المصير هو الانفصال فالمجموعة العرقية تتفصل حينما تتعد عن الدولة وتأسيس كيان مستقل خاص بها، لأن الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة. إن أية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها والحركة

(1) تيد جير، المرجع السابق الذكر، ص 350.

(2) Gokcek Gubrizgigi, Why Some Ethnic Conflicts Lead to Interstate War? an Investigation of the Kashmiri, Kurdish and Basques Cases, PHD University of California, December 2004, P.9.

الانفصالية الأكثر احتمالاً للنجاح هي التي تشعر بالخطر وتعاني التمييز ومحرومة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية وهي مهمشة من طرف مجموعة عرقية أخرى داخل الدولة (1). والسؤال الذي يمكن طرحه هل التهميش والحرمان كافيان لقبول تقرير المصير للمجموعات العرقية؟ وهل المجتمع الدولي مستعد لقبول الانفصال وما يترتب عنه من تهديد للأمن الدولي؟

ولإجابة عن السؤالين، عالج بعض المفكرين فكرة قبول أو منع الانفصال عن المجموعات العرقية. فالمعارضين للانفصال ومن بينهم بوشيط (Bucheit) وهيراكليدس (Heraclédes) يعتقدان أن هناك أسباباً أساسية لمعارضة الانفصال وهي:

- 1- الخوف من البلقنة ونظرية الدومينو.
 - 2- الآثار السلبية على أنظمة الدول الديمقراطية، لأن الأقلية يمكن أن تنتهز الفرصة للانسحاب إذ لم تؤخذ أمانها ومطالبها بعين الاعتبار.
 - 3- احتمال التقسيم اللانهائي للدولة، لأن هناك عدة دول غير متجانسة عرقياً، وهي الأقاليم التي تنفصل عنها تحتوي على عدة مجموعات عرقية مختلفة.
 - 4- الخطر الناجم عن إنشاء دول صغيرة وغير فعالة.
 - 5- مسألة الأغلبية التي نرى أن معظم إقليمها ينفتت وله أهمية اقتصادية واستراتيجية. (2) ونعتقد أن أهم سبب لمعارضة الانفصال يكمن في نظرية الدومينو، التي لها آثار سلبية على وحدة الدولة والدول المجاورة لها. فعلى سبيل المثال فإذا استطاع الكردستان الانفصال عن تركيا فهذا يشجع أكراد العراق على الانفصال عن بغداد وهو ما ينطبق على اندونيسيا، فحينما انفصلت تيمور الشرقية وأعلنت استقلالها فهذا شجع إقليم أتشي (Acech) على المطالبة بالانفصال عن جاكرتا، مما قد يؤدي إلى التقسيم اللانهائي لاندونيسيا التي تتكون من عدة جزر متشعبة. وإذا نظرنا إلى يوغوسلافيا، فانفصال إقليم سلوفينيا شجع الجمهوريات الأخرى على المطالبة بالمثل، وانفصلت مقدونيا وكرواتيا عن بلغراد. ومحاولة كوسوفو الانفصال عن صربيا في التسعينات شجع الأقلية الألبانية القاطنة في مقدونيا على الكفاح المسلح من أجل الانضمام إلى دولة كوسوفو، واستقلت جمهورية الجبل الأسود عن الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية سنة 2006.
- وبناء على ما مضى "إذا كنا ملتزمين بتطبيق مبدأ تقرير المصير للمجموعات العرقية وتلبية مطالبهم فإننا سنواجه فيما بعد عدة تحديات، لأن الهويات الوطنية تبدأ في

(1) تيد جير: أقليات في خطر، المرجع السابق الذكر، ص، 350.

(2) Gunter Lawres and Stefao Smis, *New dimension to the Right to Self Determination, A Study of International Response to Kosovo Crisis, Nationalism and Ethnic Politics*, Vol:6 N°2, summer 2000, p.64.

الانتشار وليس هناك أي طريقة معقولة لتلبية كل المطالب، إذ أخذنا بعين الاعتبار الحقائق الجغرافية وتوزيع السكان.(1)

وهناك عنصر أساسي لمعارضة الانفصال وهو مبدأ عدم المساس أو انتهاك الحدود والوحدة الإقليمية لسيادة الدولة. فهذا المبدأ هو عالمي وشرط لتحقيق الاستقرار في العالم خاصة في الدول الإفريقية وهذا تماشياً مع مبادئ الاتحاد الإفريقي، الذي نص على احترام حدود الدول الإفريقية الموروثة منذ عهد الاستعمار، ورغم ذلك فإن إريتريا انفصلت عن أثيوبيا. لقد تغير مبدأ عدم المساس بالحدود بصفة جذرية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق عند انهيار النظام الشيوعي. وفيما يتعلق بالأراء المؤيدة للانفصال وهي:

1- "الانفصال يمكن أن يبرر في سبيل إزالة الظلم، فالمجموعات العرقية التي لها مطالب إقليمية شرعية أدمجت من طرف دول أخرى، فدول البلطيق الثلاث أسست مطالب الانفصال على أسس غياب وضعف الروابط والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وحصلت في النهاية على استقلالاً على تلك النظرية.

2- يمكن تبرير لانفصال بسبب اضطهاد أقلية معينة داخل الدولة وحرمانها من الفرص المتساوية للمشاركة السياسية ومعرضة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"(2). وقد نجد بعض المجموعات العرقية تعتبر نفسها بأنها تشكل أمة، وبهذا يحق لها أن تؤسس دولة خاصة بها، حينما تشعر بأنها مضطهدة من طرف الدولة المركزية. فالكتاليون في أسبانيا والكنديون في كيبك، يعتبرون أنفسهم كأمة ولديهم هوية خاصة بهم لذا طالبوا بإقامة دولة خاصة.

وفي الحقيقة فهناك عدة مجموعات عرقية لا تسعى إلى الانفصال بل يشترط توفر عدة عوامل وظروف، وخاصة مكانة ووضع الإقليم الذي تقطن فيه المجموعة العرقية وأهمها:

1- عدم الاستقرار في المركز الذي يعني أن الدولة في حالة فوضى وضعيفة وهذه فرصة مواتية للانفصال.

2- إقليم منفصل عن مركز الدولة بواسطة المياه أو المسافة مثل شرق باكستان سابقاً (دولة بنغلاديش حالياً) عن غرب باكستان، فالمسافة بين الإقليمين تقدر بالآلاف الكيلومترات أو أنغولا عن البرتغال.

3- حكومة أجنبية مستعدة لتزويد المتمردين بالأسلحة والأموال والتدريب.

4- المنطقة التي تنتج وتحتوي على الماس، المخدرات التي يمكن أن نستعمل لتمويل الانفصاليين(3).

(1)David Miller,*Secession and the Principle of Nationality* in,*National Self Determination and Secession* Edited by Margaret Moore,(Oxford university press 199),p.233.

(2)Ibid.p.,64.

(3)James.D.Fearon and David D.Latin,*Ethnicity,Insurgency and Civil War*, American Political Science Review, Vol 97.N°1 2003,p.81.

فالمناطق التي تقطنها مجموعة عرقية وتحتوي على ثروات طبيعية هو أكبر عامل استراتيجي يشجع الحركات الانفصالية. فمحاولة الإيبو الفاشلة الانفصال عن دولة نيجيريا الفدرالية وتأسيس دولة بيافرا من سنة 1967 إلى سنة 1969، كان بسبب الثروات الطبيعية للإقليم، فأهم ثروة طبيعية شجعتهم على الانفصال، هي البترول الذي يقع في إقليم الجنوب أين الأيبو يشكلون الأغلبية. فالانفصال في هذه الحالة يعني حرمان نيجيريا من أهم صادرات البلاد من العملة الصعبة، وبالمقابل فإن الأيبو يستحوذون على قطاع حساس واستراتيجي في نيجيريا، ونتيجة لذلك قاومت الحكومة الفدرالية الانفصال. وهذه الظاهرة انطبقت على إقليم كطنجا في الخمسينات، الكونغو الديمقراطية، فالإقليم كان يساهم بنسبة 90% من الثروات المنجمية و60% من الدخل الوطني. (1) وقد حاول الكطنجيون ثلاث مرات التمرد على حكومة كينشاسا والانفصال، لكنهم فشلوا بسبب تدخل القوات الأجنبية الفرنسية والبلجيكية والمغربية إلى جانب الحكومة المركزية.

وتعتقد المجموعات العرقية أن الثروات الطبيعية تستغلها الحكومة المركزية وتحرمها من الثروات الاقتصادية الموجودة في منطقتها. لقد احتج الانفصاليون البنغاليون لدى حكومة كراتشي بأنها استغلت ثروات باكستان الشرقية وحرمتهم من السلع الأساسية من بينها المواد الغذائية وحرمانهم من التعليم في الإقليم، وازدادت حدة التوتر سنة 1971، حينما لم تقوم الحكومة المركزية باتخاذ أية إجراءات لمواجهة الفيضانات والتي راح ضحيتها 2000 باكستاني شرقي، ومنذ ذلك قرر البنغاليون أن الاستقلال السياسي هو البديل الوحيد. (2)

سلطت أغلب الدراسات حول الحركات الانفصالية الضوء على الانفصال عن المحيط، فالفرضيات كانت مبنية على حدوث الانفصال عن محيط الدولة فقط، مثل انفصال ارتيريا عن أثيوبيا، كوسوفو عن صربيا، كطنجا عن الكونغو الديمقراطية والباسك عن أسبانيا، وانفصال سلوفينيا وكرواتيا عن يوغوسلافيا. وهناك حالات نادرة جدا أين نجد الانفصال عن المركز، فالانفصال يشير إلى تلك الحالات حول إمكانية انفصال النظام المركزي أين مجموعة عرقية مهيمنة سياسيا ترغب في الانفصال والمثال على ذلك هو الانفصال المركزي لجمهورية التشيك عن سلوفاكيا، وانفصال صربيا بعد إعادة المركزية تحت الهيمنة الصربية. (3)

وخلاصة القول فكلما كانت المجموعة العرقية صغيرة ومواردها الاقتصادية نادرة فحظوظ الانفصال ضعيفة "وكلما كانت المجموعة العرقية كبيرة بالنسبة للدول، فقدرتها

(1)Michael.R.Tomz, *The Morality of Secession*, M Philosophy in Politics, Magdan College, Faculty of Social Studies, University of Oxford, April 1994, p.82.

(2)Ibid., p.115.

(3)Daniel Conversi, *The Dissolution of Yugoslavia*, Secession by the Centre in John Coakly Editors, *The Territorial Management of Ethnic Conflict*, (London: Franck Cass 2003), PP. 334-338.

على الانفصال تكون أكثر. (1) وحجم السكان في الإقليم لا يكفي وحده، بل يشترط أن تكون المجموعة العرقية متمركز في إقليم أو منطقة معينة، لأن المجموعات المتناثرة والمبعثرة في عدة مناطق يستحيل عليها الانفصال.

ولمواجهة الحركات الانفصالية، فإن معظم دساتير العالم نصت على أن الدولة لها وظيفة حماية الوحدة الوطنية والاندماج الإقليمي وبعض الدساتير نصت على عدم تعديل الدستور فيما يتعلق بالمواد التي تمس الوحدة الوطنية(2).

فالمجموعات العرقية الانفصالية، قلت حداثتها في عدة مناطق من العالم، ففي إفريقيا هناك اتجاه لإنهاء الانفصال في عدة دول مثل اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبية، والحكومة السنغالية مع متمردي كاسامانس (cassamane) وبين أوغندا والمتمردين، وفي آسيا اتفاق بين الحكومة الاندونيسية وحركة التمرد لإقليم آسيه (Aceh).

المطلب الثاني: الحكم الذاتي وضم الأراضي كسبب وحل للنزاعات العرقية

إن مصطلح الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي مشتق من الإغريقية "auto" ويعني ذاتي و"nomas" حكم أو قانون، وفي اللغة الفرنسية فإن الاستقلال الذاتي هو مرادف للاستقلال "indépendance"، والحكم الذاتي يعني الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية للإقليم أو المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي. وعرفه سميس (Stéfao Smis) بأنها منطقة مستقلة عن الدولة وعادة ما تمتلك ثقافة أو أئنية متميزة، عن الدولة التي تنتمي إليها(3). يختلف الحكم الذاتي في قوته ودرجته من مجموعة إلى أخرى فهناك مثلا من يطالب بالاستقلال الثقافي "ويقصد به الاستقلال الكامل فيما يتعلق باللغة، التربية، التعليم والإعلام، وقد يشمل الحكم الذاتي" جميع جوانب الحياة الاجتماعية السياسية والاقتصادية ما عدا السياسة الخارجية والدفاع"(4). وهذا يعني أن الدولة خصت جزءا من إقليمها لتشريع خاص للحكم الذاتي وهذا لا ينفى وحدة السلطة في الدولة. "وتستطيع السلطة التشريعية أن تصدر قوانين خاصة تسري على أجزاء معينة من إقليم الدولة دون غيرها من الأجزاء الأخرى(5)، وذلك بسبب ظروف سياسية بحتة وتكون للمجموعة العرقية

(1)Erne Jenne *A bargaining Theory of Minority Demands.Explaining the Dog that did not Bite in 1990'S Yugoslavia*,*International Studies Quarterly*, N°48 2004,p.737.

(2)Alex Vahlas,Les Separations d'Etats,L'organisation des Nations Unies,La Secession des Peoples et l'Unite des Etats,These Doctorat,University Pantheos Assas Paris 2 ,13 janvier 2000,p.312.

(3)Stéfao Smis and Gunters Lawers,.op.cit.,.p.61.

(4)A.D.Smith,*The Ethnic Revival in the Modern World*,(Cambridge University Press 1981),p.16.

(5) ابراهيم عبد العزيز، مبادئ الأنظمة السياسية، الدول والحكومات، ب(بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر)2000،ص44.

سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها وهي حرة في إدارة شؤونها الداخلية، وبهذا يمكن اعتبار الحكم الذاتي كآلية يمنح للسكان الذين لهم خصائص ثقافية عرقية أو ميزات أخرى ويتمتعون بوضع خاص في العيش في منطقة جغرافية محددة وتشكل أغلبية في الإقليم،(1) وإذا كانت هناك بعض المجموعات العرقية لها المميزات الثقافية مع إقليم الحكم الذاتي، لكنها تعيش خارج الإقليم فإنها لا تتمتع بالحكم الذاتي مثل الألبان القاطنين في جمهورية مقدونيا في ظل النظام اليوغسلافي السابق.

أنواع الحكم الذاتي: هناك نوعان من الحكم الذاتي:

1- الاستقلال الثقافي، 2- الاستقلال الإقليمي.

1- الاستقلال الثقافي: يعني منح مجموعة عرقية لها خصائص ومميزات ثقافية وهوية تختلف عن المجموعات العرقية المسيطرة. وتلعب اللغة دورا أساسيا في بروز الصراع بين الأقلية والأغلبية. فتهميش وحرمان الأقلية عن لغتها تؤدي بها إلى المطالبة بالحكم الذاتي، وهذا ما نلاحظه في تيرول الجنوبية بإيطاليا، فحسب إحصاء 1991 يتكلم السكان الإقليم اللغة الألمانية بنسبة 68% و 28% بالإيطالية و4% بلغة لادين (Ladin)(2) ورغم هذا التفوق العددي فاللغة الإيطالية هي المهيمنة في المجال التربوي والجامعي والمؤسساتي، مما أدى بالنيروليين إلى المطالبة بحكم ذاتي على أسس ثقافية بحتة. وهذا الشيء يمكن ملاحظته عن الاستقلال الثقافي للمجريين القاطنين في سلوفانيا، إذ طالبوا بنظام تربوي منفصل في المستوى الابتدائي والثانوي، وقانون لغة الأقلية الذي يسمح لهم باستعمال لغتهم في إدارة الدولة والحكومة المحلية.(3)

ومنح الاستقلال الثقافي للمجموعات العرقية مثل حق التعليم واستخدام لغتها الخاصة في تسيير شؤونها اليومية والمحافظة على قيمها وتقاليدها فهذا من شأنه أن يقلل الخلافات العرقية، وهذا ما يتفق عليه محلي الخلافات العرقية، فالاستقلال الثقافي هو البديل الأقل تهديدا والأقل تكلفة من الحرب الأهلية والانفصال. يقدم بعض الزعماء في الحركات العرقية الإقليمية طلباتهم من منطلق الاستقلال السياسي والثقافي، وذلك صحيح في معظم الحركات الإقليمية في المجتمعات الغربية وبعض شعوب العالم الثالث.

وأهم سبب للمطالبة بالانفصال هو فشل سياسة الامتصاص التي تتبعها الدولة اتجاه مجموعتها العرقية المختلفة التي تقطن في إقليمها، وهذه السياسة تتعارض مع المجموعة التي تنسب وتتمسك بهويتها مما يتولد عنه نزاع بين الدولة والمجموعة العرقية مثل صربنة إقليم كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية.

2- الاستقلال الإقليمي: وهذا النوع يغلب عليه الطابع السياسي البحت وله القدرة على تلبية طموحات الأقلية العرقية عن طريق منحها السلطة السياسية، ومن جانب آخر يحافظ على الاندماج الإقليمي وسيادة الدولة(4)، فالوظائف السياسية الممارسة داخل الحكم

(1)Stefao Smis and Gunter Lawers,op.cit.61.

(2)Rarner Baubock,*Multinational Federalism Territorial or Cultural autonomy ?*,*International Working Goup*, Mars 2001,p.32.

(3)Daniel Conversi,autonomy.http://www.rapier_uni_uroc.pl/urowski/daniel4html acceded june 2006

(4) تيد روبرت جير ،أقليات في خطر،المرجع السابق الذكر،ص356.

الذاتي مستقلة عن الدولة، نظام تشريعي، برلمان محلي، محاكم وغيرها باستثناء السياسة الخارجية والدفاعية التي هي من اختصاص الدولة الأم. وهذا النوع هو مطبق مثلا في إقليم كتالونيا في أسبانيا وإقليم كوسوفو في جمهورية يوغسلافية الفدرالية السابقة قبل إلغاءه من طرف الزعيم الصربي ميلوسوفيتش. لم تتمكن الدول التي منحت الحكم الذاتي لأقاليمها من حل خلافها أو تعرف السلم والأمن، فهناك عدة مجموعات عرقية منحت لها الحكم الذاتي لكنها تطالب بالمزيد من الاستقلالية، وهو الانفصال، وخير دليل على ذلك ما يوضحه الجدول الآتي حول الصراعات العرقية في الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي:

المجموعة العرقية	الدول	فترة الصراع	الوضع في عام 1992
الباسك	أسبانيا	1953- أو اخر 1980	حكم ذاتي إقليمي في 80
ميسكينو	نيجار هواي	1981 - 1988	حكم ذاتي إقليمي في 1990
ناجا	الهند	1925 - 1975	حكم ذاتي إقليمي في 1972
السيخ	الهند	1978 حتى الآن	حكم ذاتي إقليمي استمرار الصراع
عقار	أثيوبيا	1975 - 1985	حكم ذاتي إقليمي 1977
مورو	الفلبين	1972 - 1976	حكم ذاتي لجزء من الإقليم 1990
سابوش	باكستان	1973 - 1977	حكم ذاتي إقليمي 1970 - 1973
تاميل	سري لانكا	1975 - حتى الآن	السعادة جزئية
الجنوبيون	السودان	1955 - 1972	حكم ذاتي إقليمي استمرار الصراع
شان	بورما	1962 - حتى الآن	استمرار الصراع
كاشين	بورما	1961 - حتى الآن	استمرار الصراع
الشيشان	روسيا	1996 حتى الآن	حكم ذاتي

مصدر الجدول: تيد روبرت جير، المرجع السابق الذكر، ص 353.

وهذا الجدول يبين لنا أن هناك 12 حالة أين منح الحكم الذاتي للمجموعات العرقية، لكن فترة الصراع مع الحكومة المركزية لم تنته بل أدت إلى اندلاع الحروب، فمثلا في السودان: منحت حكومة الخرطوم الحكم الذاتي للجنوبيين في سنة 1972 ورغم ذلك، ظهرت حركة انفصالية جنوبية بقيادة جون جارانج، واستمر الصراع حتى إبرام اتفاق سلام في سنة 2004.

وللحكم الذاتي عدة عيوب، وأهمها تجزئة وتفطيت الدولة إذا طالبت كل مجموعة عرقية بالحكم الذاتي، وقد يحدث لمجموعة عرقية كانت تشكل أغلبية قبل الحكم الذاتي أن تجد نفسها أقلية، مما يترتب عنه شعورها بالتفرقة والحرمان، ورغم ذلك فمزاي الحكم الذاتي أكثر من عيوبها، فهي طريقة لخفض حدة التوتر داخل الدولة متعددة الأعراف وهي أحسن وسيلة ملائمة لتلبية مطالب الأقليات، لكن يجب منح الحكم الذاتي في حالات استثنائية فقط.

فمنح الحكم الذاتي في بعض الأحيان ما هو إلا وسيلة للمطالبة باستقلال أوسع وهو الانفصال: "يمكن أن تتغير المطالب من الحكم الذاتي إلى الانفصال والاستقلال وهذا يتوقف على مفاوضة الدولة بين الحكومة المركزية والانفصاليين. فجبهة التحرير الوطني لمورو في الفلبين "Nati lile Fronte" غيرت مطلبها من الحكم الذاتي إلى دولة منفصلة بعد ما صادفت الحكومة على مخطط اللامركزية(1). وهو ما انطبق على ألبان كوسوفو، و الحركة الباسكية في أسبانيا.

فالحكم الذاتي له عدة جوانب سلبية ومنها:

1- ظهور علاقة جديدة في إقليم الحكم الذاتي بين الأغلبية والأقلية التي تشعر أنها مضطهدة.

2- "الخوف من أن منح الحكم الذاتي للأقلية ما هو إلا خطوة لانفصال الإقليم.

3- الحكم الذاتي يؤدي إلى خطورة التدخل من طرف دولة أجنبية التي لها أقلية مماثلة في تلك الدولة.(2)

4- يؤدي إلى اعتماد الإقليم اقتصاديا على مصادر الدولة المركزية.

5- منح الحكم الذاتي لمجموعة عرقية معينة يؤدي إلى مطالبة المجموعات الأخرى بنفس الامتياز (نظرية الدومينو).(3) وخاصة أن هناك دولا قليلة متجانسة عرقيا، و الخوف من رد فعل "الدومينو" بمنح الحكم الذاتي لمجموعة واحدة سيشتجع المجموعات العرقية الأخرى بالمطالبة بالحقوق نفسها.

توحيد الأراضي أو الأقاليم:

مصطلح "Irredentism" مشتق من الإيطالية "terra irredenta" واستعمل لأول مرة للإشارة إلى المنطقة الناطقة بالإيطالية التي كانت تحت الهيمنة النمساوية خلال النصف الثاني من القرن 19، وكان هدف إيطاليا هو توحيد الأقاليم التي كانت خاضعة للإمبراطورية النمساوية. يقصد تعني الحركة ضم المجموعة الواسعة من الإيطاليين القاطنين

(1)Donald Horowitz, *The Logic of Secession*, in *Nationalism* John Hutchinson and Anthony.D.Smith,(Oxford University Press 1994),p.226.

(2)Svante.E.Cornell, *Autonomy as a Source of Conflict in Theoretical Perspective*, *World Politics*, 54:2,p.246.

(3)Svante.E.Cornell, *Conflict Theory and the Nagorny karabakh*, *Conflict Guideline for Political Solution*,(Turkey:Triton publisher 1997) ,p.26.

في تيرول، تريست، اسنيا وترانيني إلى إيطاليا التي توحدت حديثاً. (1) وهذه السياسة اتبعتها هنلر الذي كانت طموحاته هي توحيد الأقليات الألمانية التي تقطن قرب حدودها بولونيا، فرنسا وتشيكوسلوفاكيا في دولة ألمانيا، والتي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ويعرف مصطلح إيردنتا أو ضم الأراضي بأنه "أي إقليم تطالبه به دولة وطنية ذات سيادة لإدماجها مع الدولة الأم. (2) وعادة، فقطعة الأرض التي تحاول الدولة إدماجها تحتوي على مجموعة عرقية مماثلة وعادة ما تتقاسم الحدود معها.

وفي دول العالم الثالث فأهم سبب لضم الأقاليم والعرقية إلى الدولة الأم يرجع إلى الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار حسب مصالحه الخاصة، دون الأخذ بعين الاعتبار تقسيم العرقيات المتجانسة إلى عدة دول.

وعند انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والبلقان أدى إلى زيادة المطالب لإدماج الأقليات في عدة مناطق من العالم الشيوعي السابق مثل الحرب بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورني كاراباخ. (3)

أدت القرابة العرقية إلى ضم أراضي بعض الأقاليم في البلقان وخاصة من طرف صربيا وكرواتيا والألبان مما نتج عنها حروب وإيادة عرقية، حاولت كرواتيا إنشاء كرواتيا الكبرى، وصربيا بقيادة ميلوسوفيتش، الذي كان أهم أهدافه ضم المجموعة العرقية الصربية التي تقطن في كرواتيا والبوسنة والهرسك وتأسيس صربيا الكبرى، فالمطالب السابقة كانت مدعومة بأسس تاريخية وعرقية، وتلح الدولة على أن حقها الإقليمي أخذ منها عنوة وأن جزء من أمنها تتصل عنها.

وهناك حالات للحركة للاندماجية التي تركز على الإقليم دون المجموعات العرقية وهذا ينطبق على أسبانيا ومطالبتها باستعادة جبل طارق إليها، وكذلك مطالبة الأرجنتين باسترجاع جزر المالوين، فسكان جبل طارق لا يريدون الانضمام إلى أسبانيا وسكان المالوين يرجع أصلهم إلى الانجليز ولا تربطهم أية علاقة قرابة مع دولة الأرجنتين، فههدف الأرجنتين هو الإقليم. وهو ما يمكن قوله عن الصومال، ففي سنة 1960 نص دستورها على ضم الأقاليم التي تعتقد أنها تابعة لها، وهي ثلاثة: جيبوتي على البحر الأحمر، وإقليم شمال شرق كينيا، وأوجادين في إثيوبيا، وحسب الدستور الصومالي فالحكومة الصومالية مصممة على توحيد الأقاليم، ولم يغير الدستور السابق إلا بعد انهزامها في حرب الأوجادين مع إثيوبيا. (4)

أدى مطلب توحيد الأقليات وضم الأراضي إلى نشوب عدة حروب في التسعينات سواء في أوروبا، آسيا وإفريقيا ولم تستطع تلك الدول تحقيق أهدافها، انهزام صربيا، الأرجنتين والصومال، والعنف مازال السمة الرئيسية في بعض المناطق الباسكية في

(1) Naom Chazan, *Irredentism and International Politics*, (Boulders: Lynne Rienns 1991), p.160.

(2) James Mayall, *Nationalism and International Society*, (Cambridge University Press 1990), p.57.

(3) Stephan Ryan, op., cit. p.163.

(4) James Mayall, *Irredentism and Secessionist Challenges in Nationalism*, edited by A.D. Smith and John Hutchinson, op., cit. P.270.

أسبانيا والأكراد في تركيا، وهناك دول حلت خلافاتها بالطرق السلمية، "فرومانيا والمجر اتفقا على حل الخلاف حول الأقلية المجرية القاطنة في ترانسلفانيا. (1) والجدول الآتي يبين لنا المطالب لضم الأقاليم في الثمانينات.

الدولة	المجموعة الايردنتية
	في أوروبا
اسبانيا	الباسك
المملكة المتحدة	الكاثوليك ايرلندا الشمالية
سويسرا	جوراسيون
روسيا	الألمان
	في إفريقيا
أثيوبيا	الصوماليون
كينيا	الصومال
	آسيا
الهند	كشمير
الصين	الكازاخ
العراق (2)	الأكراد

James Mayall, op., cit., p.272-273.

المصدر:

وعند انهيار المعسكر الاشتراكي ظهرت حركات جديدة التي تطالب بالأقاليم ونجد أغلبها في أوروبا وآسيا.

الدولة	المجموعة الايردنتية
أذربيجان	"الأرمن"
كرواتيا	الصرب
البوسنة	كروات
ايطاليا	جنوب تيرول
يوغوسلافيا	ألبان كوسوفو
مولدا فيا	السلاف
لاتفيا	روس

المصدر: Irredentism, <http://www.ciaonet.org/isa/sas01>

(1) James Mayall, op., cit., p., 270.

وخلاصة القول، تتمسك الدول بوحدتها الإقليمية وسيادتها وتحارب الحركات الانفصالية والمجتمع الدولي وخاصة ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على احترام الحدود والاندماج الإقليمي، وكذلك لائحة القاهرة المصادق عليها سنة 1966 من طرف منظمة الوحدة الإفريقية التي نصت على عدم المساس بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار ومعاهدة هلسنكي لسنة 1975 التي أكدت على عدم تغيير الحدود في أوروبا وهذا المبدأ أعيد تأكيده من طرف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والنظام الدولي يفضل الاندماج الإقليمي ووحدة الأراضي لكل الدول الأوروبية (1)

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى عدة نظريات حول المجموعة العرقية، وأشرنا إلى حالة كوسوفو، سواء عند تعريف المجموعة العرقية، خصائص الخلافات العرقية و إستراتيجية المجموعة العرقية، وعند دراسة حالة كوسوفو سنحاول تطبيق بعض النظريات على الخلاف الألباني الصربي.

(1)Heraclides Alexis,Secessionist Minorities and External Involvement,International Organisation, Vol 44, N°3 summer 1990,p.377.

الفصل الثاني

انهيار يوغوسلافيا وظهور مشكل كوسوفو

تمهيد : تأسست دولة يوغسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي متعددة الأعراق أن تتوحد في ظل الأيدلوجية الماركسية اللينينية بفضل الزعيم الكاريزماتي الرئيس جوزيف بروزتيتو (joseph Broz Tito) الذي تبني سياسة عدم الانحياز أثناء الصراع بين الشرق والغرب في فترة الحرب الباردة . والمجموعات العرقية المختلفة كانت متساوية في الحقوق والواجبات ، وكان المواطنون كلهم يوغسلاف أي أنهم لم يشعروا أو يحسوا بأنهم كروات أو سلوفان. إن التطرق إلى المسألة العرقية هي من الطابوهات الممنوعة في الفترة الشيوعية ليوغسلافيا . والدولة الاشتراكية اليوغسلافية عرفت استقرارا وازدهارا اقتصاديا بفضل نظام التسيير الذاتي المطبق في المؤسسات الاقتصادية، وعند موت الزعيم تيتو بدأت رياح التغيير السياسي تهب على يوغسلافيا وخاصة إحياء وتسييس القومية العرقية وما نتج عنها من بداية تفكك دولة يوغسلافيا إلى عدة دول. والفراغ الإيديولوجي الناجم عن انهيار النظام الشيوعي في يوغسلافيا عوض بايديولوجية جديدة وهي القومية العرقية، فظهر زعماء جدد في كل جمهورية يوغسلافية يجندون عرقيتهم من أجل الوصول إلى السلطة وخاصة الزعيم الصربي صلوبودان ميلوسوفيتش، إن هذا الزعيم الجديد طبق سياسة صربنة يوغسلافيا وإعادة مجد وتأسيس الإمبراطورية الصربية في أواخر القرن العشرين، وهذه السياسة أدت إلى الحرب في البوسنة وكرواتيا والتي انتهت باتفاقية دايتون للسلام.

وبعد أن فشل الزعيم الصربي في تحقيق أهدافه السياسية والتي تمثلت في ضم الأقلية الصربية القاطنة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، لم يبق له إلا إقليم كوسوفو، الذي كان يتمتع بالحكم الذاتي في ظل الدستور اليوغسلافي الذي صدر سنة 1974. وأول أزمة عرفت يوغسلافيا قبل انهيارها وهي أزمة إلغاء الحكم الذاتي للمجموعة العرقية الألبانية، ولمعرفة أسباب إلغاء الحكم الذاتي فلا بد من معرفة أهمية إقليم كوسوفو بالنسبة للمجموعة العرقية الألبانية التي تشكل 80% من سكان الإقليم والمجموعة العرقية الصربية التي تشكل أقلية في المنطقة. وكل مجموعة عرقية تدعي بأحقيتها التاريخية حول الإقليم وهذا أدى إلى حدوث خلافات بين المجموعتين العريقتين الصربية والألبانية. وسندرس كل ذلك في بحثين اثنين.

المبحث الأول: انتعاش العرقيات

تتكون جمهورية يوغسلافيا السابقة من ست جمهوريات وهي: كرواتيا، الجبل الأسود (montenegro)، مقدونيا، سلوفينيا، صربيا والبوسنة والهرسك، وهذه الأخيرة أصبحت جمهورية في سنة 1971، وكان هناك إقليمان يتمتعان بالحكم الذاتي وهما: إقليم فوفودينتا (Vojvodina) ذو الأقلية البلغارية وإقليم كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية المسلمة. وصربيا وهي الجمهورية الوحيدة في يوغسلافيا التي تحتوي على إقليمين للحكم الذاتي، وكل جمهورية كان يسيطر عليها مجموعة عرقية واحدة. وجمهورية صربيا مثلا تتكون من أغلبية عرقية صربية، جمهورية كرواتيا ذات أغلبية من الكروات، والاستثناء الوحيد هي جمهورية البوسنة والهرسك، فهي متعددة الأعراق "السلاف المسلمون" يمثلون 32,2% من السكان الذين اعتنقوا الإسلام في عهد الإمبراطورية العثمانية، وقد منحوا صفة شعب سنة 1971 والصرب يمثلون 32% من السكان والكروات 18,4% من مجموع السكان⁽¹⁾ والمجموعات العرقية مختلطة في المدن البوسنية.

وتعتبر المجموعة العرقية الصربية أكبر العرقيات في يوغسلافيا وتليها في المرتبة الثانية المجموعة الكرواتية والسلوفانية.

والجدول الآتي يوضح نسبة التكوين العرقي لجمهورية يوغسلافيا في السنوات 1961 - 1971 - 1971 - 1991.

المطلب الأول: البنية العرقية لجمهورية يوغسلافيا

تعتبر جمهورية يوغسلافيا فسيفساء فيها عدة عرقيات وديانات ولغات مختلفة. التكوين العرقي لجمهورية يوغسلافيا:

المجموعة العرقية	السنة	1961	1971	1981	1991
الصرب	النسب	42,0	39,7	36,3	36,2
الكروات		12,1	22,1	19,8	19,7
السلوفان		8,5	8,2	7,8	7,5
المقدونيون		5,6	5,8	6,0	5,8
الجبل الأسود		2,8	2,5	2,6	2,3
المسلمون		5,2	8,4	8,9	10
الألبانيون		5,0	6,4	7,7	10,0
يوغسلافيا		1,7	1,3	5,4	3,6

¹ - حسين عبد القادر، انشطار يوغسلافيا، دراسة تحليلية (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، الطبعة الأولى، 1996)، ص 218.

آخرون

6,2 5,9 5,6 6,1

المجموع
(1) 23,582,230 22,427,585 20,522,972 18,549,291
Susan L.Woodward,Balkan tragedy,Chaos and Dissolution After the Cold War,Washington,Brooking institution, 1997,p.32.

فهذه هي أهم المجموعات العرقية التي تشكل الجمهوريات اليوغسلافية، و نجد أيضا حوالي 12 أقلية أهمها "البلغاريون والمجريون والأتراك والسلوفاك، الرومانيون، الروثانيون (ruthanians) (شعب سلافي من غرب أوكرانيا) الإغريق، الإيطاليون، فلاش (vlash) والأوكرانيون".⁽²⁾

وحسب الدستور اليوغسلافي فقد صنف السكان إلى ثلاثة أصناف:

1- الشعوب، 2- الجنسيات، 3- الأقليات:

والشعوب هي التي لها جمهورية والجنسيات هم الذين يتمتعون بالحكم الذاتي (الألبان والمجر) أما البقية فتصنف أقليات.

وتحتوي جمهوري صربيا على أكبر عدد من التنافر العرقي في يوغسلافيا، وهي حالة استثنائية، والجدول الآتي يبين لنا أهم المجموعات العرقية في جمهورية صربيا .

جمهورية صربيا:

العدد بالآلاف	المجموعات العرقية
6.580.000	الصرب
110,000	الكروات
0,5	المقدونيون
140,000	الجبيل الأسود
240,000	المسلمون
172.000	الألبانيون
32000	اليوغسلاف
35.000	المجريون
15.000	الروم
3,3	الآخرون
(3)9,767,801	المجموع

Mathias Konig,*The Situation of Minorities in the federal republic of Yugoslavia,Towards an Implementation of National Minorities,ECMIworkin paper # 1 2001,p.17.*

(2) Miran Rezun, *The Europe Nightmar ,The Struggle for Kosov*,(Praeger, 2001). P.21.

أما من الناحية الدينية، فنجد في يوغسلافيا ثلاثة أديان وهي: الإسلام، الكاثوليك والارثوذكسية، وتتنوع المعتقدات الدينية كما يلي "يعتق الأرثوذكسية الصرب، والمونتغريون، والمقدونيون وكذلك الأقليات الفالكية والرومانية والبلغارية والأوكرانية، ويعتق الكاثوليك الكروات والسلوفان وكذلك الأقليات المجرية والسلوفانية والإيطالية والتشيك، ويعتق الإسلام السلاف المسلمون الأتراك والألبان. وبناء على إحصاء عام 1981 تتكون التركيبة الدينية في يوغسلافيا كالتالي:

النسبة	العدد	الدين
45,5%	10.192.000	أورثوذكس
30,8%	6.910.000	كاثوليك
17%	3.830.000	مسلمون

المصدر: حسين عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص، 32.

وتعتبر الديانة الأرثوذكسية أهم الديانات في يوغسلافيا، وذلك بسبب اعتناقها من طرف أكبر مجموعة عرقية في يوغسلافيا وهم الصرب، وتحتوي اليوسنة على ثلاثة ديانات يعتق الصرب الأرثوذكسية والكروات الكاثوليكية والبوسنيين المسلمون الإسلام، وتتكون جمهورية مقدونيا والجبل الأسود والصرب من ثلاثة ديانات ذات أغلبية أرثوذكسية والمسلمون وأقلية كاثوليكية.

ويتبع التنوع الديني الاختلاف اللغوي، فاللغة اليوغسلافية تكتب بنوعين من الحروف الأبجدية المختلفة: الأبجدية السيريلية والأبجدية اللاتينية، واللغة السيريلية مشابهة للغة الروسية. ويقسم بعض الخبراء الديمغرافيين جمهورية يوغسلافيا إلى ثلاث مناطق لغوية، المنطقة الجبلية وتشمل جمهورية سلوفينا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وتتكلم اللغة الصربوكرواتية، والشرق يتكلم اللغة البلغارية المقدونية. واللغة الصربوكرواتية ينطق بها غالبية السكان وتتميز بأنها لغة تكتب بأسلوبين باستعمال الأبجدية السيريلية في صربيا والأبجدية اللاتينية في كرواتيا.⁽¹⁾

تبين هذه الفسيفساء العرقية والدينية واللغوية تبين لنا أن يوغسلافيا غير متجانسة عرقيا، إضافة إلى ذلك، فالمجموعات العرقية لها عادات وتقاليد وتاريخ تختلف عن المجموعات العرقية الأخرى.

ومن الناحية التاريخية، نجد لبعض الدول المجاورة لجمهورية يوغسلافيا مطالب إقليمية بسبب الترابط العرقي والقرب الجغرافي مع دولة الأم: مثل دولة ألبانيا على كوسوفو ودولة المجر على فوجفودينا (vojvodina)، اليونان وبلغاريا على

(1) حسين عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص، 22.

كمقدونيا.⁽¹⁾ وقد وقعت المجموعات العرقية اليوغسلافية تحت سيطرة عدة إمبراطوريات كالتركية، النمساوية والمجرية.

وتعني جمهورية يوغسلافية أرض السلاف الجنوبيين، وهي عكس السلاف الشماليين الذين يشملون البلغار يون والروس. وظهرت الجمهورية الفدرالية الشعبية اليوغسلافية سنة 1946 وتم إعادة تسميتها سنة 1963 لتصبح الجمهورية الفيدرالية الاشتراكية اليوغسلافية، ويعتبر الزعيم الراحل الكرواتي جوزيف بروز تيتو من أهم المؤسسين للدولة اليوغسلافية، وأهم مشكل واجهه تيتو هو إيجاد حل لمشكل القوميات الموروث عن الإمبراطوريات السابقة.

وقد عالج تيتو المسألة القومية اليوغسلافية بعد الحرب العالمية الثانية" بطريقتين:

2- عن طريق بناء أمة وهوية عبر وطنية 2- إصدار دستور معقد يتضمن التمثيل المتساوي وتقسيم السلطة للمجموعات القومية.

لقد اعتمد في الخمسينات على بناء هوية غير قومية بناء على فكرة الإخوة والوحدة للقوميات، "وكان اعتقاد تيتو أن التوازن العرقي هو مسألة مصيرية للحفاظ على وحدة المجموعات العرقية، وبالتالي على وحدة الدولة الجديدة. وفي هذا الصدد قال تيتو كلمته المشهورة أن صربيا قوية فهذا يعني يوغسلافيا ضعيفة وصربيا ضعيفة فهذا يعني يوغسلافيا قوية. وقد هيمنت صربيا على يوغسلافيا في عهد الملك الكسندر، ولهذا سعى تيتو إلى أضعاف المجموعة العرقية الصربية، التي تشكل أكبر مجموعة عرقية في يوغسلافيا، 42% من السكان حسب إحصاء 1961، و 36% سنة 1991 (2).

وبعد الحرب العالمية الثانية قسم الصرب إلى عدة جمهوريات، ففي جمهورية صربيا يشكلون 85,4 % وفي إقليم فوفودينا 55,8 % ويتواجدون في البوسنة والهرسك 32,2 % وفي كرواتيا 11,5 %، وهي أقلية يبلغ عددها نصف مليون نسمة، ويتواجدون بنسبة قليلة في جميع الجمهوريات الأخرى. ويتمركز الصرب في كرواتيا في مقاطعات كراجينا (krajina) وبانجينا وسلافوني. (3) وذهب تيتو أبعد من ذلك حينما منح الحكم الذاتي للمجريين والألبانيين القاطنين في جمهورية صربيا، وبهذا أصبحت صربيا الجمهورية الوحيدة في يوغسلافيا أين نجد إقليمين وهما كوسوفو وفو فودينا يتمتعان باستقلال ذاتي. وفيما يتعلق بالبوسنة، كان تيتو واعيا أن كل من الصرب والكروات لديهم مطالب تاريخية على البوسنة، فأعلن أثناء الحرب العالمية الثانية أن مستقبلها لن يكون

صربيا أو كرواتيا ولكن صرب، كروات ومسلمين. (1)

(1) Remy Gagnan: *La Disintegration Yugoslave un Cadre Fertile pour la Théories des Dominos*, *Etude Internationale* v.xxv N° 4 dec, 1994, p 774.

(2) Dusko Doder, *Yugoslavia New War, Old Hatred, Foreign Policy* N° 91 summer 1993, p.11.

(3) حسين عبد القادر ، المرجع السابق، ص 25.

وركز الرئيس تيتو كباقي الزعماء الشيوعيين في الدول الاشتراكية، على الطبقة العمالية ونضالها ضد الرأسمالية والتركيبية العرقية ليوغسلافيا ستذوب بفضل الإيديولوجية الشيوعية، والتي سبق شرحها في الفصل النظري، ومثل الدول الشيوعية الأخرى، تم تطويق التوتر العرقي ومعالجته على السطح من خلال القيود الإيديولوجية بينما الخلافات الاجتماعية تطورت وزادت حدتها في الأسفل(2). اعتبر التطرق إلى مشكل القوميات في عهد تيتو من المحرمات و الطابوهات التي يعاقب عليها المواطن اليوغسلافي، لأن الدستور نص على أن الأمم متحدة ومتساوية في الحقوق والواجبات في الجمهورية الاشتراكية اليوغسلافية وأدى الزعيم اليوغسلافي الكاريزماتي دورا كبيرا في إطفاء النعرات والنزاعات القومية.

المطلب الثاني:تسييس المجموعة العرقية

عندما توفي تيتو في شهر ماي 1980، بدأت تظهر المشاكل العرقية وخاصة طموحات المجموعة العرقية الصربية والتي تمثلت في تأسيس دولة صربيا الكبرى أو على الأقل صربيا ضمن حدود يوغسلافيا الفيدرالية.⁽³⁾ وبدأت رياح التغيير تهب وتهز ركائز الدولة اليوغسلافية وقد سبقت بذلك البلدان الشيوعية الأخرى التي كانت تحت فلك الاتحاد السوفيتي.

وشهدت يوغسلافيا اضطرابا عرقية بين المجموعة الألبانية والمجموعة الصربية في إقليم كوسوفو، وكان سبب حدة التوتر العرقي بين المجموعتين هو إلغاء الحكم الذاتي للألبان من طرف السلطات الصربية، وعرفت هذه المرحلة من تاريخ يوغسلافيا تطورين ساهما في انهيار يوغسلافيا وهما:

1- تسييس العرقية، 2- دور النخبة في إثارة المشاعر العرقية.

1-تسييس العرقية: إن التعدد العرقي بحد ذاته لم يكن سببا في انهيار يوغسلافيا، وإنما بدأ الانهيار والتفكك عندما سيست العرقية وأصبحت القومية العرقية أهم

(1) حسين عبد القادر، المرجع السابق، ص، 26

(2)Paym Akhavan,Robert House Editors,*Yugoslavia The Former and Future :Reflection by Scholars from the Region*,(Washington :Brooking Institution 1995),p.13.

3)Paul Mojzes,*The Yugoslav Infernal :Ethnoreligiuos Warfare in he Balkan*,(New York :Continous 1994)p.45..

إيديولوجية سياسية في يوغسلافيا.

لم يتم تعويض الإيديولوجية الماركسية بعد انهيارها بأية إيديولوجية أخرى سوى اللعب على أوتار القومية العرقية، فالزعماء السياسيون في صربيا بالدرجة الأولى بقيادة ميلوسوفيتش ثم الزعيم الكرواتي فرانكو توجمان استغلا انهيار الحزب الشيوعي وهو العصبة الشيوعية، وخاصة في فترة نهاية الثمانينات. والقومية السياسية هي أهم إيديولوجية منافسة استغلها الزعماء السياسيون الجدد، "ووصلوا إلى السلطة بفضل التأييد الشعبي حول مسائل الظلم العرقي، وهذا الظلم الذي تنافس عليه الزعماء هو الذي فجر يوغسلافيا إلى عدة أجزاء⁽¹⁾.

2- دور النخبة: تم تسييس العرقية في يوغسلافيا تم بفضل النخبة التي أدت دورا مهما في تفتيت الدولة، لأن هناك علاقة سببية بين النخبة السياسية والقومية، والنخبة هي التي فجرت البركان العرقي الذي كان خامدا منذ عدة سنوات، فجدور القومية العرقية وتأثيرها على مختلف المجموعات العرقية هي محاولة يائسة من طرف النخب العديدة في يوغسلافيا لإيجاد إيديولوجية لتعويض النظام الماركسي اللينيني واستعمال الورقة الاثنية جاءت من حملات تعصبية وخاصة أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية. أدت سياسة الانتقال من الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق التضخم وانخفاض العملة الوطنية مقارنة بالدولار، فبالنسبة للتضخم ارتفع في الفترة 1989-1998 من 1500% إلى 2585% وأصبحت الفوارق الاقتصادية عميقة بين الجمهوريات. فسلوفينيا كانت من أغنى الجمهوريات وتمثل 8,4% وتستهوذ على 20% من الدخل الوطني الخام، بينما الجبل الأسود وهي الجمهورية الأكثر فقرا فحوالي 75% من سكانها يشتغلون في الزراعة، والأراضي الزراعية تمثل 4,2% وأكثر من 20% من السكان عاطلون عن العمل⁽²⁾.

وعرف ميزان المدفوعات عجزا كبيرا مما دفع بالحكومة اليوغسلافية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على القروض مقابل تطبيق برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، وخاصة تحرير السلع التي كانت مدعمة من طرف الحكومة. وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي كان له أثر سلبي على الاقتصاد اليوغسلافي "، ففي أكتوبر 1987 ارتفعت أسعار البترول والغاز، والمواد الغذائية، وسعر الفائدة وتخفيض العملة مرتين خلال 24 شهرا⁽³⁾.

ووجدت النخبة أرضية خصبة لانتقاد السلطة عن طريق التجنيد العرقي، وركزت على الأساطير، التاريخ، الحروب، المعاناة والإحباط لمجموعتها العرقية. وبالنسبة للتاريخ هناك عداة تاريخي بين الصرب والكروات، وبين الصرب والألبان وغيرها، فهذه الذكريات الأليمة، أصبحت أهم مرجع للنخبة من أجل تجنيد وتوحيد المجموعة الصربية

(1) Zunes Stephen; *Nato's Rush to War in Yugoslavia*, Peace Review V.II issue 3 September 1999, p. 4473.

(2) Remy Gagnon, op.cit, p 77.

(3) Susan. L. Woodward, op.cit. p. 132.

والكرواتية والسلوفينية والألبانية، وأصبحت كل مجموعة عرقية تعتبر الأخرى بمثابة تهديدا لها.

إن استغلال الشكاوي والظلم والمعاناة من طرف الزعماء السياسيين لأهداف سياسية يطلق عليها تسييس العرقية، وتساهم في تعبئة المحيط الداخلي لأن العملية الديمقراطية غير ناضجة والمؤسسات لا يمكن لها التأقلم مع المطالب بصفة عقلانية⁽¹⁾ ومن خلال دراستنا لانهيار يوغسلافيا، فأغلب الأكاديميين يرجعون السبب الرئيسي لانهيار يوغسلافيا إلى القومية الصربية وخاصة الزعيم الصربي ميلوسوفيتش.

الدور الصربي: يمكن القول أن أول مجموعة عرقية ساهمت في تفكيك دولة يوغسلافيا هم الصرب، وأول من فتح جروح وحقد الماضي هي الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وهي أيضا من الأوائل التي سبست العرقية. وقد كانت الكنيسة صامته في المرحلة الشيوعية وأول صوت ظهر لها سنة 1981 أثناء اندلاع الاضطرابات في كوسوفو.

ففي أبريل 1982 وقع 21 من رجال الدين على عريضة موجهة إلى السلطة الفيدرالية الصربية يدعون فيها إلى الاحترام الروحي والبيولوجي للشعب الصربي في كوسوفو وميتوخيا، والعريضة تبين معاناة الصرب في كوسوفو ومناطق أخرى من يوغسلافيا، وركزت العريضة على ضحايا الصرب أثناء الحرب العالمية الثانية ومسؤولية الكروات حول المجازر المرتكبة في حق الصرب.⁽²⁾ وظهرت مذكرة ثانية تزعمتها الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم التي نشرت سنة 1986، والمذكرة موجهة للشعب الصربي، وتحلل الوضع المزري الذي يعيش فيه مثل: مؤامرة ضد الصرب وصربيا مستغلة، الصرب هم الخاسرون، الصرب معرضون للكراهية، حكم الصرب هو سراب وخيال.⁽³⁾ وانتقدت النظام الشيوعي السابق بزعامة تيتو، لأنه نظام كان يسيطر عليه الكرواتي تيتو وركزت على الصرب القاطنين في كرواتيا ووصفتهم بأنهم في خطر" فصررب كرواتيا لم يتعرضوا لخطر مثل تعرضهم له الآن ويجب إيجاد حل لهذا الوضع، كما يجب أن نوضح أن هذه المسألة أهم المواضيع السياسية، وإذا لم يوجد حل فإن النتائج تكون وخيمة على عدة مستويات، ليس مع كرواتيا فقط ولكن مع يوغسلافيا أيضا.⁽⁴⁾

وتمدح المذكرة الشعب الصربي من جهة وتلوم المجموعة العرقية الصربية عن الوضعية التي آلت إليها منذ عهد تيتو إلى نهاية الثمانينات، وحسب المذكرة "فالصرب

(1) -Mari Alongi, *Ethnic Conflict and Euro Security, Lessons From the Past and Implication for the Futur*, Conference Report Octobre, 8, 1996, p. 13.

(2) Aleksandra Sasha Milicevic, *Nationalism and War Participation ,From Czar to Pop Music* ,(Colgate University 2005).P.76.

(3) Vesna Pesic, *Serbian Nationalism and the Origin of the Yugaslov Crisis*, *Peace Work* N° 8 april 1996, p.77.

(1) - Paul Tsandarou, *The Continued Relevance of Sovereignty a Globalising World, Yugoslavia and its Successor States*, *Alternative Turkish Journal of International Relations* vol 1 N°3 fall 2002, p. 77.

كانوا ساذجين عندما قبلوا يوغسلافيا والروابط الأخوية للأمم الأخرى، بينما الإخوان استمروا في بناء دولة قومية عرقية على عظام الموتى الصرب الذين خاضوا حرب التحرير، والصرب هم وحدهم الذين يحبون يوغسلافيا وهم الذين حاربوا من أجلها وهم الذين تنازلوا عن القومية الصربية باسم وحدة يوغسلافيا والآن زاد الوعي أن يوغسلافيا هي مقبرة جماعية للشعب الصربي.⁽¹⁾

تحتوي المذكرة على 50 صفحة صدرت من أعلى هيئة علمية في صربيا، وتشمل الكتاب، الجامعيين، رجال الدين، الأدباء وغيرهم. وهذه الفئة النخبوية هي التي حررت هذه المذكرة وهي بمثابة برنامج سياسي يجب تطبيقه في يوغسلافيا من طرف السلطة السياسية الصربية، واستعمل الأكاديميون مصطلح "الإبادة الصربية، وخاصة منذ التعديل الدستوري لسنة 1974 الذي منح الحكم الذاتي للألبانيين والمجريين، والإبادة تعني إبادة الشعب الصربي في إقليم كوسوفو من طرف الألبان، وهي الحجة التي يستغلها الصرب لإلغاء الحكم الداني لإقليم كوسوفو وفوودينا، والمذكرة حققت للنخبة الصربية عدة مزايا:

- 1- زيادة الوعي العرقي الصربي.
- 2- إيقاظ وإثارة المشاعر والعواطف الصربية التي كانت مجمدة في ظل النظام الشيوعي السابق.
- 3- تجنيد الصرب من أجل هدف سياسي وهو إنشاء صربيا الكبرى.
- 4- نهاية مرحلة الأخوة والوحدة القومية وبداية مرحلة العداوة العرقية "نحن وهم" داخل المجموعة العرقية وخارج المجموعة.
- 5- أصبح الكروات والألبان والسلوفان والمسلمون أهم أعداء الصرب في نظر النخبة والمجموعة العرقية الصربية.

ومما لا شك فيه أن وصول الزعيم الصربي القومي سلوبودان ميلوسوفيتش

(Milocevic Slobodan) مدير البنك السابق (Beobank)، أحد أهم البنوك اليوغسلافية، والذي أصبح زعيم الحزب الشيوعي الصربي وتقلد أعلى المناصب السياسية عن طريق استغلال المشاكل العرقية لأهداف سياسية. وبدأ نجمه يسطع في أفريل 1987% حينما كلف الرئيس اليوغسلافي (Ivan stanbolic) ميلوسوفيتش بمهمة إخماد الاضطرابات الاثنية الألبانية في كوسوفو، لكن ميلوسوفيتش انتهاز الفرصة لتحريض الصرب ضد الألبان وليس لتهدئة حدة التوتر العرقي.⁽²⁾

إن غياب دولة صربية موحدة في نظر القوميين الصرب وتقسيم الأمة الصربية إلى عدة جمهوريات: كرواتيا، البوسنة والهرسك والجبل الأسود هو أكبر خطأ ارتكبه الزعيم اليوغسلافي الراحل تيتو. وكان أهم هدف ميلوسوفيتش هو توحيد أراضي صربيا

(1) - Alain Finkielkraut, Richard Galson, *Dispatches from the Balkan, War and Others* (Lincoln: University of Nebraska 1999), p. xi.

(2) Vesna Pesic, op.cit. p. 21.

في كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا، ولتحقيق ذلك فلا بد من تجنيد الصرب. وكان هناك مخطط لإثارة الفتنة عن طريق تجنيد صرب البوسنة و صرب كرواتيا للتمرد والانفصال عن الجمهوريات التي يقطنون فيها وإقامة جمهورية صربية متجانسة عرقيا.

وفي ضوء الهستيريا القومية المحيطة حول صربيا موحدة، لم تجد بلغراد أية صعوبة في نشر الإشاعات حول احتمال حدوث حملة إبادة الصرب القاطنين في الجمهوريات الأخرى، وتلك الإشاعات كانت تهدف إلى تجنيد الصرب.⁽¹⁾ وهدف التجنيد الصربي هو التمرد والعصيان المدني ضد السلطات الكرواتية والسلوفينية ثم البوسنية لاحقا. إن تغيير حدود الدولة وأقاليم الجمهورية هو خرق للمادة 5 من الدستور اليوغسلافي التي نصت على أن حدود الجمهوريات لا يمكن تغييرها إلا عن طريق استشارة كل الجمهوريات وبالتصويت عن طريق الأغلبية الساحقة.

المطلب الثالث: انهيار الحزب الشيوعي

ظهرت مشكلة الشرعية بعد موت الرئيس تيتو في ماي 1980، " ولم يجتمع أعضاء العصبة الشيوعية إلا بعد مرور سنتين، وحدد الاجتماع من 2 إلى 26 جوان 1982. ونتيجة لعدة أسباب أصبح المؤتمر 12 للحزب ساحة للتعبير عن الاحتجاجات وبروز تيارات المحافظين والليبيراليين⁽²⁾. وظهرت التعددية تمثلت في عدة تنظيمات مثل اتحاد الكتاب والمحامين مستقلة عن الحزب الشيوعي في يوغسلافيا وهو العصبة الشيوعية، وفي منتصف الثمانينات عرفت يوغسلافيا عدة اضطرابات مما يعني بداية اضمحلال الإيديولوجية الشيوعية للحزب، فعلى سبيل المثال، في سنة 1987 شارك 360 ألف عامل أي 4 أضعاف عن سنة 1985، وبلغ عدد الإضرابات حوالي 1570. وأول تنظيم سياسي تعددي ظهر في الساحة السياسية في ماي 1988، وهو اتحاد الفلاحين السلوفان. وفي سنة 1989 ظهر حوالي 12 تنظيما سياسيا في كل من سلوفينيا وكرواتيا. وفي تلك الفترة من المستحسن تجنب إطلاق مصطلح حزب سياسي خوفا من مصادرة أملاك ومقرات التنظيمات السياسية. وفي الحقيقة فإن برامجها ونشاطها كان واضحا بأنها تعني أحزاب سياسية.⁽¹⁾

(2) Danielle.S.Sremac, *Washington Tackles the Yugoaslav Conflict*, (Westport: Praeger 1999), p. 209

(3) Validimir Goati, *Le Pluralisme Politique en Yugoaslavie*, *Revue de Politique Internationale* Vol XII N° 959, 1990, p. 5.

وفي أواخر شهر ديسمبر تأسست عدة أحزاب سياسية حتى بلغت ستة عشر حزبا سياسيا خاضت الانتخابات التشريعية، والجدول الآتي يبين لنا أهم الأحزاب ذات التوجه الوطني والأحزاب العرقي.

الأحزاب السياسية الممثلة في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1990:

الجمهورية اليوغسلافية						الأحزاب السياسية والتحالفات
مقدونيا	صربيا	الجبل الأسود	البوسنة	كرواتيا	سلوفينيا	
66,4	77,6	24,1	7,9	20,5	15,8	الشيوعيون
		4,1	0,4	7,3	6,7	الاشتراكيون
13,6	0,8	15,0	5,4			الإصلاحيون
		2,8		3,1	15,8	الليبراليون
					52,5	المعارضة الديمقراطية
			18,3	58,7		التحالف الديمقراطي الكرواتي
			35,8			حزب العمل الديمقراطي المسلم
						التنظيم الداخلي الثوري لمقدونيا
30,8						الحزب الصربي الديمقراطي
			30,0	1,4		الحزب الوطني بجبل الأسود
		9,6				التحالف الديمقراطي للحجريين
	3,2					الحركة الديمقراطية للازدهار
19,1						مقدونيا
	6,8	7,6	1,6	9,0	9,2	الآخرون
125	250	120	240	356	240	عدد مقاعد التشريعات لكل جمهورية

Pedrag Simic, *Dynamics of the Yugoslav Crisis*, *Security Dialogue* vol 26 (2) 1995, p.302

(1) Lenard J. Cohen, *Ethno-Political Justice and Judicial Change in Yugoslavia*, *International Political Science Review* N°3 1992, p.303

تبين لنا هذه الانتخابات التشريعية أن الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي استطاع الحصول على أصوات الانتخابات في كامل الجمهوريات اليوغسلافية، كانت أكبر نسبة تحصل عليها في جمهورية صربيا 77,6% ثم جمهورية مقدونيا 66,4 . ويتضح لنا أيضا أن الحزب الشيوعي بدأ في فقدان شعبيته في جمهورية البوسنة وسلوفينيا وكرواتيا، والحزب الاشتراكي تحصل على نسبة قليلة من الأصوات في أربع جمهوريات وهي سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والجبل الأسود ولم يتحصل على أية نسبة في جمهورية مقدونيا وصربيا. والميزة الأساسية لنتائج التشريعات هي ظهور الأحزاب ذات الاتجاهات العرقية التي تحصلت على أعلى نسبة في جمهورياتها ومنها المعارضة الديمقراطية المتحدة لسلوفينيا التي لم تحصل على أية نسبة من الأصوات في خمس جمهوريات وهي كرواتيا، البوسنة، صربيا والجبل الأسود ومقدونيا. وهو ما انطبق على حزب التحالف الديمقراطي الكرواتي أي نجد تمركز نسبة الأصوات في كرواتيا والبوسنة والهرسك أين تقطن نسبة معتبرة من الكروات، وتتنطبق هذه الملاحظات السابقة على حزب التنظيم الداخلي الثوري لمقدونيا، والحزب الوطني للجبل الأسود وحزب العمل الديمقراطي المسلم.

يلاحظ أيضا أن حزب تحالف القوة الإصلاحية بقيادة الوزير الأول ماركو فيك ذو التوجه الليبرالي والاتحادي فشل في الانتخابات ضد الأحزاب العرقية والجهوية، فتحالف الإصلاحيين تحصل على 50 مقعدا من بين 753 مقعدا في الجمهوريات الفيدرالية الأربع وهي البوسنة، الجبل الأسود، صربيا ومقدونيا. وقام أنت ماركوفيك (Ante Markovic) بإدخال عدة إصلاحات اقتصادية في يوغسلافيا أدت إلى انتعاش الاقتصاد اليوغسلافي وانخفض معدل التضخم من 3000% إلى حوالي 0,5 في أواسط التسعينات، وأصبح أهم زعيم سياسي يحظى بشعبية كبيرة، وقام بإلغاء نظام التسيير الذاتي واستبدله بنظام حرية التسيير واستقلالية المؤسسات ورفع القيود على الشركات الخاصة التي أدت إلى إنشاء 50 ألف مؤسسة خاصة أثناء العام الأول من حكمه.(1)

وعند منتصف التسعينات أصبح ماركوفيك بين المطرقة الصربية التي تؤكد وتصر على أولوية تطبيق السلطة المركزية في النظام الفيدرالي والسندان الكرواتي والسلوفاني الذين ألحا على سيادة واستقلال جمهوريتيهما مما أدى بهما إلى الانسحاب من المؤسسات الفيدرالية، واتهما جمهورية صربيا بالسيطرة على القيادة العليا للجيش، العصبية الشيوعية، الأجهزة الإدارية الفيدرالية، والمؤسسات الإدارية.

(1) Aleksandra Pavkovic, *The Fragmentation of Yugoslavia Nationalism in a Multinational State*, (New York :Saint Martin Press 1997), P.109.

التشكيلة القومية في الأجهزة الإدارية الفدرالية والعضوية في الحزب الشيوعي والقيادة العليا في الجيش، كما هو مبين في الجدول الآتي:

نسبة السكان	الأجهزة الفيدرالية	أعضاء الحزب الشيوعي	القيادة العليا ⁽¹⁾ للجيش
الصرب % 39,7	% 39,4	% 49,4	% 33,0
الكروات % 22,0	% 19,1	% 17,4	% 38,0
السلوفان % 8,4	% 5,1	% 4,6	% 4,1
الألبانيون % 6,4	% 0,8	% 3,4	-
المقدونيون % 5,6	% 7,8	% 3,4	% 8,3
الجبل الأسود % 2,5	% 15,1	% 6,3	% 8,3
المجريون % 2,5	% 0,2	% 1,1	-
الآخرون % 4,3	% 2,5	% 5,3	-

Gory.K.Bertsh, *Etnicity and Politics In Socialist Yugoslavia*, Academy of politics and the Annal of the American and Social Sciences N° 433 September 1997, p.97.

تبين هذه الإحصائات هيمنة صربيا على الأجهزة الفيدرالية والحزب الشيوعي اليوغسلافي مقارنة مع كل من سلوفينيا وكرواتيا. وفيما يتعلق بالهيمنة على الجيش، تلاحظ سيطرة الكروات على القيادة العليا للجيش مقارنة مع صربيا، لهذا فإن إدعاء كرواتيا بسيطرة صربيا على القيادة العليا للجيش هو إدعاء باطل، بينما اتهام سلوفينيا لصربيا هو حقيقي لأن 33 % مقابل 4,1 سلوفيني.

وعرفت يوغسلافيا عدة انتفاضات في عهد تيتو، وأول انتفاضة عرفتها كوسوفو بقيادة الطلاب الألبان في السبعينات. وحدثت الثانية في سنة 1971، عند اندلاع الاضطرابات الطلابية في عاصمة الجمهورية السلوفينية زغريب والتي أطلق عليها الربيع الكرواتي.

وهدد الزعم اليوغسلافي بإرسال القوات العسكرية لإنهاء الإضراب ومنع انفصال كرواتيا، وفي السنوات التي تلت ذلك طرد من الحزب الشيوعي عدة كروات وسجنوا بتهمة المؤامرة ونفي بعضهم خارج البلاد. وأيدت الجمهوريات العقوبات المفروضة على المتمردين الكروات لأنها تهدد السلم والأمن اليوغسلافي وكذلك الوحدة الوطنية.

ونتيجة للموجات المتتالية الثورية التي حدثت في نهاية 1983، والتي أدت بالدول الشيوعية إلى الانهيار الواحدة تلو الأخرى والانفصال عن الدولة الأم وبدأت هذه الظاهرة في يوغسلافيا. واجهت الجمهوريات أحد الاختيارين:

أ- إما البقاء في الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية، 2-أو الانفصال عن بلغراد والاستقلال إضافة إلى ذلك، ظهرت عدة مواقف متعارضة .

انفصال سلوفينيا وكرواتيا عن الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية.

ب- أيد الصرب والجبل الأسود فكرة البقاء في الفيدرالية، وأكبر هاجس للصرب هو مصير الأقلية الصربية القاطنة في البوسنة وكرواتيا.

ج- للبوسنة والهرسك ومقدونيا مواقف وسطية ومتخوفان من الصرب⁽¹⁾ وأيد الجيش الوطني الشعبي اليوغسلافي الوحدة الوطنية اليوغسلافية. وبدأت تطفو الخلافات العرقية على السطح بعد أن كانت في السابق مجمدة وفي سبات عميق تهدد الوحدة الوطنية للدولة اليوغسلافية. وبدأت أجهزة وبنية العصابة الشيوعية تنهار، وبدأ الانهيار من القاعدة إلى القمة، فنقلص عدد المنخرطين و أعادوا بطاقة الانخراط وتيقن اليوغسلاف أن الحزب أصبح عاجزا عن إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والسياسية، وخاصة حدة التوتر العرقية الصربية الألبانية من جهة والصربية الكرواتية والسلوفينية من جهة أخرى⁽²⁾.

وهناك دليل آخر على انهيار سلطة وسمعة العصابة الشيوعية هو غلق مقرات الحزب أبوابها وانفصال الحزب الشيوعي السلوفاني عن العصابة الشيوعية اليوغسلافية، ولعل أهم أزمة عصفت بيوغسلافيا وقيادتها الحزبية تمثلت في رفض تسليم الرئاسة إلى كرواتيا. فمذ وفاة الرئيس تيتو تغير نظام الحكم في يوغسلافيا من الإدارة الجماعية إلى التداول على السلطة على أساس أن كل جمهورية تتولى رئاسة الدولة اليوغسلافية بالتناوب، والجمهوريات الست وكذلك أقاليم الحكم الذاتي تتداول على رئاسة الدولة اليوغسلافية، وعندما انتهت العهدة الصربية والتي كانت ترأس الدولة اليوغسلافية، رفضت صربيا تسليم السلطة إلى الجمهورية الأخرى وهي جمهورية كرواتيا. ومنع الصرب الكرواتي (Step.Mesic) تسلم سلطة رئاسة الدولة في 15 ماي 1991، وهذا الرفض هو دليل واضح على محاولة الصرب الهيمنة والسيطرة على أجهزة الدولة اليوغسلافية وكان رد فعل الجمهوريات هو سحب موظفيها من المؤسسات والوزارات الفيدرالية الكائنة مقراتها في العاصمة بلغراد

المطلب الرابع: استقلال الجمهوريات اليوغسلافية.

لقد ادعى الصرب السيطرة الصربية ومركزية الدولة اليوغسلافية هو الطريق الوحيد لضمان أمن وسلامة ومصالح جميع سكان الصرب، وفي الوقت هذا كان الجيش

(1) Predrac Simic, op.cit.p.156.

(2) Sabrina.P.Ramet, *Nationalism and Federalism in Yugoslavia 1962- 1991* (Blomington. Indiana University Press, 1992), p. 70.

بقيادة وزير الدفاع الصربي (Branko Manula) برانكو مانيلاد وقد وقف علنا مع الصرب وهاجم المعارضين السياسيين للجمهوريات الأخرى" (1) فوزير الدفاع أيد سياسة التطرف القومي للزعيم الصربي ميلوسوفيتش والذي كان يسعى إلى سيطرة الصرب على الأجهزة الفدرالية وتوحيد المجموعة العرقية الصربية، وهذه السياسة لقيت تأييدا من طرف الجيش والضباط الصرب الذين يهيمنون على الجيش الشعبي اليوغسلافي، وأهم عامل استنزافي قام به الصرب وهو تجنيد سكان الصرب القاطنين خارج جمهورية صربيا هو صرب كرواتيا و البوسنة والهرسك.

وتعتبر كرواتيا وسلوفينيا من أغنى الجمهوريات وثاني أكبر الشعوب بعد الصرب، قررا الانسحاب من الاتحاد ردا على المخطط الصربي والاستقلال. وتعتبر سلوفانيا من أغنى الجمهوريات اليوغسلافية وكانت تساهم بنسبة 3/4 في الميزانية الفدرالية اليوغسلافية، وهي أول جمهورية أعلنت انسحابها من الاتحاد اليوغسلافي وانتهزت فرصة الفوضى في أجهزة الرئاسة الفدرالية حينما الكرواتي ستيف مسيك Step Mesic، الذي كان من المفروض تولي رئاسة الفدرالية، رفضت رئاسته من طرف صربيا، وبدأت سلوفينيا تنسحب من المؤتمر الاستثنائي للعصبة الشيوعية اليوغسلافية في جانفي 1990، وذلك بسبب رفض اقتراحها المتعلق بإنشاء نظام كونفيدرالي في يوغسلافيا.

وكما سبق شرحه في الإطار النظري المتعلق بالانفصال، فإن المنطقة الغنية والأكثر رفاها اقتصاديا هو ما يشجعها على الانفصال ويحرم دولة الأم من المصادر الاقتصادية. ومساهمة سلوفينيا في الاقتصاد اليوغسلافي لا يمكن الاستهانة بها وحسب إحصائيات سنة 1986، كانت تساهم سلوفينيا بنسبة 18% في الدخل القومي و 23% في الصادرات اليوغسلافية و 29% في الميزانية الفدرالية اليوغسلافية وما بين 17 و 19% في الصندوق الفدرالي المخصص لمساعدة المناطق الفقيرة في يوغسلافيا. (2) لقد انتقدت سلوفينيا طريقة تسيير الصندوق الفدرالي المخصص للمناطق الفقيرة والأقل نموا في الجمهوريات اليوغسلافية بتبذيره للأموال وإنفاقها في المشاريع غير الإنمائية. إن أول دولة أعلنت استقلالها عن يوغسلافيا هي سلوفينيا، وكان ذلك في شهر جويلية 1990، واعتبرت المحكمة الدستورية الفدرالية اليوغسلافية قرار لاستقلال

(1) Aleksandra Pavkovic, op.cit.P.99.

(2). Gagnon. V.P.jr, *Ethnic Nationalism and International Conflict, The Case of Serbia*, International Security, 19 (3) 1994, p.136.

غير شرعي لأنه لم يتم إعلام واستشارة الجمهورية الأخرى حول الانفصال، ورفضت سلوفينيا قرار المحكمة واعتبرته غير شرعي، وبدأت في بناء مؤسسات مستقلة عن بلغراد "وصادقت الجمعية السلوفينية على قرار فصلها عن الجمهورية الفدرالية الاشتراكية اليوغسلافية وألغت بصفة تدريجية سلطات الحكومة الفدرالية على إقليم سلوفينا، وإنشاء نظام بنكي منفصل، عن طريق إصدار عملة جديدة ونظام ضرائبي مستقل وكان رد فعل صربيا هو فرض حصار اقتصادي على سلوفينيا وتم إلغاء العقود التجارية لأكثر من 300 شركة سلوفينية تتعاقد مع شركات لجمهورية صربيا.⁽¹⁾ وإعلان الاستقلال من طرف صربيا واجهته الحكومة الفدرالية بنشر قوات الجيش الوطني الشعبي اليوغسلافي، وفي الحقيقية فإن الجمهورية المنفصلة كانت مستعدة للمواجهة العسكرية مع بلغراد وهذا راجع إلى:

- 1- لها مخزون معتبر من السلاح وشرطة مدربة وقوة دفاعية إقليمية.
 - 2- إعلان استقلال سلوفينيا شجع كرواتيا على الانفصال وهذا أدى إلى تحويل الخلاف من سلوفينيا إلى كرواتيا.
 - 3- تعتمد سلوفينيا على الدول الأوروبية الحليفة لها مثل ألمانيا والنمسا وإيطاليا.
 - 4- أخطأت الزعامة الصربية في حساباتها الإستراتيجية وهي أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل تقسيم يوغسلافيا.⁽²⁾
- ومن الناحية العسكرية، كان رد فعل بلغراد هو قنبلة مطار سلوفينيا، وحدثت مناوشات عسكرية تمركزت على الحدود الصربية السلوفينية وفشل الهجوم العسكري في تحقيق أهدافه وهو إعادة إدماج سلوفينيا في الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية، والحرب استمرت 10 أيام وواجه الجيش الصربي مقاومة شديدة من طرف وحدة الدفاع الترابي السلوفيني. وهددت المجموعة الأوروبية صربيا بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية إذا لم تسحب صربيا جيشها من سلوفانيا.

والسؤال الذي يمكن طرحه ها انسحاب الجيش الصربي راجع إلى التهديد الأوروبي أو لعدم وجود مصلحة لصربيا في سلوفينيا؟ الحقيقية أن ميلوسوفيتش لا تهمة كثيرا سلوفينيا لأنها تتشكل من 90% من السكان السلوفان ولا توجد أقلية صربية معتبرة تقطن هناك، وهذا ما أكده الزعيم الصربي ميلوسوفيتش في حوار أجراه مع أريك لوران حول سلوفينيا "إنها جمهورية نقبة عرقيا وبدون صرب، ولا يهمنا إذا غادرت يوغسلافيا، وعندما نتخلص من سلوفينيا فإننا سنهتّم بكرواتيا⁽³⁾ ومن هذا التصريح تبين لنا أن المعركة القادمة ستكون بين كرواتيا وصربيا، وتختلف جذريا عن معركة سلوفينيا، لأن الخلاف والحرب كانا دمويان واستمررا لمدة أربع سنوات.

(1) *The Current Status of Yugoslavia Serbia and of Montenegro*, International Crisis Group, Balkan N° 101 septembre, 2000, p. 3.

(2) Predrac Simic, op.cit. p 159

(3) Eric Laurent, op.cit., p. 16.

لقد شجع انسحاب جمهورية واحدة من الاتحاد اليوغسلافي باقي الجمهوريات على الانفصال والاستقلال، وثاني جمهورية أعلنت استقلالها وهي كرواتيا وتبعتها جمهورية مقدونيا في سنة 1991، ورابع جمهورية هي البوسنة والهرسك في سنة 1992. ونجاح سلوفينيا أدى بالجمهوريات الأخرى إلى إتباع هذه السياسة ولهذا فإن نظرية الدومينو انطبقت على الجمهوريات اليوغسلافية، إضافة إلى ذلك فإن المجتمع الدولي كان يعيش في حالة فوضى نتيجة سقوط جدار برلين وبداية تفكك المعسكر الاشتراكي.

تتمثل أهمية كرواتيا بالنسبة لميلوسوفيتش في احتواءها على مجموعة عرقية صربية معتبرة حوالي 12% من سكان كرواتيا أي حوالي 600 آلاف صربي⁽¹⁾ والمجموعة العرقية الصربية متمركزة وليست متبعثرة في عدة مناطق، فهي موجودة في ثلاثة أقاليم، سلافونيا الشرقية والغربية وكراجينا، وهذا التمرکز الصربي هو الذي شجع الزعيم الصربي ميلوسوفيتش، الذي أصبح يسيطر على زمام الحكم في جمهورية صربيا والأجهزة الفدرالية اليوغسلافية، على توحيد الأقاليم الثلاثة وضمها إلى جمهورية صربيا.

وجند الزعيمان الكرواتي توجمان وميلوسوفيتش عرقيتهما لكسب شعبيتهما حول الأجندة العرقية، فلقد حاول إقناع مواطنيهما عن طريق التجنيد والمصير المحتوم والخطر المحقق لسلطتهما وعرقيتهما عن طريق إتباع ثلاث استراتيجيات:

1- تقزيم العدو القومي، 2- توحيد الأمة ضد التهديد 3- الدعوة للمقاومة، فالأجندة القومية لميلوسوفيتش تمركزت حول الشعار التقليدي الصربي الاتحاد فقط ينقذ الصرب، ووعد بتوحيد الصرب المنتشنتين في يوغسلافيا لأن مصيرهم مهدد من طرف الكروات والمسلمين.

وهذه الإستراتيجية اتبعتها القومي الكرواتي توجمان، فصعوده إلى السلطة يرجع إلى الوعود بإعادة المجد والعزة والكرامة إلى الأمة الكرواتية، وإنهاء التفرقة والتمييز الذي يتعرض له الكروات في يوغسلافيا، ووضع حد للتمثيل الكبير والواسع للصرب في المؤسسات السياسية الكرواتية، وإصدار دستور ينص على إنشاء دولة كرواتيا خاصة بالأمة الكرواتية، وإحياء الثقافة الكرواتية.⁽²⁾

وبدأت حرب إعلامية كرواتية صربية، ووسائل الإعلام الصربية مثلا: نشرت تقارير ودراسات حول دور الكروات وتحالفهم مع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، "فعد اندلاع الحرب العالمية الثانية أنشأ هتلر دولة كرواتيا ووضع على رأسها أنت بافلينيك Ante Pavelic زعيم الفاشية الكرواتية وارتكب الزعماء الكروات مجازر ضد الصرب

(1) Eric Laurent,, op. cit. p. 16.

(2) Ibid, p. 16.

والعجر والبوسنيين ومن جهة أخرى قام القوميون الصرب المعروفين باسم شنريك (Cheniks) بإبادة الكروات وخاصة البوسنيين المسلمين الذين تحالفوا مع الكروات(1) وهذا يعني أن كلا من الكروات والصرب ارتكبوا مجازر لكن وسائل الإعلام ركزت فقط على دور الكروات وتحالفهم مع هتلر فقط.

استغلت النخبة السياسية في كل من كرواتيا وصربيا، الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية والغليان العرقي في الوصول إلى السلطة، فالنخبة الشيوعية السابقة كان يائسة من إعادة السيطرة على الحكم عن طريق استعمال المبادئ الشيوعية ولم تجد وسيلة بديلة إلا التجنيد العرقي وحسب سايدمان ، السياسيون في يوغسلافيا والجمهوريات الأخرى ركزوا على القومية بعد ظهور ميلوسوفتش، ووعد السياسيون المتنافسون بأنهم يتبعون سياسة شوفينية للدفاع عن مجموعاتهم العرقية ضد الآخرين في يوغسلافيا لبناء قواعد تؤيدهم.(2)

ومن جهة أخرى ،مطالبة كرواتيا بحق تقرير المصير والانفصال عن الاتحاد اليوغسلافي يجب أن ينطبق المبدأ نفسه على السكان الصرب القاطنين في كرواتيا. وحرضت صربيا صرب كرواتيا على إجراء استفتاء حول استقلال صرب كرواتيا ، وصوتت الأغلبية المطلقة لصالح الاستفتاء، أي انضمام صرب كرواتيا إلى جمهورية صربيا. وكان رد فعل الكروات هو تعديل الدستور الكرواتي وحرمانهم من الاستقلال الذاتي وبدأت المجموعة الصربية في التسلح وإنشاء ميليشيات، وسحبت كرواتيا الترسانة العسكرية الموجودة في كراجينا لكي لا تستعمل من طرف الصرب، وتغيير اللغة الصربية، إلى اللغة الكرواتية التي أصمت اللغة الرسمية لصرب كراجينا.

وبدأ التطرف من كلا الجهتين الصربية والكرواتية، وأصبح كل طرف خائفا من الآخر ولا يثق فيه، وكل طرف يستعد لشن هجوم على الآخر، وفي هذا ظهرت المعضلة الأمنية.

نتج عن انهيار يوغسلافيا نتج عنه غياب الأمن وأصبحت الفوضى هي السائدة، فالدولة اليوغسلافية كانت في حالة انحلال وأصبح الفرد يعتمد على مجموعته العرقية لحمايته، وأصبحت المجموعات العرقية تنظر إلى بعضهما البعض كتهديد لها، وأصبحت كل مجموعة تقيم الأخرى قدراتها العسكرية ونياتها العدوانية ونصل إلى مرحلة أين المجموعات العرقية لا تعتمد على الدولة لحمايتها وكل مجموعة يجب أن تجند وتتحمّل مسؤولياتها لحماية نفسها، فما نحن في حالة فوضى داخلية، فالمجموعة العرقية الكرواتية

(1)Dusko Duder, op.cit.P.10.

(2)Stephen.M.Saideman,Overlooking the Obvious :Bringing International Politics Back Into Ethnic Conflict Management,International Studies Review Vol 4 issue 3 Fall 2002,P.14.

أصبحت تعتمد على عرقيتها لحمايتها ،وكل مجموعة عرقية يجب أن تجند وتتحمّل مسؤولية الحماية والدفاع عن نفسها ،وبهذا نصح في حالة فوضى داخلية.والمجموعة العرقية الكرواتية أصبحت تعتمد على نفسها للحماية ولا بد لها من الاستعداد للحرب ضد احتمال هجوم الصرب له مزايا عسكرية ، حيث بدأ في تدريب عرقيته وتوزيع الأسلحة على الصرب القاطنين في الأقاليم الثلاثة التي تقع في كرواتيا(1).

فنظريه المعضلة الأمنية المطبقة على المجتمع الدولي الذي هو في حالة فوضى والتي تشابه الحالة الطبيعية الهوبزية، أي كل دولة تعتمد على ذاتها وقواتها من أجل البقاء على قيد الحياة.وهذا راجع إلى غياب سلطة دولية تفرض الأمن والتسلم في النظام الدولي، فهذه هي الحالة الفوضوية التي تعتبر أهم النظريات المدرسية الواقعية.

في بداية التسعينات ظهرت نظرية المعضلة الأمنية داخل الدولة، وأول من تطرق إلى هذه النظرية هو (Bary Posen) وتطبق على حالة يوغسلافيا "وتتمثل في انهيار الدولة الذي أدى إلى حدوث فوضى وغياب الأمن ،وكل مجموعة لا تثق في الأخرى ،وأصبحت الدولة عاجزة عن حماية شعبها ولم يبق لها إلا الاعتماد على نفسها من أجل البقاء على قيد الحياة.ونصل إلى مرحلة أين بدأ فيها الجيش اليوغسلافي ،عند حلول 1990، في سحب الأسلحة الثقيلة المخزونة في كرواتيا وذلك لاستعمالها للدفاع عن الإقليم وبهذا حصلوا على مزايا عسكرية على حساب الجيش الكرواتي⁽²⁾ واعتبرت الأقلية الصربية القاطنة في كرواتيا غير آمنة ومهددة من طرف نظام توجمان و كل طرف له نزعة عدائية.وأصبح الخلاف بقيادة النخبة التي تهدف إلى استفزاز العنف في سبيل تنشيط المعضلة الاثنائية الأمنية التي بدورها تولد العنف، ويصف كوفمان الخلاف اليوغسلافي بأنه بقيادة النخبة وأشار إلى صلوبودان ميلوسوفيتش بأن سياسته حربية وكان أهم لاعب مركزي في إحداث الخلاف الحربي وعنده رغبات عدائية(3)

واندلعت الحرب بين كرواتيا وصربيا واستمرت أربع سنوات "ففي نوفمبر 1991،دمرت فوكوفر (Vukover) أهم المدن الكرواتية بعد العاصمة زغرب ،دمرت وبلغ عدد القتلى 15 ألف ، وفر أكثر من 300 ألف صربي من كرواتيا.(4)

(1) Paul Roe,*The Intra State Security Dilemma,Ethnic Conflict as a Tragedy ?*,Journal of Peace Research, Vol 36 N°2 March 1999,191.

(2) Barry .R.Posen, *The security Dilemma and Ethnic Conflict* ,*In Essential Reading in World Politics* Editid by Karem Maigist and Jack Snyder,(London :Norton and Company2001),p.389.

(3) Paul Roe, op.cit.p.191.

(4)Ibid,p.192.

وتمكنّت القوات الكرواتية من السيطرة على إقليمها وتم انتخاب فرانكوا توجمان رئيساً لكرواتيا، وهذا يمكن القول أن صربيا لم تحقق في إنشاء صربيا الكبرى ولم يبق لها إلا صرب البوسنة والاستيلاء على إقليم كوسوفو، وبدأ ميلوسوفيتش في حملة دعائية جديدة ضد البوسنة والهرسك، وشكّلت بلغراد منظمات عسكرية وسياسية في البوسنة بدعم من الجيش الفيدرالي الذي نشر قواته في عموم أراضي البوسنة. وارتكب الجيش الصربي أكبر مذبحه ضد المسلمين في سبرنيكا وموستار، وتدخل الحلف الأطلسي وانتهى الخلاف بفضل إنفاق دايتون للسلام حول البوسنة والهرسك.

وخلصه القول فشل ميلوسوفيتش في تحقيق صربيا الكبرى وبقي له آخر طموح وهو صربنة كوسوفو.

ويمكن تفسير أهم أسباب انهيار يوغسلافيا إلى ثلاث مدارس:

1- المدرسة الأولى ركزت على الكراهية والحقد والبغضاء وخاصة الرجوع والاستعانة بالتاريخ الأليم بين الصرب والكروات والمسلمون والألبان، فالكراهية هي من خصائص دول البلقان التي لا يمكن احتوائها وإخمادها عند وفاة الرئيس تيتو.

2- المدرسة الثانية ركزت على القومية وحنمية الدولة الأم في العالم المعاصر، وخاصة تسييس القومية من طرف الزعماء السياسيين الذين كان هدفهم هو البقاء في السلطة.

3- "المدرسة الثالثة ركزت على الزعماء السياسيين والقوميين: فاستعمال العنف والاعتداء في سبيل البقاء في السلطة، فالزعماء الشيوعيون عارضوا الإصلاحات واستعملوا كل الوسائل للبقاء في السلطة وكل التفسيرات للمدارس السياسية تلاشت واختصرت في واحدة وهي الاعتداء الصرفي⁽¹⁾.

ويمكن لنا أن نضيف عوامل أخرى ومن بينها:

4- زيادة الوعي القومي والروح القومية وهذا دليل على بقاء القيم العرقية في يوغسلافيا، وكذلك وجود صلة وطيدة بين كل من الدين والانتماء العرقي والقومي مما سهل عملية انهيار يوغسلافيا

5- تحريض الأقلية الصربية، عن طريق تهديد زعيم الصرب في كرواتيا أنه في حالة انفصال زغريب عن يوغسلافيا، فإن صرب كرواتيا لهم حق الانفصال عن طريق استفتاء لتحديد مع من يعيشون والإقليم الذي يرغبون العيش فيه⁽²⁾.

(1)Sabrina.R.Ramet,op.cit.p.38.

(2)Nina Caspersen,*The Horny Issue of Ethnic Autonomy in Croatia,Serb leaders and Proposal for Autonomy*,*Journal of Ethnopolitics and Minority Issue* 3 2003,p.4

المبحث الثاني: أهمية إقليم كوسوفو بالنسبة للصرب والألبان

لقد تطرقنا في المبحث الأول إلى انهيار دولة يوغسلافيا والعوامل التي سببت في تفككها إلى عدة دول والدور الذي لعبته النخبة السياسية في تحريض مجموعتها العرقية، ورأينا أن أهم نخبة تمثلت في الزعيم الصربي ميلوسوفيتش الذي كان يحلم بإنشاء دولة صربيا الكبرى عن طريق ضم الأقليات الصربية القاطنة في كرواتيا والبوسنة والهرسك وفشل في تحقيق أهدافه السياسية سواء في كرواتيا أو البوسنة.

ولم يتنازل عن طموحاته إلا بعد فشله في تحقيق هدفه ، ولم يبق من طموحات صربيا سوى إقليم كوسوفو. فهذا الإقليم هو إقليم متنازع عليه بين المجموعة العرقية الألبانية والمجموعة الصربية، وله أهمية تاريخية ودينية وروحية للصرب الأرثوذكس إذ يحتوي على عدة كنائس، وهو مهد الحضارة الأرثوذكسية الصربية، ومن جهة أخرى، فهو المهد والمواطن الأصلي للألبان. للصرب لهم جمهورية في الاتحاد اليوغسلافي بينما لا يعتبر الألبان أمة ولهذا لا يحق لهم تكوين م جمهورية ، وإنما منح لهم الحكم الذاتي في داخل جمهورية صربيا، الذي لم يرض المجموعة الألبانية التي كانت تطالب بجمهورية ألبانية ولا الصرب الذين كانوا يحاولون ضم إقليم كوسوفو إلى جمهورية صربيا.

ولا تتطرق الدراسة إلى المراحل التاريخية العدائية بين المجموعتين العرقيتين: وإنما تسليط الضوء على العلاقات الصربية الألبانية، لأن الخلاف هو بين المجموعتين وكل واحدة منهما تعتمد على المصادر التاريخية والسكانية حول أحقية الإقليم. وتميزت العلاقات بين المجموعتين بفترات السلم والحرب ،ولكن فترة حدة التوتر هي التي طغت وخاصة بعد وفاة الزعيم اليوغسلافي بروز تيتو التي يمكن اعتبارها أطول فترة سلام عرفتها المجموعتين العرقيتين.

وعرف الإقليم اضطرابات ومظاهرات بعد وفاة تيتو، واستغرق الخلاف أكثر من 20 سنة، من نهاية الثمانينات إلى نهاية القرن العشرين، ومارس الصرب سياسة عنصرية شبيهة بنظام التمييز العنصري الذي كان مطبقا في جنوب إفريقيا، وظهرت مقاومة سليمة ثم بدأت المقاومة المسلحة وتدويل قضية كوسوفو.

المطلب الأول: البنية العرقية والدينية والتاريخية لكوسوفو

يقع إقليم كوسوفو في الجزء الجنوبي من جمهورية يوغسلافيا السابقة وفي الوقت نفسه يقع في الجزء الجنوبي من جمهورية صربيا، وله حدود مع صربيا، الجبل الأسود، وجمهورية ألبانيا ومقدونيا، مساحته 11 ألف كم²، وهذه المساحة لا تمثل سوى 4,26% من مساحة يوغسلافيا. وهذه الرقعة الجغرافية رغم صغر المساحة لكنها تعتبر مهد الخلاقات التاريخية التي امتدت إلى نهاية الألفية ، بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية.

ولإبراز أهمية هذه الرقعة الجغرافية بالنسبة للطرفين هو تمسك كل طرف بتسميته الخاصة للإقليم واختلاف حول تسميته، وفي الحقيقة فهو اختلاف بين الألف والواو، فالألبان يطلقون عليه اسم كوسوفا Kosova أو كوسوف Kosove بينما الصرب يتمسكون بكوسوفو وميتا هيجا Kosovo و Mitohija أو اختصار كوسميت Kosmet⁽¹⁾ وأطلق الرئيس الأمريكي السابق مصطلح كوسوفار Kosovar على السكان القاطنين في كوسوفو سواء كانوا ألبان أو صرب، والمصطلح الأكثر استعمالاً سواء في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية هو اسم كوسوفو. وقد نجد بعض الكتاب يستعملون المصطلحين متتابعين كوسوفا وكوسوفو، وهكذا كل طرف يلتزم بتسميته الخاصة وهذا دليل على التمسك بالمطالب التاريخية لكل طرف. "صربيا الجنوبية عند الصرب وألبانيا الشرقية عند ألبانيا".

ومن الناحية الاقتصادية، فكوسوفو غنية بالثروات الطبيعية، فهو يحتوي على 50% من احتياطي النيكل في يوغسلافيا، و 48% من الزنك والرصاص و 47% من المغنسيوم⁽²⁾ ورغم هذه الثروات الطبيعية لإقليم كوسوفو إلا أنه بقي من أفقر المناطق في يوغسلافيا وأقل نموا مقارنة بالجمهوريات اليوغسلافية الأخرى، إضافة إلى أن الإقليم من أفقر الأقاليم فهو يعاني من مشكل البطالة، فأعلى نسبة بطالة في يوغسلافيا نجدها في كوسوفو التي تمثل مرتين ونصف عن المعدل اليوغسلافي العام و 70% من الشباب عاطلين عن العمل تتراوح ما بين 20 و 25 سنة، وفي الفترة ما بين 1970 و 1982 ارتفعت نسبة البطالة من 76% إلى 77,6%، بينما انخفضت البطالة عند المجموعة العرقية الصربية من 17,6 إلى 15,1 والجدول الآتي بين نسبة البطالة بين المجموعة العرقية الصربية والألبان.

السنة	1948	1953	1961	1971	1981
الألبان	68,5%	64,9%	67,2%	73,7%	77,4%
الصرب	23,6	23,5	23,6	18,4%	13,4% ⁽³⁾

يتبين لنا من هذه الإحصائيات أن الصرب، رغم أن عددهم قليل في كوسوفو إلا أن نسبة البطالة انخفضت عندهم بينما ارتفعت النسبة عند الألبان. ومن الناحية الديموغرافية لعب هذا العامل دوراً أساسياً في تأجيج التناحر العرقي بين المجموعتين، وأهم نقطة الخلاف هي نسبة الزيادة السكانية للألبان وانخفاضها عند الصرب القاطنين في كوسوفو. والسؤال الذي بقي عالقا هو هل انخفاض سكان الصرب في كوسوفو راجع إلى الهجرة السياسية بسبب المعاملة السيئة الألبانية للسكان الصرب أم بسبب الظروف الاقتصادية؟ فهذه المسألة هي من أهم العوامل التي فجرت الأزمة في إقليم كوسوفو،

¹ - محمد الارؤوط، نزاعات البلقان والتطهير العرقي من الدانوب، إلى الأدرنايك. (دمشق مكتبة دار الفتح 1997)، ص 18.

⁽²⁾ Miranda Vickers, *Between Serb and Albanians*, (New York : Columbia University Press 1998), p. 318.

⁽³⁾ Momcilo Pavovic, Kosovo Under Autonomy 1974-1990, http://www.cla.purdue.edu/si/Team_1_report.pdf.

فالجانب الصربي ألح على أن الهجرة هي إجبارية بسبب سوء معاملة الألبان للصرّب، ومن جهة أخرى تمسك الجانب الألباني بفكرة أن نقصان عدد الصرب هي هجرة طبيعية أي البحث عن فرص عمل خارج إقليم كوسوفو، ولذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: البنية العرقية والدينية والتاريخية لكوسوفو

إن إقليم كوسوفو متعدد الأعراق، والخلاف العرقي ليس مع المجموعات العرقية الأخرى الفاطنة في كوسوفو، وإنما بين الصرب والألبان والجدول الآتي يبين لنا عدد سكان وجنسيات كوسوفو، فرغم وجود ثماني جنسيات تقطن في كوسوفو إلا أن أهم خلاف هو بين الصرب والألبان.

عدد السكان وجنسيات كوسوفو:

النسبة والسنة	1948	%	1953	%	1961	%	1971	%	1981	%
المجموع	727,830		808,830		963,988		1,243,693		1,584,441	
الألبان	498,242	6,8%	524,559	64,9%	646,800	67,2%	916,168	73,7%	1,226,736	77,4%
الصرب	171,991	2,3%	189,869	23,5%	227,016	23,6%	218,24	18,4%	209,498	13,2%
جيل أسود	28,05	3,9%	31,343	3,9%	37,588	3,9%	31,555	2,5%	27,028	1,7%
المسلمون	967,9	1,3%	6241	0,8%	8266	0,8%	26,357	2,1%	58,562	3,7%
الرومانيون	11,23	1,5%	11,904	1,5%	3203	0,3%	14593	1,8%	34,126	2,2%
الأتراك	1315	0,2%	34,585	4,3%	25787	2,7%	12,244	1%	12,53	0,8%
يوغسلاف	-	-	-	-	5206	0,5%	920	0,1%	2676	0,2%
الكروات	5200	0,7%	6203	0,8%	7251	0,8%	8264	0,7%	8717	0,6%
آخرون	2103	0,3%	3541	0,3%	3110	0,2%	5328	0,3%	(1)4584	0,2%

(1) Momcilo Pavlovic, op.cit. p.5

تبين لنا هذه الإحصائيات انخفاض عدد السكان الصرب القاطنين في كوسوفو وخاصة بداية من سنة 1961 واستمرت حتى نهاية 1981 وانخفضت النسبة على التوالي من 23,6 و 13,2، ومن جهة أخرى، ارتفعت نسبة السكان الألبان في هذه الفترة من 67,2 و 73,7% و 74,4%. ومن هذه الإحصائيات نرى أن النمو الديموغرافي لصالح المجموعة العرقية الألبانية.

ويمكن تفسير وارجاع التغير الديموغرافي للسكان الصرب والألبان بثلاثة عوامل:

- 1- يرجع إلى فترة الحرب العالمية الثانية أين قتل عدة مئات الآلاف من الصرب وفر البعض الآخر من كوسوفو إلى الدول الأوروبية الأخرى.
- 2- في مرحلة حكم الزعيم الشيوعي اليوغسلافي الرئيس تيتو أين غادر الصرب إقليم كوسوفو وذلك بسبب شعورهم بأنهم ضحية تمييز من طرف السلطات الألبانية.
- 3- التغير الديموغرافي ما هو إلا انعكاس حقيقي لنسبة المواليد العرقية الألبانية التي هي مرتفعة عند الألبان ومنخفضة عند الصرب.

إننا نعتقد أن العامل الثالث هو الأرحح والأكثر واقعية في تفسير زيادة سكان الألبان، والعوامل الأخرى ليس لها تأثير في تغيير الميزان الديموغرافي في كوسوفو، فمثلا في فترة الزعيم تيتو، لم يكن هناك تمييز و تفرقة ما بين المجموعات العرقية المختلفة، لأن الدولة اليوغسلافية كان من أهم مبادئها الإخوة والاتحاد، وتحرم الشيوعية التمييز العنصري والتطرق إلى مسألة العرقيات من المواضيع الطابوهات التي يعاقب عليها القانون اليوغسلافي.

إن نسبة المواليد في كوسوفو "في أعلى نسبة في يوغسلافيا وأوربا، وتقدر نسبة النمو الديموغرافي بـ 26,1%، أي أن كل مائة نسمة يزيد منها 26,1 مقارنة بالمعدل اليوغسلافي الذي هو 8,6 في كل مائة نسمة.⁽¹⁾

ومن وجهة نظر الصرب فالزيادة غير طبيعية، وإنما راجعة إلى هجرة الألبان من جمهورية ألبانيا إلى كوسوفو، وهذا ما يرفضه الألبان.

إن قلب المسألة التي أصبحت أهم المسائل السياسية التي استغلها الصرب، هي بطبيعة الحال مسألة الهجرة الصربية من إقليم كوسوفو، وتمسك الصرب بموقفه السابق والمتمثل في كون الهجرة هي سياسته بالدرجة الأولى والتي تهدف إلى محاولة الألبان إفراغ كوسوفو من المجموعة العرقية الصربية. ومن جانبهم يؤكد الألبان أن العامل الاقتصادي هو سبب هجرة الصرب والألبان معا، والمجموعة العرقية الألبانية غادرت كوسوفو بسبب البطالة والفقر، بحثا عن فرص العمل في الدول الأوروبية، وحسب إحصائات 1995 وأكثر من 500 ألف الباني هاجر من كوسوفو وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الدولة	العدد	الدولة	"العدد
سويسرا	150 ألف	ألمانيا	200 ألف
السويد	55 ألف	كرواتيا	40 ألف
جمهورية ألبانيا	25 ألف	البوسنة	30 ألف
جمهورية سلوفينيا	15 ألف	النمسا	23 ألف

(1)Christopher Layne, *Blinder in the balkan, The Clinton Administration's Bungled war Against Serbia*, Policy Analysis N° 345 May 20 1999, p.41.

فرنسا	5 آلاف	بلجيكا	8 آلاف
إيطاليا	4 آلاف	الدانمارك	5 آلاف
بريطانيا	2,500 ألف	النرويج	4 آلاف
فنلندا ⁽¹⁾	600 آلاف	هولندا	2 آلاف
		لوكسبرج	200 ألف

Demographic history of kosovo, http://en.wikipedia.org/wiki/demographic_history_of_Kosovo

يفند الألبان الاتهامات الصربية ويستندون إلى المصادر التاريخية وخاصة إبادة الصرب لسكان كوسوفو، فمثلاً في الفترة ما بين 1912-1941 تم طرد على الأقل حوالي 300 ألفاً من كوسوفو وفي هذه الفترة 14 استوطن ألف عائلة صربية في الإقليم، وبين الفترة 1918-1938، فالجيش الصربي أحرق ودمر 320 قرية يقطنها الألبان وقتل 12,346 وسحب 22,160 ألف ألباني والاستيلاء على 51,15 منزل وإحراق 6125 منزل آخر (1).

بدأ التطهير العرقي الصربي في كوسوفو منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية والاستيلاء القيادة الصربية على إقليم كوسوفو، وحسب جريدة Daily chronicle الصادرة يوم 12 نوفمبر 1912 آلاف الألبان أبيدوا من طرف الصرب 2000 مسلم الباقي ذبحوا عاصمة مقدونيا و 5000 آخرين ذبحوا قرب مدينة برزين والصرب أعلنوا بصراحة أن المسلمين الألبان يجب إبادتهم لأنها الطريقة الوحيدة لإعادة السلم في البلاد (2).

ومما لا شك فيه فسياسة الصرب اتجاه كوسوفو هي طرد الألبان من الإقليم وخاصة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية في البلقان، والدليل على ذلك المذكرة التي أرسلها ثلاثة رجال الدين المسيحيين الصرب إلى الأمين العام لعصبة الأمم المتحدة يشرحون فيها الوضع المزري للألبان وسياسة القمع والاضطهاد التي تعرض لها الألبان من أجل طردهم من كوسوفو والإستراتيجية المستعملة لتحقيق هدف الصرب وتغيير البنية العرقية تتمثل في الآتي: 1

- عدة أشكال من الاضطهاد لإجبار السكان على الهجرة. النفي الإجباري أو القضاء على كل الشعوب التي ترفض مغادرة البلاد أو الاستسلام إلى الصربنة (3).

(1) Zhidas Dasklovski, Towards an Integral Theory of Nationalism :Case Study Kosovo, <http://www.gesw.le/ethnicity/dasklovski.html> acceded 5 february 2007

(2) Robert Elsie ,Gathering the Clouds ,the Roots of Etnic Cleasing in Kosovo, Earlier Twentieth Century document, p.8.

(3) Ibid, p.23.

والمذكورة تشرح بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها صربيا من أجل الطرد الجماعي للألبان في كوسوفو بهدف تغيير التركيبة العرقية الألبانية واستبدالها بالمجموعة العرقية الصربية، فأول هدف هو:

1- الهجرة الإجبارية: الهجرة نتيجة القمع الصربي، فالألبان تعرضوا إلى عدة أشكال من القمع التي تجعل الحياة مستحيلة للشعب وإجبارهم على ترك منازلهم.

2- الوسائل المستعملة لتشجيع الهجرة: فالوسائل المستعملة من طرف السلطات اليوغسلافية لإرغام الألبان على مغادرة البلاد عديدة: كالتهديد بالقتل، تقييد الحريات في جميع مجالات الحياة، الاستيلاء على الأراضي بدون تعويض، تفتيش المنازل وتحريم تدريس اللغة الألبانية والتعبير عن المشاعر الوطنية.

3- الهجرة إلى ألبانيا: حتى الآن هناك 10 آلاف لاجئ في جمهورية ألبانيا وهم في حالة مزرية، وعدد المهاجرين إلى تركيا بلغ 130 ألف.⁽¹⁾

فمذكورة رجال الدين الصرب وعبرت عن الواقع الحقيقي الذي يعيشه الألبان في كوسوفو، وهم ضد سياسة صربنة الإقليم، وكان رد الحكومة الصربية على المذكرة هو طرد رجال الدين من البلاد.

فمسألة هجرة الصرب من كوسوفو بدأت تأخذ الصدارة لدى السلطات الصربية سواء في كوسوفو أو جمهورية صربيا، وبدأ الكتاب والمتقنون الصرب يحذرون وينبهون من إفراغ كوسوفو من السكان الصرب، ومما ساعدهم على شر دعايتهم هو غياب إحصائات محايدة، وخاصة أن الألبان قاطعوا عملية الإحصاء التي أجريت في سنة 1991، وانتزح الصرب تلك الفرصة وقاموا بعملية إحصائية أحادية الجانب، وهي انحيازية واضحة وذات بعد سياسي، تبين فيها نسبة هجرة الصرب والجبل الأسود من كوسوفو حسب مزاعم الصرب.

نسبة هجرة الصرب والجبل الأسود من كوسوفو حسب ادعاء الصرب: (1)

السنة	1948	1961	1971	1981	1991
مجموع السكان	727,820	936,188	1,243,693	1,584,558	1,956,196
الألبان	68,4	67,1	73,7	77,4	81,59
الصرب	23,6	23,6	18,3	13,2	10,97
الجبل الأسود	3,95	3,9	2,5	1,7	/
الآخرون	4,1	5,4	5,5	9,2	/

مصدر الجدول: Momcillo Pavlovic, op.cit., p.27.

(1) Robert Elsie, op.cit. P. 32.

يتبين من هذا الجدول أن نسبة السكان الألبان ارتفعت في ما بين 1948-1991 من 68,4% إلى 81,59% أي بزيادة قدرها 13,9% وانخفض نسبة الصرب في هذه الفترة من 23,6 إلى 10,97 أي بانخفاض قدره وهذا يعني 12,63% وهذا يعني أن نصف سكان الصرب هاجروا من كوسوفو.

فمنذ القدم وسياسة المجموعة العرقية الصربية هي طرد الأقليات غير الصربية من غجر وروم ومجر وألبان من صربيا وكوسوفو ولتوضيح هذه السياسة نستشهد بمذكرة نشرت في 3 نوفمبر 1944 نشرها الكاتب الصربي (Vaso Cubrilovic) والتي تدعو إلى "فإذا رغبتنا في حل مشكل الأقليات فيجب علينا الاستيلاء على إقليم Backa وكوسوفو وطرد مئات من المجرين والألبان، ومن الضروري تطهير الألمان والمجريين والألبان من صربيا القديمة وكوسوفو ومقدونيا(1) ولهذا فالهجرة هي ذريعة يتستر وراءها الصرب.

وحسب الأكاديمية للعلوم والفنون الصربية فإن الهجرة ترجع إلى عوامل غير اقتصادية أي سياسية وترجع بالدرجة الأولى إلى الضغوط الممارسة من طرف الألبان على الصرب من أجل إرغامهم على الهجرة.

فالمجموعة العرقية الصربية موزعة في عدة جمهوريات: كرواتيا، الجبل الأسود، مقدونيا، والبوسنة والهرسك وجمهورية صربيا، والمجموعة الألبانية أيضا موزعة في عدة جمهوريات ودول أوروبية، فأعلى نسبة للألبان توحدها في جمهورية ألبانيا ثم كوسوفو ومقدونيا، والجدول الآتي يبين لنا توزيع السكان الألبان.

3,080,000	"دولة ألبانيا
1,800,000	كوسوفو
443,000	مقدونيا
100,000	إيطاليا
50,000	اليونان
80.000	صربيا
غير معروف	المانيا
37,000(2)	الجبل الأسود

Ivanka Nedeva Atanassova, The impact of Ethnic Issues on Security of East Europe, <http://www.global.politics.net :essays/Stavianakis>

2-Robert Elsie, op.cit.p.70.

لقد أدى الدين دورا كبيرا في اندلاع الخلافات في البلقان وخاصة بين المسلمين والأرثوذكس، وتتشكل التركيبة الدينية في كوسوفو كالآتي:

المسلمون	1,7 مليون مسلم
الكاثوليك الرومان	60 ألف
الصرب الأرثوذكس	190 ألف ⁽²⁾

ينتمي الصرب إلى الكنيسة الصربية الأرثوذكسية وغز الصرب يتبعون الديانة المسلمة ونجد الكاثوليك وأقلية ألبانية تنتمي إلى الكنيسة الأرثوذكسية، وتعتبر كوسوفو المكان المقدس لدى الصرب لأنه مهد الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وأغلب الكنائس الأرثوذكسية الصربية تقع في كوسوفو وهي المنطقة التي توجد فيها أغلب النصب التذكارية للثقافة الصربية في القرون الوسطى، إنها أرض المعركة أين تم القضاء على المملكة الصربية في القرون الوسطى من طرف الإمبراطورية العثمانية الذين حكموا المنطقة الوسطى لفترة امتدت خمسة قرون⁽³⁾

ويحتل الصرب بتلك الذكرى التي أصبحت أسطورة وهي انهزام الصرب بقيادة الأمير لازار يوم 28 جوان 1380 على أيدي العثمانيين، فكوسوفو عند الصرب مثل الأماكن المقدسة عند المسلمين، فهي أرض مقدسة ولها مكانة دينية في التاريخ الصربي، كما أنها أصبحت صربيا القديمة التي احتوت عواصم وحواضر الدولة الصربية بريشتينا وبرزين، فهذه العواصم تضم أقدم وأجمل الجوامع الإسلامية في المنطقة من القرن 15، وكوسوفو هي مهد الحركة القومية الألبانية (عصبة برززين المتواصلة التي توجت في صيف 1912 بالسيطرة على أهم المدن بما في ذلك العاصمة سكوبية عاصمة مقدونيا⁽⁴⁾) لقد كان هدف عصبة برززين الألبانية هو انضمام كوسوفو إلى دولة ألبانيا وكذلك توحيد المجموعات العرقية الألبانية الأخرى في مقدونيا وإقامة دولة تضم كل الألبان، وكان من أهدافها أيضا هو منع الصرب الاستيلاء على الأراضي الألبانية أيضا.

(1)Religion Aspects of Yugoaslavia, Kosovo, Conflict, <http://www.kosovoReligio.html.acceded>. Tune 2005.

(2)Bogdan Denitch, Ethnic Nationalism The Tragic Death of Yugoslavia,University of Minnesota Press 1994, p 113.

³- محمود الأرنؤوط، المرجع السابق الذكر، ص، 17.

المطلب الثاني: دستور 1974

يتمسك ويدعي بأنه أول من استوطن في إقليم كوسوفو والسؤال المهم من هو أول من استوطن في كوسوفو الألبان أم الصرب؟

فالمجموعة العرقية التي سبقت الاستيطان والإقامة في إقليم كوسوفو فله الأولوية في المطالب الإقليمية، فمطالب ألبان كوسوفو مؤسسة ومبنية على أساس الانحدار من الأصل الألبيري (الإيليريون) Ilyrians الذين يعتقد أنهم أول من استوطن في البلقان قبل الرومان وألف سنة قبل حلول السلاف⁽¹⁾ فالإيليريون هم أول شعب استوطن في البلقان وبعد مضي عدة قرون ظهر الشعب السلافي في البلقان، والصرب لم يظهروا في البلقان إلا في نهاية القرن الثامن الميلادي واستوطنوا في أغلب أجزاء من يوغسلافيا وكوسوفو واعتنقوا الدين المسيحي، وأقاموا فيما بعد إمبراطورية صربيا في القرون الوسطى، فمن وجهة نظر الصرب فإنهم "يرفضون" إدعاء الألبان الانحدار من الجنس الإيليري، وكذلك إذا كانت هناك روابط بين الإلبيريين والألبان حقيقية، لكن لا يمكن الاعتماد عليها لأن المطالبة بحق الإقليم التي تعتمد على الخريطة العرقية تشبه الهجرات المختلفة لعدة مجموعات عرقية في أوروبا، وهي فكرة مرفوضة لأن في تلك الفترة لم تكن هناك أمم أو دول كما تعرف اليوم.⁽²⁾

ومن وجهة نظر الألبان يرجع أسلافهم إلى الأصل الألبيري وهم أولى القبائل التي استوطنت في كوسوفو وعندما حل الصرب بالمنطقة سبقهم الألبان بعدة قرون.

ولا ننسى أن الألبان حاربوا جنبا إلى جنب مع الصرب ضد الفتوحات العثمانية وخاصة في معركة كوسوفو، لأنه في تلك الفترة كان الألبان ينتمون إلى الدين المسيحي، واعتنقوا الإسلام في ظل الحكم العثماني. فكل طرف لا يعترف بأراء ووجهة النظر الآخر وكل طرف متمسك برأيه على أنه السليم، فالمجموعة العرقية الألبانية كانت تتمتع بعدة مزايا في ظل الحكم العثماني، وعند انهزام الإمبراطورية العثمانية في حرب البلقان وتأسيس دول يوغسلافيا، وأدمجت كوسوفو في يوغسلافيا أو احتل من طرف الصرب سنة 1912. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الصرب في مركز متميز مقارنة بالألبان كوسوفو.

ومنذ إدماج كوسوفو في صربيا نتيجة حرب البلقان التي حدثت في الفترة ما بين 1912-1913، أصبح حديث الألبان هو الاستقلال والمجتمع الدولي اعترف بدولة ألبانيا ولم يعترف باستقلال كوسوفو عن يوغسلافيا وبدأت الهيمنة الصربية على إقليم كوسوفو سنة 1918، مما أدى بالألبان إلى مطالبة عصبة الأمم بالانضمام إلى دولة ألبانيا،

¹- Lenard j. Cohen, Simmon Fraser, *The Politics of Despair, Radical Nations and Regime Changes Crisis in Serbia, Canada* (British Columbia 1998), p. 14.

²- Zhidas Dasklowski, *Toward a General Theory of nationalism case study kosovo* <http://www.gesw.de/ethnicity/dasklowski.html>.

ورفضت العصبة مطلبهم⁽¹⁾، ونتيجة لإدماج كوسوفو في صربيا، تعرض الألبان إلى سياسية اضطهادية وقمعية من طرف الصرب، وحاولت صربيا تطبيق برنامج استيطاني صربي وذلك في سبيل تغيير الميزان الديموغرافي في كوسوفو، فالجيش الصربي عاقب الألبان بسبب تعاونهم مع العثمانيين وبلغ العنف ذروته في شتاء 1918-1919 حينما قام الجيش الصربي بإحراق عدة قرى غرب كوسوفو، وتدمير 900 منزل وقتل المئات من المدنيين وحسب تقرير صربي رسمي حول الإصلاح الزراعي في أواسط الثلاثينات انتهج الصرب سياسة تقليص عدد الألبان المالكين للأراضي الزراعية، والهدف منها هو التقليل من السكان الألبانيين الفاطنيين في كوسوفو.⁽²⁾ فالسياسة الصربية كانت واضحة وهي الاستيلاء على الأراضي الألبانية في كوسوفو مما يؤدي إلى حرمانهم من المداخل فيضطرون إلى مغادرة كوسوفو والهجرة إلى الخارج وتعويضهم بسكان صرب. وسنت الحكومة الصربية قوانين تحفيزية من أجل هجرة الصرب إلى كوسوفو مثل منح الأراضي الزراعية، إعفاء الضرائب لكل صربي يريد الاستيطان في كوسوفو" ووزعت الحكومة الصربية 57 ألف Acres على 7679 عائلة صربية والجبل الأسود وليكو والهرسك كمحاولة منها لزيادة عدد السكان الصرب في كوسوفو سنة 1938.

واقترح الصرب على تركيا مبلغ 15 ألف دينار يوغسلافي لكل عائلة يتم ترحيلها من كوسوفو إلى تركيا، ووافقت هذه الأخيرة على ترحيل 40 ألف عائلة بسعر 500 جنيه لكل منها، فهذا البرنامج للترحيل والهجرة كان من المفروض أن تستمر لعدة سنوات من سنة 1939 إلى سنة 1945⁽³⁾، والبرنامج لم ينفذ بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ورغم الإجراءات المتخذة من طرف الصرب، إلا أنهم لم يقتنعوا بها واعتقدوا أن الوسيلة الوحيدة هي القمع والاضطهاد والتطهير العرقي للألبان الذين تعرضوا عدة حملات التطهير العرقي من طرف الصرب. فأول تطهير عرقي تعرض له الألبان حدث سنة 1878، فيعد الحرب الروسية التركية استولى الصرب على الأقاليم التي يقطنها الألبان وكان شعار الملك الصربي أوليفانوفاك Olivenovac آنذاك هو "كلما طردت الألبان خارج أراضيهم كلما أصبحت أكثر وطنيا وطرده أكثر من 100 ألف ألباني⁽⁴⁾. ولقد بلغ عدد الألبان الذين غادروا أكثر من 170 ألف مسلم ألباني، وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، حدث انتقام صربي للألبان لم يبق من جميع المنازل والقرى إلا الرماد وحدثت إبادة جماعية للسكان الأبرياء وهذا حسب تقرير كارناجي للسلام العالمي لسنة 1944، وتلك المجازر أدت بالألبان إلى الهروب من البلقان حتى بلغ عددهم نصف مليون.

(1) Justin. L.C. Elridge, *Kosovo Land of Uncertainty*, *Euopean security* vol 10 N° 2 summer 2001, p. 35.

(2) Monica Llamazares and Laina Reynold levy, *NGOs and Peace Building in Kosovo*, working paper 13, University of Bradford dec 2003, p. 33.

(3) Roger D. Petersen, *Understanding Ethnic Violence Fear Hatred and Ressentment in the Twetich Centuy Eastern Europe*, (Cambridge University Press 2002), p. 245.

(4) Kosovo ethnic cleasing, www.eurozine.com acceded april 2007

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، قاوم الألبان الاحتلال الإيطالي وحاربوا جنباً إلى جنب مع الزعيم اليوغسلافي تيتو، وكان أمل الألبان عند تحرير البلاد هو التخلص من الهيمنة الصربية عن طريق الانضمام إلى دولة ألبانيا، ورفض تيتو مطالبهم ومنحهم الجنسية اليوغسلافية، وشعر الألبان بالإحباط وخاصة عند صدور الدستور اليوغسلافي الذي قسم البلاد إلى ست جمهوريات، من بينها الجبل الأسود والسلوفان وهما أقل عدداً من الألبانيين القاطنين في كوسوفو، وهذا يعني أن الدستور اليوغسلافي لم يأخذ المعيار العددي في تأسيس الجمهوريات، والألبان لهم أمة خارج يوغسلافيا وهي دولة ألبانيا.

فمنذ عدة سنوات، أصبح إقليم كوسوفو ذا الأغلبية الألبانية وذلك بسبب زيادة عدد المسلمين الألبان، وأخذ بعين الاعتبار الأغلبية الألبانية مما أدى إلى منح الإقليم أثناء التعديل الدستوري الذي حدث في سنة 1974 الحكم الذاتي في داخل جمهورية صربيا.⁽¹⁾

فأول دستور للجمهورية الفيدرالية الشعبية اليوغسلافية نص على أن إقليم كوسوفو وإقليم فوفودينا ذات الأغلبية المجرية ويقعان في جمهورية صربيا، هما منطقتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي، والدستور في تلك الفترة لم يوضح سلطات أقاليم الحكم الذاتي، وهذا يعني أن جمهورية صربيا هي الجمهورية الوحيدة في يوغسلافيا التي اقتطع منها إقليمان خاصان للمجموعة العرقية الألبانية والمجرية، يتمتعان بسلطة الحكم الذاتي، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الفيدرالي اليوغسلافي الذي ميز بين الأمم والجنسيات، فالأمة هي التي يحق لها أن تصبح جمهورية، والمجموعة العرقية الألبانية لم تعتبر أمة وإنما جنسية ولهذا لا يحق أن تصبح جمهورية، رغم أن عدد سكان الألبان آنذاك كان أكثر من المقدونيين والجبل الأسود.

وعرفت يوغسلافيا عدة تعديلات دستورية، فالتعديل الدستوري الذي حدث في سنة 1963 ألغى مصطلح الأقليات الوطنية وتم تعويضها بالجنسيات، لأن المصطلح الأول كان مقيدا ومحدودا وليس من روح المجتمع متعدد الأعراق ويتناقض مع مبدأ مساواة المواطنين⁽²⁾ فدستور 1963 لم يمنح صلاحيات جديدة لإقليم كوسوفو، وكان تمثيل المجموعة العرقية الألبانية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كوسوفو قليلا على المستوى الفيدرالي، وهذا ولد لديهم شعورا وإحساسا بالتهميش، مما أدى بهم إلى المطالبة بتوسيع الحكم الذاتي، أي منح الألبان سلطات أوسع وتسيير شؤونهم بأنفسهم في إقليم كوسوفو. وأدركت العصابة الشيوعية اليوغسلافية، أن الألبان في إقليم كوسوفو يجب أن يكونوا تساوين مع المجموعات العرقية الأخرى، الكروات، الصرب، السلوفان، ولهذا الأسباب صدر دستور 1974 الذي منح الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو.

فالدستور الذي صدر في الرابع من ديسمبر 1974 نص على أنها أقاليم اشتراكية الاستقلال الذاتي وهي اشتراكية مستقلة في التسيير الذاتي ومجموعات ديمقراطية

(1) Ives Plasseraud, *Les Minorites*, (Paris: Monchretien 1998), p. 23.

(2) Ramadan Marnullaka, *Albanians in Yugoslavia a Personnal, Essay in Yugoslavia in Histories of Failed Ideas 1918-1922*, (London: Hurst and company 2003), P. 308.

اجتماعية سياسية مبنية على سلطة الحكم الذاتي من طرف الطبقة الشغيلة والشعوب العاملة.⁽¹⁾

واعتبر أول دستور لا مركزي لأنه حول السلطة المركزية في يوغسلافيا إلى سلطة لا مركزية، ومنح للمرة الأولى صلاحيات وسلطات لأقاليم الحكم الذاتي متساوية مع الجمهوريات اليوغسلافية باستثناء حق الانفصال عن يوغسلافيا الذي هو من صلاحيات الجمهوريات الست اليوغسلافية ولا ينطبق على أقاليم الحكم الذاتي لكوسوفو وفوجدينا.

ونص الدستور على أن مواطني الحكم الذاتي في كوسوفو متساوين وهم الألبان، الجبل الأسود، المسلمون، والصرب، الأتراك والأقليات الأخرى، فالأقاليم الاشتراكية للحكم الذاتي في كوسوفو هما جزء من الجمهورية الاشتراكية لصربيا وكذلك الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية اليوغسلافية.

وحسب الدستور تتكون الرئاسة الفدرالية من 8 أعضاء، ستة أعضاء يمثلون كل جمهورية وعضوين يمثلان أقاليم الحكم الذاتي⁽²⁾ ومن هنا يتبين لنا أن صوت كوسوفو مساو لصوت الجمهوريات الأخرى في الرئاسة الفيدرالية التي تسير عن طريق تناوب السلطة للجمهوريات وأقاليم الحكم الذاتي. ولأول مرة أصبح الألبان يشاركون في صنع القرار السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة اليوغسلافية، ولهم حق التصويت في التعديل الدستوري الفيدرالي والتمثيل في المحكمة الدستورية. وفيما يتعلق بكوسوفو فسلطة الحكم الذاتي لها حق إصدار دستورها الإقليمي، فتح بنك وطني، علم خاص بالإقليم، شرطه، محاكم، نظام تربوي ومؤسسات صناعية واقتصادية. ولقد اعترف الزعيم الألباني عازم فيلاسي أن مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو متشابهة لعمل مؤسسات الجمهورية في النظام اليوغسلافي، وكوسوفو لم تكن جمهورية إلا بالاسم فقط.⁽³⁾

وخولت للإقليم سلطات أخرى مثل التنظيم والتعبئة العسكرية، والدفاع في حالة الحرب التي هي من صلاحيات الرئاسة الإقليمية لكوسوفو، ولعل أهم سلطة منحت للإقليم في ظل الدستور الجديد هي سلطة المعارضة، وخاصة على المستوى الفيدرالي و مستوى الجمهورية الصربية. "سلطة الفيتو في نظر الصرب أهم مادة في الدستور تهدد مصالحهم وخاصة الزعيم الصربي ميلوسوفيتش، فعلى المستوى الفيدرالي هناك ثمانية أصوات، ستة للجمهوريات وصوتان لأقاليم الحكم الذاتي، فصربيا بإمكانها أن تحصل على ثلاثة أصوات أثناء المصادقة على مشاريع القوانين الفدرالية: صوت صربيا، الجبل الأسود المتحالف معها وصوت إقليم فوجيدفنا، وتبقى الأصوات الأخرى للجمهوريات

(1)Isa Blumi, *A Story of Mitigated Ambitions. Kosovo's Torturous Path to its Post War Futur* (*Alternatives* vol: 1 N°4 winter 2002) p 70.

(2)Kosovo constitution,<http://www.perlivia-info.com/facts/constitution.html> acceded march 12 2007

(3)Carl K. Savich, *The kosovo Crisis Origins and history*.http://www.kosovo_war.iqexpand.com/acceded june 2006

وكوسوفو التي تشكل أغلبية الأصوات بإمكانها معارضة المشاريع الصربية 5 من (1)8 ، وهذا ما أدى إلى معارضة الصرب للحكم الذاتي للألبان، وهناك أسباب أخرى وهي:

- 1- منحت للمجموعة العرقية الألبانية سلطة حقيقية من الحرية والاستقلال عن الحكم الصربي، والعودة إلى فترة ما قبل 1974 غير مقبولة ومرفوضة من طرف الألبان.
- 2- رد فعل الصرب هو الإحباط نتيجة غياب الهيمنة الصربية وبلغراد على كوسوفو.

لقد طالب الرئيس الصربي المعتدل Ivan Stambolic إيفان سطمبولين خلال حكمه في الثمانينات، "الجمهوريات الأخرى بتعديل الدستور لتقليص سلطات الحكم الذاتي للإقليمين، واستطاع أن يكسب التأييد بمشروعه أثناء انعقاد المؤتمر 13 للعصبة الشيوعية في سنة 1986، ونصبت لجنة عمل من أجل الإصلاحات الدستورية، وعند مناقشة التعديلات الدستورية والتصويت، رفض أغلب أعضاء المجلس التشريعي الفيدرالي التعديلات الدستورية، ورغم ذلك أعلن الرئيس أن المجلس صادق عليها وأصبحت سارية المفعول⁽¹⁾ فستور 1974 أصبح محل نزاع بين الصرب والألبان، وكما سبقت الإشارة فالنظام السياسي للحكم الذاتي لم يرض المجموعة العرقية الألبانية وعارضته المجموعة الصربية، وهذا الدستور هو الذي أدى إلى اندلاع الأزمة والاضطرابات ثم الحرب بين المجموعتين.

والمشكل في الدساتير والأنظمة السياسية في يوغسلافيا هو رفض الاعتراف للألبان بأنهم يشكلون أمة، وإذا اعترف لهم فتحق لهم جمهورية. وإذا منحت لهم الجمهورية فيحق لهم حق الانفصال وإقامة دولة كوسوفو، فشعار يوغسلافيا الاشتراكية هو الوحدة والأخوة فإذا طبقنا مبدأ الوحدة فجميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، فكيف يمكن إنكار وعدم الاعتراف بالألبان بأنهم أمة يحق لهم جمهورية خاصة بهم. وهو ما ينطبق على الأقليات الأخرى مثل الأتراك اليونانيين. ولم يعتبر الدستور الأقليات أمما، والمبرر المقدم من طرف السلطات اليوغسلافية، وهو غير معقول، حول عدم منح الألبان جمهورية هو أن الأقليات الوطنية لها دولة الأم خارج جمهورية يوغسلافيا مثل الأتراك لهم دولة تركيا، اليونانيون دولة اليونان. ومن جهة أخرى فالأمم ليست لها أمة خارج يوغسلافيا، فمنح الجمهوريات للأقليات اليوغسلافية مثل المجرين واليونانيين معناه إنشاء دولتين للمجر واليونان، فالألبان لا يمكن أن يعتبروا أقلية لأن المعيار العددي لتعريف الأقلية لا ينطبق عليهم فهم أكثر عددا مقارنة مع جمهورية مقدونيا والجبل الأسود.

(1) Isa Blumi, op.cit.p.72.

(2) constitution ,<http://www.Serbia-info.com/facs/constitution.html>

ينطبق فحق تقرير المصير حسب الدستور اليوغسلافي على الجمهوريات فقط ولا ينطبق على أقاليم الحكم الذاتي، وأكد ألبان كوسوفو أن إقليمهم له صلاحيات وسلطات الجمهورية، والواقع عكس ذلك، فالجمهورية هي دولة مستقلة ذات سيادة يمكن لها الانسحاب من الفيدرالية والمجتمع الدولي كان واعيا للآثار السلبية إذا اعترف للألبان بحق تقرير المصير لأن ذلك سيؤدي إلى اندلاع سلسلة من الحركات الانفصالية عبر البلقان مثل الصرب في كراجينا والبوسنة وسيزيد من عدم الاستقرار في المنطقة،⁽¹⁾ فرفض حق تقرير المصير للألبان يرجع بالدرجة الأولى إلى أسباب سياسية، وهذا الرأي أيده الصرب. إن تغيير البنية الدستورية من الحكم الذاتي إلى الجمهورية للألبان مسألة غير قابلة للنقاش لأنها تعرض يوغسلافيا للانقسام وتهدد وحدتها، وبسبب ذلك رفض الصرب الحكم الذاتي للألبان". فالحكومة الصربية ليست لها سلطة على المحاكم والشرطة في أقاليم الحكم الذاتي في كوسوفو وفوودينا، بينما الإقليمان لهما سلطة على جمهورية صربيا.⁽²⁾ وبرزت مشكلة دستور 1974، بعد وفاة الزعيم تيتو.

لقد ازداد الوعي القومي للمجموعة العرقية الألبانية والصربية بعد وفاة الزعيم الروحي تيتو في بداية الثمانينات، بدأت تتمرد المجموعة العرقية الألبانية على السلطة الفيدرالية ولم تقتنع بالحكم الذاتي وطالبت بجمهورية كوسوفو، ومن جهتهم بدأ الصرب في تسييس العرقية في يوغسلافيا من أجل التجنيد للهيمنة على كوسوفو أولا ثم على يوغسلافيا في المرحلة الثانية .

وكان الزعيم اليوغسلافي تيتو واعيا ومدركا ومتخوفا من انفجار الوضع في كوسوفو، فقبل وفاته قام بأخر زيارة له في حياته، وأخر ظهوره علنا على مستوى الجمهورية الفيدرالية، فحذر أعضاء العصابة على المستوى الإقليمي والفيدرالي من انفجار الوضع في كوسوفو، ولهذا يجب الاهتمام به من طرف كافة الشعب اليوغسلافي، ونمو اقتصاد كوسوفو هو في مصلحة يوغسلافيا بكاملها"⁽³⁾ وتخوف آخر عبر عنه تيتو هو وجود دولة ألبانيا مجاورة لكوسوفو فصرح "ومهما سيكون في المستقبل فوجود اليوغسلاف الألبان في كوسوفو المتاخمة لتيرانا عاصمة جمهورية ألبانيا سيشكل بطبيعة الحال خطرا في المستقبل القريب واعترف بالفوارق الطبقية بين المجموعة العرقية

(1) Camille Andre Maux, The Statut of Kosovo, MA in International Studies and Diplomacy, School of Oriental and African Studies, University of London 15 sept. 2000 p, 32.

(2) Paul Shoup, Problem of Balkan Security, South Eastern Europe in 1990, Washington, The Wilson Center 1990, p.43.

(3) Julie, A. Mertus, Kosovo how Myths and Truths Started a War <http://www.ucspras.edu/books/accededsep> 2005

الصربية والألبانية مؤكداً "لا أحد يستطيع أن يتكلم عن حقوق متساوية بين الصرب والألبان حينما تمنح للصرب امتيازات في المعامل بينما يرفض للألبان رغم امتلاكهم المؤهلات نفسها"⁽¹⁾ وكان الرئيس تيتو صادقاً في تحذيره وتخوفه من انفجار الوعي القومي من طرف الألبانيين.

ففي بداية 1981 اندلعت مظاهرات طلابية في مدينة بري زرين، التي تقع جنوب كوسوفو، وهي مهد القومية الألبانية في القرن 19، و بدأت في منطقة محدودة ثم أصبحت انتفاضة عارمة شملت أغلب مدن الإقليم، لقد شهد الإقليم عدة مظاهرات في شهر مارس وأفريل 1981، ففي البداية لم تكن المظاهرة ذات أغراض سياسية وإنما بسبب الظروف الاجتماعية والمعيشية المزرية للطلبة الجامعيين والمتمثلة في سوء التغذية في المطعم والإيواء في جامعة بريزتين "ومع مرور الأيام، تحولت تلك المظاهرات إلى طابع سياسي، ورفع المتظاهرون شعارات سياسية مثل إننا أغنياء ونكتفي ذاتياً ونفصل.⁽²⁾ فلقد تحول التذمر الطلابي من ظروف المعيشة داخل الجامعة إلى شعار سياسي يعبر عن طموح الألبان وهو الانفصال عن الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي وإقامة دولة كوسوفو مستقلة عن صربيا وبلغراد. وانتشرت الشعارات السياسية التي رفعها الطلبة بسرعة إلى عدة مؤسسات اقتصادية وثقافية وتعليمية ومست كذلك عدة مناطق من إقليم كوسوفو أي أصبحت انتفاضة ألبانية، ففي اليوم الأول والثاني من أفريل 1981، "اندلعت المظاهرات والاحتجاجات في ست مدن ألبانية وشارك فيها 10 آلاف من العمال عمال المناجم الأساتذة والطلبة وعمال القطيع الوظيف العمومي، وكان شعار المتظاهرين هو أننا ألبان ولسنا يوغسلاف ونريد ألبانيا موحدة.

وتمثلت مطالب المتظاهرين في دمج إقليم كوسوفو وضمه إلى دولة الأم وهي جمهورية ألبانيا، ووقف استغلال مناجم (Trepica) التي تزود يوغسلافيا بالطاقة الكهربائية "والمحافظة على حقوق الألبانيين خارج كوسوفو ووقف العنف وإطلاق السجناء السياسيين، وتسقط صربيا الكبرى"⁽³⁾ وامتدت المظاهرات إلى خارج إقليم كوسوفو وشملت بعض المدن التي تقع في جمهورية مقدونيا أين تتمركز المجموعة العرقية الألبانية.

وكان رد فعل الحكومة الفيدرالية هو إعلان حالة الطوارئ في كوسوفو ونشر قوات عسكرية من الجيش والشرطة معززين بالأسلحة الثقيلة: من مدرعات، دبابات، طائرات ومروحيات لقمع التمرد الألباني، وأصبحت كوسوفو منطقة مشلولة، وأغلقت المدارس المعامل والمستشفيات، وأهم قطاع أثر على يوغسلافيا هو

(1)Tim Judas,op .cit.p.38.

(2)julie A mertus,op.cit.,p.54.

(3)Tim Judas ,op.cit.,p.54.

إضراب عمال مناجم الفحم الحجري في كوسوفو، وهو الذي يزود البلاد بالطاقة الكهربائية مما أدى إلى وقف عدة قطاعات صناعية في يوغسلافيا، و سجن أكثر من 1200 ألباني وإدانة ثلاثة آلاف بثلاثة أشهر حبس نافذة، وبدأت التصفية في الحزب الشيوعي لإقليم كوسوفو وأول ضحية هو طرد محماتة باكالي (Mahmet Bakali) زعيم الحزب الشيوعي في كوسوفو وطرد العمال الألبان من مناصب عملهم (1).

فتدخل الجيش الشعبي اليوغسلافي لقمع المهاجرين الألبان هو بمثابة احتلال يوغسلافي لإقليم كوسوفو، وهو غير شرعي ودستوري. ففي 10 أبريل 1981 لم تتمكن السلطة الإقليمية في كوسوفو من السيطرة على الوضع نتيجة الانتفاضة الألبانية، وطلب رئيس كوسوفو نيماني كسافيد Nimani xavid تدخل الجيش الشعبي اليوغسلافي واتخذ قرار التدخل ونفذ بدون موافقة الرئاسة الجماعية للجمهورية الفدرالية اليوغسلافية. واقتنعت المجموعة العرقية الصربية بأن الانتفاضة الألبانية في كوسوفو أفلتت من السيطرة الصربية ومنذ تلك الفترة والأحداث بدأت تطفو على السطح من آراء وأفكار وتوصيات تدعو إلى إعادة إقليم كوسوفو تحت المهينة الصربية. (2) فالانتفاضة الألبانية في كوسوفو اقتنعت المجموعة الصربية إقليم كوسوفو أفلتت من السيطرة الصربية، ومنذ تلك الأحداث بدأت تطفو على السطح آراء وأفكار وتوصيات تدعو إلى إعادة إقليم كوسوفو تحت الهيمنة الصربية وذلك عن طريق إلغاء الحكم الذاتي، والمبرر الصربي هو أن الصرب يتعرضون للتمييز والاضطهاد والإبادة والتطهير العرقي.

وأصبحت مسألة الهجرة الصربية خارج كوسوفو أهم المواضيع تتداولها الصحف الصربية، وأن الهجرة اضطرارية وسياسية وليست اقتصادية، وفي الحقيقة، بعد الاضطرابات التي حدثت في كوسوفو، بدأ الصرب يهاجر من كوسوفو وحسب رمدان مامولاكا هاجرت 48 عائلة من قرية بولجاني، وفي قرية دوقوفا (49dugovats) عائلة، وفي تجوبوفا (Tjubovats) 60 عائلة، ونتيجة لذلك أصبحت مسألة الهجرة قلب الدعاية الصربية. (3) وادعى الصرب أن سياسة الألبان

(1)Tim Judah ,op.cit.p.42.

(2)Ibid.p.42.

(3)Ramadan Marmullaku,.,op.cit.p.305.

بعد منح الحكم الذاتي هو إفراغ كوسوفو من المجموعة العرقية الصربية وتعويضها بالألبان من دولة ألبانيا.

وفي هذه الفترة بدأت الكنيسة الأرثوذكسية والمتقفون الصرب يحذرون الحكومة من فقدان كوسوفو مهد الحضارة الأرثوذكسية والديانة الصربية، وأول من اتخذ مسألة كوسوفو على عاقتها، وهذا ابتداء من سنة 1982 ثم ظهرت المذكرة الصربية المشهورة، الممضاة من طرف المثقفين الصربيين (كتاب، أدباء، ...) ففي أبريل 1981، قدمت عريضة ممضاة من طرف 21 من رجال الدين الصرب تهدف إلى الدفاع عن الوجود الروحي والبيولوجي للشعب الصربي في كوسوفو وميتوخيا، ويذكرون أن كوسوفو هي مهد ذاكرتنا ووجودنا وهي هويتنا الروحية⁽¹⁾

و ركزت الكنيسة على الهوية الروحية الصربية مثل معركة كوسوفو أين انهزم فيها الصرب على أيدي العثمانيين سنة 1389 وخاصة مقتل الإمبراطور لازار Lazar، وتقع معظم الكنائس الصربية الأرثوذكسية في كوسوفو. وفي نظر الكنيسة ضياع وفقدان كوسوفو هو فقدان الهوية الروحية للشعب الصربي، ولهذه الأسباب دعت الكنيسة إلى حماية كوسوفو من الأعداء و لا بد من عودة الإقليم إلى السيطرة الصربية. ولم يقف دورا لكنيسة إلى هذا الحد، بل ازداد اهتمام رجال الدين حول كوسوفو وأوضاع الصرب، ففي سنة 1982 أصدر مجموعة من القساوسة الصرب لائحة تسأل وتطالب لماذا الكنيسة الصربية ساكتة؟ ولماذا لا تشن حملة ضد التطهير والتدمير للأماكن المقدسة في كوسوفو؟ وأعطت المذكرة عناية خاصة لإقليم كوسوفو، فادعت أن الإقليم الصربي هو معرض لإبادة جسدية وسياسية وثقافية وهو في وضع حرب شاملة منذ ربيع 1981، والعلاج حسب المذكرة هو إيجاد أمن حقيقي، ويجب إقامة ظروف ملائمة ودائمة لعودة المطرودين الصرب⁽²⁾.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار الكنيسة ورجال الدين الصرب كالاتي:

- 1- الدفاع عن الوجود الروحي والبيولوجي للشعب الصربي.
- 2- كوسوفو تحت السيطرة الألبانية.
- 3- الصرب يتعرضون للاضطهاد والتطهير العرقي من طرف الألبان
- 4- انهيار النفوذ الصربي على كوسوفو منذ 1974.
- 5- أصبح لكوسوفو نفوذ وسلطة على جمهورية صربيا.
- 6- إفراغ كوسوفو من الصرب وتعويضهم بالألبان من جمهورية ألبانيا.

ونعتقد أن كوسوفو لم يتعرض إلى إبادة عرقية من طرف الألبان لأن الإبادة تعني القضاء على مجموعة السكان بسبب العرق، الجنس، الدين وغيرها، والتطهير قد يكون

(1) Jasna Dragovic, *Les Intellectuelles Serbes*, Relations Internationales N°89 printemps 1997, p 62.

(2) Pauls Shoup, op.cit.p.45.

كلية أو جزئياً، وهذا لم يحدث أبداً، فهل يمكن إطلاق مصطلح الهجرة على أنها إبادة عرقية؟ فالجواب بالطبع لا، فالمذكرة إعلامية ودعائية هدفها إحياء القومية وإثارة المشاعر والأحاسيس الدينية للقومية الصربية، وخاصة أن المذكرة تزامنت مع بداية انحلال السلطة المركزية في يوغسلافيا.

والمذكرة كان لها صدى واسع على الزعيم الصربي القومي المتطرف ميلوسوفيتش وإذا رجعنا إلى التاريخ الصربي "فوجد أكاديميا صربيا يسمي فاسا كوبريلوفيك (Vasa Cubrilovic) نشر مذكرة توصي بطرد الأرنؤوط (الألبان) من إقليم كوسوفو إلى تركيا، وهذا المشروع أعيد إحيائه والتفكير فيه والتحضير له من طرف الإدارة الصربية وذلك لتغيير الميزان الديموغرافي، وهذا المخطط يرجع إلى سنة 1939.⁽¹⁾

وعند منتصف السبعينات أخذت الرئاسة الصربية زمام الأمور بجدية، وبدأت تنتقد دستور 1974، وعدم رضا المجموعة العرقية الصربية بالنظام السياسي الجديد في كوسوفو وفي يوغسلافيا. وفي بداية الثمانينات، ظهرت أول عريضة من طرف صرب كوسوفو لكنها لم تستطع جمع الإمضاءات اللازمة، وتنتقد العريضة النظام السياسي في كوسوفو ويوغسلافيا، وفي جانفي 1986 أمضى أكثر من 200 مثقف صربي وثيقة تطالب القيام بعمل واتخاذ إجراءات حول الظروف التي لا تطاق ولا يمكن تحميلها للأمة الصربية في كوسوفو. ويجب إيقاف الاعتداء في كوسوفو وميتوخيا، وعند نهاية السنة شارك في العريضة 50 ألف صربي من كوسوفو.⁽²⁾ ويفهم من هذه العريضة أن هناك نخبة بدأت تنشط وتؤثر على الصرب القاطنين في كوسوفو، فأفكار النخبة عدائية للألبان وتتطلب وقتا لكي تتضح وتعطى ثمارها فتولد الكراهية والحقد بين المجموعتين الصربية والألبانية. ودور النخبة في اندلاع الخلاف هو قيادي ولهذا يطلق عليه في تحليل الخلافات العرقية بأنه خلاف بقيادة النخبة وليس خلافا بقيادة الجماهير، والدليل على ذلك الدور الذي أدته الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون "ففي سنة 1985، 16 عضوا من الأكاديمية، وهم يشكلون أبرز النخبة الصربية التي تضم العلماء، المؤرخين، والفلاسفة عينوا لتحرير وثيقة سميت بالمذكرة الصربية، فهي عبارة عن برنامج سياسي موجه إلى الحكومة الصربية. وتحلل وضعية الصرب في يوغسلافيا بصفة عامة وفي كوسوفو بصفة خاصة وتتميز هذه المذكرة عن سابقتها بأنها لأول مرة يتم التطرق إلى أوضاع المجموعة العرقية الصربية القاطنة في كرواتيا، وأشارت كذلك إلى وجود تحالف ضد الصرب" فاختيار المصطلحات من طرف الأكاديمية مثل إبادة وتدمير شامل، صربيا انتزعت من أملاكها بواسطة دستور 1974 وأن أكثر من 2 مليون صربي يعيشون خارج جمهوريتهم، وعددت المذكرة المظالم التي لحقت بالشعب الصربي، إبادة في الحرب العالمية الثانية ضد

(1) Marque Antoine Cappel, *Sur la Construction de Quelques Mythes Balkaniques*, la Pensee Libre n°3 mars 2005, P9 .

(2) Tim Judah, op.cit, p. 43.

الشعب الصربي في كوسوفو. (1) وأشارت إلى تقسيم صربيا إلى ثلاث مناطق عند صدور دستور 1974 وهي صربيا، كوسوفو، وفوجفودينا، وتتوقع المذكرة عدم بقاء أي صربي في كوسوفو التي ستصبح نقية عرقيا.

وهذه المذكرة في الحقيقة تشكل أهم برنامج سياسي للزعيم الصربي ميلوسوفيتش، وهي خالية من أية أدلة تبين أن الصرب مضطهدين ومعرضين للإبادة، فالمذكرة وعريضة رجال الدين سيوثران على الزعامة الصربية لاتخاذ قرار إلغاء الحكم الذاتي في كوسوفو. طالبت أيضا عدم التخلي عن الحقوق والسلطات اليوغسلافية لصالح الحكم الذاتي، فأقليم الحكم الذاتي يجب أن يصبح جزءا كاملا من جمهورية صربيا عن طريق منح حكم ذاتي لا يشكل خطرا على اندماج الجمهورية... ويجب إعادة النظر في الدستور، وطبيعيا فإن صربيا يجب عليها أن لا تتبني موقفا سلميا لأن أربعين سنة من السماح كانت سيئة ليوغسلافيا(2) ، لقد بينت المذكرة بوضوح أن تبني سياسة سلمية لم تعط الحلول للصرب ولهذا يجب استعمال الوسائل غير السلمية لإدماج كوسوفو إلى جمهورية صربيا.

(1) Diane Masson, *Le mémorandum de l'Académie Serbe des Sciences et des Arts de 1986, Tentatives de Reconstitution d'un Programme au Conflict de l'ex Yougoslavie. Discussion paper* N° 47 juillet 1998, p 5.

(2) Ibid, p.5.

الفصل الثالث: اندلاع المقاومة الألبانية

أدت الكنيسة الأرثوذكسية والأكاديمية الصربية للعلوم والفنون دورا كبيرا في إيقاظ المشاعر والعواطف القومية الصربية، سواء القاطنين في كوسوفو وصربيا، أو الجمهوريات الأخرى. وساهمت في تسييس العرقية وزيادة الحقد والكرهية الصربية اتجاه الألبان القاطنين في كوسوفو. وحسب وجهة نظر الأكاديمية، فالإصلاح الدستوري هو السبب الرئيسي في تدمير المجموعة العرقية الصربية، لأن جمهورية صربيا هي الجمهورية الوحيدة المقسمة إلى ثلاثة أقاليم، إقليم صربيا وفوفودينا ذات الأغلبية المجرية، وإقليم كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية. وفي الحقيقة فجمهورية صربيا فريدة من نوعها في يوغسلافيا وتختلف عن الجمهوريات الأخرى، وفي نظر الصرب فالجمهورية منقوصة السيادة لأن صربيا ليست لها سلطات على الإقليمين السابقين. إن منح حكم ذاتي موسع للألبان منذ سنة 1974، يعني أن الإقليم لم يعد تحت الهيمنة الصربية كما كان الحال عليه قبل سنة 1974.

إن فقدان كوسوفو معناه ضياع رمز روحي وديني وثقافي وتاريخي للمجموعة العرقية الصربية، وكوسوفو هو مهد الحضارة الصربية، لكن الواقع بين أن معظم الصرب لم يزوروا كوسوفو ولم يروا كنائسها الأرثوذكسية، وسمعوا عنها عبر الكتب التاريخية المسيحية الصربية فقط. وعندما جندت وسائل الإعلام الصربية حملاتها الدعائية حول ضياع كوسوفو، وتفرغ كوسوفو من الصرب، الإبادة والتطهير العرقي للصرب، ففي تلك الفترة تم إيقاظ وإثارة الوعي العرقي الصربي حول أهمية ومكانة هذا الإقليم. ونظرا للوضع المزري، الذي يعيشه الصرب في كوسوفو، حسب الدعاية الصربية، فإن السلطات الصربية لم تتخذ أية إجراءات لتغييره، وبعبارة أخرى إلقاء اللوم على الحكام الصرب في بلغراد لرغم الاحتجاجات، العرائض، النداءات، المذكرات والإمضاءات التي تطالب بتغيير البنية الدستورية لكوسوفو، أي إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو.

وفي ضوء هذه التطورات والأجواء ظهر بصورة مفاجئة زعيم قومي متحمس يسمى سلوبودان ميلوسوفيتش، الذي أصبح أهم زعيم سياسي في صربيا والجمهورية الفدرالية اليوغسلافية في فترة قصيرة. وتقلد عدة مناصب سياسية في زمن قياسي من رئيس العصابة الشيوعية اليوغسلافية إلى رئيس صربيا ثم رئيس الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية.

وكان يشغل مدير البنك المركزي، استطاع التلاعب بأوتار القومية الصربية، التي مكنته إزاحة خصومه السياسيين في صربيا وأصبح أهم زعيم سياسي يسيطر على يوغسلافيا، بعد انهيار النظام الشيوعي وإيديولوجيته. وأصبح خير مدافع عن المجموعة العرقية الصربية التي تقطن سواء في كوسوفو وكرواتيا، أو البوسنة والهرسك. وأول خطوة قام بها هي إلغاء الحكم الذاتي في كوسوفو، وبعد سنوات قليلة حاول إنشاء صربيا الكبرى عن طريق ضم صرب كرواتيا وصرب البوسنة إلى صربيا مما أدى إلى اندلاع حرب شاملة في يوغسلافيا السابقة.

وبينت تلك الأحداث المأساوية طموحات الزعيم الصربي وهي تأسيس دولة صربيا الكبرى، وإلغاء الحكم الذاتي اتبعته عدة قرارات وإجراءات قمعية وعنصرية ضد الألبان الذين ردوا على الاستقزازات الصربية بإعلان استقلال إقليم كوسوفو وبداية المقاومة السلمية ثم المقاومة المسلحة بقيادة جيش تحرير كوسوفو. ولدراسة كل ذلك نقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين.

المبحث الأول: هيمنة الصرب على كوسوفو

إن ما يمكن ملاحظته في منتصف وأواخر الثمانينات في يوغسلافيا، أن النخبة السياسية الجديدة لا يمكن لها أن تعتمد على الإيديولوجية القديمة المنهارة وهي الإيديولوجية الشيوعية، والتي كانت سببا في انهيار الإتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى. ومنذ وفاة الزعيم الكاريزماتي اليوغسلافي الرئيس جوزيف بروز تيتو Tito، شرعت النخبة السياسية تبحث عن إيديولوجية جديدة لكي تصل إلى السلطة السياسية والحكم، فكان لا بد لها من إيجاد بديل إيديولوجي وسياسي للشيوعية وأحسن بديل كان متوفرا آنذاك وهو القومية. وبدأ كل زعيم سياسي يبحث عن تأييد وتجنيد مجموعته العرقية، الزعماء الكروات في كرواتيا، السلوفان في سلوفينيا والصرب في صربيا. وكل مجموعة عرقية بدأت في استنباط واستلهام شرعيتها من التاريخ اليوغسلافي الحافل بالصراعات العرقية وتناقضاتها. وبدأت تظهر زعامات جديدة، إنه صورة أخرى لذلك النمط من الزعامات التي تظهر في مراحل الفراغ والقحط وتستولي على عواطف الجمهور وتستخدمها لخدمة أغراض أو مشروعات معاكسة للتطور والتاريخ شأن موسولوني وهتلر...⁽¹⁾ والفراغ الإيديولوجي تم تعويضه من طرف زعماء جدد ظهوروا في كل من كرواتيا وصربيا وهم على التوالي فرانجو توحمان وصلوبودان ميلوسوفيتش.

واستطاع الزعيم الصربي إحياء الحركة الصربية القومية وحاول إعادة بناء إمبراطورية صربيا الكبرى، واستطاع الوصول إلى هرم السلطة في فترة زمنية قصيرة. لقد كان الزعيم الجديد " الفارس المنتظر لأحلام القوميين الصربيين الذين طالما اعتقدوا بعمق أنهم ظلموا أو عقبوا على أيدي الكرواتيين، قوم تيتو، ومن قبل منعوا من بعث وإحياء وطنهم القومي على أيدي الشعوب والدول الأوروبية المجاورة. وأن ميلوسوفيتش سيحقق لهم كل أحلامهم القومية والتاريخية دفعة واحدة².

والزعيم الصربي بدأ يهتم بالقومية العرقية وتسييسها، أي استعمال العرقية بهدف الوصول إلى السلطة عن طريق تجنيد المجموعة العرقية الصربية. وعندما كان زعيما للحزب الشيوعي لصربيا سنة 1986، لم يعبر أو يتطرق إلى موضوع العرقية، لكن بدأت الأمور تتغير في ربيع 1987، وخاصة عندما اعتذر إيفان سطومبوليك حاكم

¹ - محمد خليفة، أزمة يوغسلافيا ومأساة البوسنة، المرجع السابق الذكر، ص، د، ص 80.

² - نفس المرجع، ص، ص 8، 9.

صربيا عن السفر إلى كوسوفو لإحياء ذكرى معركة كوسوفو، التي جرت في القرن الرابع عشر بين العثمانيين والصرب، والتي أدت إلى سقوط الإمبراطورية الصربية على يد الأتراك أين توفي فيها الأمير الصربي لازار. وظهرت المجموعة الصربية متدمرة من أوضاعها السياسية والاقتصادية متهمين ألبان كوسوفو بأنهم المتسببين في تدهور مستوى معيشتهم وتهميشهم من السلطة السياسية. وتجمهر آلاف من الصرب في ميدان المعركة التاريخية وهتفوا "إننا نريد الحرية أي نريد أن تعود كوسوفو لصربيا وليس للألبان كما هو عليه الوضع آنذاك. وعندما دخل المبنى الزعيم الجديد حاول المتظاهرون اقتحام المبنى وعمت الفوضى وضربت الشرطة المتظاهرين بالعصا، مما أدى به إلى التدخل وخاطب الجماهير لا أحد يستطيع أن يضربك، أي من الآن فصاعدا فإن صرب كوسوفو سيصبحون محميين من تعسف شرطة كوسوفو التي كانت تتشكل أغليبيتها من الألبان، فلا أحد من الألبان يستطيع أن يضرب أو يمس أو يعتدي على الصرب القاطنين في كوسوفو¹، والعبارة كانت مختصرة لكن لها بعد ومغزى سياسي وقومي مما أدى به أن يصبح زعيما سياسيا في صربيا ويوغسلافيا. وعندما دخل إلى مقر بلدية كوسوفو استمع إلى الصرب الغاضبين الذين طالبوه باتخاذ الإجراءات اللازمة وقال لهم: لا وجود ليوغسلافيا بدون كوسوفو، لأن يوغسلافيا تتجزأ وتتحل، إن يوغسلافيا وصربيا لا يتنازلان عن كوسوفو¹، ومن خلال هذا الخطاب تبين لنا أن الزعم الجديد له طموح ومطالب بإعادة إقليم كوسوفو، الذي يتمتع بالحكم الذاتي إلى الهيمنة الصربية ولن يتأتي له ذلك إلا بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو، ولذلك نقسم هذا المبحث غلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تجنيد الصرب

استغل الزعيم الجديد مسألة الصرب الغاضبين والمحتجين ليصبح أكبر مدافع عن الأمة الصربية ليس في كوسوفو فقط، وإنما لكل الصرب القاطنين في جمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا. وأصبح أهم ممثل للمحافظين الجدد الذين عارضوا الإصلاحات الليبرالية التي طبقت في يوغسلافيا وخاصة التحول من نظام التسيير الذاتي الاشتراكي إلى نظام اقتصاد الحر.

- والمحافظون الجدد، ولكي يتخلصوا ويزيحوا المنافسين لهم في الحزب الشيوعي الصربي اتبعوا ثلاث استراتيجيات الأولى ماركسية، والثانية عرقية، والثالثة اضطهادية:
- 1- التأكيد على المواضيع الأرثوذكسية الماركسية وإثبات عدم شرعية الاتجاهات الليبرالية على المستوى الحزبي.
 - 2- التخلص من الإصلاحيين في الزعامة الحزبية الصربية عن طريق التركيز والاهتمام بالمسائل الإثنية وعلى وجه الخصوص الدعاية حول مسألة الإبادة الصربية في كوسوفو.

(1)-^Tim Judah,op.cit.p.52.

3- إبراز صورة الصرب بأنهم الضحايا في يوغوسلافيا أثناء الحكم الشيوعي السابق أي في عهد تيتو خاصة.¹

والإستراتيجية الأولى غير مجدية ولا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى السلطة واكتساب التأييد الصربي للمحافظين الجدد، لأن الإصلاحات الليبرالية، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي عمت وشملت كل الدول الشيوعية والتي انهارت سياسيا واقتصاديا. وفيما يتعلق بالإستراتيجية التي لها أكبر تأثير لدى الصرب في إثارة المشاعر والعواطف، فتنتمثل في بداية التركيز على الإبادة الصربية في كوسوفو الصرب هم كبش الفداء في ظل النظام الشيوعي السابق.

إن الخطاب الذي ألقاه ميلوسوفيتش في كوسوفو، أعادته وسائل الإعلام الصربية عدة مرات وهذه سياسة إعلامية متعمدة والغرض منها هو الدعاية من أجل التأثير على العواطف والمشاعر الصربية سواء القاطنة في كوسوفو أو الجمهوريات الأخرى، وهذا دليل على بداية السيطرة الصربية وهيمنتها على وسائل الإعلام الأساسية، التلفزة والإذاعة، والتي ستصبح فيما بعد تحت رقابة الزعيم الصربي الجديد الذي يستغلها لخدمة وتنفيذ برنامج القومي. وخير دليل على ذلك استغلال التلفزة الصربية لحادثة مقتل جندي صربي في ثكنة من طرف الباني، ففي أول سبتمبر هاجم مجند الباني يؤدي الخدمة الوطنية على ثكنة في وسط صربيا، وقتل أربعة مجندين للخدمة الوطنية، اثنان من البوسنة، واحد من الكروات والآخر من الصرب، ثم انتحر، فأولتها وسائل الإعلام الصربية أهمية خاصة اعتبرتها مثالا آخر عن سياسة التطهير الألباني للصرب.

وحذرت وزارة الدفاع أن العدو الألباني قد غير وسائل وطرق عدم الاستقرار، وأظهر التلفزيون الصربي الجنازة التي حضرها أكثر من 20 ألف صربي لتشجيع الجندي الصربي². وفي الحقيقة فالجندي الألباني أصيب بانهيار عصبي، وهذه الحادثة قد تحدث في أية ثكنة في العالم، وليست لها علاقة بكرهية الألبان للصرب. لم تتطرق الصحف عمدا إلى مقتل الجندي الكرواتي والبوسني، فهل دمهم أرخص من دم الصربي؟. إن الجنود الثلاثة يعتبرون في يوغسلافيا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات؛ ولماذا لم يشارك الآلاف في تشييع جنازة الكرواتي والبوسني؟، والحادثة عادية وقد يقوم بها أي جندي سواء كان صربيا أو كرواتيا، ولكن تم اتهام وتجريم وإلقاء اللوم على الألبان بصفة خاصة.

لقد عرفت يوغسلافيا بداية انقسام المجتمع والمجموعة على أسس عرقية، فالمجموعة كانت متماسكة بفضل الزعيم الكاريزماتي تيتو. وعندما بدأ في تسييس العرقية تغيرت العلاقة داخل المجموعة "In group" التي كانت متماسكة ومتحدة ومتلاحمة بفضل الإيديولوجية الشيوعية، وظهرت علاقة جديدة اتسمت بالعدوانية والحد والكراهية خارج المجموعة out group، أي انشطار وانقسام ما بين المجموعات العرقية المختلفة. وتغيرت العلاقات والنظرة والأخوة والتلاحم التي كانت

(2)V.P.Gagnon, op.cit.p.154.

1) -Noel Malcolm,Kosovo A Short History,(New York :Harper Parnial, 1999),p.342.

سائدة في السابق ما بين مختلف المجموعات العرقية، إن الصرب بالنسبة للكروات هم أعداء ولا يمكن وضع الثقة فيهم والشيء نفسه ينطبق على البوسنيين ونظرتهم الجديدة للصرب ونظرة الألبان للصرب. وأفراد المجموعات العرقية الأخرى أصبحوا أجنب من وجهة نظر الصرب، والصرب هم المواطنون الأصليون في كوسوفو وليس الألبانيون الذين يعتبرون أجنب. إن هذه الصورة العدائية هي مشابهة لما حدث في رواندا ما بين المجموعة العرقية الهوتو والتوتسي، التوتسي غزاة وأجنب والهوتو السكان الأصليون، والشيء نفسه ينطبق على سري لانكا بين التاميل والسنهاليين، التاميل هم أجنب والسنهاليون هم السكان الأصليون.

ومن جهة أخرى يؤدي تسييس العرقية إلى توحيد المجموعة الصربية وذلك بفضل التجنيد السياسي والرجوع إلى التاريخ والأساطير والديموغرافيا الصربية. والإثنية وسيلة وإستراتيجية فعالة من أجل الوصول إلى السلطة، وتصبح العلاقة بين الصرب والألبان عدائية وبهذا تتغير صورة الألبان لدى الصرب والشيء نفسه ينطبق على الألبان.

وتخليدا لذكرى مرور خمسة قرون على معركة كوسوفو التي جرت سنة 1389م بين العثمانيين والصرب، أين انهزم الصرب على أيدي العثمانيين، ألقى ميلوسوفيتش خطابا في أرض المعركة، - الطائر الأسود- قائلا لصرب كوسوفو: يجب عليكم أن لا تبقوا هنا، هذه هي أرضكم، وفيها ذكرياتكم، فلا يجب عليكم أن تتركوا أرضكم بسبب صعوبة العيش والضغوط والظلم وتدهور الأوضاع، فليس من خصائص الصربي والمونتغري الاستسلام في وجه الصعوبات وعدم التجنيد في وقت الحرب، يجب أن تبقى هنا تكريما لأحفادك وأجدادك، ولكن لا أقترح عليكم أن تبقوا هنا لتتحملوا أوضاعا غير راضيين عنها فعلى العكس، يجب عليكم أن تغيروها مع بقية الشعوب المتحضرة هنا في صربيا ويوغسلافيا¹.

وحضر عشرات الآلاف من الصرب القاطنين في كوسوفو، وكذلك في صربيا وكرواتيا(2) لتخليد ذكرى المعركة، وإذا حللنا محتوى الخطاب، فيعتبر من أهم الخطابات التي أثرت في نفوس الصربيين وأيقظت مشاعرهم وقوميتهم، وحث الصرب على البقاء في كوسوفو وعدم المغادرة ومهما تكن الصعاب والظروف القاسية. وتطرق في الخطاب إلى مميزات وخصائص الشخصية الصربية التي تتميز بالبطولة وعدم الاستسلام والرضوخ والاستعداد والتجنيد إذا دعت الضرورة إلى الحرب. ودعا الصرب إلى تغيير الوضع السياسي في كوسوفو.

إن تغيير الوضع السياسي لإقليم كوسوفو معناه إلغاء الحكم الذاتي للسكان الألبانيين القاطنين في كوسوفو وإعادة الهيمنة الصربية على الإقليم، وهذا يعني تغيير الدستور اليوغسلافي الذي نص على منح الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو. وتغيير الدستور اليوغسلافي، وفيما يخص المادة المتعلقة بالحكم الذاتي تتطلب المصادقة على التعديل من طرف المجلس التشريعي لإقليم كوسوفو وكذلك المجلس التشريعي الفدرالي

(1)Under Orders, War Crimes in Kosovo,(Human Rights Watch,U.S.of America 2001),p.23.

(2)Eric Laurent, ,op.cit.p.15.

وبما أن المجلس التشريعي لإقليم كوسوفو يتشكل من الأغلبية الألبانية، فإنه يجب تغيير تشكيلة المجلس وهذا لا يتحقق إلا إذا أُقيل أو طرد أغلب ممثلي المجموعة العرقية وهذا غير تهادف سياسة ميلوسوفيتش إلى الاندماج الروحي والقومي بشتى الوسائل لكل الصرب القاطنين في كوسوفو، وإذا اقتضت الضرورة المواجهة العسكرية وهذا التصريح للزعيم الصربي هو بداية لدق طبول الحرب، فهو مصمم على استعمال القوة لتوحيد الصرب القاطنين في كل من كوسوفو، كرواتيا، سلوفينا، والبوسنة والهرسك، أي إنشاء إقليم نقي للصرب و صربنة يوغسلافيا serbianization. وهذه الإستراتيجية تركز على إقليم أو منطقة جغرافية تقطنها مجموعة عرقية واحدة وتتمركز في منطقة جغرافية واحدة أي ليست مبعثرة، فالأقاليم كراجينا في كرواتيا والبوسنة تشكل فيها المجموعة العرقية الصربية الأغلبية السكانية، باستثناء إقليم كوسوفو، حيث تشكل المجموعة العرقية الصربية الأقلية، أي ليس إقليما نقياً عرقياً. وتصريح ميلوسوفيتش هو عبارة عن تحريض للمجموعات العرقية الصربية القاطنة خارج جمهورية صربيا للتمرد على الجمهوريات اليوغسلافية التي يقطن فيها الصرب.

إن هدف ميلوسوفيتش هو التركيز على كوسوفو لبناء تحالف قومي صربي يؤدي إلى تأثيرات سياسية مهمة على استقرار يوغسلافيا وهي:

1- زيادة الخوف وفقدان الثقة في السلطة المركزية للمجموعات العرقية غير الصربية في يوغسلافيا، وخاصة تصريح ميلوسوفيتش الذي هدد بتغيير المؤسسات السياسية اليوغسلافية، التي هي في صالح المجموعات العرقية غير الصربية، والتي تسيطر على الاقتصاد ولها نفوذ في اتخاذ القرار السياسي.

2- إعادة السيطرة على كوسوفو من شأنه أن يهدد تغيير موازين القوة في داخل المؤسسات الفدرالية، لأن صوت كوسوفو والجيل الأسود وصربيا وفوفودينا يعطي للصرب سلطة الفيتو على اتخاذ القرار والمصادقة على القوانين على المستوى الفيدرالي⁽¹⁾.

إن إلغاء الحكم الذاتي لكل من كوسوفو وفوفودينا وضمهما إلى صربيا، يعني أنه سيصبح لجمهورية صربيا أربعة أصوات في الرئاسة الفدرالية لأن الجبل الأسود متحالف معها زائد صوت كوسوفو وفوفودينا، أي أغلبية مما يسمح لها بتمرير القوانين التي تخدم مصالح المجموعة العرقية الصربية.

المطلب الثاني: إلغاء الحكم الذاتي

إن تحقيق آمال ميلوسوفيتش في ضم إقليم كوسوفو إل صربيا من شأنه أن يستلهم الزعماء القوميون في الجمهوريات الأخرى استعمال التعصب القومي، ومن ثم الوصول إلى السلطة عن طريق التجنيد العرقي واستعمال الورقة الإثنية من أجل كسب ورياح الانتخابات. وهذه الإستراتيجية هي التي يتبناها فيما بعد كل من كرواتيا بقيادة توحمان، وعزت بيجوفيتش في البوسنة والهرسك. إن سياسة ميلوسوفيتش هي ضم

(1) Stephen .M. Saideman, *Overlooking the Obvious :Bringing International Politics back Into Ethnic Conflict Management*, International Studies Review, Vol :4 issue 3 fall 2002, p.18.

إقليم كوسوفو إلى جمهورية صربيا عن طريق القيام بحملات إعلامية ودعائية وتجمعات جماهيرية.

وحسب دراسة قام بها روبرت طوماس في الفترة ما بين جويلية 1988، وربيع 1989، سجل أكثر من 100 تجمع وقع في مناطق مختلفة من جمهورية صربيا، وشارك فيها أكثر من خمسة ملايين صربي، ومن بين الشعارات الأكثر استعمالا والتي أطلقها المناصرون لميلوسوفيتش أن الذي يخون كوسوفو يخون الشعب⁽¹⁾ ونتيجة لذلك أصبح الزعيم الصربي الجديد يحظى بشعبية كبيرة لا مثيل لها في يوغسلافيا وهذا ما أدى به إلى إزاحة خصومه السياسيين من السلطة سواء على مستوى جمهورية صربيا أو على السلطة الفيدرالية. وأول خطوة قام بها هي إقالة إيفان سطاتمبوليك Ivan Stambolic، زعيم الحزب الصربي في صربيا، وأصبح ميلوسوفيتش رئيس العصبة الشيوعية الصربية. والمبرر الذي قدمته السلطة الصربية الجديدة لإقالته هو أن الرئيس السابق لم يتخذ أي إجراء لإيقاف معاناة واضطهاد الصرب في كوسوفو، ولهذا فهو لا يمثل ولا يدافع عن مصالح الأمة الصربية. وبدأ الزعيم الجديد في بسط نفوذه وسلطته خارج إقليم صربيا، وأقال رئيس الجبل الأسود وفوفودينا وعين بدلهم زعماء متحالفين وموالين له، وبهذا استطاع ميلوسوفيتش الوصول إلى أعلى هرم السلطة في يوغسلافيا في فترة قصيرة. وتم انتخابه في 8 ماي 1989 رئيسا لصربيا وبقي في هذا المنصب لمدة تسع سنوات حتى انتخابه رئيسا ليوغسلافيا في 23 جويلية 1997، وبقي في ذلك المنصب حتى أكتوبر 2000⁽²⁾.

ويمكن الإشارة إلى عامل أساسي ساعد الزعيم الصربي في بسط نفوذه وهي التركيبة العرقية للجيش اليوغسلافي. كان الجيش الشعبي اليوغسلافي يسيطر عليه المجموعة العرقية الصربية، وذلك قبل وبعد انهيار يوغسلافيا، والقيادة العسكرية للجيش اليوغسلافي كانت تتكون من 70% من الضباط الساميين الصربيين، والجيش الوطني الشعبي اليوغسلافي تأثر هو بدوره بالقومية العرقية الصربية، ولهذا لم يبق جيشا فدراليا ليوغسلافيا كما كان في السابق، لم يتعرض إلى انشقاق أو تقسيم وصراعات داخل صفوفه. وتغيرت الأمور في بداية ومنتصف السبعينات، فالقيادة العسكرية تحولت إلى عصبة عسكرية حاكمة... وأصبحت تلك القيادات تعمل بمفردها غير خاضعة للقيادة السياسية للجمهورية الفدرالية، وقامت بتطهير الجيش الفدرالي من العناصر غير الصربية وذلك بهدف صربنة الجيش عبر موجتين متتاليتين من حملات التطهير الأولى في مايو 1991، والثانية في فبراير 1994، التي صفي فيها الجنرالات غير الصرب، فالوباء والعدوى العرقية أصابت أحد الرموز المدافعين عن الوحدة الترابية اليوغسلافية وأكبر المعارضين لتفتيت الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية على أسس عرقية ألا وهو الجيش الوطني الشعبي اليوغسلافي. إن تسييس الجيش اليوغسلافي على أسس عرقية وتصفيته من المجموعات العرقية الغير الصربية يدل على أن

(1) Tim Judah, op.cit.p.54.

(2) Under Order, Human Rights Watch, op.cit.p.24.

الصرّب سيطروا على أهم مؤسسة عسكرية في البلاد والتي ستساند الصرب في مخططاتهم التوسعية، وبهذا استنطاع ميلوسيفيتش كسب ولاء الشعب الصربي والقيادة العسكرية العليا في صربيا ويوغسلافيا.

بدأ الزعيم الصربي الموقن بشعبيته وهيمنته على الأجهزة العسكرية والسياسية، في تغيير البنية الدستورية ليوغسلافيا، وهي أول خطوة قام بها في كوسوفو. بدأت أول أزمة في يوغسلافيا بكوسوفو وتنتهي بكوسوفو هكذا قال أحد أهم المختصين في قضية كوسوفو وهو نويل مالكوم Noel Malcolm. فأزمة يوغسلافيا بدأت في كوسوفو عندما قرر ميلوسوفيتش إلغاء الحكم الذاتي للألبانيين والتي أدت إلى اندلاع الحرب وتفكيك يوغسلافيا وتنتهي بحرب كوسوفو في أواخر التسعينات.

وأول خطوة لإعادة إدماج الأمة الصربية دأت في كوسوفو تمثلت في إقالة رئيس إقليم كوسوفو وهو ألباني عازم فيلاسي Azem Velassi، وكذلك طرد الزعماء الألبان المنخرطين في الحزب الشيوعي لإقليم كوسوفو. تعد هذه الإجراءات تمهيدا لتوحيد الصرب في يوغسلافيا، لأن بلغراد اعتقدت أن الأمة الصربية وخاصة جمهورية صربيا، هي الوحيدة في يوغسلافيا المقسمة إلى ثلاثة أجزاء، جمهورية صربيا التي تشمل إقليمين للحكم الذاتي وهما إقليم كوسوفو وإقليم فوجفودينا ذو الأغلبية المجرية. والإقليمين لهما سلطات وصلاحيات مماثلة للجمهوريات، وهذا الوضع الدستوري مغاير للدستور الفدرالي للجمهوريات اليوغسلافية، ولكي تصبح صربيا مماثلة للجمهوريات الأخرى يجب عليها إلغاء الحكم الذاتي للإقليمين. وفي حوار أجراه الصحفي الفرنسي Eric Laurent مع ميلوسوفيتشي الذي سأله هل تتنازلون عن كوسوفو؟ وأجاب الزعيم الصربي: إن فصل كوسوفو مستحيل وأعتقد أن أي زعيم مكاني لا يمكن له قبول ذلك والشعب الصربي لا يتحملها¹.

يعني عدم تنازل الصرب عن كوسوفو يعني إعادة إدماجه في الجمهورية الصربية، وبذلك يصبح خاضعا مباشرة للسلطة الصربية وتفقد مؤسسات الحكم الذاتي صلاحياتها، وصوت كوسوفو على المستوى الفدرالي هو أهم صوت ترحيحي، قد يعيق مخطط ميلوسوفيتش أثناء المصادقة على المشاريع القانونية على المستوى الفدرالي لأن صوت كوسوفو يساوي صوت صربيا. الشيء نفسه ينطبق على صوت إقليم فوجفودينا، إلغاء الحكم الذاتي سيصبح لدى صربيا أربعة أصوات في المجلس الفدرالي، صوت كل من صربيا، كوسوفو، فوجفودينا والجيل الأسود وصوت الرئيس الفدرالي أي خمسة أصوات والأربعة الباقية موزعة لكل من البوسنة والهرسك، كرواتيا، سلوفينا، ومقدونيا، وتصبح للصرّب أغلبية تمكنهم تمرير مشاريعهم القومية التوسعية.

وفي هذا الإطار صادق البرلمان الصربي في جويلية 1989، على قانون تقييد الملكية وهي سلسلة من القوانين التمييزية ضد العرقية الألبانية في كوسوفو، والقانون يمنع بيع الأراضي بدون موافقة لجنة خاصة تابعة لوزارة المالية الصربية². والقانون يسمح ببيع الأراضي الألبانية إلى الصرب القاطنين في كوسوفو، ومن جهة أخرى

(1) Eric Laurent, op.cit. p.56.

(2) Order, Human Right . Watch. p.25

يحرم على الصرب بيع الأراضي للألبانيين وكذلك ما بينهم في كوسوفو، إلا بموافقة اللجنة الصربية والتي من النادر أن توافق للألبانيين على البيع، فهذا القانون تبعته حملة دعائية ضد الألبان.

نشرت وسائل الإعلام الصربية أخبارا مزيفة وغير حقيقية عن تعسف الألبانيين اتجاه الصرب من بينها اغتصاب النساء الصربيات من طرف الألبان، واستخدمت الدعاية الصربية المكر والخداع لأنها اختارت موضوع حساسا وأخلاقيا وهو الاغتصاب لزيادة الحقد والكراهية والبغض للسكان الصرب اتجاه المجموعة العرقية الألبانية، وهي أيضا طريقة لتجنيد الصرب حول القيادة الصربية المتطرفة.

وفي 18 نوفمبر 1988، استطاع ميلوسوفيتش أن ينظم أكبر تجمع لمؤيديه في بلغراد، إذ حضر أكثر من 350 ألف صربي وخاطب مناصريه "لكل أمة حب يدفئ قلبها إلى الأبد وبالنسبة لصربيا هي كوسوفو." ¹ وهكذا فعند حلول 1989، قرر الزعيم الصربي إلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو، وأول مرحلة شكلية وغير دستورية تمثلت في المصادقة على التعديل الدستوري من طرف المجلس التشريعي لكوسوفو وتتبعها مصادقة المجلس التشريعي لجمهورية صربيا .

اجتمع أعضاء الجمعية الإقليمية لكوسوفو في شهر مارس 1999 في ظروف غير عادية، "وتمركزت الدبابات والمدركات الصربية واحتلت الجمعية، وشارك بعض المسؤولين الرسميين في التصويت. وفي ضوء هذه الظروف الاستثنائية تمت المصادقة على التعديلات الدستورية، بدون حضور وتصويت الممثلين الشرعيين لأعضاء المجلس التشريعي، ويوم 28 مارس، صادقت الجمعية الصربية في بلغراد على إنهاء الحكم الذاتي في كوسوفو ².

إن إلغاء الحكم الذاتي غير دستوري وغير قانوني وذلك راجع إلى الأسباب الآتية:
1- غير مطابق للدستور الفدرالي الذي نص على أن أي تغيير لحدود أقاليم الجمهوريات يجب أن تصادق عليه جميع الجمهوريات، أي التصويت بنعم، وهذا لم يحدث بسبب عدم المصادقة عليه من طرف المجلس الفدرالي للجمهوريات.

2- تمت مصادقة المجلس التشريعي لإقليم كوسوفو، في ظروف قهرية وتحت تهديد الدبابات الصربية والمدركات وقوات الشرطة وغياب الممثلين الشرعيين المنتخبين ديمقراطيا وهم ألبان كوسوفو.

3- مشاركة غير الممثلين الشرعيين للمجلس التشريعي لكوسوفو في التصويت بنعم لإلغاء الحكم الذاتي.

4- غياب الرئيس الشرعي المنتخب ديمقراطيا وهو عازم فيلاسي الذي أقيـل من منصبه بصفة تعسفية وتم تعيين بدله رئيس الشرطة الصربية.

إن إلغاء الحكم الذاتي مرحلة جديدة من تاريخ يوغسلافيا وهي بداية تفكيك وانهايار الفدرالية، وعندما حقق ميلوسوفيتش هدفه في إلغاء الحكم الذاتي اعتقد أنه بإمكانه

(1)Noel Malcolm,Kosovo ,op.cit.p.343.

(2)Ibid,P.344 .

السيطرة على بقية يوغوسلافيا عن طريق محاولته ضم صرب كرواتيا و صرب البوسنة وتحقيق صربيا الكبرى على حساب الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى، وهذا ما أدى إلى اندلاع حروب دموية لم تتشهدها يوغسلافيا منذ الحرب العالمية الثانية. ولقد تم تغيير اسم الإقليم وأصبح يسمى كوسوفو ميتوخيجا mitohija، وهو الاسم الصربي القديم للإقليم، فميتوخيجا له رمز ومغزى ديني للمجموعة العرقية الصربية لأنه يعني باللغة الصربية أملاك الكنيسة الارثوذكسية، وهكذا أصبح كوسوفو ملكا للكنيسة وليس للألبانيين. وتدخلت السلطات الصربية في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للألبانيين في كوسوفو، والهدف هو صربنة كوسوفو وطمس الهوية الألبانية التي ترسخت بفضل دستور الحكم الذاتي لسنة 1974. واتسعت الفجوة بين المجموعة العرقية الألبانية والصربية، وانقطعت الاتصالات والاحتكاكات بينهما سواء على مستوى العلاقات الرسمية أو الخاصة. وازدادت تلك الفجوة بعد تطبيق برنامج لتحقيق السلم الازدهار في كوسوفو المصادق عليه في مارس 1995. فالبرنامج نص على إنشاء بلديات جديدة خاصة بالمجموعة العرقية الصربية، واستثمارات جديدة في المناطق ذات الأغلبية الصربية(1)

وكانت السلطات الصربية متخوفة من حدوث اضطرابات ومظاهرات من طرف الألبان بعد إلغاء الحكم الذاتي، ولمنع وردع أية انتفاضة عارمة من الألبانيين فرض الصرب نظاما امنيا قمعيا عن طريق استبدال الشرطة الألبانية بالشرطة الصربية، وتم استدعاء شرطة مكافحة الشعب ونشر القوات الجوية لمراقبة إقليم كوسوفو واستدعاء الجيش اليوغسلافي الذي كان متمركزا في جمهورية مقدونيا إلى كوسوفو. (2)

المطلب الثالث: موقف الألبان من الحكم الذاتي.

لقد أصبح الإقليم تحت السيطرة المباشرة للمجموعة العرقية الصربية، ولم يعد للألبان لا حكومة إقليمية ولا مجلس وطني تشريعي، وأطلق الألبان على التعديل الدستوري الصربي الجديد دستور الدبابات، وفي هذه الفترة ألغي الحكم الذاتي لإقليم فوجفودينا، ولكنه لم يبلغ المقعدين الممنوحين لكل من كوسوفو وفوجفودينا في الرئاسة الفدرالية. ويعني إلغاء الحكم الذاتي أن أجهزة شرطة كوسوفو أصبحت تابعة لجمهورية صربيا، وفي ميدان التربية والتعليم واللغة استبدلت اللغة الألبانية باللغة الصربية، وألغي مصطلح الحكم الذاتي الاشتراكي من الدستور اليوغسلافي.

(1)Dajena Kumbaro *The Kosovo Crisis in an International Law Perspective, Self Determination Territorial Integrity and the NATO Intervention*, (NATO Office Press 2001), p.42.

(2)Ibid p.42

إن موقف الجمهوريات اليوغسلافية محايد باستثناء جمهورية سلوفينيا التي أدانت إلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو، ولقد اعتقدت الجمهوريات الأخرى بأن الذئب موقف الصربي سيكتفي بلقمة كوسوفو، وكانت تلك التوقعات خاطئة ذلك إن سيطرة الصرب على كوسوفو ما هي إلا خطوة أولى لمحاولة ابتلاع أقاليم ليست تابعة لجمهورية صربيا، ولكن أقاليم تابعة لكل من جمهوريات البوسنة والهرسك، كرواتيا وسلوفينيا من أجل بناء المجد الضائع وهي الإمبراطورية الصربية. وبقي الألبان وحدهم يتصارعون ويقاومون سلميا في المرحلة الأولى وعسكريا في المرحلة الثانية، واستمر نضالهم ضد الصرب لمدة 10 سنوات.

لقد كانت ردود الفعل الألبانية لإلغاء الحكم الذاتي، حضرية وسلمية وبدات الاحتجاجات في يوم اجتماع المجلس التشريعي لكوسوفو، تظاهر 300 ألف ألباني، ورشقوا الشرطة بالحجارة في العاصمة بريشتينا Pristina، ووقعت مظاهرات مماثلة في خمس مدن وحدثت مواجهات مع الشرطة التي استعملت الغازات المسيلة للدموع(1). وطالب المتظاهرون بإعادة الزعيم الألباني عازم فيلاسي إلى رئاسة إقليم كوسوفو واستقالة الرئيس الصربي، وبعد أيام قلائل شن عمال المناجم إضرابا عن الطعام مطالبين باستقالة مورينو morino. وحقق الإضراب هدفه، واستقال الحاكم الجديد من منصبه، ولكن تلك الاستقالة كانت حيلة وخدعة هدفها تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية في إقليم كوسوفو، وفور إنهاء عمال المناجم إضرابهم تمت إعادة الحاكم الصربي الجديد إلى منصبه. والحكومة الصربية أصدرت قرارات سياسية واقتصادية وثقافية ضد السكان الألبان، ومن بينها:

- 1- إعلان حالة الطوارئ وتطبيق الأحكام العرفية.
- 2- تسريح الشرطة الألبانية العاملة في كوسوفو وتعويضهم بالشرطة الصربية، فقدت الشرطة الألبانية أكثر من 3500 منصب شغل في كوسوفو.
- 3- إغلاق المحاكم في سبع مدن من كوسوفو وبقية المحاكم وضعت تحت القضاء الصربي وتم طرد 210 قاضي ألباني(2)، وتم تعويضهم بقضاة صرب.
- 4- إفقار الألبانيين وتدمير البنية الاقتصادية، فصربيا طردت العمال الألبانيين العاملين في كوسوفو، وفي قطاع الشؤون الاجتماعية طرد أكثر من 85 ألف عامل ألباني وتم تعويضهم بعمال صرب(3).
- 5- مارست صربيا حملة اعتقالات للطبقة المثقفة الألبانية، شملت الاعتقالات والاحتجاز في السجون دون السماح لهم بحق الدفاع عن أنفسهم.
- 6- وفي الميدان الصحي، طرد أغلب الأطباء والممرضين وعمال قطاع الصحة من المستشفيات والعيادات مما أدى إلى غياب الرعاية الصحية وخاصة الأطفال

(1) Noel malcolm, Kosovo, op.cit.p.344.

(2) The Campaign to Destroy Kosovo Autonomy. <http://www.alb-net.com/memo.htm>

(3) Ibid.

وانتشار الأوبئة وأمراض شلل الأطفال، الحصبة وغيرها. ومع العلم أنه قبل هذه الإجراءات كانت الرعاية الصحية في كوسوفو متدنية و منخفضة مقارنة بالجمهوريات اليوغسلافية الأخرى.

7- في الميداني التعليمي، أصدرت صربيا تعليمات إلى المدارس الابتدائية والثانوية يجبرها على تغيير البرامج التعليمية من الألبانية إلى الصربية. إضافة إلى ذلك تم إلغاء تدريس الأدب والتاريخ الألباني وعوضت ببرامج صربية.

وابتداء من أول جانفي 1991 اتخذت صربيا إجراء جديدا يستهدف المعلمين فحوالي 3574 معلم من المدارس الابتدائية و600 من معلمي الثانوية أوقفت أجورهم وتم طرد 14265 من معلمي الطور الابتدائي و620 أستاذا جامعا ومنع النظام التربوي التدريس باللغة الألبانية¹. وفي التعليم الثانوي، لكي ينتقل الطالب الألباني من طور إلى آخر يجب عليه أن يتحصل على أعلى معدل في اللغة الصربية والأدب الصربي وأغلقت جامعة بريشتينا مهد القومية الألبانية.

8- القضاء على وسائل الإعلام الألبانية، فاحتلت القوات الخاصة الصربية الإذاعة والتلفزيون الموجودة في عاصمة كوسوفو، وطرد الموظفون الألبان وتم إيقاف بث محطات الإذاعة الألبانية.

9- في جويلية 1991، صادقت السلطات الصربية على قانون يسمح بالاستيلاء ومصادرة 6 آلاف هكتار ملك للألبانيين وتوزيعها على المستوطنين الصرب².

10- تحويل الآلاف من الشرطة الصربية من صربيا إلى كوسوفو، وتم تجميد كافة المؤسسات الثقافية الألبانية وأكاديمية العلوم والفنون الألبانية المسرح الألباني، المكتبة الوطنية، معهد الدراسات التاريخية، ومنعت الصحيفة والجريدة اليومية الوحيدة التي تكتب باللغة الألبانية عن الصدور وهي ريليندجا Rilindja. وفي تلك الفترة كانت تصدر في كوسوفو 23 صحيفة ومجلة باللغة الألبانية: منها صحيفة للشباب الألباني تسمى zeri renis وصحيفة للأطفال ومجلة للمرأة kosovariji وصحيفة للفلاحين fjalja وأخرى للتربويين 2skendja وهذه الصحف والمجلات منعت من الصدور في كوسوفو. وأغلقت محطات البث الإذاعي الستة المسموعة والتي كانت تعمل لمدة 19 ساعة في اليوم و24 ساعة أيام الأعياد و80 من برامجها باللغة الألبانية والباقي باللغات الصربية والتركية والعجيرية³ لقد تأثر اقتصاد إقليم كوسوفو بسبب تلك الإجراءات، ومما زاد من تدهور الاقتصاد الألباني هو "خوصصة المؤسسات الألبانية والتي بيعت بأسعار منخفضة وبسرعة إلى الصرب ومنع الألبان من شرائها، واختفت 66 ألف دولار من حسابات

(1)The campaign to destroy Kosovo,op.cit.

(2)Gunter Lauwers and Stefao Smis,New Dimension of the Right to Self Determination, op.cit.pp.52.53.

(3)-Ibid,p.53.

الادخار الألبانيين من بنك كوسوفو، و600 ألف دولار استولت عليها الشرطة الصربية من رجال أعمال خواص و2/3 من القوة العاملة الألبانية تم تسريحهم من عملهم، والمؤسسات التي بقيت في كوسوفو تم فيها استبدال العمال الألبان بعمال صرب (1). وفي الميدان الاقتصادي طبقت سياسة عنصرية وانتقائية في التوظيف، فالبرلمان الصربي حدد نظام الحصص في التوظيف، فالتوظيف لا يتم على أساس المؤهلات العلمية والفكرية والخبرة المهنية بل على أسس عرقية بحتة، ولم يؤخذ بعين الاعتبار عدد السكان. فالشركات أرغمت على تشغيل صربي واحد ومونتغري واحد مقابل ألباني واحد. فهذه سياسة عنصرية، لأن الألبان يشكلون 80% من السكان بينما المجموعة العرقية الصربية تشكل أقلية، وتطبيق هذه السياسة معناه أن الصرب سيستحوذون على كل الوظائف ولا يعانون من مشكل البطالة، إضافة إلى ذلك فالعامل الألباني المحظوظ في التوظيف يجبرونه على إمضاء وثيقة إعلان الولاء السياسي لصربيا، وإذا رفض أو عارض فيفقد وظيفته". وبهذه الطريقة، فخلال سنتين طرد حوالي 45% من الألبان من العمل من كلا الجنسين، وبعد 10 سنوات ارتفعت النسبة إلى الضعف وبلغت 90%¹. ونتيجة لهذه السياسة الاضطهادية والعنصرية، عرف الألبان أعلى نسبة بطالة لم تعرفها أية جمهورية في يوغسلافيا، والجدول الآتي يبين لنا بوضوح ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الألبان من سنة إلى أخرى

السنة	النسبة
1988	%25.8
1989	%26.2
1990	%26.6
1991	%26.4
1992	%27.5
1993	%30.7
1995	%34.8
1996	%39.1
2000	%43.2
2001 ⁽²⁾	%49.0

أدى نظام الأبارتيايد والتمييز العنصري الذي طبق على الألبان القاطنين في كوسوفو إلى ارتفاع نسبة البطالة حتى بلغت أعلى نسبة سنة 2001 وهي 49%، إضافة

(1) Borislav Radovic, cit. P.6.

(2)- Gunter lawers and Stefao smis, op.cit, p.52,53.

إلى ذلك، أصبحت كوسوفو مقسمة إلى طبقتين متميزتين، طبقة صربية حاكمة متميزة تتمتع بكامل الحقوق وتستغل لوحدها ثروات كوسوفو وتزداد غنى وطبقة ألبانية محرومة من كامل الحقوق فأصبحوا يشعرون وكأنهم أجانب في وطنهم وغرباء في بلدهم. أدانت عدة تقارير لمنظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في كوسوفو ونذكر من بينها تقرير اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات الذي أشار في عدة مناسبات إلى عدة خروقات حول حقوق الإنسان في كوسوفو وطالبت فيه اللجنة سلطات جمهورية يوغسلافية الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لذوي الأصل الألباني في كوسوفو (1)

وذهبت اللجنة أبعد من ذلك، واعتبرت الإجراءات والتدابير التي طبقتها صربيا على الألبانيين تمثل التطهير العرقي (وهذا النوع من التطهير العرقي أطلق عليه علماء الاجتماع التطهير العرقي الهادئ) واتخذت اللجنة عدة قرارات حول كوسوفو ومنها:
1- تدين بقوة التدابير والممارسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات جمهورية يوغسلافيا الاتحادية, (صربيا والجبل الأسود) ضد ذوي الأصل الألباني في كوسوفو .

2- تحث سلطات جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الألبان صربيا والجبل الأسود على:
(أ) أن تتخذ كل ما قد يلزم من التدابير لوضع حد في الحال لانتهاكات حقوق الإنسان التي يقع ضحيتها ذو الأصل الألباني في كوسوفو، وخاصة التدابير والممارسات التمييزية التي تصل إلى الإعدام عن طريق محاكمات شكلية، والاحتجاز التعسفي وممارسة التعذيب وغيره من ظروف المعاملة القاسية وغير إنسانية أو المهينة.
(ب) أن تلغي جميع التشريعات التمييزية وبخاصة التشريعات التي صارت نافذة منذ عام 1990 .

(ج) أن تعيد المؤسسات الديمقراطية في كوسوفو. (2)
تعرضت المنظمات الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان في كوسوفو إلى عدة استفزازات وعراقيل من طرف السلطات الصربية ولا يمكن لها أن تؤدي مهامها على أكمل وجه في تقصي الحقائق واستجواب المسؤولين الصربيين وخاصة أفراد الشرطة. ومن بين ما ورد في تقاريرها نذكر "من بين 35 حالة عنف ضد الألبانيين والتي أدت إلى الوفاة، خمساً منها ناتجة عن قساوة الشرطة الصربية، 503 معاملة سيئة وتعذيب، 596 وقف تعسفي واستدعاء 1288 إلى مراكز الشرطة من أجل الاستجواب، و425 مدهامة المنازل وأكثر من 10 آلاف حالة أخرى من التعسف في حقوق الإنسان ضد الألبان في كوسوفو" (3)

(1) تقرير اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الخامسة والأربعين، جني 27 أوت 1993، ص 39، <http://docessadds.un.org/doc/undoc/Gen/G93/853/90/IMG/G9385390.pdf?Open document>

(2) نفس المرجع، ص 41.

(3) Dajena Kumbaro, op.cit. p45.

وفي ظل هذه الأجواء كان لزاما على الألبان أن يواجهوا عدة أشكال من التمييز الناتجة عن القوانين الصادرة عن الحكومة الفدرالية اليوغسلافية، مثل الوقاية والصحة التربية والقضاء وغيرها، أين تم طرد الألبان و تعويضهم بالصرب والجبل الأسود. وطبق الصرب سياسة عنصرية وإبادة وتطهير عرقي ضد الألبانيين، وأصبحت الحياة المعيشية للألبانيين في كوسوفو مأساوية، مما دفعهم إلى الهجرة والرحيل عن كوسوفو، كان الهدف من سياسة بلغراد هو إفراغ كوسوفو من الألبانيين وتعويضهم بسكان صرب، وهذا ما سيحدث عند نهاية حرب البوسنة والهرسك، والتي لم يحقق فيها ميلوسوفيتش هدفه، وهو ضم المجموعة الصربية القاطنة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، فاللاجئون الصرب تم استيطانهم في كوسوفو.

وتدخلت السلطات الصربية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لإقليم كوسوفو، والهدف هو صربنة الإقليم وطمس الهوية الألبانية التي ازدهرت في ظل الحكم الذاتي. وازدادت الفجوة وانقطعت الاتصالات والاحتكاك بين المجموعة العرقية الألبانية والصربية سواء على المستوى الرسمي أو على الحياة اليومية العادية، واتسعت تلك الفجوة بعد تطبيق البرنامج الصربي المسمى ببرنامج تحقيق الازدهار والسلم في كوسوفو المصادق عليه في مارس 1990، ونص البرنامج على إنشاء بلديات جديدة خاصة بالمجموعة العرقية الصربية واستثمارات جديدة في المناطق التي فيها أغلبية صربية.

وفرض الصرب نظاما أمنيا بيد من حديد، ففي أواخر 1980، تم استبدال الشرطة الألبانية بالشرطة الصربية واستدعاء شرطة مكافحة الشعب، ونشر القوات الجوية في كوسوفو وذلك في سبيل ردع الاحتجاجات القومية الألبانية ووقف العنف، و سحب الجيش اليوغسلافي المرابط في مقدونيا وأعيد انتشاره في كوسوفو وشوهدت المدفعية الثقيلة في أغلب المدن وتم استدعاء القوات الاحتياطية، ونشرها على الحدود الألبانية وبناء ثكنات جديدة وأصبحت كوسوفو منطقة عسكرية مدججة بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، والأخطر من ذلك فقد تم توزيع الأسلحة الخفيفة على المجموعة الصربية القاطنة في كوسوفو⁽¹⁾، وهكذا أصبحت كوسوفو دولة بوليسية تجسد في: تعسف الشرطة الصربية، واحتجاز المواطنين الألبان والتعذيب الذي أصبح أمرا عاديا، وبررت بلغراد هذه التعزيزات الأمنية بحجة محاربة الانفصاليين.

إن سياسة صربيا هي طمس الهوية الألبانية، وفي الحقيقة ف الهدف أخطر من ذلك فهو القضاء التام على الهوية الألبانية dealbanization وصربنة كوسوفو reserbianization، عن طريق حرمان الألبان من ثقافتهم: التاريخ، الأدب، اللغة والتربية، والهدف منها هو صربنة الشباب الألباني الذي يشكل أكثر من 30% من السكان، ويجب التذكير أن الحركة القومية الألبانية الشبابية بدأت في بريزرين في

(1) Ruth Reiten, *Straegic Non Violent Conflict in Kosovo. Peace and Change* Vol 25 p.85. N° 1 January 2000)-

القرن 19، والاضطرابات الطلابية المنادية بتأسيس دولة كوسوفو اندلعت في جامعة بريشتينا.

ولدت الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف بلغراد ضد الألبان الحقد والبغض والكراهية بين المجموعتين، وكانت لذلك جذور عميقة، إذ نجد آثارهما عبر التاريخ اليوغسلافي، وظهرت على السطح بعد إلغاء الحكم الذاتي وهذا ما بينه ممثل الأمم المتحدة في كوسوفو في ظل إدارة الأمم المتحدة، الفرنسي برنارد كوشنير bernard kouchner، الذي اكتشف الكراهية والحقد والبغضاء عميقة أكثر من أي مكان آخر من العالم وأكثر من كمبوديا أو الفيتنام أو البوسنة. (1)

المبحث الثاني: بروز المقاومة السلمية والمسلحة.

لقد أشرنا في المبحث السابق إلى أن إلغاء الحكم الذاتي نتج عنه حرمان الألبان من حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية التي كانوا يتمتعون بها في ظل دستور 1974. وانتهج ميلوسوفيتش سياسة الإقصاء والاضطهاد اتجاه الألبانيين. وفي المقابل نجد الأقلية الصربية القاطنة في كوسوفو والتي تمثل 10% من سكان كوسوفو، أصبحت تحتكر جميع مجالات الحياة في الإقليم ونتجت عنه تركيبة اجتماعية جديدة أقلية مستغلة وأكثريّة مستغلة، وهي مشابهة لنظام التمييز العنصري الأبارتيد الذي كان مطبقا في جنوب إفريقيا من طرف الأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء. فتوزيع المناصب سواء أكانت سياسية أو اقتصادية تتم على أسس عرقية في كوسوفو، وهذه السياسة العنصرية تطبق بموافقة صربيا والحكومة الفدرالية في بلغراد.

وفي هذا السياق لم يفكر المواطن من كوسوفو بأنه ألباني منذ تأسيس الدولة اليوغسلافية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يعتبر نفسه يوغسلافيا ونتيجة للإقصاء والتهميش بدا الألبان يفكرون في إنشاء إقليم مستقل عن يوغسلافيا وكيفية مواجهة النظام العنصري المطبق في كوسوفو. وبعبارة أخرى ما هي السياسة التي يجب إتباعها لمواجهة نظام ميلوسوفيتش؟ وما هي الأهداف السياسية التي يجب تحقيقها، وفي هذا الإطار ظهرت المقاومة السلمية والمقاومة العسكرية؛ فالطبقة المثقفة اختارت المقاومة السلمية، فالكفاح والنضال السلمي، هو أنجع وسيلة لتحقيق طموح الألبانيين في إنشاء جمهورية كبقية الجمهوريات ومن ثم الانفصال. وفي هذه الفترة فالظروف اليوغسلافية الداخلية التي تميزت بالتفكك وانهيار الفدرالية اليوغسلافية والحروب الدموية بين عدة جمهوريات: حرب سلوفينيا والظروف الدولية غير مواتية، فلقد جربت المقاومة السلمية لمدة عشر سنوات من سنة 1989 إلى 1999، ولكنها فشلت في تحقيق أهداف وآمال الألبانيين، مما أدى إلى بروز المقاومة العسكرية أي الكفاح المسلح والذي قد يؤدي إلى تدخل المجتمع الدولي لحل قضية كوسوفو، وسندرس ذلك من خلال ثلاثة مباحث.

(1) Alexander.B.Downes, *The Holy Land Divided ,Prtition as a Solution to Ethnic War,Security Studies* 10 N°4 summer 2001,p.66.

...المطلب الأول: النظام الموازي

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأت الطبقة المثقفة الألبانية في التفكير في بناء مؤسسات سياسية واقتصادية وتربوية وصحية خاصة بالمجموعة العرقية الألبانية، والمؤسسات الجديدة هي تعويضا للمؤسسات التي كانت موجودة في كوسوفو قبل إلغاء الحكم الذاتي. وظهرت جمعيتان تلعبان دورا أساسيا في ظهور النضال والمقاومة السلمية في كوسوفو. والجمعيتان تضمان أهم النخب المثقفة للشعب الألباني، وهما جمعية الفلاسفة وعلماء الاجتماع لكوسوفو، وجمعية الكتاب لكوسوفو، هذه الأخيرة أصبحت الرائدة والحركة الجماهيرية الأكثر شعبية، وخاصة عندما أصبح إبراهيم روجوفا Ibrahim rugova زعيما للحركة السياسية في ديسمبر 1989¹، وأسست الطبقة المثقفة أهم حزب سياسي سيطر على الساحة السياسية في كوسوفو لمدة عشر سنوات، وهي العصبة الديمقراطية لكوسوفو League Democratic of Kosovo.

مر بناء المؤسسات السياسية بعدة مراحل، المرحلة الأولى هي إعلان تأسيس جمهورية كوسوفو، والمرحلة الثانية وهي إصدار دستور جديد للجمهورية والمرحلة الثالثة هي إجراء انتخابات تشريعية والمرحلة الأخيرة هي إجراء انتخابات رئاسية. وبناء هذه المؤسسات على أسس ديمقراطية أي عن طريق إجراء انتخابات واستفتاء ديمقراطي حر، بحضور الملاحظين والصحافة الدولية. وتلك المؤسسات الألبانية التي أعلنت استقلالها عن صربيا لم يعترف بها المجتمع الدولي ما عدا دولة ألبانيا.

إن أول مؤسسة سياسية تم الإعلان عنها هي تأسيس أو ترقية كوسوفو إلى جمهورية، وكان هذا الهدف أهم الطموحات الألبانية التي لم تتحقق، سواء في عهد الرئيس الراحل جوزيف بروز تيتو أو مرحلة ما بعد تيتو، ويعود السبب في ذلك إلى أن الشعب الألباني لا يشكل أمة حسب الدستور اليوغسلافي، لأن لهم أمة هي جمهورية ألبانية المستقلة، فالجمهورية تمنح للأمة وليس للأقليات.

وفي جوان 1990، اجتمع أعضاء البرلمان الممثلون السابقون لكوسوفو وعددهم 114، وأعلنوا استقلال كوسوفو عن جمهورية صربيا⁽²⁾، أي جمهورية مثل باقي الجمهوريات الممثلة لجمهوريات يوغسلافيا، والاجتماع بحد ذاته كان تحديا للسلطة الصربية لأنه تم أمام مقر البرلمان السابق الذي حله ميلوسوفيتش. وهذه الجمهورية لم تعترف بها أية جمهورية أخرى في يوغسلافيا واعتبرتها بلغراد غير شرعية. وإعلان الجمهورية لم يدم طويلا، إذا استمرت سنة فقط، فسرعان ما تغيرت الأهداف والمطالب من الجمهورية إلى الاستقلال أي الاستقلال السياسي لإقليم كوسوفو وإعلان جمهورية كوسوفو مستقلة ذات سيادة. ومما لا شك فيه أن قرار الاستقلال راجع إلى الظروف الداخلية التي عرفت آنذاك الجمهورية الاشتراكية اليوغسلافية وهو انهيارها وتفكيكها إلى عدة جمهوريات مستقلة عن بلغراد، وتم تفتت يوغسلافيا على أسس عرقية، مثل إعلان استقلال كل من سلوفينيا وكرواتيا في جوان 1991 أثر على صناع القرار في

(1)- Noel Malcolm, Kosovo, op.cit.p.19.

(2)- Stefaos Smis and Gunter lawers, op.cit. p.53.

أوساط الألبانيين، لأن هناك احتمالاً أن يعترف المجتمع الدولي باستقلال كوسوفو وتلك التوقعات كانت خاطئة.

وفي سبتمبر 1991، تم تنظيم أول استفتاء حول استقلال جمهورية كوسوفو، واستعملت المنازل كمراكز للاقتراع، وكان الاقتراع يتمثل في نعم أو لا، لاستقلال وسيادة كوسوفو، ورغم من المضايقات من طرف القوات الصربية الأمنية فإن الاستفتاء حقق 87,01% من المشاركين في الانتخابات، وصوت بنعم لاستقلال كوسوفو نسبة 99% من الناخبين، أي تقريباً مليون ناخب ألباني لصالح إقامة جمهورية مستقلة لكوسوفو(1)، ولم تعترف بالجمهورية الفتية أية دولة في العالم باستثناء جمهورية ألبانيا التي اعترفت بالدولة الجديدة وأقامت علاقات دبلوماسية بين تيرانا وكوسوفو.

ونددت الحكومة الصربية بالاعتراف بجمهورية كوسوفو من طرف دولة ألبانيا وبعثت بذاكرة احتجاج إلى تيرانا وضحت بلغراد موقفها وهي:

1- إن جمهورية ألبانيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي اعترفت بما يسمى بجمهورية كوسوفو الغير الموجودة وذلك خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وخلافاً للمحضر النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في هلسنكي .

2- إن الحكومة الألبانية قد سمحت بفتح بعثة دبلوماسية لما تسمى بجمهورية كوسوفو في العاصمة تيرانا على نحو مخالف للقوانين والمعاهدات الدولية.

3- لا زالت ألبانيا تشجع ألبان إقليم كوسوفو وميتوخيا اليوغسلافي على عدم الإخلاق للدولة التي يعيشون فيها -جمهورية يوغسلافيا الاتحادية- .

4- إن الدعوة نحو إقامة ألبانيا الكبرى هو ادافع الذي جعل ألبانيا تقدم دعماً للحركة الانفصالية في كوسوفو وميتوخيا ولذلك فإن ألبانيا تهدد وحدة وسلامة أراضيها.(2) والمذكورة اتهمت ألبانيا بتزويد المتمردين والانفصاليين بالأسلحة من أجل القيام بأعمال إرهابية ضد سيادة الدولة اليوغسلافية. والاعتراف بألبانيا يهدد السلم والأمن في المنطقة من خلال تدويل قضية كوسوفو وألبانيا التي تزعم بأنها من المدافعين عن الأقليات بينما لا تحترم الأقليات التي تقطن على أراضيها، ودعت بلغراد المجتمع الدولي إلى إدانة ألبانيا المساندة للحركة الانفصالية.

فبعد إعلان الألبان تأسيس جمهورية كوسوفو كجمهورية مستقلة وذات سيادة بدأوا في بناء مؤسسات سياسية منها المجلس التشريعي لكوسوفو لتمثيل جميع الأقليات التي تعيش في كوسوفو بدون استثناء، والذي بدوره سينتخب الوزير الأول لحكومة كوسوفو. وفي آخر مرحلة من استكمال المؤسسات الدستورية هي انتخاب رئيس جمهورية كوسوفو. وهكذا جرت انتخابات في 19 مايو 1992، وشارك فيها 22 حزبا سياسيا، وترشح 490 للبرلمان وشارك 1.893.200 ناخب في الاقتراع وكانت نتائج:

(1) Andre Marc and Rudra Sill, The Republic of Kosovo(1989-1998 and the Resolution of Ethno-separatist Conflict :Rethinking Sovereignty. <http://www.ciaonet.org/srchrn>

(2) جعفر عبد الهادي صاحب، المرجع السابق الذكر، ص، ص، 98، 99.

الانتخابات كالاتي:

اسم الحزب	نسبة الأصوات المحصل عليها	عدد المقاعد
العصبة الديمقراطي لكوسوفو	76.44%	96
حزب برلمان كوسوفو	4.86%	19
حزب الفلاحين	3.15%	07
الحزب الألباني المسيحي الديمقراطي	3.10%	07
-الأحرار-	3.12	"1

وتركت 14 مقعدا للصرب والجبل الأسود." يتكون البرلمان الألباني من 145 نائبا، لكن المقاعد المخصصة للصرب والجبل الأسود لم تتنافس عليها المجموعات العرقية الأخرى، لأنها قاطعت الانتخابات البرلمانية، ولم تجر الانتخابات في المكاتب الرسمية للاقتراع، بل في أماكن خاصة تبرع بها المواطنون الألبان مثل المستودعات والمنازل وغيرها، وتمت بحضور عدة مراقبين دوليين وصحفيين ولم تسجل أية تجاوزات أو تزوير .

وإذا نظرنا إلى النتائج نجد حزب إبراهيم روجوفا هو الذي تحصل على الأغلبية وهو حزب العصبة الديمقراطية لكوسوفو، وتم تشكيل حكومة، وأصبح الوزير الأول بوجار كوكاس Bujar Kukass، وإبراهيم روجوفا رئيسا لجمهورية كوسوفو. وبقي بعض أعضاء الحكومة الجديدة في كوسوفو والأخون في المنفى، ولم تتمكن من الاجتماع بكامل أعضائها في كوسوفو بسبب المضايقات التي تعرضت لها من طرف السلطات الصربية منذ إعلانها، ولم تجد بديلا سوى الانتقال إلى العاصمة الألمانية بون. وحكومة المنفى كانت مهمتها هي الاتصال والإعلام وجمع الأموال وتكفل بهذه المهمة الوزير الأول، بينما بقي رئيس الجمهورية إبراهيم روجوفا في كوسوفو، وكان نشاطه السياسي محدودا لأنه ظل تحت الإقامة الجبرية.

وإبراهيم روجوفا رئيس جمهورية كوسوفو، مثقف معتدل، وهو الذي قاد الحركة السياسية من نهاية الثمانينات إلى أن توفي في جانفي 2006. وتمثلت إستراتيجيته في الآتي:

1- عدم استعمال الوسائل العنيفة لتحقيق الاستقلال لكوسوفو والنضال بالوسائل السلمية كفيل لتحقيق مطامح الأمة الألبانية، وأكد روجوفا "إنني اعتقد أنه في سبيل إرساء القواعد لإقامة دولة ذات سيادة لسكان كوسوفو يجب عليهم أن يبتعدوا كليا عن المجتمع الصربي و الحياة السياسية من خلال تبني سياسة سلمية(2)

2-تدويل مشكل كوسوفو، لأن المعانات والاضطهاد الذي يعاني منها الألبان منذ إلغاء الحكم الذاتي سيؤدي بالمنظمات الدولية والحكومات إلى مساندة المطالب الشرعية والاعتراف بحكومة كوسوفو .

(1)Andrew March and Rudra Sill, op.cit.

(2) Leonard.J.Cohen .and Simmons Frazer , p2.-

إن روجوفا رمز من رموز المقاومة السلمية في كوسوفو، ولمقاربة النضالية التي تبناها هي مقاومة سلمية، أي استعمال الوسائل السلمية التي بواسطتها يمكن تحقيق آمال الألبانيين في إقامة دولة كوسوفو، ولهذا لقب بغاندي كوسوفو لأن سياسته تشبه سياسة الزعم الهندي المشهور غاندي. وشاركه في رسم السياسة الاستقلالية للألبان نائب رئيس العصبة الديمقراطية الدكتور فهمي أغاني (Fahmi Agani). تتمثل إستراتيجية روجوفا غير العنيفة في تحقيق هدف الاستقلال وليس الحكم الذاتي، كما كان يطالب به الألبان سابقا، واستبعد فكرة الكفاح المسلح وقال في هذا الصدد أعتقد أنه في سبيل إرساء القواعد لإقامة دولة ذات سيادة، يجب على سكان كوسوفو أن يبتعدوا كليا عن المجتمع الصربي و الحياة السياسية من خلال تبني سياسة غير عنيفة¹.

إن هذه السياسة السلمية التي اتبعتها إبراهيم روجوفا عكس ما كان يتوقعه المختصون في البلقان الذين توقعوا أن أول حرب ستقع بين الألبانيين والصرب وخاصة بعد إلغاء الحكم الذاتي، لكن الألبان لهم تجربة مريرة مع الصرب وخاضوا عدة حروب ضدهم عبر العصور والأزمنة.

وعند انهيار يوغسلافيا، وخاصة عقب اندلاع الحرب في البوسنة وكروانبا، ناشد الزعيم الكرواتي توجمان والبوسني عزت بيجوفيتش الزعامة الألبانية في كوسوفو بفتح جبهة جنوبية ضد الصرب، لكن بيكوشى الوزير الأول والرئيس إبراهيم روجوفا رفضا طلبهم⁽²⁾، ويعبر رفض الزعامة الألبانية فتح جبهة ثالثة في كوسوفو، ر عن واقع منطقي وعقلاني في تلك الفترة من تاريخ يوغسلافيا. لم تكن لدى الألبان أسلحة سواء الخفيفة أو الثقيلة مقارنة بالكروات والبوسنيين، إضافة إلى ذلك فإن الجيش اليوغوسلافي يتكون من 80% من الصرب، فلا يمكن للألبان في تلك الفترة مواجهة الجيش الصربي، لأن مواجهة الصرب هو انتحار للألبانيين.

وكان روجوفا واعيا في موقفه إذ ذكر " أن الصرب ينتظرون إيجاد أية حجة للهجوم على الشعب الألباني ومحوه من يوغسلافيا، إننا نعتقد إنه من الأحسن ألا نفعل أي شيء وبهذا نبقى على قيد الحياة وإذا فعلنا أي شيء فإننا نتعرض للمجازر"⁽³⁾، ويقهمن من هذا أن المقاومة المسلحة مستبعدة من إستراتيجية روجوفا، لأن رد فعل الصرب سيكون إبادة وتطهير عرقي للألبانيين. وتوقعات روجوفا كانت صحيحة، لأن الأحداث بينت المجازر الصربية المرتكبة، في البوسنة والهرسك، وتعرض المسلمون إلى إبادة وتطهير عرقي لم تعرفه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة في مدن البوسنة موستار سبرنيكا. ونتيجة لذلك انتهج سياسة سلمية وغير عنيفة، أي عن طريق التفاوض والحوار مع السلطات الصربية. ومن أجل تطبيق هذه السياسة التقى الرئيس روجوفا عدة مرات مع الزعيم الصربي سواء في يوغسلافيا أو خارجها من أجل إجراء

(1) Leonard.J.Cohen and Simon Fraser,op.cit.p.2.

(2)- Tim Judah, Kosovo Road to War, op.cit, p9.

(3)-The Origine of the Kosovo Crisis,op.cit.

مفاوضات حول الوضع في كوسوفو، رغم أن المحادثات لم تسفر عن نتائج إيجابية للألبانيين.

لقد قاطع الألبان كل المؤسسات الصربية الاقتصادية، والثقافية والسياسية، وأنشأوا مؤسسات موازية وبديلة في كوسوفو. وتمثل النظام الموازي في التعليم، الصحة والوظيف العمومي، وهذه المؤسسات تمول من طرف الألبانيين القاطنين في كوسوفو والجالية الألبانية المهاجرة في الخارج، وأصبح الصرب والألبان يعيشان منفصلين عن بعضها البعض، الأولى أقلية متميزة تتلقى الدعم والمساندة من صربيا، الجيش، الشرطة، والإدارة وتسيطر على كوسوفو، بينما الألبان رغم من أنهم يشكلون أغلبية سكان كوسوفو، معرضون للقمع والاضطهاد والتهميش المطلق في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

وبعد طرد معلمي الطور الابتدائي والثانوي والجامعي من طرف السلطة الصربية وإغلاق مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، قررت الحكومة الألبانية إعادة فتح المدارس والجامعات للتلاميذ والطلبة لمواصلة تعليمهم. ولم تكن تملك كوسوفو قاعات مجهزة، أو مكاتب للتلاميذ والأساتذة، ولهذا أصبح التدريس في منازل عادية ومآرب ومستودعات تطوع بها المواطنون الألبان .

ويمول النظام الألباني الموازي عن طريق دفع ضرائب طوعية من طرف الألبانيين إذ تساهم كل عائلة بنسبة 3% من دخلها شهريا، وأصحاب الأعمال الحرة ما بين 8 إلى 10% شهريا، أما ملاك الأراضي، فالمساهمة حسب إنتاجية الأرض⁽²⁾، سواء من الأشجار المثمرة الخضر أو الحبوب الجافة. ويستهلك تمويل التعليم الجزء الكبير من ميزانية الحكومة الألبانية، إذ يقدر بـ 90% من الضرائب التي يسدها المواطنون. وحسب إحصاءات سنة 1993، كان النظام التربوي يشغل حوالي 20 ألف معلم وأستاذ وعمال الإدارة، وعدد التلاميذ في الطور الابتدائي بلغ 56.920 تلميذا، وفي الطور الثانوي بلغ عددهم 30000 ، وفي الجامعة 12 ألف طالب يدرسون في 20 كلية، وبقية الميزانية وهي 10% ، غير كافية لتمويل القطاعات الأخرى وخاصة الصحية والثقافية والرياضية⁽³⁾.

وقطاع الصحة أهم قطاع تأثر بنقص الميزانية المخصصة له، والنظام الموازي الصحي كانت له 3 فروع صحية في كوسوفو:

- 1- العيادات الخاصة يملكها أطباء خواص وهي تسعى لمساعدة المرضى الألبان .
- 2- العيادات الإنسانية وهي تحت إدارة الأم تيريزا theressa ، وفي خلال ست سنوات بدءا من جانفي 1994 تمت معالجة حوالي 102400 مريض في 45 عيادة تابعة للأمم ثريسا في كامل كوسوفو؛ وجميع الخدمات الصحية مجانية، والممرضون والأطباء

(1)- Reynold Levy Monica Lamazaran, op.cit.p.55.

(2)The Origin of Kosovo Crisis op.cit..

(3) Michael Salla, *Kosovo Non Violence and the Break up of Yugoslavia*, Security Dialogue 26(4)1995, p.429.

متطوعون ،والأجهزة والأدوية هبة من المنظمات الدولية الإنسانية مثل الأمريكية ميرسي كوريتاس mercy coritas وأطباء بلا حدود.(1)

3- اصغر نظام صحي مواز هو التابع لجمهورية كوسوفا الذي يوفر الرعاية الصحية للأطفال وبإمكانيات محدودة بسبب نقص التمويل، مما أدى إلي نقص الرعاية الصحية للأطفال، فالمستشفيات الألبانية واجهت مشكل نقص الأدوية، وخاصة اللقاحات الخاصة للأطفال، مثل الحصبة والسعال الديكي والسل والشلل. فالأفراد الذين لا يشملهم الضمان الصحي في ارتفاع بسبب الفقر، وحسب الحركة الديمقراطية لكوسوفو فإن عدد الأفراد غير المؤمنين بلغ 600 ألف، وفي الفترة ما بين 1990 و1996، عرفت كوسوفو 110 حالة من الأوبئة مثل شلل الأطفال وفقر الدم مما أدى إلى وفاة مئات الأطفال(2)

أنتقل النظام الموازي كاهل الألبان من الناحية المادية، فهم يدفعون نوعين من الضرائب ضرائب إلى السلطة الصربية دون أن يستفيدوا من أي خدمة اجتماعية مقابل ذلك، ويدفعون أيضا ضرائب إلى الجمهورية الفتية، فهذا النظام الضريبي المزدوج أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للألبانيين إضافة إلى عامل البطالة التي بلغت أعلى مستوى وصلت إلى أكثر من 70% من مجموع السكان هم عاطلون عن العمل، ونتيجة للبطالة فإن الشباب الألباني بدأ يغادر كوسوفو، حتى بلغ عددهم 400 ألف ألباني، فهذه الهجرة الألبانية لها سببان:

1- البحث عن العمل في الدول الأوروبية وخاصة في ألمانيا، وسويسرا.

2- عدم أداء الخدمة الوطنية في الجيش الشعبي اليوغسلافي.

أطلق على الهجرة الجماعية للألبانيين من كوسوفو بالتنصيف العرقية الهادئة، silent (ethnic cleansing)، وهي نتيجة للسياسة الصربية المتطرفة التي ترعب السكان الألبانيين، هذا التطهير العرقي الهادئ هو أحد أهداف السلطات الصربية وهو إفراغ إقليم كوسوفو من الألبان واستبدالهم بالمجموعة العرقية الصربية. وكان أهم مخطط قامت به بلغراد هو توطين الصرب الفارين من إقليم كراجينا، الذي كان يسكن فيه اغلب صرب كرواتيا، والذين طردوا من إقليمهم بسبب انهزام صربيا نتيجة للحرب الصربية الكرواتية. ورغم الإغراءات المالية والمساعدات الاقتصادية للاجئين من كرواتيا، إلا أن القليل منهم قبل الاستيطان في كوسوفو.

و السبب الثاني للهجرة هو الهروب من أداء الخدمة الوطنية لأن هذا يعني عدم خدمة السياسة الصربية القمعية والتوسعية، وقد يرسل الألباني إلى كوسوفو لقمع إخوانه الألبانيين أو يرسل إلى الجبهات القتالية في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

والسؤال الذي يمكن طرحه هو لماذا سمحت بلغراد بالنظام الموازي الذي أقامه

(1)Michael Salla, ,op .cit.p.429.

(2)Andrew march and Rudra Sil,op.cit.

الألبان بعد إلغاء الحكم الذاتي؟ ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب

1- التخلص من العبء المالي الثقيل، فنظام الموازي هو نظام مستقل ماليا عن بلغراد وممول من السكان الألبانيين القاطنين في كوسوفو والجالية الألبانية القاطنة في الخارج، وهذا وفر عدة ملايين من الدولارات للحكومة اليوغسلافية من نفقات مؤسسات الوظيف العمومي والتربية والصحة. فالقوات الصربية بدأت تتجنب المواجهة والعنف اللذان يمكن أن يؤديا إلى فرض عقوبات دولية وعدم استقرار المنطقة وحرب واسعة في البلقان (1)

2- إذا حاربت السلطة اليوغسلافية وقضت على النظام الموازي فذلك من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات ومواجهة مباشرة بين الحكومة الصربية وألبان كوسوفو. فمقاطعة الألبان للمؤسسات الصربية ساعد بلغراد على عملية توطين لصرب كراجينا في إقليم كوسوفا. فبعض الرسميين الصرب صرحوا أن حوالي 60 ألف لاجئ صربي تم استيظانهم في كوسوفو وحسبهم فهذا تعويض للصرب الذين هاجروا من كوسوفو خلال العهد الشيوعي السابق (2)

المطلب الثاني: فشل النظام الموازي واندلاع المقاومة

كانت المقاطعة الألبانية في كوسوفو اتجاه الصرب شاملة، و منذ إلغاء الحكم الذاتي لم يعد هناك اتصال رسمي أو غير رسمي ما بين المجموعتين و قسمت كوسوفو إلى قسمين قسم صربي وألباني وحتى العاصمة قسمت فيها الشوارع فالجهة اليمنى مخصصة للصرب والجهة اليسرى مخصصة للألبان وأول اتصال رسمي بين السلطات الفدرالية الصربية والحكومة الألبانية، حدث بين رئيس كوسوفو إبراهيم روجوفا والوزير الأول الصربي ميلان بانيك (Milan Panic)، التقيا خارج يوغسلافيا. ففي جويلية 1992 اجتمعا في لندن و وعد الوزير الأول الصربي إبراهيم روجوفا بإعادة الحكم الذاتي للألبانيين وكذلك عودة التلاميذ والطلبة إلى أقسام الدراسة وخاصة إعادة فتح جامعة بريشتينا prishtina للطلبة، وإعادة الصحف الألبانية إلى الصدور وإجراء انتخابات حرة. وفي أكتوبر 1992 زار ميلان بانيك كوسوفو، وحاول عقد صفقة ونحالف سياسي مع إبراهيم روجوفا مقابل تأييد الألبان لبانيك في الانتخابات الرئاسية إن مقترحات الوزير الأول فشلت لأن الألبان قرروا مقاطعة أي انتخاب، سواء على المستوى الفدرالي أو جمهورية صربيا، فالألبان يمثلون 10% من أصوات الناخبين في صربيا، وهذا يعني أن إقليم كوسوفو له 42 مقعدا من بين 250 مقعدا في المجلس التشريعي الصربي، فلو شارك الألبان في الانتخابات لكان بإمكانهم حرمان

(1)Michael salla,op.cit.p.400.

(2)Ibid,P.402

ميلوسوفيتش من الحصول على الأغلبية(1) في الانتخابات وحرمانه من تولي منصب رئيس فدرالية يوغسلافيا، والألبان رفضوا اقتراحات بانيك المتعلقة بإعادة الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو وأصبحوا لا يقبلون سوى جمهورية مستقلة وذات سيادة أي الانفصال عن صربيا والجمهورية الفدرالية الاشتراكية اليوغسلافية. وبقي الوضع على المستوى اليوغسلافي على حاله بدون أي أدنى تغير، فما هو الوضع على المستوى الدولي فيما يتعلق بأزمة كوسوفو؟

يجب التذكير بأن حكومة إبراهيم روجوفا قاطعت الانتخابات البرلمانية التي جرت في جمهورية يوغسلافيا والجبل الأسود وكذلك عملية الإحصاء السكاني، في بداية التسعينات، والمقاطعة تتماشى مع الانفصال وإعلان الجمهورية المستقلة عن يوغسلافيا. والمشاركة في الانتخابات أو المؤسسات الصربية تعني أن كوسوفو في نظر الألبان مازالت تابعة للجمهورية الفدرالية اليوغسلافية، وهذا يتنافى مع سياسة الانفصال التي لها مؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية مستقلة عن بلغراد .

لم يتدخل المجتمع الدولي في أزمة كوسوفو، وذلك بسبب رفض السلطات الصربية التدخل في شؤونها الداخلية، ورغم من ذلك لم يمنع المنظمات غير الحكومية من التدخل في القضية وخاصة منظمات حقوق الإنسان، التي نشرت عدة تقارير حول وضعية حقوق الإنسان في كوسوفو. ولعل أهم دور خارجي في التوسط لحل قضية كوسوفو هو تدخل منظمة سانت اجيديو saint egidio الإيطالية، التي لعبت دور الطرف الثالث، أي بين رئيس كوسوفو إبراهيم روجوفا والرئيس الصربي صلوبودان ميلوسوفيتش، والتوسط تمثل في قضية محددة ولكنها ذات أهمية كبرى وهي مسألة التربية والتعليم.

قبل الزعيمان الوساطة التي توجت باتفاقية التعليم عن طريق مبعوث منظمة سانت اجيديو الذي تنقل إلى العاصمة بريشتينا لإمضاء الاتفاقية من طرف إبراهيم روجوفا ثم إلى بلغراد لإمضاءها من طرف ميلوسوفيتش. وفي 2 ديسمبر 1996، نشرت وسائل الإعلام الاتفاقية المبرمة بين الطرفين الصربي والألباني، فالاتفاقية في ديباجتها تشير إلى تعطيل النظام التعليمي من المستوى الابتدائي إلى المستوى الجامعي ونظرا لذلك الوضع اتفق الطرفان على تطبيع التعليم وعودة التلاميذ والطلبة إلى المدارس والجامعات، فالاتفاق نص على إنشاء مجموعة مختلطة من ثلاثة متفاوضين من كلا الطرفين، الصربي والألباني لتطبيق الاتفاق، وهناك ملحق فيه قائمة لإعادة فتح 24 مدرسة ابتدائية و66 ثانوية و7 معاهد ما بعد الثانوي، و13 كلية في جامعة بريشتين(2) ونصت الاتفاقية على أن الموقعين على قناعة باستعداد كل المكلفين لتطبيق اتفاقية حول تطبيع النظام التعليمي وسيتشكل لتطبيق هذه اتفاقية فريق مشترك

(1)Shonen Kyla Burke,Decentralization and Human Security in Kosovo,Master of arts in Law and Diplomacy, Tufts University Fletcher School April 2000,p.38.

(2) Paul Kola, The Search for Greater Albania ,London: Hurst and Company 2003, p.316.

يتكون من ثلاثة البانيين وثلاثة صربيين. (1) والاتفاقية لا تحمل أي مغزى سياسي، وإنما لها أبعاد إنسانية وتربوية بالدرجة الأولى لأنها تتعلق بمصير عشرات الآلاف من التلاميذ والطلبة والاتفاقية فيها بعض البنود غامضة وخاصة البند المتعلق ببرنامج التعليم، فالاتفاق لم يوضح هل التعليم بالبرنامج الصربي أم الألباني، وعندما بدأت اللجان اجتماعاتها المشكلة من ثلاثة أعضاء لكل طرف بتطبيق الاتفاق، ألح الوفد الصربي على أن برنامج التعليم باللغة الصربية، بينما تمسك الوفد الألباني بتطبيق البرنامج الألباني، وهكذا لم يطبق الاتفاق. وفي نظر الألبان تطبيق البرنامج الصربي معناه دراسة التاريخ واللغة والأدب الصربي وإهمال كلي للثقافة الألبانية وطمس الهوية والتراث الأدبي والفكري للألبانيين. والاتفاق فشل أيضا بسبب الأخطاء التقنية وعدم وجود إرادة سياسية من طرف صربيا، فالترجمة الألبانية تشير بوضوح إلى التلاميذ والطلبة، بينما الترجمة الصربية تشير إلى التلاميذ ولا تشير إلى طلبة الجامعة، وهذا راجع إلى الترجمة الإيطالية الأصلية التي أشارت إلى *studenti insegnanti* والتي تعني أساتذة وتلاميذ ولا تعني أو تشير إلى الطلبة الجامعيين *studenti di universita* فالألبان فسروا الاتفاق على أنه يسمح بإعادة الطلبة وفتح الجامعة الألبانية لبريشتينا(1)

والاتفاقية أمضاها روجوفا دون علم الوزير الأول لحكومة كوسوفو بوبار بوكوشي *bubar bukoshi* الذي انتقد الاتفاقية لأنها تمت بدون علم الحكومة، ولأن الوساطة كانت لهيئة خاصة وليست لهيئة دولية، كما أنه شكك في إمكانية تطبيقها، وانتقدتها الطبقة المثقفة الألبانية التي لها نفوذ في الساحة السياسية الألبانية وخاصة آدم ديماسي *adam demaci*، الذي اعتبر الاتفاقية تمهيدا لقبول حكم ذاتي ثقافي (3)، وفي الحقيقة هذه أول مرة يواجه روجوفا معارضة من طرف الحكومة الألبانية التي تشكل أغليبتها من حزبه وهي الحركة الديمقراطية لكوسوفو، واتهمت روجوفا بالتخلي عن هدف الألبانيين وهو الاستقلال وبأنه قبل الحكم الذاتي الضيق.

ف فشل تطبيق الاتفاقية هو نتيجة للعراقيل والحواجز التي وضعتها بلغراد أمام الألبانيين، دفعت بالدول الغربية إلى إعادة الاتفاقية في سنة 1998، تتضمن عودة الطلبة الألبان إلى الجامعة جامعة بريشتينا في 30 نوفمبر 1998، وتكون الفترة الصباحية للصر ب وفترة بعد الظهر للألبان إلا أن يحل الوضع فيما بعد(4).

في السنوات الأخيرة من التسعينات وبالضبط في سنة 1997-1998 شعر الألبان بالإحباط والإرهاق من سياسة روجوفا السلمية، ومن النظام الموازي الذي بدأ يتقل كاهل جيوب الألبانيين وخاصة النظام التعليمي الذي يعتبر نظاما فريدا من نوعه في العالم. وهناك عامل آخر لم يأخذه الألبان في الحساب وهو العبء الثقيل الذي يجب تحمله كل يوم والصعوبات التي تواجه النظام والمحافظة على بقاء دولة الظل لعدة سنوات، تحول الخلاف في كوسوفو إلى حرب الأعصاب حيث أن أحد الأطراف

(1) Michael salla, Kosovo ,op.cit.107.

(2) *The Kosovo Crisis ,Refugees Studies Programme* (University of oxford 1999) p.20.

3-محمد قاروط،،،المرع السابق الذكر،ص103

(4) نفس المرجع،ص106.

لا يقف أمامه أي شيء ولا أحد في وجهه، وترتكب خروقا فادحة لحقوق الإنسان والحريات المدنية، والامبالاة للمنظمات الدولية، بينما الجانب الآخر يتجرع الويلات والإحباط والإهانة، لكن كم تدم هذه الفترة القصيرة المليئة بالتناقضات التي أدت إلى الانفجار (1).

يتضح مما سبق استراتيجية روحوفا الغير عنيفة، أي عدم استعمال الوسائل العسكرية ضد السلطات الصربية من أجل الاستقلال، لم تحقق أية نتيجة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. لقد كان هدف روحوفا هو تدويل قضية كوسوفو وكانت الآمال معلقة على مؤتمر دايتون للسلام حول البوسنة. والعبرة المستخلصة من حرب البوسنة والهرسك والتي أودت بحياة مئات الآلاف والمجازر المرتكبة من طرف الصرب ضد البوسنيين، الكروات، لكن في النهاية حققوا هدفهم وهو الإستقلال. لقد ضحى وعان الشعب الألباني في الميدان التعليمي والاقتصادي والثقافي، ولكن كان يعتقد أنه في النهاية سينتصر، إضافة إلى ذلك المجتمع الدولي سيكافئه، وبدأ الصبر ينفذ في أوساط الألبان، ولهذا بدأ الشارع الألباني والنخبة تتساءل عن جدوى السياسة السلمية ولا بد من إيجاد بديل لها وهو المقاومة المسلحة وظهور فكرة المقاومة المسلحة كان بسبب عاملين وهما:

1- على المستوى الداخلي: إن أهم سبب في بداية سيطرة فكرة الكفاح المسلح على المقاومة السلمية هو الاعتراف بفشل سياسة روحوفا من طرف الوزير الأول وحكومة كوسوفو في المنفي bukoshi ففي زيارة له للولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1994 صرح أن المقاربة السلمية لحكومة كوسوفو فقدت مصداقيتها في أوساط الشعب وفي الوقت نفسه فإن الموقف السلمي ينظر إليه من طرف بلغراد كدعوة لزيادة القهر والاضطهاد، والمجتمع الدولي أهمل قضية كوسوفو (2).

إن تحليل الوضع السياسي والاجتماعي في كوسوفو من طرف الوزير الأول في المهجر منطقي وواقعي، فما دام الألبان لا يستعملون العنف لمواجهة الاضطهاد الصربي، فذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة القمع اتجاه الألبان، وطالما أن إقليم كوسوفو يعرف الاستقرار والسلم المجتمع الدولي لا يتدخل في قضية كوسوفو، وهذا ما لاحظته روث ريتان Ruth Reitan "لأن تبني المقاومة السلمية من طرف الألبان لم تخفف عنف بلغراد كما كان متوقعا، لقد ازدادت الاعتداءات الصربية والأعمال الإرهابية المرتكبة ضد الألبان (3). ومن جهة أخرى بدأ النظام الموازي في التصدع، لأن الجالية الألبانية التي تمول النظام الموازي بدأت تواجه صعوبات في جمع الأموال لتمويل النفقات الخاصة بالتربية والتعليم والصحة. إن العمال الألبان المهاجرين في ألمانيا والذين يقدرون بمئات الآلاف ويساهمون ب 3% من دخلهم في تمويل النظام، بدأوا ينتقدون الرئيس روجوفا واحتكاره للسلطة، وكنتيجة لصعوبة التمويل لم يتلق عمال القطاع الصحي والتعليمي أجورهم منذ عدة شهور.

1- محمد قروط، مرجع سابق الذكر، ص 106.

(2) Howard Clark, *Civil Resistance in kosovo*, (London :Pluto Press 2000)p.118.

ومن الناحية النفسية فالألبان شعروا بالإحباط والحرمان، ونعلم أن أهم سبب في حدوث الخلافات العرقية هي نظرية الإحباط والاحتياجات التي شرحناها في الإطار النظري، والإحباط يؤدي إلى التمرد والعنف، ولذلك فمادامت الاحتياجات الألبانية غير ملباة في هوية واستقلال ودولة يصبح العنف هو المخرج لحل الأزمة، والألبان يئسوا من الاتجاه السلمي، وحاول روجوفا إقناع مواطنيه بالصبر، لكن الألبان بدأ صبرهم ينفذ و بدأوا يتساءلون عن الوعود التي تعهد بتحقيقها ولم تر النور وهي "أن ألبانيا ستكون لها دولة، أين هي دولتك وأين هي حكومتك وأين هي حريتك¹، وهذه انتقادات واضحة لسياسة روجوفا، الذي لم يحقق لهم لا دولة ولا حرية. إن الأسئلة السابقة موجهة إلى الزعيم الألباني وهي تعني أنها فشلت في تحقيق ثلاثة أهداف سياسية وهي إقامة دولة وحكومة معترف بها دولياً وتحقيق الحرية عن طريق الاستقلال² والنتيجة هي ثلاثة إخفاقات في تحقيق إقامة دولة وحكومة وحرية لألبان كوسوفو.

2- العامل الخارجي : أدى إلى إخفاق في السياسة السلمية عدم اهتمام المجتمع الدولي بقضية كوسوفو، كان روجوفا يأمل في تدويل قضية كوسوفو سواء على مستوى الدول الغربية أو المجتمع الدولي، والمؤتمرات التي عقدت حول يوغسلافيا أو مؤتمر دايتون للسلام، لم تدرج قضية كوسوفو ضمن جدول الأعمال، فعلى سبيل المثال "المؤتمر الذي انعقد حول يوغسلافيا في لندن سنة 1992 وبحث مسألة الانفصال والاستقلال للجمهوريات السابقة ليوغسلافيا فقد منح الوفد الألباني صفة الملاحظ فقط، لم يتطرق إلى مسألة كوسوفو"³.

لم يعترف المجتمع الدولي بالجمهورية المعلنة أحادية الجانب وأكد على احترام حدود الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية. المجموعة الأوروبية صادقت سنة 1993 على مخطط أوروبي يتم بموجبه منح حكم ذاتي موسع للألبان بدون تغيير الحدود الدولية(3) والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون الأوربي أعلنت أنه يجب احترام حدود صربيا، وهذا الموقف اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية التي طالب بإعادة الحكم الذاتي للألبان والتمسك بالوحدة الرابطة ليوغسلافيا.

ورأى المجتمع الدولي أن حل المشكل بين الألبان وصربيا هو إعادة الحكم الذاتي الذي كان مطبقاً في السابق في إقليم كوسوفو، وهو ما رفضه الألبان. إن مبدأ تقرير المصير ينطبق على الشعوب التي كانت تشكل الجمهورية اليوغسلافية الاشتراكية السابقة وألبان كوسوفو لا يمثلون شعباً في تلك الفترة. وأثناء المفاوضات حول الاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا، فالمجموعة الأوروبية قبلت بفلسفة الدستور اليوغسلافي الذي يفرق بين الجمهورية والإقليم وبين أمة وجنسية.(4) فالمجموعة الأوروبية أقرت بأن حدود ما بين الجمهوريات اليوغسلافية السابقة تصبح الحدود الدولية لكل دولة أعلنت

(1)- Leonard.J. Cohen,op.cit. p.6.

(2)- Borislav Radovic,.,op.cit.p.55

(3)- Paulin Kola,.,op.cit.p.316.

(4)Jean Pierre Lartie.op.cit.p.10.

استقلالها عن يوغسلافيا، فحدود جمهورية كرواتيا مثلا بين صربيا وكرواتيا تصبح هي الحدود الدولية بينهما.

ورفض طلب كوسوفو من أجل الاعتراف باستقلالها من قبل المجموعة الأوروبية لأنها لم تكن جمهورية في عهد النظام الشيوعي. وكان رد الألبان أن كوسوفو كان لها وضع مشابه للجمهورية و لها كامل حقوق الجمهورية وأهمها:

1- حق المشاركة في تحقيق المصالح الفدرالية.
2- لكوسوفو سلطة تطبيق وتعديل الدستور اليوغسلافي والمصادقة على الاتفاقيات الدولية واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

3- كوسوفو ممثلة في الأجهزة الفدرالية، البرلمان، الرئاسة، المحاكم، الفدرالية والمحكمة الفدرالية الدستورية.

4- كوسوفو جزء من الفدرالية اليوغسلافية كباقي الجمهوريات لها دستورها الخاص، البرلمان، القضاء، محكمة دستورية محكمة عليا وسياسة بنكية. (1)

ونرى أن كوسوفو لها سلطات مماثلة لسلطات الجمهوريات اليوغسلافية ويحق لها تقرير المصير الخارجي لأن التقرير المصير الداخلي انتزع منها عنوة من طرف السلطات الصربية، والمجموعة العرقية الألبانية تشكل شعبا كبقية شعوب الجمهوريات اليوغسلافية، فإذا كان تحديد معيار الشعب على أساس العدد، فالألبانيون هم أكثر عددا من الجمهوريات الأخرى، الجبل الأسود والمقدونيين. ويمكن التقليل من التخوف الدولي، الذي كان يعتقد أن استقلال كوسوفو سيؤدي إلى إنشاء ألبانيا الكبرى وضم الأقليات الألبانية القاطنة في مقدونيا مما يؤثر على عدم استقرار في البلقان، عن طريق فرض شروط استقلال كوسوفو بعدم إنشاء ألبانيا الكبرى. فالخلاف بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية أصبح نظرية صفرية وما يربحه أحد الطرفين هو خسارة للآخر، فالربح للصرب والخسارة للألبان وهذا يولد عدم الاستقرار في يوغسلافيا.

وكانت آمال الألبانيين لتدويل قضيتهم والاعتراف بجمهوريتهم معلقة على مؤتمر دايتون للسلام، الذي انعقد في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1995، لإيجاد حل للخلاف في البوسنة والهرسك، وكم كانت خيبة آمال الألبانيين كبيرة، لأن قضية كوسوفو لم تدرج ضمن جدول أعمال المؤتمر، والوفد الألباني لم يسمح له الحضور كملاحظ رغم من مطالبة الألبان للرئيس الأمريكي بيل كلنتون إضافة مسألة

(1)Dajena Kumbera,op.cit.p.35.

كوسوفو في جدول الأعمال، ومؤتمر دايتون كان ضربة قاضية لسمعة روجوفا ولسياسته السلمية.

ونظرا للمجازر التي ارتكبت في حرب البوسنة، والصعوبات التي واجهت المجتمع الدولي لوقف الحرب، ومنها مجموعة الاتصال التي تضم ستة دول وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ألمانيا، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ونظرا للصعوبات التي واجهت المجتمع الدولي لإقناع الأطراف المتنازعة بالجلوس على طاولة المفاوضات ومادام السلم يعم في المنطقة فقضية كوسوفو لم تدرج في جدول الأعمال " فليست هناك حجة عاجلة لإدراج المسألة، وفرضها في دايتون يمكن أن يخلط أوراق اتفاق البوسنة¹، فمؤتمر دايتون اعتبر قضية كوسوفو مسألة داخلية وكان مبلوسوفيتش أهم الراضين لمعالجة المسألة واعتبر قضية كوسوفو صربية بحتة. ولو أدرجت القضية في جدول الأعمال فمن المحتمل أن ينسحب الزعيم الصربي من المفاوضات، ولا ننسى أنه أهم لاعب سياسي في دايتون. فمفاوضات دايتون كافات ميلوسوفيتش على مساهمته الإيجابية في إتفاق دايتون برفع العقوبات المفروضة على بلغراد منذ اندلاع حرب البوسنة، وكذلك اعتراف الاتحاد الأوربي بالجمهورية الفدرالية اليوغسلافية برئاسة ميلوسوفيتش سنة 1992، وأن كوسوفو جزء لا يتجزأ من صربيا.

واستخلص الألبان النتيجة من حرب البوسنة ومن دايتون هو الشعور بالغبن واليأس والإحباط وذلك لعدة أسباب تتمثل في الآتي:

1- كان يعتقد الألبان يعتقدون أن مؤتمر دايتون سيعالج كافة المشاكل العالقة المتعلقة بيوغسلافيا السابقة بما فيها كوسوفو.

2- اعتراف المجتمع الدولي بحدود الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية قبل حل مسألة كوسوفو، وبدأ الألبان يتساءلون لما ذا نحن الذين بقينا في يوغسلافيا القديمة؛ ولماذا سمح للسلاف من مقدونيين وبوسنيين وسلوفانيين بمغادرة الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية اليوغسلافية، والسبب في ذلك هو عدم انتماءه إلى الجيش السلافي.

والعبرة التي استخلصها الألبان من دايتون تتمثل في الآتي:

1- ما دام السلم والأمن مازال يعم في إقليم كوسوفو فمن المستحيل أن يتدخل المجتمع الدولي في قضية كوسوفو، لأنه ليست هناك كاميرات للتلفزة التي تظهر المجازر والإبادة حتى يحرك المجتمع الدولي ساكنا. .

2- المقاومة المسلحة وما يترتب عنها من مجازر هي الوحيدة التي تؤدي إلى تدويل القضية.

3- إقامة دولة ألبانية لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح، لأن حرب البوسنة بينت ذلك. بدأ يطفو الخيار العسكري على الساحة الألبانية أكثر فأكثر والسياسة السلمية لروجوفا بدأت تتصدع وظهر اتجاه جديد يعارض الحركة الديمقراطية لكوسوفو.

¹ - Paulin kola, op.cit; p. 31

المطلب الثاني: اندلاع المقاومة بقيادة جيش تحرير كوسوفو

لقد كانت هناك عدة أسباب لظهور المقاومة المسلحة، إضافة إلى مؤتمر دايتون، فهناك عوامل أخرى ساعدت على تبني المقاومة المسلحة ومنها:

1- السياسة السلمية الألبانية: اتبع الشعب الألباني النهج السياسي السلمي للمقاومة والصراع مع المجموعة العرقية الصربية، وهذه السياسة لم تقابلها سياسة مماثلة من طرف حكومة بلغراد التي صعدت عمليات القمع والاضطهاد والخرق الفادح لحقوق الإنسان تجاه الألبانيين من طرف الجيش الصربي والشرطة والميليشيات والتصفية الجسدية العرقية كانت واضحة في كوسوفو

2- عدم تأييد سياسة فاشلة إلى الأبد: بدأت السياسة السلمية والنظام الموازي تنهار من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والشعب فقد الثقة في نظام روجوفا. وأهم عامل في تصدع النظام الموازي هو نقص التمويل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى حرمان عمال قطاع التعليم والصحة وعدم حصولهم على مرتباتهم.

3- الحالة المزرية للألبانيين: انتشار الأوبئة والأمراض وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة والفقر للمجموعة العرقية الألبانية التي لم تلق أي تعاطف معها من الجمهوريات اليوغسلافية المستقلة.

4- انهيار دولة ألبانيا: لقد انهار النظام الشيوعي الألباني الذي كان تحت قيادة صالي بريشا، وكنل النظم الشيوعية المنهارة عرفت جمهورية ألبانيا حالة فوضى عارمة، وهذه الفوضى استغلها تجار الأسلحة لتهريب السلاح من ألبانيا إلى إقليم كوسوفو.

5- الزعيم الصربي لا يتنازل ولا يتفاوض حول كوسوفو إلا عن طريق استخدام القوة العسكرية، لأن تسليم كوسوفو للألبانيين سيؤدي إلى فقدان منصبه في الرئاسة اليوغسلافية، وبفضل مسألة كوسوفو وصل إلى السلطة وكسب تأييد الشعب اليوغسلافي.

6- الاقتتصار على معالجة مسألة كوسوفو في مجال حقوق الإنسان وحكم ذاتي موسع، بينما تم رفض الاعتراف بالدولة من طرف صربيا والمجتمع الدولي.

ليس هناك أجماع حول تاريخ ظهور المقاومة المسلحة، لكن المؤسسين هم مجموعة من الألبانيين الذين أصيبوا بالإحباط من التأييد المستمر لحكومة ابراهيم روجوفا. والنواة الأولى للمقاومة ليست جيش تحرير كوسوفو، وإنما هي الحركة من أجل جمهورية كوسوفو التي غيرت اسمها وأصبحت تسمى العصبة من أجل كوسوفو *Ligue populaire pour kosovo*، فهذه العصبة بدأت بالتدريب العسكري في كوسوفو وألبانيا، الضباط والشرطة الذين طردوا وأوقفوا من عملهم عندما استولى الصرب على كوسوفو، وأصبحوا فيما بعد مصدرا وخزانة للمقاومة المسلحة، وذلك لأنهم يتمتعون بخبرة عسكرية كبيرة، والعصبة الشعبية لجمهورية كوسوفو، *ligue populaire de la republique de kosovo*، التي قامت بأول عمل عسكري ضد أهداف صربية وظهر انشقاق في داخل الحركة وظهرت الحركة الوطنية لتحرير كوسوفو.

كانت الحركة الشعبية لكوسوفو تؤيد حرب العصابات بينما الحركة الشعبية لجمهورية كوسوفو، تؤيد الحرب الشاملة⁽¹⁾، فالحركة الشعبية لكوسوفو بعد استشارة أعضائها تم الاتفاق على تغيير اسم المنظمة وأصبحت تسمى "جيش تحرير كوسوفو"، *kosovo liberation army*، وتسمى باللغة الألبانية: *ushtria* وكان نشاطها سريريا والظهور العلني لجيش تحرير كوسوفو حدث في نوفمبر 1997، فثلاثة رجال ملثمين ظهروا لأول مرة أثناء تشييع جنازة مدرس قتل من طرف القوات الصربية وألقوا خطابا أمام 20 ألف ألباني شاركوا في تشييع جنازة المعلم المغتال، إذ أعلنوا أن جيش تحرير كوسوفو يكافح من أجل تحرير ووحدة كوسوفو⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالمسؤولين السياسيين، أول من اعترف علنيا بوجود المقاومة وأيدها هو رئيس الحزب البرلماني لكوسوفو، الذي تحصل حزبه في أول انتخابات برلمانية للحكومة الموازية على 19 مقعدا،⁽³⁾ بين ظهور جيش تحرير كوسوفو أن الألبانيين كانوا مستعدين لدفع ثمن باهظ لحريتهم، وأهم هدف هو تحقيق الاستقلال لكوسوفو عن طريق الكفاح المسلح ضد القوات الصربية ثم الإتحاد مع ألبانيا.⁽³⁾

وهدف جيش تحرير كوسوفو هو الاستقلال عن طريق المقاومة المسلحة، وله أهداف قومية ألبانية أي إنشاء ألبانيا الكبرى، والحركة المسلحة تؤيد اتحاد كوسوفو مع دولة ألبانيا وكذلك توحيد الأقليات الألبانية التي تقطن في مقدونيا والجبل الأسود. ولم ينحصر النشاط العسكري لجيش تحرير كوسوفو في كوسوفو فقط، بل امتد إلى مقدونيا حيث كان الألبان يشكلون حوالي 30% من السكان المقدونيين، لأن سياسة الجيش الألباني هي العمل على التحرير وانفصال الألبان المقدونيين عن جمهورية مقدونيا والانضمام إلى كوسوفو. واستطاع جيش تحرير كوسوفو شن عمليات عسكرية ضد الجيش المقدوني لكنه لم يحقق هدفه بسبب معارضة المجتمع الدولي ودحر الجيش المقدوني لقواعد الجبهة.

ويمكن القول إن أول عملية فدائية قام بها جيش تحرير كوسوفو ترجع إلى سنة 1995 واستهدفت مقر الشرطة الصربية والأهداف المدنية، وتبنت تلك العملية منظمة غير معروفة في أوساط الألبانيين في كوسوفو. (4) وتستهدفا لمنظمة المدنيين الألبانيين الذين يتعاونون مع مصالح الأمن الصربية، وعند بدء المقاومة المسلحة كانت قليلة العدد والعدة، وازداد عدد أفرادها حتى وصل إلى ثلاثين ألفا بسبب الشعبية والتأييد والدعم الذي تلقته من الشعب الألباني.

تبنى جيش تحرير كوسوفو استراتيجيه عسكرية لمقاومة الجيش الصربي وهي حرب العصابات، وهناك عدة عوامل ساعدته على تبني هذه الإستراتيجية.

1

(1)- Louis.S. well; *Slobodan Milocevic and the Destruction of Yugoslavia*, (London: Duke University press 2002), p279.

(2)- Jelena Antonijevic, op.cit p.28.

(3)Ivanka Nedeva Stavrianakis, kosovo <http://www.globalpoliics.net.essays/stavrianakis>

(4)Wikipedia encyclopedia kila Kosovo www.wikipedia.freeencyclopedia

-يحتوي إقليم كوسوفو على غابات ومنحدرات سهلت المناورة وخاصة الهروب حينما تلاحق القوات الصربية النظامية المتفوقة عسكريا، والمنطقة تجعل من الصعب على القوات النظامية اكتشاف المقاتلين.

2-ساعد تأييد السكان المحليين المقاتلين على توفير المعلومات حول تحرك الجنود الصرب والمساعدات الطبية، والمأكل والملجأ، وحرب العصابات لا يمكن لها أن تستمر طويلا بدون مساعدة السكان المحليين في أماكن العمليات العسكرية⁽¹⁾.

3- وفرت البلدان المجاورة قواعد خلفية للمقاومة للتنميين والتدريب والراحة، والتي تقع بجوار كوسوفو في جمهورية مقدونيا، وألبانيا، فالقواعد الخفية لا يمكن اختراقها.

4- توفير الأسلحة الخفيفة بكميات كبيرة وذلك نتيجة انهيار ألبانيا وتهريب الأسلحة من طرف التجار من ألبانيا إلى كوسوفو.

وتعتمد حرب العصابات على مجموعات صغيرة من المقاتلين لا تتركز في منطقة واحدة، بل هي متفرقة ومنقسمة إلى عدة خلايا، إن التشكيلات الأولى لجيش تحرير كوسوفو اعتمدت على خلايا ذات عدد قليل، وحدات قرؤية تشكلت في الأساس للدفاع عن القرية⁽²⁾، واستعمل الجيش الكمائن ضد القوات الصربية وخاصة ضد الشرطة الصربية المتمركزة في القرى، بواسطة الأسلحة الخفيفة في المراحل الأولى للمقاومة المسلحة، وفي المرحلة الثانية تحصل على الأسلحة المضادة للدروع وحتى الصواريخ المحمولة على الكتف المضادة للطائرات.

وقد واجهت النواة الأولى لجيش تحرير كوسوفو مشكل نقص الأسلحة لمحاربة الجيش النظامي اليوغسلافي. وهذا المشكل تم حله في نهاية 1997 وبداية 1998، عند انهيار النظام الشيوعي الألباني بقيادة "سالي بريشة" Sali Berisha وقدرت بعض المصادر أن عدد الرشاشات التي تم تهريبها من ألبانيا إلى كوسوفو ما بين 650 ألف إلى 750 رشاشا من نوع كلاشنكوف وملايين من القنابل اليدوية حولت إلى شمال كوسوفو في ربيع 1997 وانتهت إلى أيدي الإثنية الألبانية⁽³⁾، وأدى المهربون والعصابات دورا كبيرا في نهب الترسانة العسكرية الألبانية والتي كانت عند انهيارها في حالة فوضى، المهربون باعوا تلك الأسلحة في كوسوفو مقابل بضع دولارات ومعظم الأسلحة عبرت حدود كوسوفو ووجدت طريقها إلى جيش تحرير كوسوفو.

لقي ظهور جيش تحرير كوسوفو وتبنيه للعمليات العسكرية ضد الأهداف الصربية، مساندة وتأييد شعبي ألباني واسع سواء في القرى أو المدن. وأصبحت الحركة العسكرية تسيطر على الساحة السياسية على حساب الحركة السلمية التي بدأت تفقد شعبيتها من طرف المواطنين الألبان. فالحركة مثلت الفراغ السياسي الذي كان سائدا في كوسوفو منذ عدة سنوات، أي منذ تبني السياسة السلمية التي فشلت في تحقيق

(1) - Hary Papastiriou, op.cit.p.312.

(2) - OSCE Kosovo/ Kosova as seen as told, An Analysis of the Human Rights Finding of the OSCE. Kosovo Verification Mission. octobre 1998 to June 1999. <http://www.osce.org/Kosovo/documents/reports/hr/paret1/index.htm> p.38.

(3)- P.H. Liotts (Spill Over Effect, After Chocks in Kosovo, Macedonian and Serbia, (European Security V12 spring 2003 N°1, p.85.

إقامة دولة مستقلة. وأصبح جيش تحرير كوسوفو أهم بديل سياسي وعسكري، ومنذ 1996 و استحوذ على الفراغ السياسي وأصبح أهم رمز للمقاومة في كوسوفو ضد العدو الصربي، وأصبح يتمتع بشعبية كبيرة وخاصة بعدما سيطر عسكريا على الجزء الأكبر من الجهة الغربية والوسط لكوسوفو في شهر ماي وجويلية 1998 واستطاع تجنيد الألبان حول إستراتيجيته كونه يعارض أي حل يوغسلافي⁽¹⁾ واستطاع جيش تحرير كوسوفو استقطاب الشباب الألبان في صفوفه حتى بلغ تعداده حوالي 30 ألف جندي وأصبح جيشا نظاميا واحترافيا وذلك بفضل مراكز التدريب التي أقامها سواء في ألبانيا أو كوسوفو، والمشرفون على مراكز التدريب لهم خبرة عسكرية سواء في الجيش اليوغسلافي أو الشرطة

ونجد كذلك بعض الأوجه البارزة التي شاركت سواء في حرب البوسنة أو كرواتيا ضد القوات الصربية، "وبفضل تلك التدريبات استطاعت الحركة في أواخر جوان 1997، احتلال أهم منجم للفحم الذي يقع شمال غرب مدينة كوسوفو. وهو أهم محطة لتوليد وتزويد لكوسوفو وصربيا بالكهرباء وكذلك يوغسلافيا، وتمكنت أ من قطع طرق المواصلات بين العاصمة بريشتينا ومدينة PEC بيك⁽²⁾.

وإذ كان الاستيلاء على المحطة مغزى سياسي وعسكري واقتصادي، فالمغزى الاقتصادي هو قطع التيار الكهربائي على الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية، وهذا يعني أن الحركة أصبحت تهدد المناطق الإستراتيجية في البلاد، ومن ناحية أخرى القدرة العسكرية لجيش تحرير كوسوفو على استهداف المؤسسات الاقتصادية، واستطاع الجيش الاستيلاء عليها للمرة الثانية. كما تمكن من السيطرة على أكثر من ربع إقليم كوسوفو. وبسبب ذلك قررت القوات الصربية العسكرية والشرطة وشبه العسكرية شن هجوم واسع النطاق ضد جيش تحرير كوسوفو، والهجوم الصربي اتبعه الاستعمال المفرط للقوة ودون تمييز ما بين المدنيين والمقاتلين الألبان، "وقصفت القرى والمدفعية والأسلحة الثقيلة مما أجبر 100 ألف على مغادرة قراهم"⁽³⁾، ونتيجة للهجوم الصربي اضطر جيش تحرير كوسوفو إلى إعادة هيكلة وتنظيم إستراتيجية حرب العصابات من خلال:

- 1- تقسيم كوسوفو إلى سبع مناطق عسكرية تحت قيادة شبه مستقلة.
- 2- إنشاء قيادة مركزية وإعادة تدريب مقاومتها، وكذلك قيادة عامة تتكون من 2 إلى 16 عضوا.

1- تأسيس الجناح السياسي لجيش تحرير كوسوفو بزعامة هشيم تافي.

(1) Jacques Lévesque et Jean Pierre Lavoie, *Les Conflits dans le Monde 1998-1999* (Canada : Etudes Strategiques et Militaires 1999), p.83.

(2) Tim Young and Tom Dod, *Kosovo, Research Paper 98/73*, (Library House of Commons 7 July 1998), p.17.

(3) Gunter Lawers and Stefoan Smis, op.cit.p;8

2- إنشاء أكاديمية عسكرية بإشراف الضباط العسكريون الذين عملوا في الجيش الشعبي اليوغسلافي.(1)

ومنذ تأسيس الحركة لم تحدث مواجهة مباشرة مع القوات الصربية، وأول مواجهة وقعت في مدينة درنيكا DRENICA التي احتلتها القوات الألبانية، حيث قامت القوات الصربية بشن هجوم مضاد لإعادة السيطرة على المدينة والنتيجة قتل العشرات من المدنيين وهروب المئات من السكان تجنباً للقمع الصربي. وبدأت القوات الصربية من بينها الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية والجيش والقوات الشبه عسكرية، مدعمة بالمدرعات والدبابات والمدفعية، بعمليات المطاردة جيش تحرير كوسوفو وذلك عن طريق استعمال المدفعية الثقيلة لتدمير قرى بأكملها وإتباع سياسة الأرض المحروقة، مما أدى إلى ارتكاب مجازر ضد المدنيين. وقد حلل أحد المختصين إستراتيجية جيش تحرير كوسوفو كونها تعتمد على : إستراتيجية بسيطة ودائمة وهي استفزاز القوات الصربية مما يؤدي إلى ارتكاب مجازر وترهيب السكان الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التأييد للحركة التحررية وإرغام الحلف الأطلسي للتدخل لوقف سفك الدماء(2)

وعند حلول سنة 1998 بلغت المعارك ذروتها بين الجيش الصربي وجيش تحرير كوسوفو ، وقد صدق من تنبأ بأن العنف وحده هو الذي يؤدي إلى تدويل قضية كوسوفو، فلأول مرة يصدر مجلس الأمن قراراً حول كوسوفو منذ إلغاء الحكم الذاتي. ففي 31 مارس 1998 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1160 أشار في مقدمته وإذ يدين لجوء قوات الشرطة الصربية إلى استعمال القوة المفرطة ضد المدنيين والمنتظرين المسالمين في كوسوفو، وكذلك جميع الأعمال الإرهابية التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو غيره من الجماعات والأفراد، وكل دعم خارجي لأنشطة الإرهاب في كوسوفو، بما في ذلك الدعم بالمال والسلاح والتدريب.(3) وقرار مجلس الأمن الذي يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة" يطلب من الزعامة الألبانية في كوسوفو أن تدين جميع أعمال الإرهاب، ويشدد على أنه ينبغي لجميع عناصر الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فقط" فقرار مجلس الأمن الدولي أشار بصراحة إلى حركة جيش تحرير كوسوفو بأنها منظمة إرهابية والنضال والكفاح التي تقوم به هي أعمال إرهابية بينما وصفالقمع والاضطهاد الصربي مجلس الأمن بالقوة المفرطة فقط .

فقرار مجلس الأمن انحاز إلى الموقف اليوغسلافي الذي اعتبر جيش تحرير كوسوفو منظمة إرهابية، فالانتقاد السابق لمجلس الأمن خاطئ وهذا ما أكدته مارك

(1)Tim young and Tom,op.cit.p.17.

(2)kosovo war,http://www.kosovo_war_iquexpand.com/

(3)قرار مجلس الأمن رقم 1160،المرجع السابق الذكر .

ويلر" وبهذه الطريقة، فوجهة نظر اليوغسلاف فيما يتعلق بجيش تحرير كوسوفو هي حقيقة وصحيحة لأن لها ورقة بيضاء لقمع المتمردين في كوسوفو، وهذا ما بينته الأحداث التي وقعت في كوسوفو في صيف 1998. "وهذا يعني أن مجلس الأمن أعطى الضوء الأخضر للجيش الصربي لارتكاب مجازر ضد المدنيين الألبان وحينها ادعت بلغراد بأنها تكافح منظمة إرهابية غير شرعية وهي جيش تحرير كوسوفو

كوسوفو، ومجلس الأمن في قراراته اللاحقة حول كوسوفو يصح خطأه ولا يشير إلى جيش كوسوفو كأحد المنظمات الإرهابية ويرجع ذلك إلى عدة مجازر ارتكبتها نظام بلغراد ضد المدنيين الأبرياء في عدة مناطق من كوسوفو.

وقد دفعت استراتيجيه جيش تحرير كوسوفو في المقاومة الجيش الصربي إلى ملاحقة الفدائيين الألبان داخل القرى التي تصبح خالية من السكان الذين فروا إلى البلدان المجاورة مما يعني تدويل القضية وتدخل المجتمع الدولي في القضية، فالحملة العسكرية التي قامت بها صربيا وهي نشر قوات عسكرية وتحويل قوات خاصة من بلغراد إلى كوسوفو واستعمال العنف والتعذيب والتطهير العرقي يمكن إرجاعها إلى عاملين وهذا ما أكده Harry Papastriou هاري باباسترو وهما:

1- القضاء على جيش تحرير كوسوفو وإرهاب ألبان كوسوفو مما يؤدي إلى الخضوع والاستسلام

2- طرد عدد كبير وتغيير التركيب العرقية الديموغرافية لكوسوفو 90 % ألبان و 10 % صرب

وهذه السياسة أدت إلى هروب مئات الآلاف من الألبان خوفا من الإبادة الصربية، والتي لم تتوقف إلا بالتدخل العسكري للحلف الأطلسي.

وبرر جيش تحرير كوسوفو موقفه من الكفاح المسلح بعدة أسباب منها:

1- الألبان أول من سكن المنطقة وهم الإيليريون الذين استوطنوا البلقان قبل قيام الهجرات السلافية بقرون.

2- يدعي الألبان بأن هناك شعوبا أقل منهم عددا قد كونوا جمهوريات خاصة بهم مثل جمهوريات الجبل السود والدين يبلغ عددهم 667,915 نسمة حسب إحصاء 1991 أقل من ثلث عدد الألبان على مستوى الفدرالية مما أعطى لهم حق في إقامة جمهورية خاصة في حين يحرم الألبان من هذا الحق رغم عددهم الكبير.

3- إن منطقة كوسوفو كانت منذ عهد تيتو تتمتع بحكم ذاتي، وبدلا من تطوير أسلوب الحكم الذاتي، فإن السلطات الصربية قد الغت الحكم الذاتي في الإقليم عام 1989. 3

(1) Marc Weller, The Rambouillet Conference on Kosovo, op.cit.p.187.

(2) Harry Papastriou, op.cit.p.66.

(3) جعفر عبد الهادي صاحب، المرجع السابق الذكر، ص 103.

الفصل الرابع

تدويل قضية كوسوفو

لقد أشرنا في الفصل السابق إلى فشل روجوفا في تدويل قضية كوسوفو بسبب إتباع السياسة السلمية. ولم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو أية دولة في العالم سوى جمهورية ألبانيا، بينما اعترف المجتمع الدولي في بداية التسعينات بدولة كرواتيا، سلوفينيا ومقدونيا، وذلك تماشيا مع الدستور اليوغسلافي السابق الذي فرق بين الأمم والجنسيات وأقاليم الحكم الذاتي. فالمجموعة الدولية اعترفت فقط بالأمم والجمهوريات ولم تعترف بأقاليم الحكم الذاتي لكل من كوسوفو وفوودينا. وبقي إقليم كوسوفو تحت الهيمنة الصربية وفقد سلطة الحكم الذاتي عند انهيار يوغوسلافيا واستقلال الجمهوريات السابقة للاتحاد اليوغوسلافي.

همل المجتمع الدولي قضية كوسوفو في مفاوضات دايتون للسلام، والتي وضعت حدا لسفك الدماء بين الكروات والبوسنيين والصرب، ويرجع السبب في ذلك إلى الخوف من فشل المفاوضات نتيجة معارضة الصرب إدراج قضية كوسوفو في جدول أعمال المؤتمر.

كان إقليم كوسوفو يعيش في تلك الفترة مرحلة سلام، لرغم السياسة العنصرية المطبقة من طرف بلغراد على الألبانيين الذين أدركوا أن المقاومة المسلحة هي المنفذ الوحيد الذي بإمكانه أن يؤثر على المجتمع الدولي وتدويل قضية كوسوفو. واستخلص الألبان من اتفاق دايتون أن المقاومة المسلحة وما يترتب عنها من المآسي والقتلى هي السبيل الوحيد للتدويل.

تمثلت إستراتيجية جيش تحرير كوسوفو في المقاومة المسلحة ومحاربة الجيش الصربي، مما أدى إلى رد فعل عنيف من طرف القوات العسكرية اليوغسلافية التي ارتكبت عدة مجازر وتدمير القرى الألبانية بطريقة وحشية والذي أدى بدوره إلى تدخل منظمات حقوق الإنسان والدول الغربية.

وكما سبقت الإشارة إليه، فالخلافات العرقية القدرة على الانتشار والوباء والعدوى، وهذه الخاصية انطبقت على خلاف كوسوفو الذي لم يكن خلافا داخليا أو مسألة يوغسلافية بحتة كما ادعى الرئيس الصربي ميلوسوفيتش، ولكن الحرب التي اندلعت في كوسوفو بين الألبان والصرب أثرت على البلدان المجاورة لكوسوفو مثل ألبانيا ومقدونيا والمنظمات الدولية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي الذي تدخل باسم التدخل الإنساني.

وتدرس في هذا الفصل تدويل قضية كوسوفو وخاصة قرارات الأمم المتحدة التي لم تمتثل لها يوغسلافيا ومفاوضات السلام في رامبويه وأخيرا تدخل الحلف الأطلسي، ويكون ذلك من خلال مبحثين اثنين.

المبحث الأول:تدخل المنظمات الدولية

لقد اشرنا في السابق إلى ، تدخل منظمة سان إيجيديو في حل مشكلة التربية والتعليم في كوسوفو، وفشلت تلك الوساطة بسبب العراقيل التي وضعتها السلطات الصربية.وتركت أثارا سلبية على التلامذة الألبان الدارسين في الطور الابتدائي والثانوي والجامعي فيما يتعلق بالتربية والتعليم.وتوسطت مرة أخرى في قضية التربية والتعليم كل من الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة سايروس فانس (Cyrus vance) وبريطانيا بقيادة اللورد أوين (Lord Owen). تتقل الوفدان إلى بلغراد وبريشتينا لإجراء المفاوضات بين المسؤولين اليوغسلاف و ابراهيم روجوفا رئيس كوسوفو، وتوجت تلك الوساطة باتفاق نص على فتح الجامعة في السنة الدراسية 1992-1993 وكذلك فتح المدارس الابتدائية والثانوية،وفشلت تلك الوساطة بسبب الاختلاف حول محتوى برنامج التدريس.فالوفد الصربي ألح على أن البرنامج الصربي هو الذي يجب تطبيقه، بينما طالب الوفد الألباني بتدريس البرنامج الألباني.وحاولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم التوسط في فتح المدارس وفشلت أيضا، لأن صربيا كانت غير مستعدة لفتح جبهة تراها تهدد ثقافتها وهو التعليم لأنه يؤدي إلى زيادة الوعي القومي للألبان في كوسوفو، وهذا يتنافى مع هدف السياسة الصربية وهو طمس الهوية الألبانية واستبدالها بالهوية الصربية أي صربنة الإقليم.

بدأت المنظمات الحكومية وغير الحكومية في بداية التسعينات في نشر تقارير عن حقوق الإنسان في كوسوفو مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، مركز القانون الإنساني، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات،أمнести الدولية التي حذرت ونهت عن التعسف من طرف الشرطة الصربية تجاه الألبانيين كالتعذيب والتفتيش غير الشرعي والاعتقالات بدون محاكمة وكذلك الاغتيالات(1). وكان لهذه المنظمات صدى وتأثير على المجتمع الدولي، وفي هذا الإطار لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا مثل ما لعبته في اتفاق دايتون .

إذ تدخلت في قضية كوسوفو في بداية التسعينات، عندما حذرت وهددت نظام ميلوسوفيتش، وشمل التهديد حق استعمال القوة.فقد حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 27 ديسمبر 1992 في حالة حدوث خلاف في كوسوفو بسبب أعمال القمع والاضطهاد الصربي، فالولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستعمال القوة العسكرية ضد صربيا في كوسوفو وصربيا.(2) واعتبرت واشنطن القمع الصربي ضد الألبان تهديدا

(1) Michael .M.CC.Gwire,Why did we Bomb Belgrade ?,International Affairs volume 76,N°1 January 2000,P.10.

(2)Jean Pierre Lartie.,Kosovo Mission Impossible,www.ajlim.ca/pub/formation/koovo.pdf p.21.

لمصالح أمريكا، مما قد يجبرها على التدخل في قضية كوسوفو، والتدخل ليس لضرب الأهداف الصربية في كوسوفو، ولكن لتشمل العمليات العسكرية جمهورية يوغسلافية الفيدرالية والعاصمة بلغراد أيضا.

وعند ما فاز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتسلم منصب الرئاسة ي بداية سنة 1993 هدد باستعمال القوة ضد السلطة الصربية، أي أعاد التحذير الذي أصدرته الإدارة الأمريكية السابقة، وأشار بصفة خاصة إلى التعزيزات العسكرية الصربية التي نشرتها بلغراد في كوسوفو.

وتدخلت أوروبا بدورها في خلاف كوسوفو، لأن عدم الاستقرار في هذا الإقليم يمكن أن يؤثر على السلم والأمن الأوروبي وذلك عن طريق العدوى والانتشار بسبب الترابط العرقي الألباني وهو الأصل المشترك، فالألبان كوسوفو لهم إخوانهم في جمهورية مقدونيا وألبانيا. ويمكن للخلاف أن ينتشر ويؤثر على الدول الأوروبية وخاصة تركيا واليونان والمجر لوجود أقلياتها في يوغوسلافيا.

وكانت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي واعية بخطورة الأزمة وخاصة قمع الجيش الصربي للمدنيين الأبرياء في كوسوفو، وفي هذا الإطار بعثت المنظمة لجنة تحقيق حول النشاط العسكري اليوغسلافي في ربيع 1992 وحذر تقرير اللجنة من الحالة الخطيرة في كوسوفو وصاقت المجموعة الأوروبية على مخطط يتم بموجبه إعادة الحكم الذاتي لكوسوفو ومنح سلطات واسعة للألبان(1). وأكد المخطط الأوروبي على احترام الاندماج الإقليمي ليوغسلافيا ووحدتها الترابية، وهذا دليل على عدم الاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من طرف الألبان .

وذهبت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أبعد في تدخلها في قضية كوسوفو، إذ قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي حول الوضع في كوسوفو، والذي صادق على التقرير الأوروبي في 5 أوت 1993، وأصدر قرارا طالب فيه إحلال السلام في البوسنة وحل قضية كوسوفو عن طريق منح الألبان حكما ذاتيا واسعا في إطار وحدة جمهورية يوغسلافية الاتحادية(2). وبين قرار الأمم المتحدة بوضوح عدم تغيير حدود جمهورية يوغسلافيا وكوسوفو جزء لا يتجزأ من يوغسلافيا.

وناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة كوسوفو في 24 ديسمبر 1994 وصوتت على لائحة ب 114 صوتا بنعم وامتنعت دولتان عن التصويت وهما الهند وروسيا، وغابت أربعون دولة، تطالب فيها بإزالة كل التشريعات والقوانين العنصرية المطبقة في كوسوفو على الألبانيين وإعادة مؤسسات الحكم الذاتي التي كانت سارية المفعول قبل

(1) Franklin De Frieze, *Kosovo Stable and Explosive*, Helsinki Monitor N° 2 1995, p.3.

(2) جعفر عبد الهادي صاحب، *توظيف العامل الديني في الأزمة اليوغسلافية، دراسة تحليلية لوضع مسلمي البوسنة والهرسك وسنجاق وإقليم كوسوفو*، (المستقبل العربي عدد 255، 11 سبتمبر 1997)، ص 72.

إلغاء الحكم الذاتي، ومواصلة الحوار مع الممثلين الألبان في كوسوفو وذلك برعاية المؤتمر الدولي ليوغسلافيا السابقة.(1) ولم تمتثل بلغراد لقرارات الأمم المتحدة، لأن القوانين العنصرية بقيت سارية المفعول حتى تدخل الحلف الأطلسي عسكرياً في النزاع . لقد ادعى البعض أن كوسوفو عرف استقراراً لمدة تزيد عن أكثر من ست سنوات، فالعنف لم يصل إلى مرحلة كبيرة من الخطورة بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية وذلك بسبب التحذيرات والتهديدات الأمريكية. ونعتقد أن التحذيرات الأمريكية ليست السبب الرئيسي في إخماد البركان الألباني الهائج، وإنما هناك عوامل أخرى ساهمت بقسط كبير في عدم اندلاع الحرب ومن بينها ما يلي:

- 1- السياسة السلمية التي اتبعتها الألبان بقيادة روجوفا .
 - 2- اهتمام الزعيم الصربي بحرب البوسنة.
 - 3- استبعاد المقاومة المسلحة سبب نقص الأسلحة لدى الألبان.
- وسنبحث كل ذلك في المطالب الثلاثة التالية.

المطلب الأول: القمع الصربي

لقد تغير الوضع السياسي والأمني في كوسوفو بسبب ظهور جيش تحرير كوسوفو الذي اختار المقاومة المسلحة. وشهد الإقليم في أواخر التسعينات تصعيداً لأعمال المقاومة المسلحة والتي قابلها تصعيد وحشي للقهر والاضطهاد من طرف الصرب. وحسب دراسة قام بها هاري باباسريو حول أسباب استعمال العنف والوسائل القمعية الصربية ضد الألبان في كوسوفو فقد أرجعها إلى ما يلي :

1- يجب التذكير أن الصرب هزموا في كرواتيا وطرد عشرات الآلاف من أراضيهم سنة 1995.

2- تصميم الصرب على عدم تكرار الهزيمة التاريخية الثانية في كوسوفو وذلك عن طريق إتباع وسيلتين هما:

أ- القضاء على جيش تحرير كوسوفو وإرهاب الألبان مما يؤدي بهم إلى الخضوع والاستسلام.

ب- طرد عدد كبير من الألبان من كوسوفو، وتغيير البنية الديموغرافية القائمة حسب النسب التالية 90% ألبان و10% صرب.(2)

بدأت المقاومة المسلحة بقيادة جيش تحرير كوسوفو الذي اتبع إستراتيجية حرب العصابات سواء في القرى أو المدن ومهاجمة الأهداف الصربية الشرطة والجيش والعملاء الألبان المتعاونين مع المخابرات تعطي ثمارها في تدويل قضية كوسوفو. وعند بدء المقاومة المسلحة، كان جيش تحرير كوسوفو تنقصه الخبرة العسكرية

(1)Franklin De Frieze, op.cit.p.4

(2)Harry Papasotiriou , op.cit.p.47.

لمواجهة التفوق العسكري الصربي المزود بالأسلحة الثقيلة مثل الدبابات والمدفعية والطائرات. ومع مرور الوقت، أصبح جيش تحرير كوسوفو منظماً ومدرباً، وذلك بفضل الضباط الألبان الذين شاركوا في حرب البوسنة وكرواتيا في منتصف التسعينات، وأصبحوا مسئولين عن القيادة والتدريب في جيش تحرير كوسوفو الذي بلغ عدده 30 ألفاً جندياً في نهاية التسعينات

"ونشرت السلطات الصربية قوة عسكرية متعددة المهام، لمواجهة حركة المقاومة المسلحة، شملت الشرطة وقوة وزارة الداخلية اليوغسلافية المدعومة بالأسلحة الثقيلة والتي عرفت بالقهر والتعذيب وكذلك الميليشيات التي كانت تحت رقابة الشرطة السرية. (1) والتي مارست التعذيب والقتل ضد المدنيين الألبان الساكنين في القرى أين حدثت أبشع صور لخرق حقوق الإنسان. وحسب الفيدرالية الهلسنكية الدولية لحقوق الإنسان في ألبانيا فإن حالات كثيرة حدثت بشأن انتهاك حقوق الإنسان في كوسوفو شملت ما يلي:

1-35 حالة أدت إلى الوفاة، خمس منها نتيجة تعسف ووحشية الشرطة الصربية أثناء الاعتقالات.

2-5031 من حالات التعذيب وسوء المعاملة.

3-596 إيقافاً تعسفياً.

4-تم استدعاء 1288 شخصاً لمراكز الشرطة من أجل الاستطاق.

5-تفتيش 425 منزلاً.

6-10 حالات أخرى عن تعسف في حقوق الإنسان ضد ألبان كوسوفو من طرف الشرطة الصربية. (2) والإحصاءات السابقة عينة من منظمة حقوق الإنسان حول تعسف الشرطة الصربية، وازداد الوضع تدهوراً حتى وصل إلى مرحلة التطهير العرقي لألبان كوسوفو. واعتبرت صربياً جيش تحرير كوسوفو منظمة إرهابية يجب القضاء عليها عن طريق استعمال جميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية. ولتحقيق الهدف استعمل الجيش، الصربي الأسلحة الثقيلة لمطاردة المقاومين المتمركزين في القرى الألبانية. وحسب والاس حذرت الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية الإدارة الأمريكية من الأعمال التالية:

1-أن الصرب قاب قوسين من القيام بهجوم واسع النطاق في كوسوفو.

2-كما خططت الحكومة اليوغسلافية في منتصف فبراير 1998 لدحر ألبان كوسوفو ووضعت وحدات من المدرعات في حالة طوارئ.

3-تحويل وحدات قتالية من بلغراد إلى كوسوفو. (3)

(1)Kosovo conflict, www.expert.com/ acceded january 20007.11

(2)International Helsinki Federation for Human Rights, Human Rights in Albania, Belarus, Slovakia, Federal Republic of Yugoslavia, I.H.F. for Human Rights, July 1 1998, p.45.

(3)Wallace.J.Thies, *Compellence, Failure or Coercive Success ?The Case of NATO and Yugoslavia*, *Comparative Strategy* vol:22 issue 3 2003, p.245.

وكانت وكالة المخابرات الأمريكية صادقة في المعلومات التي وصلت إليها، فالقوات الصربية ارتكبت مجازر ضد المدنيين الأبرياء في عدة مناطق من كوسوفو وخاصة في منتصف التسعينات .

وأوفدت الإدارة الأمريكية مبعوثها الخاص في البلقان روبر جيلبار لمقابلة رئيس جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية ميلوسوفيتش . وصرح المبعوث الأمريكي يوم 23 فبراير 1998 أن بلغراد لديها خياران وهما:

1- إما التعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد حل لمشكل كوسوفو ، وستكافأ بتخفيض العقوبات الدولية المفروضة عليها .

2- إما أن تواجه العزلة إذا صعدت العنف في كوسوفو. (1) كما وصف جيش تحرير كوسوفو بمنظمة إرهابية .

إن إطلاق مصطلح الإرهاب على جيش تحرير كوسوفو معناه إعطاء الضوء الأخضر وذريعة شرعية للنظام القمعي الصربي من أجل القضاء على المقاومة الألبانية المتمركزة في القرى واضطهاد وقمع المدنيين الألبان. واستغلت وسائل الإعلام الصربية تصريحات جيلبار وأعدت بثه عدة مرات ، وبعد أسبوع من تصريح جيلبار حدثت مجزرة في قرية درنيكا (Drenica) حينما أغارت الشرطة الصربية على المنطقة التي تعتبر معقلا لجيش تحرير كوسوفو. فالقوات الخاصة المدعمة بالدبابات والطائرات "هاجمت على الإقليم وأحرقت القرى وقتلت عائلة الزعيم الألباني وقائد جيش تحرير كوسوفو آدم جاشاري . فقد أبيدت عائلته بأكملها ، وهي تتكون من عشرة أفراد ولم يسلم منها لا الشاب ولا الكهل من سن 16 سنة إلى 75 سنة. (2) فالمجزرة راح ضحيتها 25 فردا قتلوا بوحشية لم يشهدوا إقليم كوسوفو منذ الحرب العالمية الثانية ، ومما لا شك فيه أن هذه المجزرة هي نتيجة تصريح المبعوث الأمريكي الذي ارتكب خطأ فادحا لأنه منح فرصة لصربيا من أجل إبادة الألبان وادعاء بلغراد بأنها تحارب الإرهاب. وفي الحقيقة فإنها أبادت السكان الأبرياء والتكثيل بأجسادهم وجثثهم . ونتيجة لمجزرة درنيكا فر سكان القرى من منازلهم بحثا عن أماكن آمنة في كوسوفو .

لقد تدخلت الأمم المتحدة في قضية كوسوفو بعد مجزرة درنيكا وكذلك على ضوء التقارير العديدة حول تعسف في استخدام القوة من طرف الشرطة الصربية ضد المدنيين، ولهذا الغرض صادق مجلس الأمن الدولي على قرار رقم 1160* في شهر مارس 1998، والذي أدان كلا الطرفين الألباني والصربي في استعمال القوة المفرطة ويدين لجوء قوات الشرطة الصربية إلى استعمال القوة المفرطة ضد المدنيين المتظاهرين

(1) wallace.J.Thies, ,op.cit.p.248.

(2) Kosovo conflict, <http://www.all-net.com/index.htm> acceded 4 January 2007.

*يحتوي قرار مجلس الأمن رقم 1119 على خمسة صفحات وعلى عدة عناصر منها: فرض حظر على بيع الأسلحة ووقف أعمال العنف، وتقديم قرارات حول حقوق الإنسان وإجراء مفاوضات لحل الأزمة، ولمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 1

سلميا قي كوسوفو ،وكذلك جميع أعمال الإرهاب التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو غيره من الجماعات والأفراد، وكل دعم خارجي لأنشطة الإرهاب في كوسوفو، بما في ذلك الدعم بالمال والسلاح والتدريب.(1) ولقد بين قرار مجلس الأمن أن نشاط جيش تحرير كوسوفو عمل إرهابي، بينما لم يعتبر أو يشر إلى مجزرة درنيكا بأنها أعمال إرهابية. وأكد وطالب مجلس الأمن الدولي بما يلي:

1- أن تتخذ جمهورية يوغسلافية الاتحادية فورا الخطوات اللازمة من أجل تحقيق حل سياسي لمسألة كوسوفو من خلال الحوار...

2- أن تدين الزعامة الألبانية في كوسوفو جميع أعمال الإرهاب، ويشدد على أنه ينبغي لجميع عناصر الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فقط.

3- أن تتدخل سلطات بلغراد وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو عاجلا ودون شروط مسبقة في حوار هادف بشأن قضايا المركز السياسي... (2)

فيما يتعلق بوضع كوسوفو تمسك قرار مجلس الأمن بمبدأ احترام الوحدة الترابية ليوغسلافيا وسيادة بلغراد على كوسوفو، ومنح كوسوفو حكم ذاتي موسع، أي إعادة الحكم الذاتي الذي كان مطبقا في السابق ولكن بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي ولم يعترف القرار بانفصال كوسوفو عن الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية.

لم تمتثل بلغراد لقرار مجلس الأمن الدولي، بل ازداد القمع الصربي ضد المدنيين الألبان وازدادت الاشتباكات بين القوات الفيدرالية اليوغسلافية وجيش تحرير كوسوفو، مما أدى إلى هروب عشرات الآلاف من المدنيين الألبان والبحث عن مناطق آمنة سواء في كوسوفو أو الدول المجاورة. وهذا ما أدى بمجلس الأمن إلى إصدار قرار في 23 من سبتمبر 1998 تحت رقم 1119 والذي لم يصف هذه المرة أعمال جيش تحرير كوسوفو بالأعمال الإرهابية وإنما "إدانة زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية جميع الأعمال الإرهابية، ويؤكد على أن جميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون غيرها.(3) ويختلف هذا القرار* عن سابقه وخاصة فيما يتعلق بالأزمة والكارثة الإنسانية وشبكة الوقوع لألبان كوسوفو وهو مشكل اللاجئين الألبان الذين واجهوا عدة مشاكل، كسوء التغذية، الأوبئة والإيواء وخاصة مع حلول فصل الشتاء. طالب القرار سلطات جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو بأن تتخذ فورا خطوات من أجل تحسين الحالة الإنسانية وتفادي حدوث كارثة إنسانية... إزاء اشتداد القتال في كوسوفو وخاصة استخدام القوة المفرط من قبل قوات الأمن الصربية والجيش اليوغسلافي مما أسفر عن وقوع إصابات

(1) http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_RES_1203.pdf

(2) Ibid

(3) http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_1203.pdf

*لمزيد من التفاصيل حول قرار 1203، انظر الملحق رقم 2

عديدة بين المدنيين وتشريد أكثر من 230.000 شخص من ديارهم، حسب تقدير الأمين العام(1). وتجنباً لحدوث كارثة إنسانية طالب مجلس الأمن بسحب القوات اليوغسلافية من كوسوفو، إلا أن بلغراد لم تسحب جيشها من كوسوفو أو على الأقل تخفيض قواتها العسكرية المنتشرة هناك، وفي الحقيقة فإنها زادت من قواتها العسكرية منذ اندلاع المعارك بين جيش تحرير كوسوفو والقوات اليوغسلافية. ويمكن تبيان ذلك من خلال هذه الإحصاءات التي تبين زيادة عدد القوات اليوغسلافية .

جانفي	1998	22 ألف جندي
فبراير	1998	25 ألف جندي
15 مارس	1998	29 ألف جندي
24 مارس	1999	36 ألف جندي

Michael M.C.Guire, ,op.cit.p.10.

وكان أعلى مستوى بلغته القوات اليوغسلافية في كوسوفو في 24 مارس سنة 1999، وهو تاريخ تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو وبداية الهجوم الجوي.

وزدادت مأساة المدنيين الألبان نتيجة الهجمات الصربية، لأن الكثير منهم أُجبروا على ترك منازلهم ولجئوا إلى الجبال والغابات، ومع حلول فصل الخريف والشتاء، بدت مسألة اللاجئين أزمة إنسانية ذات أبعاد دولية. فالمجتمع الدولي اعترف بوجود كارثة إنسانية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومع مرور الأيام والشهور ازداد عدد المتشردين والفارين من جحيم الحرب. وعند حلول أكتوبر 1998 خلفت الحرب أكثر من 200 ألف لاجئ داخل إقليم كوسوفو بدون مأوى وخاصة مع حلول فصل الشتاء ودمرت الكثير من المباني، وانتشرت في الإقليم رائحة الجثث الذين قتلوا عمداً من طرف القوات الصربية(3)، التي طبقت سياسة الأرض المحروقة من تدمير ألي للمنازل والقرى الألبانية ونهبها قبل إحراقها، واعتماد سياسة التهريب في المدن، وشنت حملة قمعية لا مثيل لها من خلال أعمال التعذيب حتى الموت.

المطلب الثاني : الكارثة الإنسانية.

أصبحت الكارثة الإنسانية أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين وهو ما دفع الأمين العام للحلف الأطلسي خافيير سولانا إلى التهديد باستعمال القوة ضد النظام القمعي لميلوسوفيتش. ولقد تزامن التهديد باستعمال القوة مع وصول المبعوث الأمريكي الخاص إلى بلغراد ريشارد هولبروك لمقابلة الرئيس اليوغسلافي. واعتمد الأمين العام على عدة مبررات للتهديد باستعمال القوة ومن بينها:

- 1- عدم امتثال يوغسلافيا لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم 1160 و1199.
- 2- الخطر الوشيك بوقوع كارثة إنسانية كما بينه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 4 سبتمبر 1998 .

(1) http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES.pdf

(2) Dana.H.Allin, , op.cit,p.53.

3- يوضح لائحة قرار رقم 1199 التدهور الخطير لحقوق الإنسان والذي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين في المنطقة.

4- استحالة الحصول في الوقت القصير على قرار من مجلس الأمن يجيز استعمال القوة. (1)

ولأول مرة هدد فيها الحلف الأطلسي باستعمال القوة ضد القوات الصربية المتمركزة في كوسوفو وداخل جمهورية صربيا، بعد أن رفض الامتثال للقرارات السابقة للأمم المتحدة ومجلس الأمن رقم 1203 الذي طالب "بأن تمتثل جمهورية يوغوسلافية الاتحادية امتثالا كاملا وسريعا للقرارين 1160 (1998) و 1199 (1998)، وأن تتعاون بالكامل مع بعثة التحقيق في كوسوفو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع بعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو التابعة لمنظمة الحلف الأطلسي. ويطالب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو وجميع الأطراف الأخرى المعنية بأن تحترم حرية حركة أفراد بعثة التحقيق التابعة لمنظمة التعاون في أوروبا وغيرهم من الموظفين الدوليين. (2) والشيء الجديد في قرار الأمم المتحدة هو مصادقة مجلس الأمن على إرسال بعثة أوروبية للتقصي ومراقبة وقف إطلاق النار الموقع بين ميلوسوفيتش وهولبروك وحرية تحليق الطائرات الحربية التابعة للحلف الأطلسي فوق أراضي كوسوفو لمراقبة مدى امتثال صربيا لوقف إطلاق النار في كوسوفو*.

وكان المبعوث الأمريكي إلى بلغراد يتمتع بخبرة كبيرة في التفاوض مع الزعيم الصربي ميلوسوفيتش لأنه تقلد منصب المبعوث السابق في حرب البلقان، وحمل معه العصا والجزرة، فالعصا هي التهديد باستعمال القوة من طرف الحلف الأطلسي والجزرة هي الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ورفع حظر بيع السلاح إلى بلغراد.

كانت المفاوضات مع ميلوسوفيتش، كعادتها صعبة ومعقدة، واستمرت لمدة اثني عشر يوما وأكثر من خمسين ساعة وجها لوجه بين هولبروك وميلوسوفيتش، وفي نهاية المطاف اتفقا الطرفان على الآتي:

- 1- سحب عدد كبير من القوات العسكرية المسلحة الصربية.
- 2- نشر 2000 مراقب غير مسلح من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة وقف إطلاق النار.
- 3- إجراء مفاوضات شاملة لإعادة الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو. (3)
- 4- إنهاء أعمال العنف والعمليات الإرهابية المناهضة للقانون الدولي.
- 5- بناء مؤسسات تنفيذية وتشريعية وإجراء انتخابات حرة لألبان كوسوفو في ظرف تسعة أشهر.

-6

(1) Catherine Guichard, *International Law and the War in Kosovo*, Survival Vol:4:1 N°2 Summer 99, p.27.

(2) http://www.un.org/Arabic/docs/SCouncil/SC_RES_1203.pdf

* حول أهم محتوى قرار مجلس الأمن رقم 1203 انظر الملحق رقم 3.

(3) Dana.H.Allin, op.cit, p.54.

لا يعترف الاتفاق باستقلال كوسوفو، بينما أكد الوحدة الترابية لجمهورية يوغسلافيا ووقف إطلاق النار بين الجيش اليوغسلافي وجيش تحرير كوسوفو، وأهم ملاحظة حول الاتفاق هي عدم مشاركة واستشارة ألبان كوسوفو في المفاوضات حول البنود المتفق عليها بين هولبروك والرئيس اليوغسلافي.

إن قبول بلغراد نشر 2000 مراقب من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي هو في الحقيقة اعتراف بتدويل قضية كوسوفو، الذي كانت صربيا ترفضه دائما. ومن جهة أخرى فالتدويل هو الهدف الذي كان يبحث عنه روجوفا الزعيم الألباني منذ سنوات. والتدويل معناه تنازل ميلوسوفيتش الذي كان دائما يتمسك بمبدأ كون مسألة كوسوفو مسألة يوغسلافية داخلية، إضافة إلى ذلك فيجب التذكير أن النظام اليوغسلافي أجرى استفتاء شعبيا صوت عليه المواطنون اليوغسلاف حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوسوفو.

وإذا نظرنا إلى مهام المراقبين الدوليين فلهم خمس وظائف في الإقليم وهي:

- 1- مراقبة وقف إطلاق النار.
- 2- إرسال تقارير عن أي خرق لوقف إطلاق النار.
- 3- مدة المراقبين الدوليين غير محددة في كوسوفو.
- 4- المحافظة على الاتصال مع سلطات الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية والأحزاب السياسية في كوسوفو وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- 5- إرسال التقارير والتوصيات لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية(1).

وفي الحقيقة فالمراقبون ليسوا قوة متعددة الجنسيات أو قوة حفظ السلام فهم عسكريون بزي مدني وغير مسلحين، ووظيفتهم التنقل بكل حرية عبر كامل تراب كوسوفو بدون قيود من طرف الجيش اليوغسلافي وجيش تحرير كوسوفو. وضع تطبيق وقف إطلاق النار حدا لإبادة المدنيين الألبان، وتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم هي أهم وظائف ومهام المراقبين الدوليين.

واتخذت إجراءات أمنية ووقائية لحماية المراقبين الدوليين، تمثلت في نشر أكثر من 2000 جندي من قوة الحلف الأطلسي على الحدود المقدونية اليوغسلافية لإجلاء المراقبين في حالة تعرض حياتهم وأمنهم للخطر. ولقد واجه المراقبون الدوليون عدة مشاكل وعراقيل من طرف الجيش اليوغسلافي في كوسوفو، لم يسمح لهم بالدخول إلى المناطق التي تم فيها خرق لوقف إطلاق النار أو التنقل بكل حرية في كوسوفو.

ولم يصمد الاتفاق طويلا، فلقد حدثت تطورات أمنية خطيرة في مدينة راكاك Racak () الواقعة جنوب العاصمة بريشتينا في شهر جانفي 1999، والتي لا يزيد عدد سكانها عن 300 فرد من بين 2000 الذين فروا من جحيم البطش الصربي.

وقامت قوات الشرطة اليوغسلافية بشن عملية عسكرية على القرية و شاهد المراقبون أعمال الحرق المتعمد للقرى وإطلاق النار العشوائي على المدنيين، وبعد لحظات وجد

(1) Anne Laure Sans, L'intervention de l'OSCE dans les Balkans Heures et Malheurs de la Mission de Verification on Kosovo, International Studies Geneva 2/2004, p.48.

المراقبون الدوليون جثث 40 مدنيا منتشرة في عدة مناطق من القرية من بينهم 20 مدنيا في حفرة واحدة و5 جثث أخرى.(1)

والمجزرة هي أعنف وأشد وحشية من مجزرة درنيكا، لأن الرؤوس فصلت عن الأجساد وبينت التحريات أن إطلاق النار على المدنيين لا يتعدى مترا أو مترين وجميع الجثث مشوهة. وادعت السلطات الصربية بأنهم من مقاتلي جيش تحرير كوسوفو وأن بلغراد تخوض حربا ضد الإرهابيين. وفي الحقيقة فإن تشريح الجثث من طرف لجنة فنلندية مستقلة أثبتت أنهم مدنيون لا ينتمون إلى المقاتلين الألبان. وأدان المجزرة رئيس مهمة المراقبين الدوليين في كوسوفو الأمريكي ويليام ووك (William Walker) ووصفها بأنها جريمة ضد الإنسانية وتجاوزت كل ما رآه من قبل، وطالب السلطات اليوغسلافية إعطائها أسماء المجرمين والسماح في ظرف 24 ساعة لمفتشي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بإجراء تحقيق وحمل المسؤولية للرئيس الصربي وذكره بالاسم لأن المجزرة نفذت بأمره.(2) وأدان المجزرة المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

أزعجت تصريحات ووكر بلغراد التي اتهمته بخرق اتفاق 15 أكتوبر المبرم بين هولبروك وميلوسوفيتش. وقررت بلغراد بأنه غير مرغوب فيه ويجب عليه مغادرة البلاد خلال 48 ساعة. ورفضت دخول ممثل المحكمة الدولية لجرائم الحرب في لاهاي إلى التراب اليوغسلافي من أجل تقصي الحقائق حول مجزرة راكاك.

لقد تركت مجزرة راكاك أثارا سلبية من عدة نواحي من بينها :

- 1- نهاية الاتفاق المبرم بين ميلوسوفيتش وهولبروك.
 - 2- تحدي بلغراد للشرعية الدولية وللمجتمع الدولي.
 - 3- عدم جدوى المراقبين الدوليين وعجزهم عن فرض الأمن والسلام في كوسوفو.
 - 4- ازدادت موجات اللاجئين الألبان سواء في داخل كوسوفو أو الدول المجاورة مثل الجبل الأسود، جمهورية ألبانيا وجمهورية مقدونيا.
- ونتيجة للوضع المتدهور في الإقليم التقت مجموعة الاتصال* التي تأسست أثناء مفاوضات الخلاف البوسني في لندن يوم 22 جانفي 1999 للرد على مجزرة راكاك واتخاذ إجراءات اللازمة، إذ طالبت من الصرب وقف الهجوم على كوسوفو، وسحب القوات العسكرية والشرطة والتعاون مع المحققين الدوليين لجرائم الحرب الدولية، وأدان أيضا المجزرة المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

(1) Alex.J.Bellamy, *Reconsidering Rambouillet, Contemporary Security Policy*, vol :22 N°1 April 2000, p.33.

(2) Wallace.J.Thies, op.cit.,p. ;249.

*مجموعة الاتصال أسست في 24 افريل 1994 وتتكون من خمسة أعضاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ألمانيا، فرنسا وبريطانيا. وظهرت مجموعة الاتصال الخاصة بكوسوفو وتتكون من وزراء خارجية ستة دول وهم: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، أيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومراقبة الوضع في كوسوفو. (1) وأكدت على أن الوضع في كوسوفو مازال يهدد الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، وقرروا استدعاء ممثلين من ألبان كوسوفو والجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية إلى اجتماع بقصر رامبويه قرب باريس بفرنسا. واتفقوا على أهم المبادئ التي ستشكل قاعدة التفاوض في مؤتمر باريس وهي:

- 1- ضرورة وضع حد سريع للعنف واحترام وقف إطلاق النار وحل سلمي للأزمة.
 - 2- إيجاد حل نهائي لمشكل كوسوفو عن طريق مرحلة انتقالية تدوم ثلاث سنوات.
 - 3- عدم تغيير وضع كوسوفو من جانب واحد والتأكيد على وحدة التراب اليوغسلافي.
 - 4- احترام حقوق الأقليات اللغوية والمؤسسات الدينية والتعليمية.
 - 5- إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت مراقبة منظمة التعاون الأوروبي.
 - 6- إطلاق سراح السجناء السياسيين ومتابعة قضائية للأعمال المرتكبة لجرائم الحرب. (2)
- لا تبين المبادئ التي اتفقت عليها مجموعة الاتصال أية تنازلات حول وضع إقليم كوسوفو، فهو جزء لا يتجزأ من يوغسلافيا. وأطراف النزاع في كوسوفو ليس لديهم اختيار في المشاركة أو عدم المشاركة، فصربيا مهددة من طرف الحلف الأطلسي بالضربات الجوية، وإذا رفض الألبان المشاركة فالمجتمع الدولي سيتخلى عنهم. فالطرفين مجبران على المشاركة في مؤتمر رامبويه.

المطلب الثالث: مفاوضات رامبويه (Rambouillet)

حدد يوم 8 فبراير لبداية المفاوضات "ومنح للوفد الصربي والألباني مهلة 21 يوما لقبول المخطط، وأن أي فشل في المفاوضات ستتجر عنه إجراءات عقابية ضد أي طرف يتسبب في فشل المفاوضات" (3)

وقاد الوفد الألباني زعيم جيش تحرير كوسوفو هاشيم ثاسي (Hachim thaci) بدل من الزعيم المعتدل إبراهيم روجوفا. وهذه أول مرة يترأس فيها جيش تحرير كوسوفو الوفد الألباني في مفاوضات دولية، وهذا يعني أن جيش تحرير كوسوفو ليس منظمة إرهابية كما ادعت بلغراد أو كما وصفها المبعوث الأمريكي روبرت هولبروك. وترأس الوفد اليوغسلافي ميلان ميلوتونوفيك (Milan Milutonovic)، وهذا عكس مفاوضات السلام حول البوسنة والهرسك التي انعقدت في القاعدة الجوية الأمريكية بدايون.

وترأس المفاوضات وفد يتكون من خمسة دول وهي أمريكا، روسيا، وألمانيا، وفرنسا وبريطانيا. ويحتوي اتفاق رامبويه على ثمانية فصول*، والنص الأصلي هو باللغة الفرنسية. وتطرقت مسودة الاتفاق الإطار إلى المساواة ووقف العنف ومؤسسات الحكم

(1)Wallace.J.Thies .op.cit.p.249.

(2)jean Pierre Lortie J.C.Q,op.cit.p.20.

(3)Alex.J.Bellamy,op.cit.p.36.

*تطرق الفصل الأول إلى الإطار الدستوري، الفصل الثاني إلى الشرطة والأمن المدني العام، الفصل الثالث إلى سير ومراقبة الانتخابات، الفصل الرابع إلى المسائل الاقتصادية، الفصل الخامس إلى المؤسسات، الفصل السادس الالتزامات العامة، الفصل السابع إلى الوسيط والثامن التعديلات والوضع النهائي،

الذاتي جميع سكان كوسوفو يستفيدون ،بدون تمييز من الحقوق والحريات بمقتضى الاتفاق ومواطنو كوسوفو لهم الحق في حكم ذاتي ديمقراطي يمارس بواسطة المؤسسات التشريعية ،القضائية والتنفيذية ومؤسسات أخرى طبقا للاتفاق.ونصت المادة الثانية على الوقف الفوري لاستعمال القوة ،وأي خرق يجب أن يبلغ للمراقبين الدوليين ،ووجود قوات شبه عسكرية في كوسوفو مناف للاتفاق ،ونص على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم.(1)

وإذا نظرنا إلى الفصل الخامس من الاتفاق المتعلق بإقامة المؤسسات السياسية في كوسوفو وخاصة التشريعية والتنفيذية والقضائية ،وفيه مواد تخص الصلاحيات المخولة للحكومة الفيدرالية اليوغسلافية في كوسوفو أثناء إعادة الحكم الذاتي. "واختصاصات السلطات اليوغسلافية محددة في الفصل الخامس، المادة الثالثة(1) وأهمها الوحدة الترابية، الحفاظ على السوق الأوروبية المشتركة في داخل الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية، الوحدة النقدية، الدفاع، السياسة الخارجية الجمارك، الضرائب الفيدرالية والانتخابات الفيدرالية وميادين أخرى محددة في الاتفاق(2).تبين لنا المواد السابقة أن إقليم كوسوفو غير مستقل عن بلغراد وأن الوحدة الترابية يجب احترامها من كلا الطرفين .وفي مجال بناء المؤسسات السياسية فأهم مادة هي المؤسسة التشريعية والرئاسية والانتخابات.تنتخب كوسوفو رئيسها والوزير الأول والمجلس التشريعي يتكون من 120 عضوا و80 عضوا ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر و40 ينتخبون من طرف أعضاء المجالس البلدية.وينتخب رئيس الجمهورية من طرف أغلبية المجلس التشريعي لفترة ثلاث سنوات

وأهم بند في الاتفاق هو المتعلق بالمسؤولية الدولية على كوسوفو،فلو تعمقنا في التحليل ،فالجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية ليست لها سلطة على إقليم كوسوفو وهذا يتنافى مع مبدأ السيادة على التراب ،ويدل على أن سلطة بلغراد على كوسوفو تتحول إلى سلطة جديدة بقيادة قوة دولية تسمى قوة كوسوفو التي فرضت قيودا صارمة على القوات العسكرية والشرطة اليوغسلافية .والمادة الثامنة من الفصل السابع نصت على فرض قيود على كل النشاطات وحركات ووظيفة القوات العسكرية اليوغسلافية ،ونشر قوات دولية في كوسوفو يجب أن يتم بدون عراقيل ،ومن صلاحياتها المراقبة والتفتيش لكل المراكز في كوسوفو بما فيها المنطقة الحدودية وحرية التنقل البرية والجوية والمائية بدون قيد أو شرط في داخل يوغسلافيا.(3)

ولتجنب حدوث التمييز العرقي في الإقليم نص الاتفاق على وضع آليات لمنع انتقام الصرب من الألبان وعدة إجراءات لحماية حقوق الإنسان مثل حق استعمال الرموز والشعائر الوطنية ،اللغة،الثقافة،الدين وعدم التمييز العنصري.فالمبادئ سألقة الذكر وضعت على طاولة المفاوضة في باريس.وكان أهم فاعل في المفاوضات الأمريكي

(1)Rambouillet accord,http :www.france.diplomatie.fr.actual/dossiers/kosovo/kosovo76.html

(2) Ibid.

(3)Ibid

كريستوف هيل الذي له تجربة وخبرة كبيرة في المفاوضات التي لم تكن مباشرة بين الوفدين اليوغسلافي والألباني، بسبب رفض الوفد الصربي الحكومي الجلوس وجها لوجه مع الوفد الألباني بقيادة زعيم جيش تحرير كوسوفو، لأنه ببساطة في نظر الحكومة اليوغسلافية منظمة إرهابية، مما أدى بالمفوض الأمريكي إلى التنقل من حجرة إلى أخرى عدة مرات.

وكان من المتوقع أن تدوم المفاوضات أسبوعاً، لكنها استمرت إلى غاية 23 فبراير. لم تسفر الجولة الأولى من المفاوضات عن أية نتائج فلا الوفد الصربي ولا الألباني كانا مستعدين لإمضاء وثيقة رامبوييه. وقدم الوفد الصربي مسودة مغايرة لاتفاق الإطار وتضمنت رفض القيود المفروضة على صلاحيات السلطة اليوغسلافية في كوسوفو وتقليص سلطات المجلس التشريعي وإلغاء الدستور والمحكمة العليا ومنصب الرئيس واستبداله بحكومة مجلس الوزراء(1). وتعني المسودة المقترحة من طرف بلغراد التقليل من سلطات الحكم الذاتي في كوسوفو، إضافة إلى ذلك ادعى الوفد الصربي بأنه ليست هناك ضمانات لحماية الأقلية الصربية القاطنة في الإقليم. واعتبر الوفد الصربي فترة ثلاث سنوات لتحديد الوضع النهائي لكوسوفو هو بمثابة الاستقلال عن الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية، والحكم الذاتي ما هو إلا خطوة نحو الاستقلال.

ومن جهته كان الوفد الألباني منقسماً بين المعتدلين بقيادة ابراهيم روجوفا والمتشددين بقيادة جيش تحرير كوسوفو هاشيم ثاسي. فقد قبل ابراهيم روجوفا بالحكم الذاتي وتحديد الوضع النهائي لكوسوفو في فترة ثلاثة سنوات، بينما ألح وفد جيش تحرير كوسوفو بأنه ليس هناك أية إشارة إلى الاستقلال، ورفض فكرة حل جيش تحرير كوسوفو وتحويله إلى شرطة كوسوفو. وكان يأمل أن يبقى الجيش كأهم جيش في كوسوفو وتحت قيادة حكومة كوسوفو المنتخبة.

إن المسألة الأمنية من مهمة القوة الدولية التي سيتم نشرها في كوسوفو وهي المسئولة المباشرة عن المسائل الأمنية الداخلية والخارجية، وهذا يعني أن حكومة بلغراد ليست لها أية سلطة وسيادة على إقليم كوسوفو.

ونتيجة لعدم إحراز أي تقدم في المفاوضات بين الطرفين تدخلت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في القضية وتنقلت إلى رامبوييه، ورغم ذلك توقفت المفاوضات بطلب من الوفد الصربي الذي طالب مهلة لاستشارة سلطات بلغراد.

وانطلقت الجولة الثانية وأعطيت مهلة 21 يوماً لقبول المخطط. وحاول الوفد الروسي إقناع الحكومة اليوغسلافية قبول قوة حفظ السلام الدولية في كوسوفو، وبالمقابل وعدت روسيا بلغراد بأنها ستشارك في القوة الدولية في كوسوفو، والتي تكون مستقلة عن الحلف الأطلسي.(2)

(1) Marc weller, *The Rambouillet Conference on Kosovo*. *International Affairs*, Vol ,75, N° 2, April 1999,p.236.

(2) Alex .J.Bellamy, op.cit.p.40.

ومن جهة أخرى، هددت الولايات المتحدة الأمريكية الوفد الألباني بأنه إذا لم يوافق على المسودة فإن واشنطن سوف تتخلى عن شن الضربات الجوية ضد بلغراد والتي كان الحلف الأطلسي قد هدد بشنها. وحاولت إقناع وفد جيش تحرير كوسوفو بضرورة نزع سلاحه وعدم المطالبة بالاستقلال وإنما الحكم الذاتي فقط. وكان الوفد الصربي على أبواب إمضاء الاتفاق لو لا الملحق ب الذي أضيف في آخر المطاف من المفاوضات. و نص الملحق ب"على أن قائد الحلف الأطلسي له سلطة إقامة القواعد العسكرية لمراقبة المجال الجوي في كوسوفو وكذلك المنطقة الأمنية المشتركة المحددة ب 25 كيلومترا من حدود كوسوفو والتي تشمل المجال الجوي لجمهورية يوغسلافية بحدود 25 كيلومترا داخل التراب اليوغسلافي وأي تحليق غير مرخص أو استعمال نظام الدفاع الجوي لبلغراد في المنطقة الأمنية المشتركة سيؤدي إلى ردع عسكري من طرف قوة كوسوفو (KFOR) التي لها حق استخدام القوة العسكرية. إضافة إلى ذلك، فالموظفون التابعون للحلف الأطلسي وسيارتهم وطائراتهم لهم كامل الحرية في التنقل داخل التراب اليوغسلافي بما فيه المجال الجوي والمائي وبدون ترخيص أو موافقة مسبقة من طرف بلغراد، وإجراء مناورات عسكرية واستعمال أية منطقة للدعم اللوجستي والتدريب.(1)

استباح الملحق ب المجال الجوي والبري والمائي للحلف الأطلسي ولا يمكن لبلغراد الموافقة عليه، وهناك دلالة أخرى وهي أن بلغراد أصبحت قاعدة للحلف الأطلسي في البلقان، وهي لا تستفيد من خدمات الحلف الأطلسي الذي لا يدافع عنها بل يهددها. إن قبول الاتفاق معناه قبول الاحتلال العسكري للحلف الأطلسي.

ويتضمن الملحق العسكري لمسودة الاتفاق عدة قيود لسيادة يوغسلافية ومن بينها 1- لا يمكن حبس موظفي الحلف الأطلسي أو إجراء تحقيق معهم من طرف الحكومة الفدرالية اليوغسلافية.

2- يعفى الحلف الأطلسي من الرسوم الجمركية على السيارات والبواخر والطائرات والتجهيزات التي تدخل وتعتبر أو تخرج من التراب اليوغسلافي.

3- يجب على سلطات الحكومة الفيدرالية اليوغسلافية منح التسهيلات اللازمة لتنقل موظفي الحلف الأطلسي، السيارات، البواخر والطائرات عند عبور المجال الجوي والبري والبحري لجمهورية يوغسلافيا.

4- يجب على السلطات الفيدرالية اليوغسلافية مساعدة الحلف للحصول على الطاقة بأقل سعر ممكن ومنها الكهرباء والماء والغاز والمواد الأخرى التي يحتاجها الحلف للقيام بواجباته.(2)

(1) Rambouillet
/76.html
(2) Ibid.

Accord, <http://www.france.diplomatie.fr.actual/dossiers/kosovo/kosovo>

إن سماح بلغراد للحلف الأطلسي بإجراء مناورات عسكرية، جوية برية وبحرية معناه أن بلغراد أصبحت عضوا في الحلف الأطلسي، ومن جهة أخرى فهو يعتبر احتلالا عسكريا للحلف الأطلسي ليوغسلافيا. لقد كان من الصعب على بلغراد قبول الملحق العسكري، فلو حذف الملحق لربما قبلت بالاتفاق. وفيما يتعلق بالوفد الألباني، فلقد قبل المسودة وأمضى على الاتفاق يوم 18 مارس 1999 وذلك في حفل رمزي، بينما رفض الممثل اليوغسلافي حضور حفل إمضاء الاتفاق. وأكد الوفد الألباني أن المرحلة الانتقالية المحددة بثلاثة سنوات تتيح لشعب كوسوفو التعبير عن إرادته عن طريق استفتاء لتحديد مصيره. (1) فالمسودة نصت على أنه بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاق حيز التطبيق سيتم عقد اجتماع خاص لتحديد الإجراء النهائي لحل قضية كوسوفو على أساس إرادة الشعب. وفي الحقيقة ليست هناك أية مادة نصت على تقرير مصير شعب كوسوفو أو إجراء استفتاء. ويؤكد الاتفاق على أن كوسوفو جزء لا يتجزأ من جمهورية يوغسلافيا، ونعتقد ربما كانت هناك وعود شفوية أعطيت للألبان لإمضاء الاتفاق.

وموازاة مع رفض الصرب إمضاء الاتفاق، حدث تطور درامي في كوسوفو، وعبرت القوات الصربية حدود كوسوفو لتعزيز القوات العسكرية المنتشرة في الإقليم والتي يقدر عددها بـ 27 ألف جندي منتشرين في كوسوفو، 15 ألفا على الحدود الصربية الألبانية مدعمة بـ 150 قطعة من المدفعية الثقيلة وأكثر من 300 دبابة، في حين أن عدد قوات جيش تحرير كوسوفو لا يتعدى تسعة آلاف جندي. (2) وفي هذه الفترة بدأت القوات العسكرية اليوغسلافية في شن هجوم عسكري واسع النطاق استعملت فيه قوات برية وجوية ضد جيش تحرير كوسوفو المتحصن في القرى نتج عنه هروب مئات الآلاف من السكان الألبان باحثين عن أماكن آمنة في الجبال والغابات والدول المجاورة لكوسوفو مثل جمهورية مقدونيا وألبانيا والجبل السود والبوسنة والهرسك.

وعلى ضوء تلك التطورات الأمنية قررت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي سحب المراقبين الدوليين التابعين لها والمقدر عددهم بـ 2000 مراقب. وبهذه الطريقة وجد الألبان أنفسهم وحيدون يواجهون بطش القوات الأمنية اليوغسلافية، فلا مراقبا دوليا ولا شاهدا أو ملاحظا أجنبيا بإمكانه التنديد بالمجازر أو حماية المدنيين الأبرياء. انتقدت منظمة حقوق الإنسان انسحاب المراقبين الدوليين من كوسوفو، لأن ذلك يعني إعطاء الضوء الأخضر لنظام ميلوسوفيتش لتصعيد آلة القمع والاضطهاد ضد الألبان. والمبرر المقدم من طرف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي هو تعرض أرواح المراقبين للخطر، فماذا عن مئات الآلاف من المدنيين الألبان الذين تركوا يواجهون خطر الموت والمجاعة والأمراض؟ ألم تكن مهمة المراقبين هو الدفاع عن الألبان؟

ونتيجة للمأزق الذي وصلت إليه المفاوضات، صدر بيان من طرف رئيس المؤتمر أكد فيه أن اتفاق رامبوييه هو الحل الوحيد لمشكل كوسوفو، وانتهز الوفد الألباني الفرصة وأمضى على الاتفاق وتعهد بتطبيقه، بينما ضيع الوفد اليوغسلافي الفرصة وحاول عرقلة

(1) Marc weller, op. cit. p.236

(2) Eric Laurent, op. cit. p.103.

الإتفاق، وبعد استشارة مجموعة الإتصال فإننا نرى أنه ليس هناك حاجة لتمديد المفاوضات إلا إذا قبل الوفد الصربي الإتفاق.(1)

ولقد حاولت مجموعة الإتصال إقناع الرئيس اليوغسلافي بقبول الإتفاق، ولهذا الغرض أوفدت لجنة برئاسة سفير أمريكا في مقدونيا ريشارد هولبروك والروسي وريس مايوسكي (Boris Mayosky) والسفير النمساوي في يوغسلافيا. واجتمع الوفد مع الرئيس اليوغسلافي، وسمي اللقاء والمفاوضات بحوار الطر شان، وصرح ميلوسوفيتش أن ما يسمى بالهجوم في كوسوفو هو من اختراع وسائل الإعلام الغربية و دعاية جيش تحرير كوسوفو، والجيش لا يقوم بأية عملية عسكرية، وإنما أعمال منعزلة يقوم بها رجال شرطة(2). ولقد كان هدف هولبروك واضحا وهو إقناع بلغراد بقبول الإتفاق وإلا ستعرض بلغراد إلى ضربات جوية من طرف الحلف الأطلسي على القوات اليوغسلافية المنتشرة في كوسوفو وكذلك جمهورية يوغسلافية، وقال ميلوسوفيتش لهولبروك "bomb us go ahead" (هيا ابدأ القنبلة لكنك من المستحيل أن تحصل على كوسوفو). (3) ورد عليه هولبروك قائلاً يجب عليك أن تفهم بأنه إذا غادرت بدون اتفاق اليوم فالغارات الجوية ستبدأ في الحين.(4) وهذا هو آخر نقاش دار بين هولبروك وميلوسوفيتش، ونستنتج أن الزعيم الصربي لا يمتثل للشرعية الدولية سواء عن طريق الوسائل الدبلوماسية أو التهديد العسكري، في هذه المرة أصبحت مصداقية الحلف محض التجربة واستنفذت جميع الجهود والمبادرات ولم يبق إلا استعمال القوة.

وأصدر الأمين العام للحلف الأطلسي خافيير سولانا بيانا قال فيه "لقد أمرت ويسلي كلارك ببدء العمليات الجوية على الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية. واتخذت هذا القرار بعد مشاورات مكثفة في الأيام الماضية مع جميع الحلفاء، وبعدما أصبح جليا أن المجهودات الدبلوماسية الأخيرة للسير هولبروك فشلت في تحقيق حل سياسي تفاوضي لأزمة كوسوفو، فليس هناك بدائل مفتوحة سوى استعمال القوة العسكرية.(5) ويمكن إرجاع سبب رفض ميلوسوفيتش لاتفاق رامبوييه إلى الآتي:

- 1- توقع الانقسام في أوساط الحلف الأطلسي.
- 2- تأييد روسيا لموقف بلغراد وأن موسكو ستمارس ضغوطا على الحلف من أجل وقف الضربات الجوية.
- 3- توقع حدوث خسائر بشرية كبيرة للحلف والذي سينعكس سلبا على شعوب ودول الحلف الأطلسي،
- 4- رفض قبول قوات أجنبية على الأراضي يوغسلافيا.

(1) Marc Weller, op.cit.:p.236.

(2) Eric Laurent, op.cit.:p.104.

(3) Ibid, pp111,112.

(4) Loui.S.Well, op.cit.:p.300.

(5) Marc Weller, op.cit.P.; 36.

المبحث الثاني: اندلاع الحرب

منذ نهاية الحرب الباردة، شهدت الخلافات الدولية تغيرا في المنظور (paradigm) من الخلافات ما بين الدول إلى الخلافات داخل الدول. وأصبحت الخلافات الداخلية أهم خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. فالخلافات الداخلية هي عرقية أي بين مجموعة عرقية وأخرى. وتتميز هذه الخلافات بدرجة عالية من العنف، الاضطهاد، القمع، الإبادة والتطهير العرقي، فالمجتمع الدولي يجب أن يتحمل المسؤولية في وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الخلافات العرقية.

ومنذ تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو يوم 20 مارس 1999، باسم التدخل الإنساني، أثار ذلك المصطلح جدلا واسعا في أوساط الأكاديميين في العلاقات الدولية، القانون الدولي، تحليل الخلافات الدولية وحتى في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. فالتدخل الإنساني تم بدون موافقة مجلس الأمن الدولي أي أنه غير شرعي، ولكنه مبرر نظرا للحالة الخطيرة وتجنباً لحدوث كارثة إنسانية.

وتتناول هذه الدراسة تعريفا لمصطلح التدخل الإنساني، وما هي المعايير والشروط التي يجب توفرها في التدخل الإنساني؟ وما هي الآراء المؤيدة والمعارضة للتدخل؟ وما هو رأي اللجنة الدولية للسيادة والتدخل؟ وما هي الأسس الأخلاقية والقانونية المعتمدة في تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو؟

تختلف نظرية المدرسة الواقعية عن المدرسة الليبرالية حول مفهوم التدخل، فالأولى تركز على التدخل العسكري عندما تهدد مصلحة الدولة، فالمصلحة الوطنية لها صلة وطيدة بالقوة، فأينما يتم تهديد المصالح الوطنية للدولة يجب عليها التدخل، والقانون الدولي والأخلاق لا يقومان أي دور في قرار التدخل وبعبارة أخرى، فالمدرسة لا تأخذ بعين الاعتبار هل التدخل شرعي ومطابق للمواثيق الدولية وهل هو عمل أخلاقي؟ فمصلحة الدولة (raison d'etat) تطغي على كل المبادئ الأخلاقية (raison d'etre) ،وحسب المدرسة الدولية والأخلاق والقوانين ثانوية عند اتخاذ قرار التدخل العسكري.

والمدرسة الليبرالية عكس الواقعية، فهي لا تعتمد على القوة في العلاقات الدولية بل تدعو إلى التعاون الدولي وخاصة في المجال الاقتصادي والتجارة الدولية. فهذه المدرسة تدعو إلى التدخل الإنساني الجماعي" في سبيل إنقاذ البشرية من تسلط الدكتاتوريين، القبلية، حدة التوتر العرقي والمتطرفين المدنيين... (1)

ولبيان كل هذه النقاط ندرس هذا المبحث في مطلبين اثنين.

(1) Anne Orford, *Reading Humanitarian Intervention, Human Rights and the Use of Force in International Law*, (Oxford University Press 2003), p.4

أولا تعريف التدخل الإنساني: ليس الغرض من هذه الدراسة التطرق إلى مختلف التعريفات لمصطلح التدخل الإنساني، لأنه لا توجد صيغة تعريف موحدة طاغية، بل هناك تعريفات عدة، ونجد اختلافاً بين علماء القانون والسياسة والاجتماع. والمسألة لا تتعلق بأي التعريفات الأكثر صحة ولكن في التعريف الذي يساعدنا في تحليل وفهم التدخل الإنساني.

المطلب الأول التدخل الإنساني

فمصطلح التدخل الإنساني مركب من كلمتين التدخل والإنساني، فالتدخل يعني التدخل العسكري أي استعمال القوة، والإنساني يتعلق بالإنسان وخاصة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ويقصد به الخرق الفادح لحقوق الإنسان وانتهاكه. فالمصطلح يعني استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان والتي عادة ما تتمثل في المجازر والإبادة والتطهير العرقي.

ويعتبر تعريف هو لجزريف (L. Holzgrefe) من أكثر التعاريف شيوعاً في العلاقات الدولية وتحليل الخلافات، فالتدخل الإنساني يعني التهديد باستعمال القوة خارج حدود الدولة من طرف الدولة أو مجموعة الدول، والهدف هو وضع حد للخرق الفادح لحقوق الإنسان الأساسية للأفراد غير أفرادها وبدون السماح أو موافقة الدولة التي وقع عليها التدخل⁽¹⁾ ركز هذا التعريف على أن التدخل يجب أن يقع خارج حدود الدولة أي على دولة أجنبية والغرض منها هو إنساني، أي أن الدولة خرفت المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان لمواطنيها، والتدخل تم بدون موافقة أو استشارة الدولة المعنية بالتدخل.

وهناك من الباحثين الذين ركزوا على الصدمة الأخلاقية الناتجة عن الحروب والخلافات الدموية ومن بينهم موديبو أوكران (T.Mdébo Ocran) الذي تطرق إلى حدوث الصدمة والتي تشمل ما يلي:

1- الإبادة والتطهير العرقي، جرائم الحرب ضد الإنسانية ومن بينها فقدان الأرواح بأعداد كبيرة.

2- التدخل من أجل تأمين المساعدات وإغاثة اللاجئين والسكان الذين هم في خطر.

3- انهيار النظام المدني.⁽²⁾ هذا التعريف ركز على أن الأعمال الوحشية الممارسة من طرف الدولة تحدث صدمة لدى المجتمع الدولي نتيجة الإبادة والتطهير العرقي وانهيار نظام الأمن العام.

وهناك فريق آخر من المنظرين في العلاقات الدولية الذي حدد تعريفه بمصطلح الإنقاذ أي أن الغرض من التدخل هو إنقاذ شعب مضطهد.

فمصطلح الإنساني يعني إنقاذ شعب أجنبي من الأذى الذي لحق به، أو على وشك

(1) J.L.Holzgrefe and Robert Keohane, *Humanitarian Intervention :Ethical, Legal and Political Dilemma*, (Cambridge University Press 2000), p.8 .

(2) T.Modibo Ocran, *The Doctrine of Humanitarian Intervention in Light of Robust Peace Keeping*, (Student Publication House 2000), p.23.

الوقوع من طرف سلطة الدولة المسؤولة عن حمايتهم ، فالتدخل عبارة عن محاولة لإنقاذ الأبرياء.(1) فالغرض من التدخل الإنساني هو بطبيعة الحال إنقاذ شعب أو مجموعة السكان معرضة للقهر والإبادة من طرف دولته التي مهمتها في الأساس هي الدفاع وحماية وأمن وسلامة مواطنيها.

فمعظم التعريفات تشير إلى التدخل على أساس عسكري وتستنني من الدراسة والتعريفات التدخلات الإنسانية غير العسكرية، مما يعني أن الدولة ترفض التدخل في شؤونها الداخلية وتعتبر الأزمة الإنسانية مسألة داخلية، فالدولة عادة لا تلتزم بقرارات وتقارير المنظمات الدولية وحقوق الإنسان لوقف المجازر المرتكبة إلا عن طريق استعمال القوة المسلحة.

وهناك نفر من الكتاب من يعرف التدخل الإنساني واضعا في عين الاعتبار الترخيص أو عدم الترخيص من مجلس الأمن الدولي، فيرون أن التدخل الإنساني عمل قهري من طرف الدولة التي تستعمل القوة ضد دولة أخرى بدون موافقة حكومتها بترخيص أو بدون ترخيص من مجلس الأمن الدولي بغرض منع أو وقف الخرق الفادح لحقوق الإنسان.(2) هذا التعريف أثار مسألة من أهم المسائل المثيرة للجدل بخصوص موضوع التدخل الإنساني وهو مسألة شرعية التدخل، وفي هذا الصدد هناك فريقان: فريق يؤيد حق التدخل واستعمال القوة العسكرية شريطة أن يكون التدخل بتفويض من مجلس الأمن الدولي، والفريق الثاني يرى ضرورة التدخل الإنساني بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي، لأن الكارثة الإنسانية والمجازر والمجاعة والواجب الأخلاقي والتهديد للأمن والسلم الدوليين يستدعي التدخل ولو كان ذلك خارج إطار الأمم المتحدة؛ إضافة إلى ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يشير إلى مصطلح التدخل الإنساني.

فجدد من بين التعريفات التي تشير إلى نقطة جوهرية في التدخل الإنساني وهي التهديد الخطير للمنطقة والسلم والأمن الدوليين وهذا ما ذهب إليه فرزيياك serguez "frzeciak" بقوله يحدث التدخل الإنساني حينما يكون هناك تهديد خطير لتوسيع وانتشار الخلاف إلى الدول الأخرى بسبب اللاجئين الذين يهددون الاستقرار السياسي والاقتصادي للمنطقة.(3) فالخلافات التي تحدث كارثة إنسانية عادة ما ينتشر الخلاف عبر ما يطلق عليه العدوى والانتشار والظفي إلى الدول المجاورة وكذلك على المجتمع الدولي.

وبالنسبة لرجال القانون فهم يربطون التدخل الإنساني بمسألة السيادة. فالتدخل الإنساني يعني خرق سيادة الدولة من طرف الدولة أو مجموعة الدول، وهذا يعني أن التدخل يتنافى مع مبدأ سيادة الدولة ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نلخص أهم

(1)C.A.J.Coady,*The Ethics of Humanitarian Intervention*,*Peace Works* n°45, july 2002,pp.11-21.

(2)<http://www.un.org/law/council/English/duke.01.pdf>

(3)Serguez Frzeciak,*Between Peace Keeping and Peace Enforcement,does NATO in Kosovo Provide a New Formula of Peace Operation*,(Office of Information and Press 200),p.26.

محاوَر مختلف التعريفات:

- 1- التدخل عسكري وسببه هو التعسف والخرق الفادح لحقوق الإنسان .
 - 2- يتم التدخل عادة عن طريق استخدام القوة العسكرية من طرف دولة أو دول متعددة
 - 3- التدخل يتم بدون موافقة الدولة التي انتهكت حقوق الإنسان.
 - 4- سبب التدخل هو التهديد للسلم و الأمن الدوليين.
 - 5- هدف التدخل هو تجنب حدوث كارثة إنسانية .
- ويمكن تقسيم التدخل الإنساني إلى قسمين :

- 1- تدخل بتفويض عن مجلس الأمن الدولي .
 - 2- تدخل بدون تفويض من المنظمات الدولية .
- فالتدخل بتفويض من المنظمات الدولية يقصد به موافقة مجلس الأمن الدولي أو منظمة جهوية مثل الإتحاد الإفريقي على استعمال القوة العسكرية في التدخل الإنساني مثل التدخل الإنساني في تيمور الشرقية و الصومال، فهذا النوع لا يثير أي جدل في أوساط الأكاديميين (رجال القانون و العلاقات الدولية).

التدخل بدون الشرعية الدولية : وهذا التدخل هو الذي أثار جدلا كبيرا في الأوساط الأكاديمية وخاصة منذ مارس 1999، حينما تدخل الحلف الأطلسي باسم التدخل الإنساني في قضية كوسوفو بدون ترخيص من طرف مجلس الأمن الدولي. فهذا التدخل قسم الأكاديميون إلى قسمين: قسم يؤيد التدخل وقسم يعارض التدخل. فالتدخل الإنساني لا يعني فتح الأبواب على مصراعيها، بل لابد من وضع شروط ومعايير للتدخل.

ثانيا شروط ومعايير التدخل الإنساني: تختلف الشروط والمعايير من باحث إلى آخر، فهناك من يضع شروطا ومعايير محدودة بينما الآخر يضع عدة معايير، وحسب "كاثرين جيشارد (Catherine Guichard) يجب أن يكون التدخل الإنساني من طرف الدولة ويستوفي الشروط الآتية:

- 1- إن المسألة لابد أن تحال على مجلس الأمن الدولي.
- 2- إن التدخل هو الحل الأخير وأن تكون كل وسائل الحل السلمي استنفدت، والتدخل يجب أن يكون محدود المدة وكذلك في استعمال القوة.⁽¹⁾

يتبين لنا من هذه المعايير أن الباحث من مؤيدي الحصول على الشرعية الدولية للتدخل الإنساني، وهناك نقطة أساسية يتفق عليها كثير من الباحثين وهي لابد من استنفاد جميع الجهود الدبلوماسية، سواء من المنظمات الجهوية أو المنظمات الدولية، لإيجاد حل سلمي للأزمة، وبعد فشل تلك الجهود فإن اللجوء إلى التدخل العسكري يجب أن يكون آخر ورقة تستعمل في حل الأزمة، والتدخل يجب أن يكون له هدف محدد ودقيق وهو

(1)Catherine Guichard,op.cit.,p.45.

تجنب الكارثة الإنسانية ووقف الإبادة والتطهير العرقي.

ونظرا للضجة والجدل الذين حدثا في نهاية التسعينات عندما شن الحلف الأطلسي

غارات جوية على يوغسلافيا باسم التدخل الإنساني وبدون تفويض من مجلس الأمن، طلب الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة دولية حول التدخل وسيادة الدولة. وتشكلت اللجنة تحت رئيس الحكومة الكندية بمشاركة الأكاديميين ورجال القانون والدبلوماسيين من بينهم الجزائري السيد محمد سحنون؛ وكان الهدف من اللجنة هو بناء تفهم واسع للمعضلة ومشكل التوفيق بين التدخل الإنساني والسيادة. ولهذا سميت اللجنة باللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة وقدمت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 13 أكتوبر 2000.

واعتبرت اللجنة في تقريرها أن التدخل العسكري لحماية الإنسان هو:

أ- إجراء خاص واستثنائي ويجب أن يستوفي بعض الشروط منها حدوث أذى خطير للإنسان لا يمكن إصلاحه ومتوقع حدوثه، وأن تكون هناك نية لعملية الإبادة التي تعتبر فعلا عمديا من طرف الدولة، وعجز وفشل الدولة في وقف المجازر.

ب- تطهير عرقي وفقدان الأرواح بأعداد كبيرة، وعملية القتل والتطهير العرقي تؤدي إلى الطرد الإجباري وأعمال التهريب والاعتداء⁽¹⁾ فر ركزا لتقرير على عنصرين من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وهما:

1- التطهير العرقي كما حدث في كوسوفو.

2- الإبادة الجماعية لعرقية معينة مثل إبادة الهوتو من طرف التوتسي في رواندا وإبادة المسلمين في البوسنة، وحددت اللجنة خمسة معايير يجب توفرها للتدخل الإنساني وهي:

1- النية والرغبة العادلة: فنعني تجنب معاناة الإنسانية والرغبة العادلة هي أحسن ضمان لتجنب المأساة الإنسانية والعمليات العسكرية يجب أن تكون متعددة الأطراف وتلقي التأييد من طرف الرأي العام الإقليمي وكذلك من طرف ضحايا الإبادة.

2- آخر حل: يمكن تبرير التدخل فقط بعد استغلال واستنفاد جميع الحلول غير العسكرية لحل الأزمة.

3- استعمال محدود للقوة العسكرية: يجب استخدام القوة العسكرية في التدخل بأقل نسبة ممكنة لضمان حماية وإنقاذ الأرواح المدنية.

4- حظوظ كبيرة للنجاح: يجب أن تكون هناك حظوظ كبيرة لنجاح عملية التدخل في سبيل وقف الإبادة والمعاناة الإنسانية، والتدخل لا يمكن أن يترتب عنه نتائج عكسية.

5- سلطة عادلة: ليس هناك أجهزة ملائمة مثل مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي له سلطة

(1)The Responsibility to Protect ,Report of the International Commission on Intervention and State Intervention,Ottawa: International Development Centre December 2001,p.13.

تفويض ومنح الشرعية للتدخل العسكري لأهداف حماية الإنسان.(1)

ونرى أن أهم معيار هو الرابع والخامس، فالتدخل العسكري الإنساني يجب ألا يؤدي إلى زيادة حدة التوتر وفقدان الأرواح عما كان عليه قبل التدخل، فينبغي الأخذ في الحسبان الآثار السلبية من التدخل وحساب الربح والخسارة. والمعيار الخامس، وهو ضروري، فالتدخل العسكري يجب أن يكون بموافقة مجلس الأمن الدولي الذي له سلطة اتخاذ قرار التدخل العسكري الإنساني، فاللجنة ذهبت أبعد من ذلك، فأشارت في تقريرها إلى أنه إذا استحال على مجلس الأمن اتخاذ قرار بالتدخل الإنساني فيجب أن تحال القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهناك من الباحثين من وضع شروطا للتدخل وخاصة توضيح وتفسير الهدف من التدخل ومن بينها:

- 1- التهديد: ظهور خطر لخرق حقوق الإنسان ولا بد أن تكون هناك دلائل واضحة وموضوعية لذلك الخرق.
- 2- عجز الدولة عن إيجاد حل لمأساة ومعاناة مواطنيها.
- 3- وجود حالة استعجاليه واضحة واستعمال القوة هو آخر الحل.
- 4- يجب تفسير الهدف من تدخل للمجتمع الدولي وهو أن يكون محدودا ويسعى إلى وقف التعسف لحقوق الإنسان وأن يلقي التأييد والدعم من طرف السكان المضطهدين.
- 5- يجب أن يكون استعمال القوى نسبيا لتحقيق الهدف.
- 6- تطبيق القانون الدولي في عملية التدخل.⁽²⁾

ويمكن إضافة معيار آخر وهو أن التدخل الإنساني يجب أن لا يخلق ضررا للسكان المضطهدين والمعرضين للإبادة، وتبرز أهمية هذا المعيار في حالة فشل التدخل الإنساني، فهذا يمكن أن يزيد الاضطرابات والعنف بين الطرفين المتخاصمين، إضافة إلى ذلك فالدولة أو الدول المتدخلة لها وظيفة إزالة جذور الحقد والكراهية بين المجموعتين المتناحرتين؛ فالمصالحة السياسية كفيلة لاستتباب الأمن والسلم في المنطقة.

ومن المعايير الأكثر اعتمادا في عملية التدخل الإنساني نجد التهديد للأمن والسلم الدوليين، فالخلاف يمكن أن ينتشر إلى عدة مناطق نتيجة هروب السكان إلى الدول المجاورة وهذا ما يطلق عليه الكارثة الإنسانية، التي تحدث نتيجة الإبادة والتطهير العرقي الممارس من طرف الدولة أو مجموعة عرقية مثل الصرب ضد ألبان كوسوفو في يوغسلافيا، فالخلاف أدى إلى هروب مئات الآلاف من المدنيين الألبان إلى الدول المجاورة. فالكارثة الإنسانية يتحمل عبؤها السكان المدنيون الأبرياء، والتي عادة ما تؤدي إلى المجاعة وانتشار الأوبئة والأمراض، فالكارثة الإنسانية والتطهير العرقي

(1)Catherine Guichard,op.cit.p.24.

(2)Ibid,p.24.

من أهم الأسباب والمعايير للتدخل الإنساني، فالضربات الجوية للحلف الأطلسي أثناء حرب

البوسنة كانت تهدف إلى وقف التطهير العرقي الصربي ضد البوسنيين المسلمين (مجرزة موستار وسبرينيتشا).

فالهدف من التدخل الإنساني هو إنقاذ المدنيين الأبرياء من المجازر والإبادة والتطهير العرقي، وهذا الهدف لم يتحقق في مناطق حدث فيها القتل الجماعي ولم يطبق فيها مبدأ التدخل الإنساني، فالمجتمع الدولي بقي مكتوف الأيدي ومتفرجا على أكبر مذبحه حدثت في القرن الماضي، فالمجازر التي حدثت في رواندا هي مثال حي عن عجز الأمم المتحدة على التدخل الإنساني في سنة 1994. "ولقد بلغت المذابح ذروتها في ربيع 1994 وشارك فيها أكثر من 50 ألف من الهوتو، جنودا وفلاحين مسلحين بالرشاشات والقنابل اليدوية والسيوف، وبدأوا في البحث عن التوتسي منزلا بمنزل، وحسب جيرارد بروني Gerard (Prunier) فالمذبحه كانت مخططة ومنظمة بقيادة المسؤولين الحكوميين والجيش، وراح ضحيتها ما بين 800 إلى 850 ألف توتسي وفر من البلاد أكثر من 300 ألف شخص(1).

وبهذا شكلت رواندا وصمة عار في جبين المجتمع الدولي الذي لم يتدخل لوقف الإبادة والمجازر. ولقد اعترف الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بفشل المجتمع الدولي في التدخل لوقف الجرائم ضد الإنسانية، وبين في تقريره السنوي لسنة 1999 عند افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الإبادة في رواندا ستبين للأجيال القادمة عجز المجتمع الدولي عن عدم رد الفعل في وجه القتل الجماعي، ففي تلك الأيام والساعات السوداء لم ندافع عن التوتسي ولو بدون تفويض من مجلس الأمن إذ كان يجب على التحالف الدولي أن يتدخل لوقف وقوع الرعب⁽²⁾. فهذا التقرير هو اعتراف صريح بفشل التدخل الإنساني. ويمكن القول أن التدخل انتقائي فمثلا رواندا لا تهدد السلم والأمن الأوربي وليست من اهتمام الدول الغربية، ورغم من أن رواندا تستوفي جميع المعايير التدخل الإنساني، لكنها تبقى وصمة عار في جبين المجتمع الدولي وأولها الأمم المتحدة، فإذا حدث التدخل الإنساني في كوسوفو لماذا لا يمكن أن يحدث في أماكن أخرى؟

هدف التدخل: إذا رجعنا إلى اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة، فقد وضعت أربعة أهداف يجب تحقيقها وهي:

- 1- لابد من تحديد القواعد والإجراءات والمعايير لتحديد هل؟ متى؟ وكيف نتدخل؟
- 2- لابد من الشرعية للتدخل العسكري إذا اقتضت الضرورة .

(1) T. David Mason, *Structure of Ethnic Conflict Resolution Versus Secession in Rwanda and Sri Lanka, Terrorism and Political Violence*, vol.15 n°4, winter 2003, p.108.

(2) United Nation, Secretary General, Presents his Annuals Reports to General Assembly, Press Release 20 September 1997. SG.SM/7136.GA/9596

3- لابد من ضمان عند حدوث التدخل العسكري التقليل من الخسائر البشرية.

4-القضاء إن أمكن على سبب الخلاف وإقامة السلم لفترة دائمة وطويلة.⁽¹⁾

ثالثاً: الآراء المؤيدة للتدخل الإنساني

لا يمكن سرد كل آراء الأكاديميين ورؤساء الدول وغيرهم من المؤيدين للتدخل الإنساني، بل سنشير إلى بعض وجهات النظر والمبررات المعتمدة للتدخل الإنساني، فالمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان في العالم كانت من المؤيدين الأوائل للتدخل الإنساني وخاصة منظمة هيومن رايت ووتش (Human Rights Watch) التي حلت في تقريرها لسنة 2000 عملية نشر القوات متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية والضربات الجوية على كوسوفو، فهما أمثلة على الإرادة الجديدة للمجموعة الدولية لوقف الجرائم ضد الإنسانية و المذابح الجماعية، وترى المنظمة زيادة الوعي والإرادة لتخطي السيادة الوطنية لوقف المذابح الجماعية، وهناك وعود من طرف المجتمع الدولي بأن الضحايا سيتلقون المساعدات الحقيقية حينما يطلبونها.⁽²⁾ فهذه المنظمة لا تناقش مسألة الشرعية أو عدم الشرعية في التدخل الإنساني وإنما تعالج مشكل وقف الإبادة والجرائم.

فالآراء المؤيدة للتدخل الإنساني لا تستند إلى شرعية التدخل أم لا فالحالة الاستعجالية الإنسانية تقتضي وقف العنف والمجازر بدون أخذ بعين الاعتبار شرعية أو عدم شرعية التدخل الإنساني وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون "فالأمة التي ترتكب خرقاً فادحاً لحقوق الإنسان ضد مواطنيها، فالأمم الأخرى والتحالف متعدد الجنسيات لهم حق التدخل العسكري بدون تفويض من مجلس الأمن لإنهاء التعسف، لرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يحرم بشكل واضح مهاجمة الدول الأخرى، إنه لمن مصلحة العالم مواجهة التعسف لحقوق الإنسان الذي لا يمكن وقفه بحق الاعتراض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.⁽³⁾

دعا الرئيس الأمريكي السابق الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى عدم استخدام حق الفيتو في وجه التدخل الإنساني، فهذه الدعوة من الناحية النظرية مثالية وتلقى التأييد من المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان، لكنها تواجه صعوبات من الناحية التطبيقية، وخاصة المصالح الضيقة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يعارضون فكرة التدخل الإنساني.

فالآراء المؤيدة للتدخل الإنساني تعتقد أنه لا يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة، فالمصطلح تغير مفهومه وخاصة في ظل العولمة، فمصطلح السيادة له جانبان: جانب

(1)The Responsibility to Protect,op.cit.p,11.

(2)Anne Orford,Reading in Humanitarian Intervention ,Human Rights and the Use of Force in International Law,op.cit.p.8.

(3)Jules Label and Michael Ratres,*Humanitarian Intervention,Foreign Policy in focus* vol:5 N°1 januar 2000,p.1.

داخلي وجانب خارجي، فالجانب الخارجي يتمثل في احترام الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، والجانب الداخلي يتمثل في احترام الكرامة والحقوق الأساسية لكل سكان الدولة فهذا هو الفهم الجديد لسيادة الدولة، فسيادة الدولة الداخلية هي السهر وضمان حماية الدولة لكل سكانها القاطنين في إقليمها، وإذا تخلت الدولة عن هذه المبادئ فإنها تفقد سيادتها الداخلية ويحق للمجتمع الدولي التدخل لوقف تعسف الدولة. فهذا التغيير في مفهوم السيادة أطلق عليه السيد كوفي عنان اسم "مفهومين للسيادة" وأكد على أن المصطلح التقليدي للسيادة يجب أن لا يكون العائق الوحيد للتدخل في الأزمات الإنسانية ويجب تغيير مفهوم المصلحة الوطنية إلى المصلحة الجماعية.⁽¹⁾

رابعاً: الآراء المعارضة للتدخل: وهي قليلة مقارنة مع المؤيدة للتدخل، وأغلب النظريات المعارضة للتدخل الإنساني تستر وراء ميثاق الأمم المتحدة وخاصة البند المتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فالمعارضون للتدخل الإنساني يشيرون إلى المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على عدم التهديد واستعمال القوة في العلاقات الدولية، ضد الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لأية دولة أخرى أو أي عضو آخر الشيء الذي يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة.

يحرم ميثاق الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية و يحظر عدم استعمال القوة في حل الخلافات الدولية لكنه لم يرخص للدول في التعسف لحقوق الإنسان والتخلي عن المبادئ الإنسانية السياسية لمواطنيها، فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتكرار إبادة البوسنيين أو التوتسي، وإدعاء الحكومات بأن التدخل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فعدم التدخل الإنساني هو الذي يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويجب توسيع مصطلح تهديد الأمن والسلم الدوليين إلى التعسف في حقوق الإنسان. فالدولة صاحبة السيادة هي المسؤولة عن حماية وأمن وسلامة مواطنيها وعندما تصبح الدولة هي المرتكبة للمجازر أو غير قادرة على وقف العنف، ففي هذه الحالة يتضح أنه من واجب المجتمع الدولي التدخل الإنساني وتحمل المسؤولية.

يشترط بعض المعارضين مصادقة مجلس الأمن في العمليات الإنسانية ولا يتطرقون أو يشيرون إلى حالات التدخل دون تفويض من مجلس الأمن مثل شمال وجنوب العراق، الغارات الجوية ضد البوسنة من طرف الحلف الأطلسي في يوغسلافيا، ويشيرون من جهة في نظرياتهم إلى ترخيص مجلس الأمن للتدخل في الصومال 95-92، هايتي 1997 وتيمور الشرقية 1999-2000.⁽²⁾ يجب أن يكون التدخل باسم الإنسانية وباسم مجلس الأمن الدولي لأنها الهيئة الوحيدة المخولة بترخيص استعمال القوة ضد الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان، وإذا اعتمدنا هذا المعيار فإننا قد نصطدم بتضارب المصالح للدول دائمة العضوية التي قد تستخدم حق النقض أثناء التصويت حول التدخل

(1)Kofi Annan,Two Concepts of sovereignty www.un.org/overview/SG/kaecon.htm

(2)J.L.Holzgref and Robert Keohane ,op.cit.:p.37.

الإنساني إذا هددت مصالحها.

اعتمد المعارضون للتدخل الإنساني على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- 1 - يتنافى ويتعارض التدخل مع ميثاق الأمم المتحدة.
- 2- يجب أن يكون استعمال القوة شرعياً عن طريق مصادقة مجلس الأمن الدولي.
- 3- يتعارض التدخل الإنساني مع مبدأ سيادة الدولة وحرية تسيير شؤونها الداخلية بدون تدخل خارجي.
- 4- يكون استعمال القوة ضد الدول في حالة الاعتداء والدفاع عن سيادة الدولة.⁽¹⁾

فالتدخل الإنساني يجب أن يتخطى العناصر الأربعة التي اعتمد عليها المعارضون، فالحالة الاستعجالية للتدخل لوقف المجازر والمعاناة الإنسانية تقتضي التدخل ولو على حساب السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، ففي خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2001 أشار إلى أن سيادة الدولة لا يمكن لها أن تحمي الخرق الفادح لحقوق الإنسان.⁽²⁾ فتدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو أطلق عليه التدخل الإنساني لتبرير العمل العسكري وركز الحلف على نقطتين أساسيتين أثناء الحملة الجوية على يوغسلافيا وهما: وقف التطهير العرقي في كوسوفو والتهديد للأمن والسلم الدوليين.

تتميز الخلافات العرقية بدرجة عالية من العنف، فإطلاق مصطلح الإبادة العرقية والتطهير العرقي والمجازر من السمات الرئيسية للخلافات الاثنائية، فهدف بعض المجموعات العرقية هو محو وإزالة العرقيات وتطهيرها من الإقليم الذي تقطن فيه، بدون شفقة ورحمة وبدون تمييز بين الذكر والأنثى والصبي والكهل، وقد عبر عن هذا الوضع المأساوي البير شنابل (Albert schnabel) ففي الخلافات العرقية، فالمجموعة بأكملها هي هدف الاعتداء بدون أخذ بعين الاعتبار السن، الجنس، الوظيفة أو الدور الذي لعبه الفرد في تصعيد الخلاف، وحينما يصبح الانتماء العرقي أو القبلي هو النمط المعروف لعضوية المجموعة، فكل أعضاء المجموعة تصبح هدفا للعدو، واستهداف المدنيين تصبح إستراتيجية معتمدة في الحروب العرقية، وهذا يؤدي إلى قسوة ووحشية الخلافات العرقية التي بدورها تساهم في زيادة الكراهية بين المجموعات العرقية.⁽³⁾

(1)Mark Stein ,*Understanding Humanitarian Intervention,Social Philosophy and Policy Foundation*(USA 2004),p.10.

(2)Annan Kofi 2001 Nobel lecture, (http://nobelprize.org/peace_laureates/2001/annan_lecture.html)

(3)Albert Schnabel,*Preventing Wars Within States ,What can Intergovernmental Organisation do in Africa a Continent apart,Kosovo Africa Humanitarian Intervention*,Edited by Elizabeth Sidna Polis,*South Africa of International Affairs* 2001,p.14.

فهذا التحليل والوصف للخلافات العرقية ينطبق على كوسوفو، لقد كانت هناك سياسة معتمدة للتطهير العرقي من طرف الصرب بقيادة الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش، فالتطهير هو عمل مباشر أو غير مباشر يرتكب من طرف مجموعة واحدة ضد المجموعة الأخرى التي تعيش في الإقليم نفسه، ويحدث التطهير العرقي على المستوى المحلي بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية للسكان وإنشاء منطقة متجانس عرقياً، والهدف النهائي يمكن أن يكون المحو والقضاء على مجموعة عرقية من الشعب في إقليم معين.⁽¹⁾

فالتطهير معناه التنظيف، وهذه السياسة طبقت في يوغسلافيا في حرب البوسنة والهرسك، وهناك من الباحثين من ربط جريمة الإبادة بالتطهير العرقي، فالكايتب مارتين دانت Martin Dent طالب بضرورة ربط التطهير العرقي الذي يجب اعتباره وإدراجه كنوع من الإبادة.⁽²⁾

فخلاف كوسوفو له خاصية الإبادة والتطهير العرقي، فلقد كانت هناك سياسة للطرد الإجباري من طرف نظام بلغراد لكل ما هو الباني مسلم يقطن في كوسوفو وترك الأقليات الأخرى من عجر ورومان ويونانيين ، فالتطهير العرقي في كوسوفو بدأ عند اندلاع المعارك بين جيش تحرير كوسوفو الذي كان هدفه استقلال الإقليم عن صربيا.

لقد ارتكب الجيش اليوغسلافي عدة مجازر ضد المدنيين الأبرياء، مجزرة درنيكا وراكاك وغيرها، وحسب إحصائات منظمة إغاثة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فقد ارتفع عدد اللاجئين منذ مارس 1999 من 695,00 إلى 862,297 في جوان 1999، والإحصائيات الآتية تبين سياسة التطهير العرقي الصربي للألبان في كوسوفو والتي بررت التدخل الإنساني.

" التاريخ	الجبل الأسود	البوسنة والهرسك	مقدونيا	ألبانيا
23 مارس	25 ألف	10 آلاف	16 ألف	18,500
31 مارس	35 ألف	14 آلاف	28 ألف	103,500
19 أبريل	62 ألف	24 ألف	144,625 ألف	286,063
26 جوان	64,700 ألف	20 ألف	252,000 ألف	439,600 ألف
9 جوان	69,700 ألف	21,700 ألف	247,40 ألف	442 ألف ⁽³⁾

Kosovo/kosova/as seen as told,an Analysis of the Human Rights Funding of the OSCE.(Kosovo Verification Mission October 1998 june 1999,p.45.

⁽¹⁾Drajen Petrovic,*Ethnic Cleasing,an Attempt at Methodology,European Journal of International Law,N°1, issue 359 1994,p.9.*

⁽²⁾Martin Dent,*Lessons of Kosovo ,in Kosovo the Politics of Delusion* Edited by Michael Waller Kyril Drezov and Ballent Gokay,(London:Frank Cass 2002),p.12.

تبين هذه الإحصائيات بوضوح سياسة التطهير العرقي والأزمة الإنسانية الاستعجالين للاجئين إلى الدول المجاورة لكوسوفو، فألبان كوسوفو أجبروا بالقوة على مغادرة كوسوفو وفروا إلى عدة بلدان مثل ألبانيا، جمهورية مقدونيا والجبل الأسود. كان يخشى المجتمع الدولي حدوث كارثة إنسانية نتيجة التطهير العرقي، وهذا ما حذر منه مجلس الأمن الدولي، لأن يوغسلافيا لم تمتثل لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي أصدر ثلاثة قرارات فيما يتعلق بأزمة كوسوفو فمثلا قرار 1160 الذي صدر في مارس 1998 وقرار رقم 1199 في سبتمبر 1998، فكلاهما يدعو إلى سحب القوات اليوغسلافية من كوسوفو فوراً ووقف إطلاق النار وتسهيل عودة اللاجئين؛ ولم تمتثل يوغسلافيا إلى القرارين السابقين والقرار 1203 الذي صدر في 24 أكتوبر 1998، أكد على المطالب السابقة وركز على "بالغ جزعه وقلقه استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة في جميع أنحاء كوسوفو والكارثة الإنسانية وشيكة الحدود، وإذ يعيد التشديد على ضرورة منع حدوث هذه الكارثة⁽¹⁾. وفي 30 جانفي 1999 قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن ووصف الحالة والوضع الإنساني الخطير وأكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات لمعالجة الكارثة الإنسانية عدد التقرير الأعمال الوحشية المرتكبة بالدرجة الأولى من طرف الجيش الفيدرالي اليوغسلافي في كوسوفو من بينها زيادة العنف ضد الألبان، التعذيب، الاغتصاب، واكتشاف مقبرتين جماعيتين للألبان⁽²⁾.

في الحقيقة لقد استنفدت جميع الجهود الدبلوماسية من بينها جهود مجموعة الاتصال وقرارات مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة و مفاوضات في قصر رامبويه بفرنسا، أين قبل الوفد الألباني مقترحات الاتفاق بينما رفضها الوفد اليوغسلافي، ورغم ذلك حاول الدبلوماسي الأمريكي ريشارد هولبروك إنقاذ المفاوضات لكنه فشل، والدرس المستخلص من حرب البوسنة أن الرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش يتفاوض تحت القنابل والغارات الجوية ولهذا قرر الحلف الأطلسي التدخل باسم الإنسانية لتجنب الكارثة الإنسانية. وبما أن الخلاف يهدد الأمن والاستقرار الدوليين، وكذلك الإبادة والتطهير العرقي ولهذا اقتنع في النهاية الحلف ، ونظرا للظروف الاستثنائية، أن القوة أصبحت ضرورية ومبررة حتى إذا لم يمتثل التدخل لميثاق الأمم المتحدة، فقرار تدخل الحلف في كوسوفو لم يمر على مجلس الأمن لأن روسيا كانت ستستعمل حق الفيتو. فاللجنة الدولية حول السيادة والتدخل الإنساني اعتبرت التدخل في كوسوفو غير قانوني لكنه شرعي، ويمكن تلخيص أهم أهداف التدخل الإنساني للحلف الأطلسي ضد يوغسلافيا فيما يلي:

1- حماية حقوق الإنسان للمجموعة الألبانية.

(1)[http://www.un.org/Arabic/docs/SCouncil/SC/ Res/S_1203.pdf](http://www.un.org/Arabic/docs/SCouncil/SC/Res/S_1203.pdf)

(2)Ibid.

2- الحملة الجوية لم تكن بسبب المطالب الترابية ولكن على أسس إنسانية.

3- وضع حد للأزمة الإنسانية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

4- وضع حد للاضطهاد والقمع الصربي.

5- وقف التطهير والإبادة العرقية الألبانية.

ومنذ تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو أصبح الأكاديميون لا يستعملون كلمة العسكري مع التدخل الإنساني (التدخل العسكري الإنساني) لأنه لقي معارضة شديدة من عدة منظمات إنسانية. فتقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل الإنساني أكدت بأنها استجابت في هذا الصدد لما أعربت عنه، الوكالات والمنظمات الإنسانية والعاملون في المجال الإنساني من معارضة قوية جدا لإضفاء أي طابع عسكري على كلمة "إنساني". فأيا كانت دوافع القائمين بهذا التدخل يحرم قطاع الغوث الإنساني والمساعدة الإنسانية الاستيلاء على هذه الكلمة واستخدامها لوصف أي نوع من العمل العسكري. (1)

المطلب الثاني: تدخل الحلق الأطلسي

بدأ الحلف الأطلسي يوم 24 مارس 1999 أكبر حملة جوية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأطلق على العملية اسم قوة التحالف. وهي من أهم العمليات الجوية التي لم تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد خطط للعملية الجوية من طرف القيادة الأوروبية العليا للحلف وقيادة التحالف لجنوب أوروبا والقيادة الجوية لجنوب أوروبا. والقيادات الثلاثة كلها تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة الجنرال ويزلي كلارك، "يتشكل معظم الأسطول الجوي من الطائرات الأمريكية التي ساهمت بـ 80% وعلى سبيل المثال ساهمت فرنسا بـ 10 طائرات فقط وبريطانيا بـ 18 طائرة من نوع هرييه (1). ومما سبق يتبين لنا ما مدى اعتماد أوروبا والحلف الأطلسي على القوة العسكرية الأمريكية، وأن فكرة إنشاء قوة أوروبية للدفاع المشترك مستقلة عن أمريكا ما زالت أمامها عدة سنوات لتجسيدها في الميدان. والحروب التي اندلعت في أوروبا بينت مدى عجز الأوروبيين وحدهم عن حلها بدون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك ما حدث في حرب البوسنة في منتصف التسعينات.

واستبعد الحلف الأطلسي قبل بدأ الحملة الجوية فكرة إرسال قوات برية إلى كوسوفو أو شن حرب برية انطلاقا من جمهورية مقدونيا وجمهورية ألبانيا، لأن العملية قد تعرض جنود الحلفاء إلى الخطر، وأية خسارة بشرية للحلفاء قد تتجر عنها زيادة المعارضين للحرب في دول الحلف. ويمكن القول أن استراتيجية مزدوجة غارات جوية وحرب برية

(1) مسؤولية الحماية تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة كندا ديسمبر 2001، ص 10

(2) Tim Youngs, Mark Oakes, Paul Bowers, *Kosovo NATO and Military Action* (House of Commons library 1999), p.25.

كان من الصعب تطبيقها وذلك راجع إلى سببين:

1- "صعوبة الحصول على إجماع واتفاق عن طريق إجراءات ديمقراطية حول استعمال القوة البرية بين أعضاء الحلف.

2-الخطر من تصعيد الخلاف بين أعضاء مجلس الأمن الدولي وخاصة بين روسيا والدول الغربية.(1)

ويمكن القول أن شن حرب جوية ضد يوغسلافيا لم يكن على أساس المصلحة الضيقة سواء لأمریکا أو الدول الأوروبية، وإنما على أساس القيم الإنسانية وخاصة حماية ألبان كوسوفو من الإبادة والتطهير العرقي. والميزة الأخرى لتدخل الحلف الأطلسي هي أن يوغسلافيا لم تعتد على أية دولة عضو في الحلف، فلو حدث ذلك فيمكن القول أن الحرب تتماشى مع ميثاق ومعاهدة الحلف الأطلسي. وتدخل الحلف في القضية من الناحية القانونية هي قضية داخلية لدولة ذات سيادة والتي لم تمتثل للقرارات العديدة التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ورفض اتفاق رامبوييه. ومن وجهة نظر الحلف الأطلسي، تسببت الحكومة اليوغسلافية في حالة استعجالية إنسانية في كوسوفو، والتي اعتبرها بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين. إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضعوا الاعتبارات الإنسانية كأهم عامل للتدخل العسكري، رغم عدم ترخيصه من طرف مجلس الأمن الدولي. ومما سبق يتضح لنا أن هناك تغيراً في مفهوم الأمن والدفاع في استراتيجية الحلف الأطلسي، من منظمة دفاعية عن الدول الديمقراطية الغربية من الخطر والتهديد السوفيتي إلى منظمة حفظ السلم والأمن الدوليين سواء في أوروبا أو المناطق الأخرى.(2)

ولا يمكن للحلف الأطلسي التدخل في كل المناطق التي تتدلج فيها الحروب الأهلية، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عند بدأ الحرب الجوية على يوغسلافيا. إننا لا نستطيع أن نرد على المآسي في كل مكان، لكن حينما يتحول الخلاف العرقي إلى إبادة عرقية وأين نستطيع فعل شيء فيجب علينا أن نحاول وهذا بكل وضوح حال كوسوفو.(3) إن المجازر والإبادة العرقية التي حدثت خلال حرب البوسنة والهرسك ما زالت راسخة في ذاكرة صانعي القرار في الحلف الأطلسي، ففي تلك الفترة لم يتدخل الحلف في الخلاف إلا بعد حدوث المجازر في البلقان واستخلص الدروس بأنه يجب التدخل قبل فوات الأوان في كوسوفو.

(1)karl Otto Appel, *On the Relationships Between Ethics, International Law and Politics, Military Strategy in our Time, A philosophical Retrospective on the Kosovo conflict*, *European Journal of Social Theory* 4 (1) 2001, pp.36-37.

(2) Daya Kishan Tlusu, *Legitimizing Humanitarian Intervention? NATO and The Kosovo Crisis*, *European Journal of Communication* 15 (3) 2000 p.348.

(3)Naom Chomsky, *The New Military Humanism*, 'Common Courage Press 1999), p.3.

لقد عارض الرئيس الأمريكي سياسة التطهير العرقي في كوسوفو، لكنه من جهة أخرى هناك اضطهاد عرقي داخل دولة عضو في الحلف الأطلسي وهي تركيا. فلقد سمح لتركيا أن تقمع الأكراد وتحرمهم من لغتهم وثقافتهم ورفضت انقره منح الحكم الذاتي وتدمير الآلاف من القرى وقتل الآلاف من المدنيين وفرار المئات من الآلاف من ديارهم. (1) ونجد تشابها بين سياسة صربيا وسياسة انقره تجاه الأكراد، واعتقدت الحكومة التركية أن ما حدث في كوسوفو يمكن تطبيقه في تركيا في المستقبل. ونتيجة لذلك عارضت تدخل الحلف، ولم تشارك إلا بعد إعطائها ضمانات بعدم تطبيق حالة كوسوفو على تركيا فيما يتعلق بالمجموعة العرقية الكردية.

إن حرب الحلف الأطلسي على يوغسلافيا فريدة من نوعها من الناحية الإستراتيجية العسكرية، لأنها تعتمد على الحرب الجوية فقط لقنبلة الأهداف العسكرية اليوغسلافية وبدون إطلاق رصاصة واحدة في المعركة البرية. " وتملك القوات اليوغسلافية صواريخ مضادة للطائرات من نوع سام الروسية الصنع (سام 6، سام 3، سام 2)، وكذلك الصواريخ المحمولة، ولديها 2 000 قطعة مدفعية مضادة للطائرات. (2) وشكلت هذه الأسلحة المضادة للطائرات أهم تهديد لطائرات الحلف الأطلسي، ولهذا أعطيت أوامر للطيارين بعدم التحليق على علو منخفض ويجب عليهم ضرب الأهداف على علو خمسة آلاف متر. وهذا الاختيار حسب أحد القادة العسكريين الغرض منه هو المحافظة بقدر المستطاع على أرواح الطيارين، لأن فقدان أو أسر أحدهم يمكن أن يكون له آثار سلبية على تأييد الرأي العام للعملية. (3)

وكان توقعات الحلف أن الحرب الجوية ضد بلغراد ستدوم أياما معدودة وتلحق أضرارا كبيرة بالبنيات الاقتصادية والعسكرية مما يؤدي بالرئيس ميلوسوفيتش إلى الاستسلام وقبول اتفاق رامبوييه. وجاءت توقعات الحلفاء غير صحيحة، لأن ميلوسوفيتش لا يتنازل بسهولة عن كوسوفو، وحسب ستيفن هازلر "فقبول ميلوسوفيتش لاتفاق رامبوييه سيهدد سلطته الداخلية بسبب التأييد الشعبي الواسع للهيمنة الصربية على كوسوفو. (4) ساهمت أهمية كوسوفو التاريخية والدينية بدور كبير في زيادة التلاحم والتكتل الصربي حول كوسوفو وحول الزعيم الصربي. وينبغي التذكير أن وصول الزعيم الصربي إلى السلطة كان بفضل كوسوفو، والتنازل عن كوسوفو سيؤدي إلى فقدان سلطته ومنصبه لأنه أهم مدافع عن القومية الصربية ومهددها هو كوسوفو. إن من مصلحة ميلوسوفيتش عدم الاستسلام لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فقدان شعبيته وانهيار نظامه .

(1) Zunes Stephen , op.cit,p78.

(2) Tim Youngs et all, op.cit.p.23.

(3) Eric Laurent, op.cit.p.147.

(4) Stephen Hasmer, 2001, op.cit.P7.

لقد اعتقد الزعيم الصربي أن الحلف لا يحقق أهدافه وسيفشل وأن الغارات الجوية لن تدوم لفترة طويلة، وأن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تؤدي بالحلف إلى الفشل وهي:

1- افترض أن أزمة اللاجئين الناتجة عن التطهير العرقي والضربات الجوية في كوسوفو ستضغط على الحلف لإنهاء الهجوم، لأن استمرار الحملة سيؤثر على استقرار مقدونيا وألبانيا.

2- توقع في ارتفاع الخسائر المدنية الصربية وخسائر الحلف سيغير الرأي العام الدولي.

3- تأييد روسيا لبلغراد عن طريق الضغط على الحلف لوقف الهجوم الجوي.(1)

ويمكن إضافة عوامل أخرى مثل تدمير البنية الاقتصادية والثقافية لصربيا نتيجة الضربات الجوية مثل الجسور والطرقات والمعامل سيؤثر على الرأي العام لدول الحلف الأطلسي وخاصة الدول التي لها منظمات سلمية قوية مثل إنجلترا، ألمانيا وإيطاليا. وكان يعتقد أيضا أن حملة الإبادة ستغير التركيبة العرقية لكوسوفو، ويصبح الألبان لا يشكلون أغلبية وبهذا لا يمكن لهم المطالبة بالاستقلال. وحسب الكاتب تيم جوده فلقد خطط الصرب لاستيطان 600 ألف لاجئ صربي من كرواتيا وصربيا.(2) والذين فروا من حرب البوسنة ومعظمهم من إقليم كراجينا في كرواتيا.

أصبحت التوقعات بحدوث أزمة للاجئين في كوسوفو حقيقية، وشكلت أكبر أزمة واجهت الحلف الأطلسي الذي اتهم السلطات الصربية بأنها المسؤولة المباشرة عن الكارثة الإنسانية. ولقد صرح وزير الخارجية الألماني جوشكا فيشر أن مأساة اللاجئين هي نتيجة لمخطط صربي يهدف إلى طرد عدد كبير من الألبان في كوسوفو، وهذا قبل بدء الغارات الجوية. ووافقت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية أن أزمة اللاجئين هي نتيجة للتطهير العرقي(3). وادعت السلطات الصربية أن أزمة اللاجئين الذين ازداد عددهم يوما بعد يوم هي نتيجة للغارات الجوية على كوسوفو.

وفي الحقيقة فكلا الطرفين ساهما في إحداث الأزمة الإنسانية، فعند اندلاع الحرب ازداد عدد اللاجئين والمشردين سواء في داخل كوسوفو أو خارجه، ولكن الجانب الصربي يتحمل المسؤولية الكبرى وذلك للأسباب الآتية:

1- هروب القرويين من العمليات العسكرية الحكومية التي تشنها ضد معازل ومراكز جيش تحرير كوسوفو.

(1) Stephen Hasmer, op.cit.:p6.

(2) Tim Judah, War, op.cit.p.61.

(3) kosovo conflict, www.wikipedia.kosovo_refugees.com

2- انتقام القوات الصربية من المدنيين الألبانيين نتيجة للخسائر البشرية والمدنية التي تعرضت لها أثناء القصف الجوي الأطلسي. تعرضت عدة مدن يوغسلافية وخاصة الأهداف العسكرية والاقتصادية المعامل، الجسور، الطرقات ومحطات البث الإذاعية والتلفزة لوابل من القنابل، مما دفع بالقوات الصربية إلى الانتقام من المدنيين.

لقد حقق الزعيم الصربي هدفه في طرد الألبان من كوسوفو، ففور انتهاء الأسبوع الأول والثاني من الحرب تغيرت التركيبة العرقية في كوسوفو، بلغ عدد اللاجئين إلى الدول المجاورة لكوسوفو أكثر من 800 ألف لاجئ ألباني، أغلبهم مرهقين ومنهارين جسدياً وعقلياً، وهذا مما زاد من إرادة قوة الحلف في التدخل وإنهاء الأزمة الإنسانية.

إن ميزان القوة العسكرية هو لصالح الحلف الأطلسي مقارنة بالقوة العسكرية اليوغسلافية، فاختلال التوازن واضح بين القوتين وهذا ما أدى بالكاتب باري بوزان إلى استنتاج ومقارنة بين القوتين، "فالدخل الإجمالي الإنتاجي لدول الحلف هو 900 مرة أكبر من الدخل اليوغسلافي، وميزانية الحلف هي 300 مرة أكبر من يوغسلافيا(1). ورغم هذا التفوق، فالجيش اليوغسلافي استمر في المقاومة من أواخر شهر مارس إلى نهاية شهر ماي 1999 .

ولقد مرت عملية الضربات الجوية والقصف بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: شاركت فيها أكثر من 400 طائرة حربية واستطلاعية ومقنبلية من بينها طائرات ب 52، والهدف هو تدمير مراكز الدفاع الجوي الصربي وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات والمطارات العسكرية. وتمكنت طائرات الحلف الأطلسي في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب من تدمير 50 موقعا دفاعيا صربيا. (2) تجب الإشارة إلى أن القوات اليوغسلافية لم تستعمل الصواريخ المضادة للطائرات ضد الغارات الجوية للحلف الأطلسي، ورغم ذلك أجبرت طائرات الحلف على التحليق على علو مرتفع لكي لا تسقطها صواريخ بلغراد. والتحليق على علو منخفض وقنبلية الأهداف اليوغسلافية من شأنه أن يلحق خسائر بطائرات الحلف الأطلسي. ومما سبق يمكن أن تستنتج أن طياري الحلف وجدوا صعوبة كبيرة في التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وهذا ما اعترف به أحد الطيارين إنني لا أستطيع رؤية هل الهدف هو دبابة أو شاحنة أو جرار. (3)

(1) Harry Papatiriu, op.cit.;p.50.

(2) كميل حبيب، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو، مجلة الدفاع الوطني 23 نيسان 2007، ص 66.

(3) Eric Laurent, op.cit.;p.147.

-المرحلة الثانية:وبعد مرور أسبوع من الحملة العسكرية الجوية طلب القائد العام للحلف الأطلسي الجنرال ويزلي كلارك بدأ المرحلة الثانية.وفي هذه المرحلة وسع الحلف حملته العسكرية وحدد قصف 300 هدف عسكري،وأعد القائد العام للحلف الأطلسي مخططا عسكريا لضرب أهداف جديدة والتي يجب قصفها فوراً وهي تجمعات الشاحنات العسكرية،الدبابات،المدفعية،الجسور،مقر الوزارات وبنية الحزب الحاكم،المحطات والإذاعة والتفزة الصربية،مصانع الأسلحة ومستودعات النفط.(1)

-المرحلة الثالثة: ركزت على مواصلة قصف المراكز العسكرية داخل صربيا وكذلك الطرق والجسور التي تؤدي دورا كبيرا في عملية امداد الجيش الصربي بالعتاد العسكري، وتم أيضا قصف محطات توليد الكهرباء أيضا.

وعند حلول شهر افريل طلبت يوغسلافيا بوقف إطلاق النار وذلك بمناسبة احتفال الصرب بالأعياد الدينية الأرثوذكسية، وكان رد فعل الحلفاء إن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يستوفي الشروط الآتية:

"-يجب التأكد من انتهاء القمع الصربي الممارس ضد الألبان في كوسوفو.

2-انسحاب الجيش والقوات شبه العسكرية والشرطة من كوسوفو.

3-قبول الصرب لقوة أمنية دولية في كوسوفو.

4-قبول الصرب بالعودة الآمنة للاجئين الألبان إلى كوسوفو.

5-حل الخلاف السياسي في كوسوفو يجب أن يكون طبقا لاتفاقية رامبويه.(2)

إن الشروط الخمسة التي اقترحتها منظمة الحلف الأطلسي لوقف إطلاق النار رفضتها بلغراد لأن قبول الشروط السابقة معناه فقدان صربيا لسيادتها على كوسوفو وتهديدا لسلطة ميلوسويتش التي بناها على أساس عودة كوسوفو لصربيا.

واجهت قوة الحلف الأطلسي في عملياتها الجوية عدة صعوبات وأهمها سوء الأحوال الجوية الذي عرفته البلقان واستمر عدة أيام في فصل الربيع أرغم سوء الأحوال الجوية، الحلف الأطلسي على إلغاء نصف الطلعات الجوية للطائرات الحربية المبرمجة لقصف الأهداف في كوسوفو وداخل الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية. والصعوبة الأخرى هي قصف أهداف خاطئة، وأهمها السفارة الصينية في بلغراد والتي أدت إلى مقتل اثنين من الصينيين،ونجر عن هذه الحادثة توتر في العلاقات الصينية الأمريكية.

والخطأ الآخر هو قنبلة قطار للمسافرين والذي دمر كليا مما أدى إلى مقتل بعض

(1)كميل حبيب، المرجع السابق الذكر، ص، 66.

(2)William.G.Musser, *Terminating America's wars :The Gulf War and Kosovo.*(Master of Arts in National Security Affairs,Naval Postgraduate School Monterey California, June 2000,P. 63.

المسافرين. إن الأخطاء السابقة راجعة كذلك إلى الأوامر التي أعطيت للطيارين بوجوب التحليق على ارتفاع خمسة آلاف متر مما يصعب التدقيق في الأهداف التي يجب تدميرها.

وقبل اندلاع الحملة الجوية للحلف الأطلسي، وفي الوقت الذي كان الحلفاء يخططون ويدرسون الاختيار العسكري لإجبار ميلوسوفيتش على الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي لوضع حد للقمع الصربي في كوسوفو، أكد ممثل روسيا لدى الأمم المتحدة أن مجلس الأمن الدولي يمكن أن يتخذ قرارا باستعمال القوة فقط عن طريق سلطة مجلس الأمن الدولي. وأن التطرق إلى الأزمة الإنسانية كسبب للتدخل العسكري الأحادي لا يمكن قبوله ومخالف للنظام المعاصر للعلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة. (1) إن أهم دولة حليفة لصربيا هي روسيا وذلك بفضل الروابط التاريخية وخاصة الدينية. فالبلدان ينتميان إلى الديانة الأرثوذكسية .

والدولة الأخرى العضو في مجلس الأمن الدولي والتي عارضت استعمال القوة وهي الصين، عند بدء الأزمة عارض وزير الخارجية الصيني في أكتوبر 1998 استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، وأن هناك دولا تهدد باستعمال القوة ضد يوغسلافيا. (2)

وفي الحقيقة تشير قرارات مجلس الأمن الدولي حول كوسوفو (1199، 1203، 1160) إلى التهديد باستعمال القوة، وعارضت روسيا تلك اللوائح، وتغيبت عند التصويت على تلك القرارات. وبررت غيابها بحجة أن القرارات مازالت تحتوي على بعض العناصر التي تسمح باستعمال القوة، رغم أن بنود استعمال القوة حذفت.

لقد اتخذ قرار شن الحرب من طرف الحلف على يوغسلافيا بدون الشرعية الدولية، أي عدم مصادقة مجلس الأمن الدولي على قرار الحرب، الذي عارضته الأمم المتحدة وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي أكد مهما تكن التبريرات المقدمة من طرف الحلف الأطلسي، فإن مجلس الأمن له المسؤولية الدولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولهذا يجب أن يشارك المجلس في أي قرار يؤدي إلى اللجوء إلى استعمال القوة. وأن هناك أوقات يمكن أن تستعمل فيها القوة وهذا عمل شرعي حفاظا على السلم، ولا بد من مصادقة مجلس الأمن الدولي. (3)

(1) Catherine Guichard, op.cit.; p.29.

(2) Tim Young, Kosovo, op.cit.p.; 29.

(3) Natalino Ronzitti, *Lessons of International Law from NATO's Armed Intervention Against the Federal Republic of Yugoslavia*, The International Spectator, vol xxxiv, N°3 July-september 1999, p.47.

ومن خلال هذا التصريح يتبين لنا أن الأمين العام للأمم المتحدة اعتبر تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو غير شرعي بسبب عدم مصادقة مجلس الأمن الدولي على الحرب. فلو قدمت لائحة إلى مجلس الأمن من طرف دول الحلف الأطلسي والتي تدعو إلى استعمال القوة العسكرية ضد يوغوسلافيا، فالعضوان الدائمون لمجلس الأمن سيستعملان حق النقض ضد القرار. وهو الشيء انطبق على دول الحلف وخاصة عندما قدمت كل من الصين وروسيا مشروع لائحة تدعو إلى وقف القصف الجوي والتي صوتت لصالحها ثلاث دول فقط وهي روسيا والصين وأوكرانيا، أما بقية الأعضاء فصوتوا بالرفض.

وانتقدت روسيا المبررات التي اعتمد عليها الحلف الأطلسي، وقالت بأن مجلس الأمن الدولي هو الهيئة الوحيدة التي تسمح باستعمال القوة وليس منظمة الحلف الأطلسي. وبنيت الحجج الروسية على العوامل الآتية:

- 1- تمثل البلقان منطقة ذات بعد استراتيجي وعسكري واقتصادي لروسيا.
 - 2- لا تشكل الأزمة خطرا يهدد الأمن والسلام الدوليين.
 - 3- لا تؤدي الهجوم العسكري إلى تطبيع الوضع في المنطقة بل له انعكاسا سلبية(1)
- لم تكن روسيا في حالة اقتصادية وعسكرية قوية يمكن لها أن تواجه الغرب، ففي تلك الفترة، وحسب الإحصائيات لسنة 1999 فميزانية الدفاع الروسية كانت أقل من ميزانية الدفاع اليونانية والدخل القومي الروسي كان متساوي مع تركيا وبلجيكا. (2) وهناك واقع يجب أخذه بعين الاعتبار وهو أن روسيا عند نهاية التسعينات فقدت مكانتها ووزنها وتأثيرها في الساحة الدولية مقارنة بفترة الحرب الباردة. إضافة إلى ذلك، انضمت ثلاث دول جديدة، كانت تابعة سابقا للاتحاد السوفيتي، إلى الحلف الأطلسي. واعترفت روسيا أن الدول الكبرى في الحلف استعملت نفوذها في المنظمات الدولية للضغط على روسيا. (2) ووجدت روسيا نفسها منعزلة في مجلس الأمن الدولي، والدليل على ذلك تصويت 13 عضوا في مجلس الأمن على رفض المشروع الروسي القاضي بوقف الحرب في يوغوسلافيا وكوسوفو، وهذا يعني منح الشرعية لتدخل الحلف الأطلسي. ولقد حاولت روسيا إعادة الاعتبار لمكانتها الدولية عن طريق الوساطة بين الحلف وبلغراد، لكنها فشلت في إقناع يوغوسلافيا الامتثال لمطالب الحلف الأطلسي.

(1) Harry Papatirou, op. cit. p. 57.

(2) Dov Lynch, *Walking The Tightrope: The Kosovo Conflict and Russia*, European Security, Vol 8, N°4, winter 1999, p. 47.

(3) Ibid, P. 71.

ولقد استطاع ميلوسوفيتش تجنيد شعبه وحكومته للحرب بفضل الآلة الدعائية لوسائل الإعلام، ومع استمرار الغارات الجوية وزيادة الخسائر المادية والبشرية بدأ الإعتلاف الحكومي في التصدع ونقد سياسة ميلوسوفيتش. وهكذا في 25 من شهر افريل وفي حوار أجراه تلفزيون بلغراد مع الوزير الأول الصربي فوب دروسكوفيك (Vub Draskovic) دعا ميلوسوفيتش إلى قبول وقف إطلاق النار وحل تفاوضي وعدم الكذب على الشعب الصربي، وهذا ما فتح الباب لإدانة الزعيم الصربي من طرف الأحزاب الأخرى. (1)

وقام الحلف الأطلسي بأكثر من 27 ألف طلعة جوية واستعمل حوالي 23 ألف قنبلة وصاروخ ودمر ربع رادارات الصواريخ المضادة للطائرات. (2) ودمر 70 طائرة حربية وما بين 25 إلى 40 بطارية الصواريخ المضادة للطائرات. (3) ولم تستطع الأسلحة الصربية المضادة للطائرات إسقاط ولو طائرة أو مروحية واحدة خلال الحملة الجوية التي دامت من 24 مارس إلى 10 جوان 1999.

ومن الناحية الاقتصادية، وحسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، أغلقت جميع معامل تكرير البترول في صربيا بسبب الأضرار والخسائر نتيجة القصف الجوي، ودمرت 50% من مخازن البترول و أصبحت 14 محطة لتوليد الكهرباء عاطلة عن العمل، ودمرت 33 جسرا و عدة مصانع. وحسب مجموعة مستقلة من الاقتصاديين الصرب أن 44% من الإنتاج الصناعي أصبح مشلولا ،وقصفت أهم مؤسسة دعائية تستعملها السلطة الصربية وهي مقر الإذاعة والتلفزيون الكائن في بلغراد. وتعني قنبلة الأجهزة الإعلامية الصربية تفكيك الآلة الدعائية للجمهورية الفدرالية اليوغسلافية وهي حيوية لأنها ميكانيزم السيطرة على الرأي العام من طرف الرئيس اليوغسلافي. (4)

بدأت زيادة المعارضة لسياسة الزعيم الصربي والخسائر الكبيرة التي تكبدها الجيش الصربي ، بلغراد تعطي بعض الإشارات الإيجابية للحل السلمي. وبدأت روسيا في أداء دور الوسيط بين بلغراد والحلف الأطلسي. ولهذا الغرض عينت روسيا فيكتور شيرمورميردين (Victor Chermormyrdine) كمثل شخصي للرئيس الروسي الياتسين وعين الرئيس بيل كلينتون ستروب تالبوت كمثلته الخاص. والتقى المبعوثان من أجل إجراء مفاوضات حول إنهاء الحرب في كوسوفو، وعينت المجموعة الأوروبية الدبلوماسية الفنلندي مارتي اهتساري.

(1)William.G.Musser, op.cit.;p.67.

(2)Michael.MCCGuire,op.;cit.p.11.

(3)Eric Laurent , ,op.cit.;p.180.

(4)Hugh Beach,*Interventions and Just Wars,The Case of Kosovo,Studies in Christian Ethics* N°13 2000,P21.

وفي شهر ماي 1999 اجتمع وزراء الخارجية للدول الثمانية الذين عالجوا قضية كوسوفو وأصدروا مبادرة سلام تتضمن أربعة نقاط كحل للخلاف ووقف الضربات الجوية وهي:

- 1-وقف العنف والقمع الصربي في كوسوفو.
 - 2-سحب الجيش النظامي اليوغسلافي والشرطة والمليشيات.
 - 3-نشر قوة دولية مدنية في كوسوفو وعودة اللاجئين إلى ديارهم.
 - 4-إقامة حكم ذاتي موسع في كوسوفو(1)
- ولقيت مبادرة الدولة الثماني أذانا صاغية لأول مرة منذ اندلاع الحرب من طر بلغراد التي أبدت استعدادها للتفاوض مع المبعوث الروسي والأمريكي والأوروبي.وحدث خلاف بين المبعوث الأمريكي والروسي فالمبعوث الروسي طالب بوقف القصف الجوي بمجرد انطلاق المفاوضات مع السلطة الصربية،بينما ألح المبعوث الأمريكي على أن وقف القتال لا يتم إلا بعد قبول ميلوسوفيتش مبادرة السلام لمجموعة وزراء خارجية الدول الثماني.
- وفي 10 جوان 1999،وبعد حملة جوية دامت 77 يوما،أعطى الأمين العام للحلف الأطلسي تعليمات للجنرال ويزلي كلارك القائد الأعلى للحلف الأطلسي في أوروبا لوقف العمليات العسكرية الجوية للحلف ضد يوغوسلافيا.ووقف العمليات يجب أن يكون بشرط التأكد من أن القوات اليوغسلافية قد انسحبت بشكل كامل من كوسوفو . ووقع على اتفاق إنهاء الحرب من طرف الجانب اليوغسلافي ممثل وزارة الداخلية والجيش اليوغسلافي وممثل الحلف الأطلسي يوم 9 جوان 1999.ومخطط التسوية الذي قدم إلى ميلوسوفيتش من طرف ممثل روسيا وأوروبا وأمريكا في 2 جوان 1999 قبله يوم 3جوان،وصادق عليه البرلمان الصربي.

ويمكن القول أن أهم النتائج المستخلصة من الحرب الجوية هي:

- 1- أول حرب تم خوضها باسم القيم الإنسانية.
 - 2- أول حرب انتصرت عن طريق الضربات الجوية.
 - 3- أول حرب انتصرت بدون إطلاق رصاصة واحدة من طرف القوات البرية
 - 4- أول حرب لم يفقد فيها الحلف الأطلسي أي جندي في المعركة.
 - 5- أول حرب لم تسقط فيها طائرة واحدة من طرف القوات اليوغسلافية.
- لتدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو بعض التشابه والاختلاف مع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في العراق،ولهذا ارتأينا إجراء مقارنة بينهما من خلال الجدول الآتي:

(1)William.G.Musser,,op.cit.p.67.

العراق	كوسوفو
الهدف: 1-تدخل إنساني 2-البحث عن أسلحة الدمار الشامل.	الهدف: 1-تدخل إنساني 2-منع حدوث كارثة إنسانية.
المعارضون للتدخل:روسيا فرنسا الصين درجة المعارضة:مرتفعة	المعارضون للتدخل:روسيا والصين درجة المعارضة:قليلة
المؤيدون للتدخل:منخفضة	المؤيدون للتدخل:مرتفعة
الناحية القانونية:1 -غير شرعي وغير قانوني 2-بدون ترخيص من مجلس الأمن.	الناحية القانونية:1-شرعي غير قانوني 2-بدون ترخيص من مجلس الأمن الدولي.
الخطر:تهديد لأمن أمريكا	الخطر:تهديد للسلم والأمن الدوليين
التستر بقرارات مجلس الأمن للتدخل: قرار 1483،1441،879،678" (1)	التستر بقرارات مجلس الأمن للتدخل: "قرار 1160،1199،1203
نتائج الخلاف:الحرب مستمرة	نتائج الخلاف:انهزام عسكري يوغسلافي

(1)Corneliu Bjola,Legitimizing The Use of Force in International Politics :A Communicative Action Perspective,European journal of International Relations, 11 (2) 2005,p.303.

وبعد أن قبلت بلغراد بمخطط التسوية، أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1244 والذي بموجبه فقدت يوغوسلافيا سيادتها على كوسوفو التي أصبحت تحت إدارة الأمم المتحدة.

الفصل الخامس كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة

لقد نتجت عن تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو نهاية الخلاف الصربي الألباني الذي دام أكثر من عشر سنوات، ولقد صدق الدبلوماسيون الغربيون الذين تفاوضوا مع الزعيم الصربي ميلوسوفيتش، بأنه لا يمتثل لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية إلا عن طريق استعمال القوة واتضح ذلك من خلال حرب البوسنة وكوسوفو.

قبل الزعيم الصربي، بعد 78 يوما من الضربات الجوية، بقرار مجموعة الدول الثماني وكذلك قرار الأمم المتحدة رقم 1244 الذي أنهى سيادة صربيا على كوسوفو. وبفقدان كوسوفو ضاعت منه آخر ورقة عرقية كان يستغلها لتحقيق أهدافه السياسية وهي إنشاء دولة صربيا الكبرى، ولقد أعلن في عدة مناسبات أن التخلي عن كوسوفو مستحيل وبعد أن أصبحت كوسوفو تحت السيطرة الدولية ولم تعد جزءا من صربيا وبهذا أصبح منصبه السياسي في خطر.

تميزت فترة التسعينيات من القرن الماضي باندلاع الحروب في يوغسلافيا، ولعبت المجموعة العرقية الصربية الدور الكبير في عدم استقرار البلقان. خاضت جمهورية صربيا حروبا ضد المجموعة العرقية الكرواتية والسلوفينية والبوسنية وألبان كوسوفو كما يلي:

المجموعة العرقية الأخرى	ضد	الصرب
كرواتيا 1991-1992		صرب كرواتيا وصربيا
كرواتيا 1995		صرب كرواتيا
البوسنيون المسلمون 95-02		صرب البوسنة وصربيا
سلوفينيا		الجيش الشعبي اليوغسلافي
البوسنيين الكروات 92-95		صرب البوسنة
الحلف الأطلسي		صربيا
ألبان كوسوفو		الصرب

لقد واجهت الأمم المتحدة في إدارة إقليم كوسوفو عدة مشاكل وأهمها مشكل عودة اللاجئين وبناء مؤسسات إدارية وسياسية تتعايش فيها المجموعات العرقية المختلفة. وأصبح الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو هو أعلى سلطة سياسية في الإقليم وأرسلت قوة متعددة الجنسيات تتكفل بالمحافظة على الأمن والسلم في الإقليم. ويتحدد الوضع النهائي بعد أن تستوفي كوسوفو معايير تتعلق بالأمن واستكمال بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية، وعند انتهاء تلك المرحلة تجرى مفاوضات بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتحديد المستقبل السياسي لكوسوفو.

نص قرار الأمم المتحدة رقم 1244 على منح حكم ذاتي موسع لإقليم كوسوفو مع المحافظة على السيادة والاندماج الإقليمي لصربيا.

يطالب ألبان كوسوفو باستقلال الإقليم عن صربيا، بينما يعارضه الصرب ويتمسكون ببقاء كوسوفو تحت سيادة بلغراد، وانقسم المجتمع الدولي وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بين مؤيد ومعارض للاستقلال، وهو ما سنبينه في المبحثين التاليين.

المبحث الأول : سلطات الأمم المتحدة على كوسوفو

لقد أشرنا في السابق إلى أن بلغراد قبلت مبادرة الدول الثماني المتعلقة بإنهاء الضربات الجوية ووقف إطلاق النار، وانتهت الحرب يوم 09 جوان 1999 ، وأصدر مجلس الأمن الدولي في 10 جوان قرارا رقم 1244 الذي أشار إلى عدة قرارات صدرت منه فيما يتعلق بأزمة كوسوفو ولم تمتثل بلغراد إليها*، وطالب القرار على وجه الخصوص بأن تنهي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية العنف والقمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها بسحب الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتجزؤها على مراحل وبصورة يمكن التحقق منها وذلك وفقاً لجدول زمني سريع يتميز بالتزامن معه نشر الوجود الأمني الدولي في كوسوفو.⁽¹⁾

لقد تمثل أهم انشغال المجتمع الدولي لأزمة كوسوفو في التأكد من وقف إطلاق النار والانسحاب السلمي للقوات العسكرية من كامل تراب إقليم كوسوفو، ولتحقيق هذا الهدف عقد اتفاق تقني عسكري بين الرئيس الفنلندي مارتي اهتيساري ممثلاً للحلف الأطلسي والرئيس اليوغسلافي، والذي وافق عليه البرلمان الصربي.

ونص الاتفاق على الآتي:

1- اتفاق السلطات الفيدرالية اليوغسلافية وجمهورية صربيا على نشر قوة أمنية دولية (Kosovo forces)(kfor)

2 - امتثال بلغراد لكل الالتزامات في الاتفاقية وتسهيل عمل نشر تلك القوات .

3- تحديد منطقة جوية آمنة ب 25 كيلومتر ما وراء حدود كوسوفو وتشمل إقليم جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية .

4 - لا يحق ولا يسمح مهما تكن الظروف والأسباب ، دخول أو بقاء القوات الفيدرالية اليوغسلافية والصربية في تراب إقليم كوسوفو أو المنطقة الآمنة المحددة سابقاً بدون الموافقة لقيادة القوة الأمنية الدولية.⁽²⁾ ويتجلى من هذه الاتفاقية أن الجيش اليوغسلافي ينتهي وجوده في كامل إقليم كوسوفو، وأبعد من ذلك فيمنع عليه انتشاره على الحدود اليوغسلافية الكوسوفية بمسافة تقدر بخمسين كلم وكذلك تحليق الطائرات الحربية على بعد 20 كلم ويسمح لحراس الحدود والجمارك بالبقاء على الحدود بين يوغسلافيا وكوسوفو .

* قرار رقم 1160 الصادر في 31 مارس 1998، قرار 1199 الصادر في 23 سبتمبر 1998، وقرار 1203 المؤرخ في 24 أكتوبر 1998، وقرار 1239 المؤرخ مايو 1992.

(1) http://un.org/arabic/doco/scouncil/sc_res/s_1244.pdf

(2) Tim Young, Mark Oakes and Paul Bowers, *Kosovo and NATO Military Action*. (House of Commons Library 1992), P. 3.

وتتولى مسؤولية الحماية الأمنية لكوسوفو قوة متعددة الجنسيات تتشكل من أغلبية دول الحلف الأطلسي. وليست في الاتفاق العسكري التقني أية إشارة إلى استخدام الحلف الأطلسي قواعد عسكرية وحق استعمال المجال الجوي اليوغسلافي مثل ما نص عليه اتفاق رامبوييه، والهدف من الاتفاق هو استتباب الأمن والسلم وضمان وقف إطلاق النار، ومهما تكن الظروف أو الأسباب فلا يحق للقوات الفيدرالية اليوغسلافية الدخول أو البقاء في تراب كوسوفو أوفي المنطقة الأمنية الترابية والجوية المحددة سابقا بدون موافقة قيادة القوة الأمنية الدولية من أجل ضمان محيط آمن.⁽¹⁾ ولقد اشترط الحلف الأطلسي وقف ضرباته الجوية والحرب بانسحاب كامل للقوات اليوغسلافية من كوسوفو، ودراسة كل هذه النقاط نقسم هذا المبحث على مطلبين اثنين.

المطلب الأول: إدارة إقليم كوسوفو من طرف الأمم المتحدة

لقد حدد قرار 1244 جدولاً زمنياً سريعاً ومحدداً بدقة لعمليات الانسحاب، أي سبعة أيام لإكمال الانسحاب وسحب أسلحة الدفاع الجوي في غضون 48 ساعة إلى خارج منطقة أمان متبادلة تمتد 25 كلم. ولا تؤدي مناقشة الاتفاق التقني العسكري وانجازه إلى إطالة الوقت المقرر من قبل لإتمام عمليات الانسحاب⁽²⁾ واجه الحلف الأطلسي مشكل أمني آخر، بعد انسحاب القوات اليوغسلافية من كوسوفو، وهو جيش تحرير كوسوفو. لقد ساعد وتعاون جيش تحرير كوسوفو مع الحلف الأطلسي في الحرب على يوغسلافيا، وتمثل التعاون في إتباع إستراتيجية القيام بعمليات فدائية ضد القوات العسكرية الصربية المتخذة والمختبئة في الغابات، تجنباً للغارات الجوية للحلفاء، وجلبها إلى العراق لكي تتعرض إلى القصف الجوي من طرف الحلف الأطلسي.

كما سبقت الإشارة إليه، بلغ تعداد جيش تحرير كوسوفو حوالي 30 ألف جندي. وكان هناك تخوف من طرف القوة الأمنية الدولية بعض أفراد جيش تحرير كوسوفو سيقومون بأعمال انتقامية ضد المجموعة العرقية الصربية والعملاء الذين تعاونوا مع الجيش اليوغسلافي والشرطة والقوات شبه العسكرية. وقد يقوم بأعمال استفزازية ضد المدنيين مثل الاستيلاء على ممتلكاتهم لأنه الجهاز الوحيد الذي بقي بزيه العسكري ومدججا بأسلحته في كوسوفو، وتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في الإقليم بدون تفويض دولي.

رفض في البداية جيش تحرير كوسوفو نزع سلاحه اعتقاداً منه بأنه سيتحول إلى أهم جيش في كوسوفو ويقوم بمهمة الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي. وكان رد فعل قوة التحالف أن نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو يعد تماشياً وتطبيقاً لاتفاق رامبوييه وقبل زعيم جيش تحرير كوسوفو نزع سلاحه إضافة إلى ذلك، فنزع السلاح هو تطبيق لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 الذي يطالب بأن يضع جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى حداً على الفور لجميع

(1) Tim Young, Mark Oakes and Paul Bowers, op.cit.p,3 .

(2) قرار 1244، المرجع السابق الذكر.

الأعمال الهجومية وبأن يمتلكوا لمتطلبات التجريد من السلاح حسبما يحددها رئيس الوجود الأمني الدولي بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام.⁽¹⁾

بدأت مفاوضات "في منتصف شهر جوان 1999 لنزع سلاح جيش تحرير كوسوفو في تيرانا عاصمة ألبانيا بحضور الزعماء السياسيين الألبان إبراهيم روهوفا رئيس حزب اتحاد الحركة الديمقراطية لكوسوفو، وريكسيب كوخا (Rexhip Qosja) رئيس حزب اتحاد الحركة الديمقراطية لكوسوفو والقائد السياسي لجيش تحرير كوسوفو هاشم تاجي (HASHIM THACI). ووقع اتفاق نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو يوم 21 جوان 1991 من طرف الجنرال مايكل جاكسون قائد القوة الدولية في كوسوفو وإبراهيم تاجي، وقبل جيش تحرير كوسوفو بتسليم الأسلحة خلال ثلاثة أشهر إلى قائد قوة كوسوفو. ونص الاتفاق على الآتي:

1 – عدم استعمال القوة والامتنال إلى قائد القوة الأمنية الدولية في كوسوفو .
2 – لا يسمح لأعضاء جيش تحرير كوسوفو باستثناء المسؤولين وحراسهم حمل السلاح وكل سلاح غير مرخص يتم نزعها.⁽²⁾
3 – يدمج جيش تحرير كوسوفو في جهاز جديد يسمى جهاز حماية كوسوفو وهو يشبه قطاع الحماية المدنية في فرنسا و الجزائر الذي يختص بمهمة المساعدة الإنسانية والإنقاذ في حالة حدوث الكوارث الطبيعية.

استطاعت قوة التحالف استرجاع الآلاف من الأسلحة المختلفة. *ويمكن القول أن قرار 1244 الذي أصدره مجلس الأمن حول كوسوفو يختلف عن اتفاق رامبوييه فيما يلي :

1 – قبل اتفاق رامبوييه الجانب الألباني بينما رفضه الوفد اليوغسلافي.
2 – وافق قرار 1244 كلا الطرفين الألباني واليوغسلافي.
3 – نص اتفاق رامبوييه على مرحلة انتقالية تدوم ثلاث سنوات تنتهي باستفتاء حول مستقبل الإقليم، بينما لا يشير قرار مجلس الأمن الدولي إلى استفتاء وأكد على الوحدة الاندماجية وسيادة الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية على كوسوفو.
4 – استباح اتفاق رامبوييه الأراضي اليوغسلافية، أشار إلى حرية استعمال المجال الجوي والبري والمائي للدولة اليوغسلافية من طرف قوة الحلف الأطلسي، بينما قرار 1244 لم يشر إلى حق استعمال الأراضي اليوغسلافية.
5 – لم يشر اتفاق رامبوييه إلى مشاركة روسيا في القوة الدولية في كوسوفو، بينما منح قرار 1244 حق مشاركة روسيا في القوة الدولية متعددة الجنسيات في كوسوفو.

(1) قرار الأمم المتحدة، رقم 1244، مرجع سابق.

(2) Valerie Peclaw, Georges Berghezan, Bernard Adam, Bilan de la Guerre de Kosovo, Rapport du Grip 2000/3 <http://www.grip/pub/rapports/rg00-3kosovo.pdf>.

* 10 آلاف من الأسلحة المختلفة، 900 ألف سلاح صغير، 300 سلاح مضاد للدبابات، 178 هاون، 27 ألف قنبلة يدوية، 1200 لغم، و5 مليون من قطع الذخيرة.

لقد نص قرار الأمم المتحدة على نشر الوجود المدني والعسكري في كوسوفو ووافقت بلغراد على ذلك، وطالب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان أن يعين بالتشاور مع مجلس الأمن الدولي، ممثلاً خاصاً له لمراقبة تحقيق الوجود المدني الدولي، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يوعز إلى ممثله الخاص بأن ينسق مع الوجود الأمني الدولي تنسيقاً محكماً لضمان عمل الوجوديين كلاهما على تحقيق نفس الأهداف نفسها(1)

لقد انتزع قرار الأمم المتحدة سيادة بلغراد على كوسوفو وأصبح الإقليم تحت إدارتها وهي التي تضمن الأمن لجميع السكان القاطنين فيه، وتتولى هذه المسؤولية القوة الدولية متعددة الجنسيات بما فيها القوات الروسية. لقد رحب ألبان كوسوفو بالوجود الأمني الدولي، لكنه ندد بدخول القوات الروسية إلى الإقليم، لأن موسكو حليفه النظام القمعي الصربي بقيادة ميلوسوفيتش.

أكد قرار الأمم المتحدة على أن كوسوفو جزء من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، رغم الوجود المدني والأمني في الإقليم، ويؤكد القرار على التزام جميع الدول الأعضاء باحترام سيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية. (2)

وإذا نظرنا إلى الواقع العملي ليست لبلغراد أية سلطة سياسية، اقتصادية واجتماعية على كوسوفو، وفي الحقيقة ليست هناك أية سيادة لبلغراد على الإقليم، فكيف إذا يطلب القرار احترام سيادة الجمهورية الفيدرالية على بريشتين.؟! ويتبين لنا أن القرار يكتفه نوع من الغموض والتناقض.

أصبحت الإدارة الدولية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة هي المسؤولة عن السلطة السياسية، الثقافية والاجتماعية. وعينت لهذا الغرض أول حاكم للإقليم* وهو الفرنسي برنارد كوشنير (BERNARD KOUCHNER)،* واجه الحاكم الجديد في كوسوفو مشكل طبيعة القوانين التي سيطبقها في كوسوفو.؟ هل هي القوانين التي كانت مطبقة في عهد الحكم الذاتي أم القوانين العنصرية التي طبقت في عهد النظام القمعي لميلوسوفيتش؟ وقرر الحاكم الأممي أن"القوانين التي طبقت قبل يوم 24 مارس 1999، تاريخ بدء الضربات الجوية على يوغسلافيا، تبقى سارية المفعول، بشرط ألا تتعارض مع القوانين الدولية وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.(3)

لقد رفض القضاة والمشرعون تطبيق القوانين التي كانت سارية في عهد النظام القمعي السابق، واحتج الشعب الألباني لأنها قوانين عنصرية وقمعية واضطهادية

(1) http://www.un.org.arabic/docs/Sconcil/sc/res/s_1244.pdf

(2)Ibid

* تولى برنارد كوشنير إدارة الإقليم من جويلية 1999 إلى جانفي 2001، والدانماركي هانس هاكروب Hans Haekkrup من فبراير 2001 إلى ديسمبر 2002 والألماني مايكل ستينر Michael Steiner من جانفي 2002 إلى جويلية 2003 والفنلندي هاري هالكاري Harri Halkari من أوت 2003 إلى جوان 2004 والسويدي سورن بيترسون Soren Jersen Peterson من أوت 2004 إلى جوان 2006 والألماني من أوت 2006 إلى اليوم.

(3)Eric Chevailler,LONU au Kosovo,Lecon de la Premiere MINUK,Occasional papers N°35 Mai 2002,p.14.

بالنسبة للألبان، فهل يعقل العودة إلى قوانين إمضاء وثيقة الولاء للسلطات الصربية من أجل الحصول على منصب شغل للألبان التي كانت سارية المفعول في عهد إلغاء الحكم الذاتي؟ فهذا شبيهة مثلا بأن نطالب المناضل الكبير ضد التمييز العنصري نيلسون منديلا عندما تولي رئاسة جنوب إفريقيا بالمحافظة على القوانين العنصرية المطبقة في عهد الأقلية البيضاء. والجواب هو فمن غير المنطقي والمعقول تطبيق القوانين العنصرية السابقة، ولهذه الأسباب تراجع برنارد كوشنير عن تطبيق القوانين التي كانت سارية المفعول في عهد ميلوسوفيتش وتطبيق القوانين التي كانت في عهد حكم الرئيس الراحل جوزيف بروز تيتو اعتمادا على الدستور الذي صدر في سنة 1974، أي أثناء الحكم الذاتي لكوسوفو.

لقد واجهت إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو مشكل عودة اللاجئين، ورجع معظم الألبانيين إلى كوسوفو والذين فروا إلى الدول المجاورة من بينها ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود، ورفض عدد كبير من الصرب والأقليات الأخرى مثل الروم والجوراني والإشكاني وذلك خوفا من الانتقام. وحسب منظمة الأمم المتحدة للاجئين فإن أكثر من 200 ألف صربي وأقليات أخرى كانت تعيش في كوسوفو غادرت الإقليم، ويمكن إرجاع سبب عدم العودة إلى الخوف والاضطرابات العرقية التي حدثت بين الألبان والصرب عند انسحاب القوات اليوغسلافية ودخول القوات الدولية متعددة الجنسيات. وحسب تقرير نشر في ديسمبر 1999 من طرف كتابة الدولة الأمريكية قدرت عدد الصرب الذين قتلوا منذ وصول قوات الحلف الأطلسي إلى 1010 من بينهم 888 صربي والجبل الأسود، وقتل 75 ألبانيا و47 ينتمون إلى أقليات أخرى.⁽¹⁾

شهدت كوسوفو فترة عدم استقرار وفوضى أثناء انسحاب القوات اليوغسلافية ودخول القوات متعددة الجنسيات وهذا ما أدى إلى حدوث عمليات انتقامية من كلا الطرفين ولكن كانت أغلبها ألبانية.

حدد قرار 1244 لمجلس الأمن الدولي الخطوط العريضة والأساسية للوجود المدني والأمني الدوليين في كوسوفو، ونص القرار على أن "مهام الوجود المدني يتولاها الأمين العام بالتشاور مع مجلس الأمن من خلال الممثل الخاص لمراقبة تحقيق الوجود المدني تنسيقا محكما لضمان عمل الجهازين لتحقيق الأهداف نفسها وبحيث يدعم كل منهما الآخر ويؤكد الحاجة إلى القيام مبكرا على وجه السرعة بنشر الوجود المدني والأمني في كوسوفو، ويطلب بأن تتعاون الأطراف على نشرها تعاوننا تاما"⁽²⁾

إن إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو شبيهة بنظام الوصاية والانتداب وهي حالة فريدة من نوعها في العالم وأوروبا وتشبه إلى حد ما حالة تيمور الشرقية التي استقلت عن اندونيسيا، ولأول مرة ينزع جزء من إقليم الدولة من سيادتها ويوضع تحت مسؤولية الأمم المتحدة التي تتولى الإدارة والحماية الأمنية وليست لبلغراد أية سلطة على الإقليم وقبلت بالوضع الجديد رغم أن قرار مجلس الأمن أكد على الوحدة الإقليمية

(1) Steven Woehrel, Julie Kim, *Kosovo and US policy*, (The Library of Congress 2006), p.25.

(2) http://www.un.org.arabic/docs/Scauncil/sc/res/s_1244.pdf

والاندماجية لجمهورية يوغسلافيا. إنها حالة خاصة في العلاقات الدولية وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان "إن إقامة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هي الأولى في القانون الدولي، وواجهت مسؤولية غير مسبوقة في تعقيداتها وحجمها لأية منظمة دولية أخرى.⁽¹⁾

إن أول هدف للوجود المدني في كوسوفو هو بناء مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية بهدف الوصول إلى تسوية نهائية للإقليم وإقامة حكم ذاتي تتعايش فيه مختلف المجموعات العرقية، وتنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية والقيام بنقل مسؤولية الأمم المتحدة لا تعني أبدية وإنما مؤقتة أي تنتهي مهمتها عند استكمال بناء المؤسسات واستيفاء الشروط التي يجب توفرها في كوسوفو يتم تحويل المسؤولية إلى ألبان كوسوفو².

تمثل المسؤولية الرئيسية للوجود المدني في الآتي:

1 – أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حينما لزمتم وطالما كانت ضرورية.
2 – تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية بما في ذلك إجراء انتخابات والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية.

3 – الإشراف في المرحلة النهائية، على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية⁽³⁾

وتشمل مهمة الإدارة الدولية إجراء انتخابات بلدية وبرلمانية من أجل إعادة بناء المؤسسات السياسية التي كانت سائدة في كوسوفو قبل إلغاء الحكم الذاتي من طرف السلطات الصربية، وعند إتمام بناء تلك المؤسسات تخول لها سلطات واسعة كانت في السابق من صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو.

وقسمت البنية الإدارية للأمم المتحدة في كوسوفو إلى أربع وظائف :

1- الإدارة المدنية وهي تحت مسؤولية الأمم المتحدة.

2- تتولى مهمة بناء المؤسسات الديمقراطية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

3- حل مشكل اللاجئين وهو من مهام وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

4- إعادة بناء كوسوفو وهي مهمة الإتحاد الأوروبي.

تتولى مسؤولية المحور الأول الأمم المتحدة وتهتم بإقامة الإدارة المدنية وأهمها جهاز الشرطة والنظام القضائي والعقابي. ويهدف المحور الثاني المتعلق ببناء المؤسسات بقيادة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى تطوير المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية. ويتعلق المحور الثالث

(1) United Nations, Secretary General Kofi Anane, Dedicated to Peace Keeping Mission to Kosovo. www.un.org/peace/peace/Kosovo/pages/kosovo12.htm. (last visited January 20 2007)

(2) قرار 4، 124، المرجع السابق ذكره.

(3) نفس المرجع.

بقيادة اللجنة العليا لشؤون اللاجئين بتوفير المساعدة الإنسانية وتسهيل عودتهم إلى كوسوفو. وأوكلت مهمة إعادة البناء والتخطيط الاقتصادي إلى المجموعة الأوروبية.

إن أهم قرار اتخذته إدارة الأمم المتحدة هو تشكيل المجلس الانتقالي لكوسوفو وهو عبارة عن جهاز للتشاور حول المسائل المحلية المتعلقة بإدارة كوسوفو ويضم جميع الأقليات القاطنة في كوسوفو، ورفضت المجموعة العرقية الصربية المشاركة في هذا المجلس لأنهم اعتبروا إدارة الأمم المتحدة وقوة التحالف بمثابة محتلين ولا يثقون في الأجهزة التي تتشكل من أغلبية البانية، وتتناقض الأجهزة الإدارية مع قرار مجلس الأمن الذي أكد على سيادة صربيا على كوسوفو. وأصعب مهمة واجهتها إدارة الأمم المتحدة هي إعادة الثقة والتعايش السلمي بين المجموعة العرقية الألبانية والصربية، وينظر الألبان إلى الصرب كمعتدين ومجرمي حرب الذين حاولوا إنشاء صربيا الكبرى، ويعتبر الصرب الألبان بأنهم يهدفون إلى طرد جميع الصرب من كوسوفو وهم سبب الحرب الأهلية.

لقد أشرنا في السابق إلى أن إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو هي حالة فريدة من نوعها في العالم ومن جهة أخرى توجد حالة مشابهة إلى حد ما لكوسوفو وهي تيمور الشرقية، وفي هذا الصدد فمن المفيد إجراء عملية مقارنة بين الحالتين.

1 – للأمم المتحدة كامل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إدارة الإقليمين.
2 – أصدر مجلس الأمن قراراتين حول الإقليمين ، قرار 1244 حول كوسوفو وقرار 1272 حول تيمور الشرقية .

3 – خولت للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لإدارة الإقليمين.

4 – أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة في كلا الإقليمين انتقالية ومؤقتة وليست دائمة، ويجب عليها تسليم السلطة للسكان المحليين عند استكمال المهمة المخولة لها.

5 – "لا تمارس إدارة الأمم المتحدة سلطاتها كسيادة ولكن كانتداب والسلطة تمارس باسم وصالح الشعب المدار في الإقليم".⁽¹⁾

6 – إن هدف الأمم المتحدة في تيمور الشرقية هو تحقيق الاستقلال عن اندونيسيا، بينما الهدف الرسمي لإدارة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هو إقامة حكم ذاتي موسع مع بقاء سيادة صربيا على كوسوفو حسب قرار 1244 .

7 – "تتردد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في تسليم سلطاتها الإدارية إلى المؤسسات المحلية ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين :
أ- التحدي الأمني والانقسامات العرقية.

(1) Carsten Stahn, *The UN Transitional Administration in Kosovo and Eastern Timmor: A First Analysis*, Marck Planck Yearbook of the UN Law, Volume 5, 2001, P.108.

ب- عدم حل مشكل الوضع النهائي مما يصعب مهمة الأمم المتحدة في تحقيق هدفها، بينما إدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لها مهمة واضحة ومحددة وهي الانتقال الرخو لتيمور الشرقية من حكم اندونيسيا إلى الاستقلال⁽¹⁾

8 - الخلاف في كلا الحالتين مع الدولة الأم، الألبان مع صربيا والتيموريون الشرقيون مع اندونيسيا.

9 - إرسال بعثة الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية وكوسوفو تم وفقا لاتفاق مع الدولة الأم يوغسلافيا واندونيسيا،"يحتوي قرار 1244 حول كوسوفو على المبادئ الأساسية للاتفاق بين الحكومة الفيدرالية اليوغسلافية لإنشاء بعثة الأمم المتحدة ومهمتها في كوسوفو، والمادة 6 من اتفاق 5 ماي 1999 نص على تحويل سلطة تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة.⁽²⁾

ويصبح الإقليم لأول مرة بعد نهاية الحرب الباردة، خاضعين لانتداب الأمم المتحدة نتيجة للاضطرابات والعنف العرقي مع الدولة الأم ووضعت مسألة حماية الإقليم تحت قوة دولية متعددة الجنسيات. وتشكل أغلب القوة الدولية في كوسوفو من الحلف الأطلسي والدول الأخرى من بينها روسيا، وتسمى بقوة كوسوفو (Kosovo Forces) (KFOR). وبلغ تعدادها في بداية الألفية الثانية 50 ألف جندي، وتختلف عدد القوات المساهمة في قوة كوسوفو من دولة إلى أخرى، وتعتبر فرنسا وإيطاليا وبريطانيا من أكبر المساهمين. وقسمت كوسوفو إلى خمسة قطاعات، تتولى قيادتها دولة عضو في الحلف الأطلسي، ولم تمنح لروسيا قيادة أية منطقة عسكرية خاصة في كوسوفو، وإنما شاركت مع القوة متعددة الجنسيات في ثلاث مناطق.

نجد في شمال كوسوفو القطاع الفرنسي وهو المسئول عن الحماية المدينة المضطربة والمقسمة عرقيا وهي مدينة متروفريكا، وفي شمال غرب كوسوفو القطاع الإيطالي، وفي الجنوب القطاع الألماني الروسي، والقطاع الشرقي أمريكا روسيا، وفي الشمال الشرقي بريطانيا وروسيا، وتوجد القيادة العامة في العاصمة بريشتينا. وكان عدد القوات متعددة الجنسيات عند دخولها إلى كوسوفو يقدر ب 16 ألف جندي، وهذا بعد انسحاب القوات الفيدرالية اليوغسلافية من كوسوفو في جوان 1999، وأضيفت لها عدة وحدات قتالية كانت متمركزة في جمهورية مقدونيا، والتي دخلت بدورها إلى كوسوفو لدعم القوات متعددة الجنسيات في المحافظة على الأمن والسلم في الإقليم.

(1) Carsten Stahn, op.cit. p.152.

(2) Ibid, p.143.

خريطة تبين تقسيم كوسوفو إلى خمسة قطاعات عسكرية



Figure 2.

<http://www.ofsouth.nato.int/operations/kfors/sect.gif>

لقد دخلت القوات الروسية إلى كوسوفو قبل دخول قوة الحلف الأطلسي، أتية من البوسنة، أين كانت تعمل ضمن القوات الدولية لحفظ السلام في البوسنة وتمركزت القوات الروسية في مطار العاصمة بريشتينا.

والسؤال الذي طرح آنذاك في أوساط قيادة الحلف الأطلسي هل يمنح للروس قطاع أمني في كوسوفو تتولى قيادته أم توزيع القوات الروسية على عدة قطاعات أين تكون المسؤولية العسكرية والقيادية للحلف الأطلسي؟ لقد عارض الحلف الأطلسي منح روسيا جزء من إقليم كوسوفو تتولى القوات الروسية مسؤولية الدفاع عنه، وفي هذا الصدد صرحت كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية مادلين أولبرايت بأنه "لا يمكن أن تتولى روسيا قيادة خاصة بها لأننا نريد تجنب وسنتجنب تقسيم كوسوفو".⁽¹⁾

وهناك سبب آخر في رفض الحلف الأطلسي منح روسيا المسؤولية الأمنية لقطاع خاص يكمن في رفض الشعب الألباني قيادة روسيا لقطاع ترابي في كوسوفو، لأنهم لا يريدون العودة إلى ديارهم ومناطقهم التي طردوا منها ليجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام جيش صديق وحليف لصربيا، ومن غير المنطقي أيضا انتشار القوات الروسية في المناطق التي تقطن فيها أغلبية صربية لأن هذا يشجعها على تقسيم كوسوفو.

وطالبت روسيا أيضا من الحلف الأطلسي أن تصبح قيادتها منفصلة عن قيادة الحلف الأطلسي لكن الحلفاء أكدوا أن "القوة الدولية في كوسوفو لها قيادة موحدة وان القوات الروسية يجب عليها أن تتخبط مع قوات الحلف كما هو الحال بالنسبة للقوات الروسية وعددها 4700 ألف جندي المنتشرة في البوسنة".⁽²⁾ وأصبحت القوات الروسية

(1) Tim Young, Mark Oakes and Paul Bowers, op.cit., p.12.

(1) Tim Young, Mark Oakes and Paul Bowers, ,op.cit, P.12.

كبقية القوات العسكرية المنتشرة في كوسوفو تحت القيادة العامة لقوة كوسوفو ولم يمنح لروسيا أي قطاع أمني مقارنة بالقوات الإيطالية والفرنسية والألمانية والبريطانية والأمريكية، وأدمجت في ثلاث قطاعات تابعة لقوة الحلف الأطلسي.

إن أهم وظيفة ومهمة أوكلت إلى القوة متعددة الجنسيات هي الأمن الخارجي والداخلي، يكمن الأمن الخارجي في الدفاع عن إقليم كوسوفو ضد أية اعتداءات خارجية، وعلى وجه الخصوص القوات اليوغسلافية والدفاع عن الحدود الإقليمية لكوسوفو. وخولت مسؤولية حراسة الحدود فيما بعد إلى شرطة كوسوفو، وفيما يتعلق بالأمن الداخلي، كانت المهمة صعبة عند بداية الانتشار للقوات متعددة الجنسيات، وأهم مسؤولية للقوات هي ضمان العيش في محيط آمن لكافة المجموعات العرقية الفاطنة في كوسوفو من صرب حوراني وروم وغيرهم، وتكمن صعوبة المهمة في المناطق التي تسكن فيه أغلبية صربية وأقلية البانية وكذلك في المناطق ذات أقلية صربية وأغلبية البانية.

إن أهم وظيفة ومهمة أوكلت لقوة كوسوفو عند دخولها إلى الإقليم هي التأكد من مدى امتثال يوغسلافيا للاتفاق التقني العسكري وكذلك مخطط البلدان الثمانية الذي وافق عليه البرلمان الصربي ويشمل:

1- التأكد من أن جميع القوات اليوغسلافية والقوات شبه العسكرية قد انسحبت من كوسوفو:

أ- إرغام القوات اليوغسلافية على الانسحاب.

ب- لقائد القوة الأمنية حق التفتيش ومراقبة كل المراكز والتسهيلات والنشاطات في كوسوفو.

ج- لقائد القوة الأمنية الحق ومرخص لامتنال انسحاب القوات اليوغسلافية وإعطاء أوامر لإنهاء أي نشاط عسكري ومدني للصرّب أينما رأى ضرورة لذلك إذا كان هناك تهديد إما للقوة الدولية الأمنية ومهمتها أو إلى أي طرف آخر.

د- إذا أعادت القوات اليوغسلافية انتشارها بعد انسحابها أو لم تكف عن تهديداتها بعدما طلبت منها القوات الأمنية الدولية ستعرض إلى عمل عسكري من طرف قوة كوسوفو من بينها استعمال القوة لضمان الامتنال.⁽¹⁾

لا يساعد إن غياب الأمن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة على القيام بمهامها وهي بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية وثقافية وقوة التحالف ليست لها مسؤولية إدارية مدنية لأنها خاضعة وتابعة للحلف الأطلسي، ولكن التعاون فيما بينهما ضروري لتأدية مهمة الأمم المتحدة على أكمل وجه في كوسوفو. وتتولى قوة كوسوفو حماية الأقليات الصربية في المناطق التي تعرف حدة التوتر العرقي مثل حراستهم عند التنقل والنقل المدرسي للأطفال.

(2)Ibid, p.44.

تساعد قوة كوسوفو في أداء مهامها جهاز شرطة كوسوفو وهو غير تابع لقوة كوسوفو وإنما تابع للمثل الخاص للأمن العام للأمم المتحدة في كوسوفو. تشكل جهاز حماية كوسوفو من أغلبية جنود جيش تحرير كوسوفو الذي حول من النشاط العسكري إلى النشاط المدني ومهمته ليست المحافظة على الأمن العام وإنما تشبه وظيفته الحماية المدنية في الجزائر وفرنسا مثل التدخل عند حدوث الكوارث الطبيعية والزلازل والفيضانات وإطفاء الحرائق ومساعدة المحتاجين. وأصبح أحد قادة جيش تحرير كوسوفو السابق وهو Agim Ceku قائد الجهاز الجديد، ويعتبر الألبان هذا الجهاز بأنه الجيش المنتظر عند استقلال كوسوفو، بينما ينظر إليه الصرب بأنه يمثل الإرهاب والتطرف، ومع مرور الوقت أصبح هذا الجهاز متعدد الأعراق. ففي سنة 2000 وكان يتشكل في سنة 2000 من المجموعات العرقية الآتية:

الألبان 88%

الصرب 7%

الأقليات الأخرى 9%

وتغيرت النسبة في 31 ديسمبر 2005 وأصبحت

الألبان 84.5%

الصرب 9.67%

المجموعات العرقية 5.83%

ويشكل الرجال بنسبة 86.21 والنساء 13.9% (1)

ويوجد جهاز أمني آخر هو الشرطة المدنية (Cevipol) التي تتكون من 46 بلدا، ووظيفته هو إقامة النظام والأمن.

المطلب الثاني: بناء المؤسسات السياسية

لقد استطاعت القوة متعددة الجنسيات ردع القوات الصربية التي انسحبت من كوسوفو وبعد إتمام بناء المؤسسات الأمنية، بدأت البعثة الأممية في مرحلة أخرى من البناء وهي بناء المؤسسات السياسية. وأول تحدي لإدارة الأمم المتحدة هو إجراء انتخابات بلدية في كوسوفو، لرغم أن الكثير من الملاحظين اعتقدوا أن إجراءها هو غير مناسب ومبكر في ظل الظروف التي تميزت بعدم الاستقرار في تلك الفترة.

وتنافس حوالي 5 آلاف مرشح على 869 مقعدا في الانتخابات البلدية وظهر أكثر من 20 حزبا ألبانيا منذ انتهاء الحرب. (2) وكانت نتائج الانتخابات التي جرت في أكتوبر 2000 كالآتي: 1-تحصل على المرتبة الأولى حزب ابراهيم روجوفا وهو العصبة الديمقراطية لكوسوفو " على نسبة 58% من الأصوات وهو ما يمثل 504 مقعدا.

(1) Jeremy Wilson, *Law and Order in an Emerging Democracy: Lessons from the Reconstruction of Kosovo's Police and Systems*, The Annals of the American Academy of Political Sciences N°605-2006, p.161.

(2) Justin L.C.Eldridge, *Kosovo's Land of Uncertainty*, European Security N° 2 Summer 2001), P.13.

2-تحصل على المرتبة الثانية حزب هاشم تاقي زعيم جيش تحرير كوسوفو وهو الحزب الديمقراطي لكوسوفو على نسبة 27% من الأصوات وهو ما يمثل 36% من الأصوات.

3-تحصل حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو بقيادة راموش هراجينيج (Ramush Hardjinij) على 71 مقعدا وهو ما يمثل 7.7% من المقاعد⁽¹⁾.

ويتشكل أغلبية أعضاء حزب التحالف، وكذلك الحزب الديمقراطي لكوسوفو، من أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو، إلا أن الحزب الأخير له شعبية أكبر نظرا لكفاح ونضال الزعيم السياسي إبراهيم تاقي.

وقاطعت المجموعة العرقية الصربية الانتخابات البلدية وذلك بسبب تدخل بلغراد التي طالبت الصرب بمقاطعة الانتخابات البلدية، لقد مارست الحكومة اليوغوسلافية ضغوطات كبيرة على الصرب الساكنين في كوسوفو وأمرتهم بعدم المشاركة لأن التصويت يعني شرعية الانتخابات والاعتراف بالوضع القائم وهو نزع سيادة صربيا على كوسوفو. وانقذ الصرب بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو بعجزها وفشلها في حماية الأقلية الصربية من العنف والاعتداء من طرف المجموعة العرقية الألبانية.

وأجريت ثاني انتخابات بلدية في 26 أكتوبر 2002، وكانت نسبة المشاركة منخفضة مقارنة مع الانتخابات البلدية السابقة وبلغت 54% واستطاع مرة أخرى حزب إبراهيم روجوفا وهو العصبة الديمقراطية لكوسوفو أن يسيطر على أغلبية المقاعد البلدية رغم فقدانه بعض المقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة.

وكانت النتائج كالتالي:

العصبة الديمقراطية لكوسوفو 45%

حزب كوسوفو الديمقراطي 29%

التحالف من أجل مستقبل كوسوفو 8.5%⁽²⁾

وشاركت لأول مرة المجموعة العرقية الصربية في الانتخابات البلدية رغم أنها لم تتعدى 20% إلا أن ذلك يعتبر خطوة إيجابية في بناء المؤسسات الديمقراطية في كوسوفو بإشراف الأمم المتحدة.

وبعد نجاح بعثة الأمم المتحدة في أول عملية انتخابية، رغم نقص الوسائل والأموال، فكرت في استكمال بناء المؤسسات السياسية وخاصة المجلس التشريعي أو البرلمان. إن أهم المؤسسات السياسية في كوسوفو كما أوضح الإطار الدستوري هي: رئيس كوسوفو، الحكومة برئاسة الوزير الأول، البرلمان والمحاكم.

ويعتبر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو أعلى هيئة سياسية للحكم الذاتي في كوسوفو، وتشمل السلطة المخصصة له "ضمان حقوق ومصالح المجموعات العرقية المختلفة التي هي تحت حمايته الكاملة وخولت له أيضا سلطة حل البرلمان (مجلس كوسوفو) واستدعاء الهيئة الناجبة لإجراء انتخابات تشريعية جديدة في

(1)Justin.L.C.Eldridge,Kosovo,op.cit., P.13.

(2)Steve Woehrel Mark Oakes and Julie Kim ,op. cit., p12.

حالة عدم التزم المؤسسات الحكومية بقرار الأمم المتحدة 1244 أو انتهكت بنوده.⁽¹⁾ يتمتع الممثل الخاص للأمم المتحدة بسلطة حل المجلس التشريعي بعد استشارة رئيس كوسوفو، الذي له سلطة محدودة فهو يمثل وحدة الشعب متعدد الأعراق، أي أنه يكرس الوحدة العرقية في كوسوفو، والسهر على تطبيق وسير مؤسسات الحكم الذاتي بطرق شفافة وديمقراطية. ليست من صلاحية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إقالة وتعيين رئيس كوسوفو بل من اختصاص البرلمان، فسحب الثقة يتم عن طريق تصويت 2/3 أعضاء البرلمان.

إن سلطات الممثل للأمين العام في كوسوفو هي أوسع وأكبر من سلطة رئيس كوسوفو، فله سلطة تعيين وإقالة القضاة، وهو الذي يعقد الاتفاقات مع الدول والمنظمات الدولية وفق قرار مجلس الأمن 1244، ومراقبة السلع والحدود وتنسيق الوجود الأمني الدولي، وحراسة الحدود وفرض الأمن العام والنظام.⁽²⁾ ومما سبق يتبين لنا أن المسائل ذات العلاقة بالأمن والدفاع وإعلان حالة الطوارئ من اختصاص الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ولا يمكن تحويلها إلى رئيس كوسوفو أو المجلس التشريعي أو رئيس الحكومة. ويمكن القول أن كوسوفو لها رئيسان أحدهم يتمتع بسلطة تتعلق بسيادة كوسوفو ورئيس آخر له سلطة محدودة وهو رئيس كوسوفو الذي ينتخبه المجلس التشريعي لكوسوفو.

ونص الإطار الدستوري على أن المجلس التشريعي يتكون من 120 عضواً ينتخبون الرئيس والوزير الأول، وخصص 20 مقعداً للمجموعات العرقية الأخرى: 10 مقاعد للصرّب و 10 للأقليات الأخرى وهم الروم اشكالي (Ashkali) والمصريون 4 وللمجموعة البوسنية 3 مقاعد وللأتراك مقعدان وجوراني مقعد واحد.⁽³⁾ وخصص مئة مقعد لأغلبية سكان كوسوفو وهم الألبان.

ونص الإطار الدستوري على أن مداولات ومناقشات المجلس التشريعي يجب أن تكون باللغة الألبانية والصربية على حد سواء وكذلك الوثائق الصادرة من المجلس التشريعي. وذهب الدستور أبعد من ذلك في إدماج الأقليات وخاصة في الميدان اللغوي، فلها الحق في استعمال لغتها الخاصة في المناقشة أو التدخل في البرلمان.

إن سلطة إجراء الانتخابات أو استدعاء الهيئة الناخبة من صلاحية الممثل الخاص للأمم المتحدة سواء كانت بلدية أو تشريعية، وتتولى إدارتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ولغرض بناء مؤسسات الحكم الذاتي استدعى الممثل الخاص الهيئة الانتخابية لإجراء الانتخابات التشريعية وهي الأولى من نوعها منذ عدة سنوات.

(1)Constitutionnel Framework for Provisional Self Government in Kosovo.http://www.assembly-kosova-org/common/docs/Frameworkpocket_Dec2002.pdf. (last visited February 21 2007)

(2)Ibid.

(3)Herman Thiel ,Electoral Administiation and Performance,February 2001 <http://www.ifes.org/publications/Election Administration and Performance Kosovo 2001pdf> (last visited may 12 2007)

وخلافا للانتخابات البلدية، فقد شارك الصرب في الانتخابات التشريعية بحزب واحد فقط وهو حزب عودة إلى الديار وبلغت نسبة الصرب المشاركين في الانتخابات التشريعية 46%، وهي نسبة مرتفعة في ظل وجود أكثر من 100 ألف صربي، وجاء ارتفاع نسبة التصويت للصرب، تعبيراً عن رغبتهم في تأكيد وجودهم في تحديد مصير الإقليم في المستقبل.⁽¹⁾ وركزت معظم الأحزاب الألبانية في حملاتها الانتخابية على الاستقلال: أي استقلال كوسوفو وسيادته في إدارة شؤونه الداخلية والخارجية، وهذا يعني انفصال الإقليم عن جمهورية صربيا، وهوما يتطلب تغيير قرار مجلس الأمن رقم 1244. وكانت نتائج الانتخابات التي جرت في 17 نوفمبر 2001 كالاتي:

الحزب	الملاحظة	نسبة المقاعد	عدد المقاعد 120
"العصبة الديمقراطية لكوسوفو"	أهم قوة سياسية في كوسوفو بزعامته ابراهيم روجوفا	43.3	47
حزب كوسوفو الديمقراطي	ثاني حزب سياسي يتزعمه هاشم تاقى	25.5	26
التحالف من أجل مستقبل كوسوفو*	تأسس في ماي 2000 وهو تحالف ستة أحزاب ويتزعمه راموش هارديناج Ramush hardinaj	7.8	28

Herman Thiel, Electoral Administration and Performance, op.cit.

وبقي 17 مقعداً تحصلت عليها أحزاب الأقليات وهي: حزب التحالف القوراني البوسني تحصل على أربعة مقاعد، الحزب التركي الديمقراطي على 3 مقاعد، حزب المبادرة الديمقراطية الجديدة لكوسوفو على مقعدين، الحزب الديمقراطي الإشكالي Ashkali الألباني على مقعدين، والأحزاب الأخرى وعددها ستة تحصل كل منها على مقعد واحد⁽²⁾.

ومما سبق نستنتج أن حزب ابراهيم روجوفا لم يتحصل على الأغلبية البرلمانية التي يؤهله لكي يسيطر على المجلس التشريعي، لأنه تحصل على 47 مقعداً من بين 120، وعرفت كوسوفو أول أزمة سياسية تمثلت في انتخاب رئيس كوسوفو، الذي ترشح له ابراهيم روجوفا رئيس العصبة الديمقراطية لكوسوفو، وفشل ثلاثة مرات

(1) P.H.Liotta. *Spillover Effect: Afters Shocks in Kosovo, Macedonia and Serbia*, European Security Vol 12 N°1 spring 2003 , p 87.

*يتشكل التحالف من ستة أحزاب وهي: 1- التحالف المدني لكوسوفو 2- الحزب البرلماني لكوسوفو 3- حركة شعب كوسوفو 4- الاتحاد المسيحي الديمقراطي الألباني 5- الاتحاد الوطني الألباني 6- الحركة الوطنية من أجل تحرير كوسوفو.

(2) Herman Thiel, op.cit.

متتالية للحصول على أغلبية الأصوات في البرلمان ولم يتم انتخابه إلا بواسطة الضغوط الدولية على البرلمان الألباني ، وكذلك تدخل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مايكل شناينر (Michael steiner) شخصيا عن طريق الضغط على الأحزاب الألبانية من أجل التصويت لصالح ابراهيم روجوفا رئيسا للإقليم. ونجح الحاكم وتشكلت الحكومة من الأحزاب الألبانية الثلاثة الأولى وخصص منصب وزاري للصرب لكن ذلك المنصب بقي شاعرا، ورفض الصرب المشاركة في الحكومة نتيجة الضغوطات الممارسة من طرف بلغراد على زعيم حزب العودة إلى الديار. وتشكلت رئاسة الحكومة بقيادة حزب كوسوفو الديمقراطي بيرم رجبى وهو أحد قيادات جيش تحرير كوسوفو السابق، وأصبحت الحكومة تضم أربعة وزراء من رابطة كوسوفو الديمقراطية، ووزيرين من التحالف من أجل مستقبل كوسوفو مع تخصيص منصب وزاري للصرب. وأجريت انتخابات تشريعية في 24 أكتوبر 2004 وكانت النتائج مماثلة للانتخابات السابقة.

رابطة كوسوفو الديمقراطية	45.4%	47 مقعدا
حزب كوسوفو الديمقراطي	28.9%	30 مقعدا
حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو	8.4%	9 مقعدا
وظهر حزب جديد وهو حزب أورا		7 مقعدا ⁽¹⁾

ووزعت بقية المقاعد وعددها 17 على مختلف الأقليات العرقية، وفي 2 ديسمبر 2004 انتخب البرلمان راموش هارديناج كوزير أول لحكومة كوسوفو، وتشكلت حكومة ائتلافية ما بين حزبي العصبة الديمقراطية لكوسوفو وحزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، وأصبح حزب كوسوفو الديمقراطي في المعارضة. ولم يبق الوزير الأول في منصبه أكثر من أربعة أشهر بسبب اتهامه من طرف محكمة العدل الدولية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، واستقال ليتمثل أمام المحكمة وأطلق سراحه في جوان 2005، وخلفه في منصبه باجرام كاسومي (Kasumi)، ولم يصوت الصرب في الانتخابات إلا بنسبة قليلة وذلك استجابة لنداء وأوامر الوزير الأول اليوغسلافي فوجيسلاف كوستانكا (Vojislav Kostunica)، لمقاطعة الانتخابات بسبب الأحداث العرقية الدامية التي عرفت كوسوفو في مقاطعة متروفিকা بين الصرب والألبان. وانتخب إبراهيم روجوفا للمرة الثانية كرئيس ، وبعد وفاته في 21 جانفي 2004 استخلفه في منصبه فاتمير سيجتيو (Vatmir Sejtiu) وهو من حزب روجوفا والذي انتخبه البرلمان وأصبح فيما بعد رئيس حزب العصبة الديمقراطية. وهناك ملاحظة تجب الإشارة إليها، وهي أن السمعة الشخصية والمكانة السياسية للزعيم إبراهيم روجوفا لعبت دورا أساسيا في التأثير على الناخبين وحصول حزبه على المرتبة الأولى في انتخابين تشريعيين متتاليين، ولم يفقد تلك المكانة إلا بعد

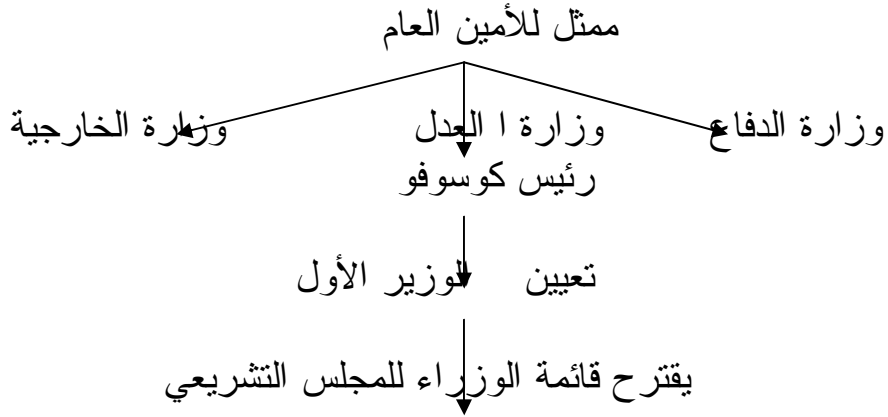
(1) Steven Whoeler, Mark Oakes and Julie Kim, op. cit. P.23.

وفاته واستخلافه، ولأول مرة منذ عدة سنوات احتل حزب العصابة الديمقراطية لكوسوفو المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أوائل نوفمبر 2007، وحصل زعيم حزب جيش تحرير كوسوفو السابق هاشم تافي على المرتبة الأولى وهو حزب كوسوفو الديمقراطي.

وحدد الإطار الدستوري العهدة البرلمانية بثلاث سنوات و لا يمكن له أن يشرع في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي وعقد الاتفاقات الدولية والجهاز القضائي والعدل. وإذا نظرنا إلى الحقائق الوزارية التي تشكل الحكومة فإننا نجد غياب وزارة الخارجية والدفاع والعدل في المؤسسة الانتقالية للحكم الذاتي فهي من اختصاص وصلاحيات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو، ويفهم من هذا أن الوزارات المتعلقة بسيادة كوسوفو ليست من صلاحية البرلمان والحكومة، ولهذا فسلطات البرلمان محدودة وناقصة السيادة.

إن القوانين التي يشرع فيها البرلمان يجب أن تكون مطابقة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 لأنه هو المرجع الأصلي بالنسبة لمؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو. والرسم البياني التالي يبين هيكل التمثيل السياسي لمؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو.

هيكل التمثيل السياسي في كوسوفو
المرجع الأساسي والأصلي لكل القرارات التي تتخذ سواء من طرف البرلمان أو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هو قرار 1244



لإدارة الأمم المتحدة كامل السلطات التشريعية والتنفيذية وحتى البلديات بقيت تسير تحت استشارة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وأي قرار يتخذه المجلس البلدي أو البرلمان والذي يمس مصالح المجموعات العرقية يعتبر خرفاً للقواعد القانونية.

المبحث الثاني: صعوبة تحديد الوضع النهائي لكوسوفو

بعد استكمال بناء المؤسسات السياسية في كوسوفو، بدأت إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو في تطبيق مخطط يحتوي على عدة معايير يجب تحقيقها وتوفيرها في الإقليم

عند استكمال تحقيق المعايير تبدأ مرحلة جديدة وهي إجراء مفاوضات بين الطرفين الألباني والصربي برعاية الأمم المتحدة لتحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو. والمعايير التي يجب تحقيقها والتي أطلق عليها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وهي ثمانية ميادين شرط لاستقرار كوسوفو، وعند تطبيقها ستصبح لكوسوفو المعايير الأوروبية.

إن أهم المعايير التي يجب تحقيقها هي:

- 1- ضمان عمل المؤسسات بصفة ديمقراطية وحرية.
 - 2- القواعد القانونية التي تؤكد إن جميع سكان كوسوفو متساويين أمام القانون ومحاربة الجريمة الاقتصادية والمالية والرشوة وتطبيق القانون بدون تمييز.⁽¹⁾
 - 3- مازال معيار حرية التنقل يمثل أهم حاجس للأقليات، فجميع سكان كوسوفو لهم حق حرية التنقل عبر كامل الإقليم بدون خوف أو تهديد من طرف أية جهة كانت وبدون مضايقة أو استفزاز وحرية استعمال اللغة الخاصة بكل مجموعة عرقية.
 - 4- عودة اللاجئين وخاصة الصرب والأقليات الأخرى التي مازالت مترددة في العودة إلى كوسوفو اعتقاداً منها بغياب الأمن.
- وتتمثل المعايير الأخرى في إقامة اقتصاد السوق وحقوق الملكية وحق العيش لكل السكان إجراء حوار بناء ومستمر بين حكومة الحكم الذاتي المؤقتة ونظير إنها في بلغراد حول مشاكل الطاقة والنقل المواصلات، والمفقودين.⁽²⁾ وسندرس كل ذلك في المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: صعوبة التعايش السلمي للعرقيات

رغم من الأموال المخصصة لإدارة إقليم كوسوفو من طرف المجتمع الدولي لتحسين العلاقات بين مختلف المجموعات العرقية، إلا أن الإقليم عرف تدهوراً أمنياً خطيراً، وهو الأخطر والأول من نوعه منذ دخول قوة التحالف، واندلعت الاضطرابات العنيفة العرقية ما بين الصرب والألبان في مارس 2004، وحدث التوتر العرقي في مدينة متروفيكيا (Mitrovica) في شمال كوسوفو. وهذه المدينة مقسمة إلى قسمين: الصرب يعيشون في الجهة الشمالية لنهر إبار (Ibar) والألبان يعيشون في الجهة الجنوبية من النهر، وعند اندلاع الحرب اضطر عدد كبير من الألبان إلى الهروب من المدينة تاركين منازلهم وأموالهم التي حطمت ونهبت من طرف الصرب، وعند دخول القوة متعددة الجنسيات إلى المدينة، وأول خطوة قامت بها هي التقليل من الحركة والتنقل بين شمال وجنوب المدينة. وفي 17 مارس 2004 كان الأطفال الألبان يلعبون قرب شاطئ النهر وهاجمهم أطفال الصرب بالكلاب فلم يجدوا ملجأ سوى رمي أنفسهم إلى داخل النهر.⁽³⁾ وكان رد

(1) What are the Standards? www.unmikonline.org/standards/index.htm (Last visited July 10 2007)

(2) Ibid.

فعل الألبان ضد موت طفل ألباني عنيفاً، وأحرقوا الكنائس والمنازل وحطموا سيارات قوة كوسوفو ومهمة بعثة الإدارة المدنية، وحسب إدارة بعثة الأمم المتحدة لقي 19 فرداً مصرعهم 11 ومن الألبان و8 من الصرب وعولج 954 شخصاً بسبب الجروح كما أصيب 65 من ضباط الشرطة الدولية، 58 من جهاز حماية كوسوفو، 61 جندياً من قوة كوسوفو، وأحرق أكثر من 150 سيارة من بعثة الأمم المتحدة و 550 منزلاً و 27 كنيسة أرثوذكسية وتخريب 186 كنيسة.⁽¹⁾ وبينت تلك الأحداث أن الجروح لم تتدمل ما بين المجموعات العرقية الصربية والألبانية ولم تتحقق مسألة المصالحة والتعايش السلمي.

لقد فاجأ التوتر العرقي الدموي المؤسسات الأمنية الدولية في كوسوفو التي بقيت عاجزة وفاشلة في إخماد الاضطرابات العرقية، وخاصة أنها استجذبت بالقوات الأمنية المتمركزة في القطاعات الأخرى ويمكن إرجاع الفشل إلى عدة أسباب أهمها:

1- أن الأجهزة الأمنية تنقصها التجهيزات الخاصة لمكافحة الشغب من خرطوم المياه، الغاز المسيل للدموع.

2- نقص في التجربة والخبرة المحدودة في كيفية الرد على أحداث الشعب.

3- عدم التنسيق بين الأجهزة الأمنية الدولية وخاصة بين قوة كوسوفو متعددة الجنسيات والبعثة الأممية في كوسوفو وشرطة كوسوفو.

4- القوة الدولية كانت تنقصها وسائل دفاعية ذاتية لحماية نفسها⁽²⁾

5- سمحت إدارة الأمم المتحدة بإنشاء بنيات ومؤسسات موازية للأقلية الصربية في شمال كوسوفو وهي تخضع لسلطة بلغراد.

6 - ظهور بنية شبه عسكرية صربية في مدينة ميتروفিকা تتولى مهمة الدفاع عن الصرب ضد الاعتداءات الألبانية.

لقد ظهرت البنيات والمؤسسات الموازية في مدينة ميتروفিকা وثلاث بلديات أخرى في شمال كوسوفو والتي تقطنها أغلبية صربية. وتدعم وتساند الإدارة الموازية بلغراد، "وفي سنة 2003 توسعت الإدارة الموازية في المناطق التي يتركز فيها الصرب وخاصة العاصمة بريشتينا."⁽³⁾

إن البنيات الموازية مؤسسات خاضعة وتابعة لصربيا سواء في التسيير والتمويل ولا تخضع لأية سلطة أو الإدارة التابعة للأمم المتحدة وتدفع الأجور للموظفين للصرب القاطنين في كوسوفو من طرف الحكومة الفيدرالية اليوغسلافية، وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول كوسوفو "ما زالت البنيات الموازية تعمل في المناطق ذات الكثافة السكانية الصربية رغم من أن المؤسسات التابعة للأمم المتحدة استمرت في دفع رواتب صرب كوسوفو العاملين في المؤسسات الموازية وفي الوقت نفسه يحصلون

(1) Thousands Mourn Kosovo Children, Mathew Chance CNN.com (acceded.21Marsh 2007.

(2) *Failure To Protect: Anti Minority Violence in Kosovo Marsh 2004*, Human rights watch vol 16N°6 (D) July 2004, p6.

(3) U.N. UNMIK.online.DP2005.(last visited april 2008).

(4)*Callapse in Kosovo*, International Crisis Group Report n° 155, 22 April 2004 P.12.

عائ رواتب من بلغراد ولهذا يجب عليهم الاختيار بين بلغراد ومؤسسات الحكم الذاتي.⁽¹⁾

وحسب تقرير الأمم المتحدة فموظفو البنيات الموازية تدفع لهم رواتب مزدوجة في شهر واحد راتب من طرف الحكومة الصربية في بلغراد وآخر من طرف إدارة الأمم المتحدة وهذا الوضع شجع على توسيع البنيات الموازية وخاصة في ميدان الصحة والتربية والتعليم ولهذا قررت الأمم المتحدة أن يحصل الصرب على أجر شهري واحد، وهذا ما أدى إلى الانسحاب من النظام الموازي.

تعني البنيات الموازية سيادة بلغراد على كوسوفو في الأقاليم التي تقطنها المجموعة العرقية الصربية، فنظام الصحة والتعليم وغيرها يخضع مباشرة لبلغراد، وبرامج التعليم والصحة المطبق في يوغسلافيا هو نفسه الذي يطبقه الصرب القاطنون في كوسوفو. وفي الحقيقة لم تساهم صربيا في بناء مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو وانصب اهتمامها فقط على الدعاية وتحريض الصرب على المقاطعة لكل مؤسسات الحكم الذاتي حتى لا تحصل كوسوفو على الاستقلال على اعتبار أن الإقليم هو جزء من صربيا الكبرى ولا يمكن التنازل عليه.

كيف يمكن بناء مجتمع متعدد الأعراق تتعايش فيه كل مجموعة في امن وسلام في حين أن إدارة الأمم المتحدة تكرر التمييز، وسمحت إدارة الأمم المتحدة لصرب كوسوفو استعمال لوحة الترفيم للسيارات مماثلة لتلك المستعملة في صربيا بدل من استعمال لوحة ترفيم الأمم المتحدة والتي يستخدمها أغلبية السكان، وهذا يعني "أن دخول الصرب إلى المناطق الألبانية يصبح غير عادي لأنه يمكن استهدافهم وهو ما ينطبق على الألبان الذين يستخدمون لوحة ترفيم الأمم المتحدة لسياراتهم فيصبحوا معروفين عند دخولهم إلى المناطق الصربية، إضافة إلى ذلك فإن لوحة ترفيم تحمل علامة الأمم المتحدة غير مقبولة في صربيا. ومن الأحسن لإدارة الأمم المتحدة فرض نظام واحد لترقيم السيارات لكل من الألبان والصرب وعدم التمييز بين المجموعتين، وعدم تلبية طلب بلغراد المتعلق بأن صرب كوسوفو يجب عليهم أن يستعملوا لوحة الترفيم الصربية، وتساهلت أيضا إدارة الأمم المتحدة مع الميليشيات الصربية التي ترافق كل يوم جسر نهر إيبير الذي يقسم مدينة متروفيكا إلى قسمين صربي وألباني، ويطلق على تلك الميليشيات مراقبي الجسر ومهمتها تأمين حياة المجموعة العرقية الصربية التي تعبر الجسر. وفرضت هذه المجموعة سيطرتها على الجسر وهي عبارة عن بنية أمنية موازية لقوة كوسوفو متعددة الجنسيات. واتهمت هذه المجموعة بأنها تحرض الصرب على التمرد والمظاهرة ضد القوات متعددة الجنسية في كوسوفو.

ولم تتمكن القوة الدولية وحكومة بريشتيا حماية الأماكن المقدسة مثل الكنائس الأرثوذكسية وأماكن العبادة والمعالم التاريخية الصربية من التخريب، ومن جهة أخرى "فكل طرف متمسك بلغته والدليل على ذلك هو أنه لا يوجد أي ألباني مستعد لدراسة أو التكلم باللغة الصربية ولا صربي واحد مستعد لدراسة أو التكلم باللغة

(1) U.N Secretary Report of the Interim Administration, Mission in Kosovo, 5 June 2006 , S/2006/1361.

الألبانية⁽¹⁾، ويكمن الحل في اللغة الانجليزية، واللغة الصربية رسمية وهي على قدم المساواة مع اللغة الألبانية لرغم أن الألبان يشكلون حوالي 70% من السكان، إن التعايش والمصالحة تقتضي أن اللغة الرسمية في كوسوفو هي الألبانية والصربية يتعلمها كلا المجموعتين لكي يسهل الاحتكاك والمعايشة والانسجام.

وإذا أرادت إدارة الأمم المتحدة إقامة مؤسسات لصرب كوسوفو مستقلة عن بلغراد فيجب عليها إدماج الأقليات غير الألبانية في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، ومظاهر التهميش للأقليات، فرغم مرور عدة سنوات على إدارة الحكم الذاتي للأمم المتحدة، لم يتفقد شمال كوسوفو إلا وزير أول واحد فقط الذي استقبل بكل برودة من طرف الصرب.

دفع هذا الوضع المجموعة العرقية الصربية إلى اللجوء لبلغراد والاعتماد عليها في تمويل المشاريع سواء تعليمية، صحية أو المواصلات فنجد مثلا مواطنين صرب لهم خطوط الهاتف مرتبطة بنظام الهاتف الصربي بدلا من نظام الاتصالات في كوسوفو، إضافة إلى ذلك فشمال كوسوفو مرتبط أيضا بكهرباء بلغراد ونتيجة لذلك بقيت كل مجموعة متخذة في موقعها والاتصالات والاحتكاك ضعيفان والمحاكم الصربية مازالت مستقلة عن محاكم كوسوفو وهي تابعة لبلغراد.

مازالت الأغلبية الألبانية تبدي رد فعل سلبي للمبادرة الهادفة إلى حماية حقوق الصرب والصرب من جهتهم لم يقبلوا وضع الأقلية وينظرون إلى الألبان كأقلية في دولة ذات أغلبية صربية ويعتقدون أن حكومتهم توجد في بلغراد وليست في برشتينا، ولذلك بقوا مترددين في الاندماج داخل مؤسسات كوسوفو.⁽²⁾

ويمكن التطرق إلى الأقليات التي لم ترجع إلى كوسوفو سواء عند نهاية الحرب أو بعد أحداث ربيع 2004 التي اندلعت في مدينة ميتروفريكا، فهناك من يرى وخاصة الصرب "إن انعدام الأمن وعدم تحديد الوضع النهائي لكوسوفو يؤجل العودة إلى كوسوفو، فالعامل الأمني هو أهم هاجس يأتي في المرتبة الأولى بعد العامل الاقتصادي.

ومنذ 2006، فإن عدد أفراد الأقليات الذين رجعوا يقدر بـ 16.648 شخصا ويمثل الصرب نسبة 4.5%، وحسب مكتب الأمم المتحدة للجنة شؤون اللاجئين مازال 1231 فردا من الأقليات لم يرجع إلى كوسوفو نتيجة العنف الذي حدث في مارس 2004 من مجموع 4100 الذين هربوا من كوسوفو.⁽³⁾ ويقلل هاجس الخوف وانعدام الأمن من حرية الحركة والتنقل، وخاصة القوافل الصربية التي تحمل لوحة الترقيم اليوغسلافية.

لا يساعد اقتصاد كوسوفو على عودة اللاجئين رغم المساعدات الدولية فنسبة الفقر مازالت مرتفعة، حيث يعيش 13% من الألبان على الأقل من دولار واحد في اليوم

(1) Daniel Server and Yll Bajrav Ktori, *Kosovo Ethnic Nation at its Territorial Worst*, special report, www.usep.org (last visited October 2007).

(2) *Kosovo Ethnic Dilemma the Need for a Civic Contact*, International Crisis Group Balkan report n°143 28 May 2003, P16.

(3) U.N Secretary report of the international administration Mission in Kosovo 5june 2006. S/2006/1361.

و48% من السكان يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم⁽¹⁾ وهذا يعني أن أكثر من 50% من السكان فقراء و12% أشد فقرا⁽²⁾ وهذا الفقر يرجع بالدرجة الأولى إلى البطالة التي يعاني منها إقليم كوسوفو، وبلغت النسبة 42%، وما زال اقتصاد كوسوفو يعتمد على الجالية الألبانية التي تعمل في المهجر.

إن أهم مجال حققت إدارة الحكم الذاتي التابعة للأمم المتحدة هو في ميدان الإعلام السمعي والبصري. لقد منحت الإدارة 118 ترخيصا إذاعيا منها 72 تبث باللغة الألبانية، 35 باللغة الصربية والبقية 11 للأقليات الأخرى، ودشنت أول بث تلفزيوني باللغة التركية يوم 19 أبريل 2006⁽³⁾

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحل معضلة الوضع النهائي.

لقد اشترطت الإدارة الدولية توفر عدة معايير في كوسوفو لبدء المحادثات حول الوضع النهائي للإقليم، وأهم المعايير هي بناء مؤسسات أين تتعايش فيها جميع الأقليات في أمن وسلام، وبدأ في التفكير حول الوضع النهائي عند بداية 2006، وتحديد مستقبل كوسوفو له مغزى كبير سواء بالنسبة للصرب أو الألبان، وتأخر التطرق إلى الوضع النهائي من طرف إدارة الأمم المتحدة، لأن الأوضاع السياسية في البلقان كانت مضطربة، ويمكن أن تؤثر بصفة سلبية على صربيا والجيل الأسود ومقدونيا.

لقد ظهرت إدارة جديدة في صربيا، بعد الإطاحة بالنظام القمعي لميلوسوفيتش، وتبنت النهج الديمقراطي، واندمجت صربيا مع الجيل الأسود في اتحاد فيدرالي الذي سمي بالجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية والجيل الأسود الذي استقال فيما بعد عن طريق استفتاء شعبي، وعرفت مقدونيا اضطرابات إثنوية بسبب محاول انفصال الأقلية الألبانية عن دولة الأم. إن شرط استقرار كوسوفو والبلقان قبل التطرق إلى الوضع النهائي لكوسوفو هو منطقي وواقعي.

ويجب على كوسوفو أن تحقق بعض المعايير في الحكم، ومع مرور الوقت ستبني وتتطور مؤسسات الحكم الذاتي ويزداد الأمن والسلم في مقدونيا وتحقق صربيا الإصلاح الديمقراطي، وعندما تتوفر هذه الشروط فإن مفاوضات الحكم النهائي لكوسوفو ستصبح أقل تهديدا للأمن الجهوي⁽⁴⁾

إن التطرق إلى مسألة الوضع النهائي لكوسوفو، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار القانوني الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي يوم 10 جوان وهو قرار 1244، أول بيان حدد وضع كوسوفو هو المرفق 1 المتعلق بمجموعة الدول الثماني لدى اختتام

(2) Shamon Ky Burke, Decentralization and Human Security in Kosovo, **Masters of Arts in Law and Diplomacy** Fletcher school Tufts University, p48, <http://fletcher.tufts.edu>.

(3) Sarah E. Archer, Kosovo Present and Future, Military Review Nov. Dec, 2003, p.35.

(4) Kosovo Ethnic Dilemma, op.cit.p.2.

الاجتماع الذي عقد في مركز بترسبورغ في 6ماي 1999. ونص البيان على إقامة عملية سياسية من أجل وضع اتفاق إطار سياسي مؤقت يمنح لكوسوفو درجة كبيرة من الحكم الذاتي ويراعي مراعاة تامة اتفاقية رامبوية ومبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة⁽¹⁾.

كما نص البيان على حكم ذاتي موسع للإقليم، وفي الوقت نفسه تبقى كوسوفو ضمن يوغسلافيا وسيادتها، ولم يشر القرار إلى أي نوع من التسوية السياسية، ونوع النظام السياسي عندما يتم تسليم السلطة من الإدارة المدنية الانتقالية التابعة للأمم المتحدة إلى سلطات مؤسسة الحكم الذاتي في كوسوفو، وهذا ما بينه قرار 1244 الفقرة د، و، القيام بنقل مسؤوليتها الإدارية فور إنشاء هذه المؤسسات مع القيام بمراقبة ودعم وترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية وأنشطة بناء السلم الأخرى في كوسوفو، وتسيير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقية رامبوية في الحسبان، والإشراف في مرحلة نهائية على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية⁽²⁾.

وهناك عدة حلول لمعالجة الخلافات العرقية في العلاقات الدولية، وتطرقنا إلى الامتصاص والمشاركة السياسية، وهناك ميكانيزمات أخرى لحل الخلافات العرقية، وخاصة فيما يتعلق بقضية كوسوفو أهمها: التقسيم، الحكم الذاتي الموسع، الانتداب، الوصاية والاستقلال.

التقسيم هو أحد طرق التعامل مع الأقاليم المتنازع عليها، لكنه من النادر أن يحقق نتائج مرضية، إن فكرة تقسيم كوسوفو تأخذ الخيارات البديلة للحلول الأخرى، ويعني التقسيم أن الجهة الشمالية التي تقطن فيها الأقلية الصربية ستفصل عن كوسوفو وتنظم إلى يوغسلافيا. وترجع فكرة تقسيم كوسوفو إلى فكرة اقترحها مستشار الصرب للكنايس الأرثوذكسية في شهر سبتمبر 1998، ورأى أن النموذج السويسري هو أحسن حل أي تقسيم كوسوفو إلى عدة كانتونات مع أخذ بعين الاعتبار الأقاليم المتجانسة عرقياً. (3) ولم يشر إلى مصير الأقاليم غير متجانسة عرقياً لأن تقسيمها يتطلب ترحيل السكان من منطقة إلى أخرى مثل ترحيل الصرب غير المتمركزين في كوسوفو إلى المناطق الصربية الأكثر كثافة، وهو ما ينطبق على الألبان، وهذه الفكرة رفضتها الأغلبية الألبانية.

وطرحت أيضا فكرة تقسيم كوسوفو بحددة بعد الاضطرابات الاثنية، التي حدثت في شمال كوسوفو وخاصة في مدينة متروفريكا، بين الصرب والألبان في 24 ماي 2004، لقد طالب الصرب في تلك الفترة بالتقسيم نتيجة صعوبة تعايشهم مع الألبان من جراء الأحداث الدموية بينهما، وقد يلبي التقسيم مطالب المجموعة العرقية الصربية

(1) - قرار 1244، المرجع السابق.

(2) نفس المرجع.

(3) Franz Lothar Altmann, *The Statut of Kosovo*, Chaillot Paper 50 oct,2001, p.8.

لأنه يعتبر البديل الأمثل لفكرة استقلال كوسوفو، ومن جهة أخرى فهو لا يلبي مطالب الألبان.

يؤدي التقسيم إلى حدوث عدة مشاكل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.
أ- على المستوى الداخلي:

1- يخدم مصالح المجموعة الصربية التي تقطن في الشمال وذلك بسبب قربها من صربيا ولا تخدم مصالح الصرب القاطنون في جنوب كوسوفو.

2- سيواجه الصرب القاطنين في الجنوب مشكل الاختيار إما العيش مع الأغلبية الألبانية أو الانتقال إلى شمال كوسوفو.

3- للمجموعة العرقية الألبانية القاطنة في الشمال حلان: إما البقاء في الشمال والعيش مع الصرب أو الهجرة إلى مناطق أخرى.

4- مشكل تعويض الممتلكات للسكان الذين يريدون أو هم مضطرون إلى الرحيل من مساكنهم.

5- تقع أغلب الكنائس الأرثوذكسية والمعالم التاريخية في المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الألبانية.

6- تشجيع الأقاليم الشمالية على الانضمام إلى صربيا والانفصال عن كوسوفو.

7- يؤدي التقسيم إلى حرمان الألبان من أهم الثروات الطبيعية المنجمية التي تقع في شمال كوسوفو مما يزيد من نسبة الفقر والبطالة للألبان.

ب- على المستوى الدولي والإقليمي: للتقسيم له آثار سلبية على الميدان الإقليمي لدول البلقان والعلاقات الدولية ومنها:

1- رفض المجتمع الدولي تقسيم البوسنة إلى ثلاث مناطق: كرواتية، صربية وبوسنية، فكيف إذا يمكن له أن يسمح بتقسيم كوسوفو؟ إن ذلك سيشجع المجموعة العرقية في البوسنة على المطالبة بالتقسيم.

2- حدوث مشكل في المنطقة التي تعرف السلم مثل هضبة بريسيفو (Presevo valley) التي تقع جنوب جمهورية صربيا وغرب مقدونيا وتقطنها أغلبية ألبانية، فإذا سمحنا لصرب كوسوفو الانضمام إلى صربيا فمن المحتمل أن الألبان يطالبون بالانفصال عن صربيا والانضمام إلى كوسوفو.⁽¹⁾

3- في الميدان التطبيقي والعملي: فلا يمكن لصربيا أن تتخلى عن هضبة بريسيفو (Presevo) مقابل المدن الشمالية الصربية في كوسوفو، "لأن هذه المنطقة هي المعبر الوحيد لصربيا للاتصال البري والحديدي مع جمهورية مقدونيا وبواسطتها إلى جمهورية اليونان وبحر إيجه

4- يرفض المجتمع الدولي تغيير حدود الأقاليم لأن هذا سيفتح صندوق بانديورا (Pandora's Box) للمجموعات العرقية الأخرى وخاصة الألبانية القاطنة في مقدونيا

(1) Jacques Rupnik, *Yugoslavia After Milosevic*, Survival vol: 43 N 2 summer 2001, p.23.

والانضمام إلى الألبان، وللتذكير فإن مقدونيا عرفت حرباً أهلية والتقسيم سيكون له أثر سلبي على مقدونيا كون الأقلية الألبانية في مقدونيا تؤيد التقسيم.

لقد شهدت مقدونيا حركة انفصالية ألبانية في سنة 2001، وانتهت تلك الحركة الانفصالية بفضل الضغوط الدولية التي أرغمت الطرف الألباني والمقدوني على تغيير الدستور وإدماج الألبان في مؤسسات الدولة.⁽¹⁾

5- يؤدي التقسيم إلى مطالبة السلاف المسلمين القاطنين على الحدود الصربية والجبل الأسود بالانفصال.

ويمكن القول أن فكرة التقسيم لها خطر على المستوى الداخلي والخارجي وتؤدي إلى تغيير خارطة السياسة للبلقان بصفة جذرية، ورغم ذلك فإن الواقع المعيش لشمال كوسوفو تابع إلى صربيا وخاصة المؤسسات الموازية. وبعد أن استعرضنا وحللنا فكرة التقسيم، وهي خطيرة ولا يمكن تجسيدها في الميدان، فهناك حل آخر وهو الحكم الذاتي.

لقد جرب الألبان فكرة الحكم الذاتي العادي أو الموسع في السنوات التي كان فيها الرئيس الراحل تيتو في الحكم، واستمرت حتى نهاية الثمانينات وألغى ذلك النظام من طرف الرئيس الصربي ميلوسوفيتش. لأن منح الحكم الذاتي الموسع للألبان يخدم مصالح الصرب، يعني بقاء إقليم كوسوفو ضمن سيادة بلغراد ويحافظ على الوحدة الاندماجية ليوغسلافيا، ومن جهة أخرى فهي فكرة مرفوضة من طرف الألبان، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

1- أدى الوضع السابق الذي كان مطبقاً في كوسوفو "إلى زيادة حدة التوتر بين الألبان والحكومة الصربية وفي النهاية أدى إلى الحرب."⁽²⁾

2- رفضه الألبان في عهدي تيتو وميلوسوفيتش، ففي عهد تيتو طالب الألبان بجمهورية، وفي عهد الزعيم الصرب تغيرت المطالب من الجمهورية إلى الاستقلال.

3- أصبحت المؤسسات السياسية والاقتصادية التي أقيمت تحت إدارة الأمم المتحدة لا تتطابق ولا تتلاءم مع إعادة كوسوفو إلى صربيا .

لقد كان من أهم المطالب الألبانية إعادة الحكم الذاتي وخاصة عندما ألغى النظام الصربي الاستقلال الذاتي لكوسوفو، وفي الوقت الحالي لا يريد معظم الألبان الرجوع والخضوع إلى صربيا أو سيادة بلغراد وخاصة أن المجازر المرتكبة من طرف القوات العسكرية الفيدرالية والشرطة والشبه العسكرية مازالت حية في ذاكرة الألبان، إضافة إلى ذلك، يرفض الألبان رؤية عسكري صربي على أراضيهم. وليس هناك حظوظ في استبدال الدينار اليوغسلافي بالدوتش، والمارك الألماني، وفي الحقيقة ليس هناك ألباني يريد العيش تحت الحكم الصربي.⁽³⁾

(1) Judy Batt, The Question of Serbia ,www.isa.eu.org.(last visited January 2008).

(2) Franz Lothar, op.cit, p.26.

(3) The Kosovo Report, op.cit,p.272.

ومن جهة أخرى، فالحكم الذاتي هو أحسن حل بالنسبة للمسؤولين اليوغوسلاف الذين يتمكنون بتطبيق قرار مجلس الأمن الذي أكد سيادة صربيا على كوسوفو والمحافظة على الاندماج الإقليمي لجمهورية يوغسلافيا الفدرالية. والحل الثالث للتعامل مع الخلافات العرقية هو الانتداب أو الحماية.

وينطبق هذا الحل على كوسوفو وتيمور الشرقية، ويعني الانتداب وضع الإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة المسؤولة عن جميع السلطات في كوسوفو وتيمور الشرقية. وهذا النظام لا يمكن أن يستمر إلى الأبد فلا بد من تحديد تاريخ تسليم السلطة إلى المؤسسات المحلية المنتخبة بطرق ديمقراطية، وهناك من يرى تمديد هذا النظام، وخاصة أن الأطراف لم تستطع التوصل إلى حل سياسي في كوسوفو، وهذا الوضع في الحقيقة يرفضه الألبان وكذلك الصرب. لقد نفذ صبر الألبان لأنهم انتظروا طويلا، والمجتمع الدولي لم يحدد وضع الإقليم المستقبلي، وخاصة بعد مضي ثمان سنوات من عهد الإدارة الدولية للإقليم، ومهمة الإدارة الدولية هي تكريس نظام الحكم الذاتي للألبان، ومن وجهة نظر الصرب وخاصة صرب كوسوفو، والانتداب أو الحماية الدولية هي بمثابة استعمار للإقليم والتقسيم الواقعي لكوسوفو بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية. والاختيار الرابع هو الاستقلال: إن هذا الخيار لحل الخلافات العرقية ينقسم إلى قسمين: استقلال تام واستقلال مشروط أو تحت إشراف دولي.

لقد كان الاستقلال أهم مطالب الشعب الألباني عند إلغاء الحكم الذاتي، وأعلن الكوسوفار تأسيس جمهورية كوسوفو حرة ومستقلة عن صربيا، ومن المعلوم أنه لم يعترف بتلك الجمهورية سوى دولة ألبانيا.

ولا بد أن يمر استقلال كوسوفو عبر أروقة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الدولي وذلك لتغيير قرار 1244، وهنا نجد عضوا دائما في مجلس الأمن وهو روسيا التي تعارض استقلال كوسوفو، والمعارضة مبنية على أساس أن منح الاستقلال معناه مكافأة الحركة الانفصالية لجيش تحرير كوسوفو، وهي سابقة ستؤثر على الاندماج الإقليمي لألبانيا ومقدونيا، الذين عبروا عن تخوفهم من استقلال كوسوفو لأنه سيفتح الطريق إلى ظهور ألبانيا الكبرى في المنطقة الذي يمكن أن يتحقق على حساب بقية الدول المجاورة.⁽¹⁾

وهناك من يرى أنه إذا استقلت كوسوفو، فيبقى ناقصا وخاصة فيما يتعلق بالسيادة وتبقى تعتمد على القوة الدولية لحمايتها ضد التهديد الخارجي. ولهذا يبقى الإقليم مرهونا بقوة كوسوفو والحلف الأطلسي وقوته البرية والبحرية.⁽²⁾ إضافة إلى ذلك، نقص الخبرة والكفاءة للأجهزة الأمنية الداخلية في كوسوفو لفرض القانون والعدالة سواء كانت دولية أو محلية، وهذا ما بينته أحداث متروفيكيا، ونظرا للأسباب سالفة الذكر، يجب منح كوسوفو استقلالا ناقصا للسيادة. لأن الأمن الخارجي والنظام

(1) The Kosovo Report, Conflict International Response. op.cit, p.269.

(2) Ibid, p.271.

(3)Ibid, p.272.

الداخلي والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان يجب أن تبقى من مسؤولية المجموعة الدولية وكذلك وجود قوة دولية معتبرة، "مادامت الأقلية غير آمنة في كوسوفو ولا يمكن لها السفر بكل حرية والمشاركة في مؤسسة كوسوفو، فالوجود الدولي الأمني الإداري والعسكري سيدوم لأنه ضروري لحماية الأقليات".⁽¹⁾

لقد أيد معظم الألبان فكرة الاستقلال بينما يعارض صرب صربيا وكوسوفو، لأن الاستقلال يعني بالنسبة لهم رفع سيادة بلغراد عن كوسوفو، ولمعالجة هذه الإشكالية فيمكن منح صرب كوسوفو حكم ذاتي موسع للبلديات التي تشكل أغلبية صربية.

ومن خلال الحلول المقترحة لحل الخلافات العرقية في كوسوفو فالصرب يرفضون الحماية والوصاية والاستقلال ويؤيدون الحكم الذاتي وحتى التقسيم كآخر حل اضطراري. ويرفض الألبان الحكم الذاتي أو جمهورية فيدرالية ضمن يوغسلافيا، وكحل وسط فالحماية لفترة معينة ويؤيدون الاستقلال وهو أحسن حل، ومن هنا تظهر لنا النظرية الصفرية في الخلافات الدولية، وما يربحه أحد الأطراف هو خسارة للآخر.

يتمثل الوضع الحالي لنظرية الألعاب في مطالبة الألبان بالاستقلال والرفض القطعي لبلغراد لاستقلال كوسوفو، وهذا يؤدي إلى نظرية صفرية وتنتج عنه رابحون وهم الألبان وخاسرون وهم الصرب. وفي هذا الصدد من الصعب تجنب سيناريو رابح وخاسر، وتبقى الأمور غير واضحة هل هناك حل وسط مقبول من طرف الجانبين حول الجدلية الحالية بين الاستقلال والحكم الذاتي؟

وقبل بدء المفاوضات الرسمية بين الوفد الألباني والصربي تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، فالطرفان الصربي والألباني حددا موقفهما، لقد وضح الوزير الأول فوحيسلاف كوشانيكا، في 24 أكتوبر 2000 في مجلس الأمن الدولي، أي خمس سنوات قبل المفاوضات حول تحديد مستقبل الإقليم، إن كوسوفو من المستحيل أن تصبح مستقلة لأن هذا غير شرعي ومعناه تفتت بلد ديمقراطي، وهذا الموقف أيده كل الأحزاب السياسية الصربية، ووضحوا موقفهم بالتفصيل عند ما أعلنوا تمسكهم بالحكم الذاتي، ومستعدون لمناقشة أية مسألة تتعلق بالحكم الذاتي في كوسوفو باستثناء الاستقلال الكامل.⁽²⁾

وإذا كان هناك إجماع صربي على رفض استقلال كوسوفو، ففي المقابل هناك إجماع ألباني على استقلال كوسوفو، وتؤكد المجموعة العرقية الألبانية أن استقلال كوسوفو لا يمكن التفاوض حوله وحذر الوزير الأول لحكومة كوسوفو أن الإقليم يجب أن يصبح مستقلا ودولة ذات سيادة.⁽³⁾

فقد عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الدبلوماسي النرويجي السيد كاي أيدي (Kai Ede) كمبعوثه الشخصي لتقييم الوضع في كوسوفو، وما مدى التقدم الذي أحرزته كوسوفو في تطبيق المعايير التي هي شرط أساسي لبدء المفاوضات حول الوضع النهائي لكوسوفو؟ وركز تقرير المبعوث الأممي، بعد جولة استمرت عدة أسابيع في كوسوفو، على البنيات الموازية، ووضع الأقليات والعودة،

(1) The Kosovo Report, Conflict International Response, op.cit.p.25.

(2) Steven Woehel, Julie Kim, op.cit.p.12.

(3) Ibid, p.10.

وعدم الثقة بين المجموعات العرقية. وأشار التقرير إلى "إن الصرب اختاروا المقاطعة لأهم المؤسسات السياسية وتمسكوا بالبنيات الموازية في ميدان الصحة والتعليم، واستمرار وجود البنيات الموازية هو تعبير سياسي وكذلك انعكاس لعدم الثقة بين المجموعتين، وبالنسبة لبلغراد هو عامل للتأثير السياسي.⁽¹⁾ وهذه البنيات الموازية متشابهة للبنيات الموازية التي أنشأها الألبان عند إلغاء الحكم الذاتي من طرف الحكومة الصربية. ويمكن إرجاع سبب عدم مشاركة الصرب في البرلمان إلى أن أهم الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة تبنت اختيار الاستقلال لكوسوفو، فلا يمكن لها المشاركة لأنها ستصبح واجهة تزيين في مؤسسة سياسية لا تستطي التأثير فيها بسبب قلة عددهم.

وانتقد التقرير سياسة بلغراد تجاه كوسوفو التي دعاها إلى الكف في إثارة الفتنة في كوسوفو وحث الوقت لبلغراد كي تتخلى عن موقفها السلبي تجاه مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات السياسية.⁽²⁾ وينظر الألبان إلى الموقف الصربي بأنه أهم عائق لتحقيق الاستقرار في كوسوفو، وأصبح صرب كوسوفو كوسيلة في أيدي بلغراد لعرقلة المجتمع الألباني من التطور وبناء مستقبلهم.

وتطرق التقرير إلى المشاكل التي تعاني منها كوسوفو مثل الرشوة والجريمة المنظمة وعجز الشرطة في محاربتها والتي تشكل أهم تهديد لاستقرار كوسوفو، وهناك ملاحظة أساسية وهي غياب الاحتكاك والاتصالات بين الأقلية والأغلبية مما يزيد عدم الثقة بين الطرفين، وخاصة في وضع يتميز بالاستيلاء على الأملاك الزراعية والمحلات التجارية.

وأشار التقرير إلى مشكل آخر مازال مطروحا وهو مشكل عودة اللاجئين. لأن عملية العودة توقفت، والجو العام لا يشجع على العودة، ونظرا لغياب الإحصاءات، فهناك اتجاه يؤكد أن عددا كبيرا من الصرب يغادرون بدلا من الرجوع إلى كوسوفو، والدليل على ذلك أن أغلبية السكان الذي غادروا بعد جوان 1999 لم يرجعوا، والوضع الأمني وغياب حماية حقوق الملكية، وفقدان الأمل في الآفاق الاقتصادية والسياسية لا تشجع على عودة الصرب والأقليات الأخرى.⁽³⁾ وخلص التقرير إلى أن تأجيل تحديد وضع مستقبل كوسوفو ستكون له نتائج سلبية وهناك تطور كبير في تطبيق المعايير.

المطلب الثالث: الاستقلال بإشراف دولي

وبعد أن قدم السيد كي أيدي تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة والذي ناقشه، وافق على بدء مفاوضات بين الطرفين الصربي والألباني لتحديد مستقبل الإقليم، ولهذا الغرض عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الرئيس الفنلندي السابق السيد مارتي اهتيساري (Marti Ahtissary) كممثل شخصي لرعاية المفاوضات حول الوضع النهائي للإقليم، واستمرت المفاوضات أكثر من سنة، تنقل خلالها

(1) A Comprehensive Review of the Situation in Kosovo www.unosek.org/docef/kaieide report.pdf

(2)Ibid.

(3)Ibid.

الدبلوماسي عدة مرات إلى بريشتينا وبلغراد وتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو، ومع كافة الأطراف الفاعلة في كوسوفو وخاصة مجموعة الاتصال، ولم يتمكن الفنلندي من تحقيق أي تقدم في المفاوضات حول الوضع النهائي، نتيجة لتمسك كل طرف بموقفه وعدم تنازل أي طرف، ولهذا لا يمكن الوصول إلى حل وسط.

وفي 12 مارس 2007 لم يظهر الوفد الألباني والصربي أية إرادة لتحقيق أي تقدم في المفاوضات حول الوضع المستقبلي للإقليم، وانهارت المفاوضات بعد لقاء فينيا، وليست هناك أية أرضية مشتركة للوصول إلى اتفاق ولا حاجة لمزيد من المفاوضات إضافية التي من شأنها أن تغير مواقف الطرفين، وصرح المبعوث الأممي قائلاً "لقد اتضح لي أن الطرفين ليسا قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن وضع كوسوفو المستقبلي، وطوال هذه العملية وفي مناسبات عدة أكد كلا الطرفين مواقفهما المتعارضة كل التعرض بصفة قاطعة فبلغراد تطالب باستقلال كوسوفو الذاتي داخل صربيا، في حين أن بريشتينا لا تقبل أي حل دون الاستقلال. وأمام الوضع الذي آلت إليه المفاوضات فلا حاجة إلى تمديدتها بعد استفاد جميع الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل مستقبلي كوسوفو".⁽¹⁾

يعد هذا اعترافا صريحا بأن مهمة اهتيساري لم تكن سهلة، لأن مواقف الطرفين الألباني والصربي كانت متباعدة والفجوة بينهما كبيرة، أرادت بلغراد التنازل بشكل كبير إلى استقلال ذاتي واسع للإقليم مع المحافظة على السيادة، بينما لا يتفاوض الألبان إلا حول الاستقلال. وفي منتصف مارس 2007 قدم الدبلوماسي الفنلندي تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

إن أهم ما ورد في تقرير المبعوث الأممي الخاص لكوسوفو والخاصة التي نوصل إليها هي ضرورة استقلال كوسوفو بإشراف المجتمع الدولي، وهذا ما أعلنه السي مارني اهتيساري، توصلت إلى نتيجة مفادها أن الخيار الوحيد الممكن لكوسوفو هو الاستقلال، الذي يشرف عليه المجتمع الدولي لفترة أولية، وينص اقتراحي الشامل بشأن تسوية وضع كوسوفو، الذي يحددها الإشراف الدولي، على الأسس القابلة للاستمرار والمستديمة والمستقرة التي ستبنى عليها استقلال كوسوفو في المستقبل، والتي تمكن جميع الطوائف وأفرادها أن يعيشوا في ظلها في سلامة وكرامة.⁽²⁾ لقد اختار المبعوث الأممي الاستقلال لكن ليس استقلالا كاملا بل ناقص السيادة والدليل على ذلك أن كوسوفو تبقى تعتمد على المجتمع الدولي في تسيير شؤونها فيما يخص المسائل الحساسة وخاصة الأمن والدفاع، ويمكن إرجاع اختيار الاستقلال إلى عدة أسباب:

- 1- عجز مؤسسات كوسوفو في حماية الأقليات التي تقطن في الإقليم.
- 2- قلة المشاركة الصربية في المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.

(1) تقرير المبعوث الخاص للأمين العام بشأن وضع كوسوفو في المستقبل

<http://www.unosek.org/docref/reportarabic.pdf>

ⁱbid

3- سياسة التطهير العرقي والاضطهاد والتهميش التي مارسها النظام السابق.
4- اعتبر مجلس الأمن الدولي كوسوفو حالة خاصة تتطلب حلا خاصا، وهي فريدة من نوعها في العالم ولا يمكن تكرارها.
5- قرار الأمم المتحدة والذي بموجبه أصبحت كوسوفو تحت حماية ووصاية المجتمع الدولي.

6- استحالة العودة إلى النظام السابق للحكم الذاتي.
7- لا تستطيع كوسوفو بمفردها مواجهة المشاكل الاقتصادية مثل الاستثمار وجلب رؤوس الأموال وحماية إقليمها.

ويبين التقرير أن استقلال كوسوفو يجب أن يكون تحت إشراف وجود مدني عسكري دولي وبدعم منه لفترة أولوية. وينبغي أن تكون السلطات التي يتمتع بها هذا الوجود المدني والعسكري قوية ومركزة في المجالات الحرجة لحقوق الجاليات واللامركزية وحماية الكنيسة الأرثوذكسية وسيادة القانون.⁽¹⁾ واستبعد الحل الذي كانت تطالب به بلغراد وهو اندماج كوسوفو، وهذا راجع إلى العداوة والاضطهاد والقمع الذي مارسه النظام التسلسلي لميلوسوفيتش الذي ألغى الحكم الذاتي وهمش ومارس سياسة التمييز العنصري وهروب الآلاف من الألبان من ديارهم مما أدى إلى تدخل الحلف الأطلسي. إن العودة إلى حكم صربيا على كوسوفو هو غير مقبول من طرف الأغلبية الساحقة من شعب كوسوفو ولا يمكن أن تستعيد بلغراد سلطتها دون إثارة معارضة وانتفاضة عارمة، واستقلال كوسوفو الذاتي داخل حدود صربيا مهما يكن مغريا ليس مقبولا.⁽²⁾ ويفهم من هذا التقرير أن الحل كان مطروحا طيلة المفاوضات السابقة من طرف الصرب هو إعادة الحكم الذاتي لألبان كوسوفو بشكل واسع، والعودة إلى وضع ما قبل 1989 سيؤدي إلى حدوث اضطرابات ورد فعل عنيف من طرف الأغلبية الألبانية في كوسوفو.

وتطرق التقرير إلا أن الإدارة الدولية في كوسوفو لا يمكن لها أن تستمر في مهمتها بصفة دائمة ومستمرة، فلا بد أن يأتي اليوم الذي تنسحب فيه، وخاصة عندما تستطيع المؤسسات السياسية والاقتصادية تأدية مهامها على أحسن وجه. واعتبر التقرير اختيار الاستقلال لكوسوفو لا يشكل سابقة للصراعات العرقية في العالم، وهذا يعني أن استقلال كوسوفو لا يؤدي إلى فتح أبواب للحركات الانفصالية العرقية الأخرى كي تطالب بتطبيق حالة كوسوفو، إنها قضية فريدة من نوعها في العالم ولذلك يستجوب حل فريد من نوعه وهو الاستقلال. وتضمن المخطط *عدة أحكام رئيسية للاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو. وأولى مخطط التسوية اهتماما خاصا للأقلية الصربية،

(1) تقرير المبعوث الخاص للأمين العام بشأن وضع كوسوفو في المستقبل، المرجع السابق

(2) نفس المرجع

*لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 5 المتعلق بالأحكام الرئيسية وهي: الحكم في كوسوفو، حقوق الطوائف، اللامركزية، نظام العدالة، حماية وتعزيز التراث الديني والثقافي، عملية العودة، حماية الممتلكات والعودة، الاقتصاد، الأمن، الوجود الولي في المستقبل وتنفيذ المخطط

وركز على الاحتياجات والشواغل المحددة لطائفة صرب كوسوفو التي يتمتع بقدر كبير من السيطرة على شؤونها الخاصة ومن بينها:

- 1- إنشاء ست بلديات جديدة أغلبيتها في شمال كوسوفو.
- 2- منح سلطات واسعة للبلديات الصربية ولها حق التعاون مع المؤسسات الصربية وكذلك تمويلها.
- 3- إنشاء شرطة محلية صربية في البلديات التي تشكل الأغلبية الصربية.
- 4- حل فيلق حماية كوسوفو في غضون سنة.⁽¹⁾

ومن بين الشواغل للأقلية الصربية حماية الأماكن المقدسة الأرثوذكسية الصربية، وطالبت مخطط التسوية " سلطات كوسوفو بالاعتراف الصريح بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية وتنظيمها الداخلي، وتحترم حرمة ممتلكاتها، وتقام ممتلكات لحمايتها حول أكثر من أربعين موقعا من المواقع الدينية والثقافة الرئيسية، وتوفر منظمة حلف شمال الأطلس حماية مادية إضافية لمواقع مختارة.⁽²⁾

وحدد التقرير عند انتهاء تسوية المرحلة الانتقالية التي مدتها 120 يوما أين تبقى جميع المؤسسات التي أنشئت منذ 1999، ويتم تحضير دستور جديد وإجراء انتخابات تشريعية جديدة، وعند انتهاء المدة تسلم جميع سلطات الأمم المتحدة إلى السلطة الجديدة لكوسوفو. ويصبح الاتحاد الأوربي ممثلا لكوسوفو وليس هناك تمثيل للأمين العام للأمم المتحدة ومدته غير محددة، وتنتهي عند تنفيذ جميع أحكام التسوية في كوسوفو. ويبقى ممثل الاتحاد الأوربي يتمتع بأعلى سلطة في الإقليم ويستمر الحلف الأطلسي في تأدية مهامه مع تخفيض عدد قواته إذا اقتضت الضرورة الأمنية.

يعد مخطط اهتيساري لتسوية مسألة تحديد الوضع النهائي لكوسوفو، أهم المسائل العويصة، وكان واقعا إذا أخذنا المبدأ الديمقراطي في احترام رأي الأغلبية مع أخذ مصالح الأقلية في الحسبان، "إن الاستقلال كان من أهم مطالب ألبان كوسوفو، وخاصة الأحزاب السياسية الرئيسية التي ركزت في حملاتها الانتخابية على استقلال كوسوفو، والحزب الراديكالي المطالب بالاستقلال هو الذي تحصل على المرتبة الأولى* في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر 2007 وهو حزب هاشم تاجي حزب كوسوفو الديمقراطي.

إن الخلاصة التي توصل إليها الدبلوماسي الفنلندي هي أن طرفي النزاع لم يتنازلا على مطالبهما، تمسك الوفد الألباني بمواقفه المبني على الاستقلال بينما ألح الوفد الصربي على سيادة بلغراد على الإقليم، وأهم نقاط الاختلاف بين الطرفين هي:

(1) تقرير المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه

* لأول مرة ينهزم حزب العصابة الديمقراطية لكوسوفو بعد إجراء خمسة انتخابات في الإقليم حيث تحصل على 22، مقعدا، وتحصل حز زعيم جيش التحرير كوسوفو السابق هاشم تاقى على 35 مقعدا.

الموقف الصربي	الموقف الألباني
1- كل شيء إلا الاستقلال	1- "الاستقلال أو لا شيء"
2- أولوية السيادة الوطنية والاندماج	2- حق تقرير المصير
3- رفض الاستقلال مهما يكن شكله	3- لا تفاوض حول الاستقلال
4- عدم التفاوض حول الوحدة الوطنية	4- عدم تغيير حدود كوسوفو
5- لا مفاوضات حول المخطط	5- عدم تغيير مخطط اهتيساري
6- القرار الأخير يرجع لمجلس الأمن (1)	6- لا حاجة لمصادقة مجلس الأمن للبت حول الوضع النهائي

لا يريد الطرف الألباني سوى الاستقلال بينما يرى الطرف الصربي أن البديل للاستقلال هو الحكم الذاتي الموسع بما فيه التمثيل الدبلوماسي، وهذا ما رفضه الألبان، لقد جرب الحكم الذاتي وفشل حتى في عهد استقرار يوغوسلافيا ومرحلتها الذهبية أثناء حكم تيتو.

وفيما يتعلق بكون كوسوفو حالة خاصة وفريدة من نوعها في العلاقات الدولية والخلافات العرقية، وهذا يتطلب نظام حكم خاص وهو الاستقلال، ولقد رفضتها بلغراد لعدة أسباب:

الموقف الصربي	الموقف الألباني
1- لقد انتهى عهده.	1- "أسباب أخلاقية ترجع إلى عهد ميلوسوفيتش.
2- حق تقرير المصير لا يسبق الوحدة الترابية.	2- تطبيق إرادة الأغلبية
3- لقد طالب الألبان بالاستقلال في عهد تيتو.	3- معاناة وقمع دام أكثر من عشر سنوات.
4- هناك عشرات من الحالات المماثلة عبر العالم، كردستان، كيبك، ابخازيا، كشمير...	4- كوسوفو حالة ووضع خاص.
5- لقد حدث في هذا التاريخ 40 نزاعا في العالم وكل نزاع أدى إلى مقتل ألف ضحية" (2).	5- بلغ عدد الضحايا الألبان ستة آلاف في الفترة ما بين 1988-1999.
6- ليست الحالة استعجالية مقارنة بالنزاعات الأخرى في العالم.	6- كوسوفو حالة استعجالية.

(1)The us and them Albanian versus Serbian point of view. www.kosovo.compromise.com/Cms/item/charts/-en.html?id=17 (acceded May 2008)

(2)The unique case chart. www.kosovo.compromise.com/cms/item/charts/-en.html?id=20

ومن وجهة نظر القانون الدولي حول خصوصية كوسوفو، يستوجب تغيير قرار 1244 لمجلس الأمن الدولي الذي أكد سيادة جمهورية يوغسلافية على إقليم كوسوفو، ويتعارض أيضا مع اتفاق هلسنكي الذي نص على عدم تغيير الحدود الأوروبية وكذلك مع لجنة بادنتر (Badinter) التي أوصت باحترام حدود الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية بعد انفصال سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا، ومن جهة أخرى فالمواثيق والمعاهدات الدولية لم تطبق على استقلال الجبل الأسود عندما انفصل عن بلغراد، فكيف إذا تطبق على كوسوفو فقط؟. ولا أحد يمكن أن ينكر أن كوسوفو حالة فريدة من نوعها بسبب تعرض الألبان للقمع والإبادة العرقية من طرف الصرب وتدخل المجتمع الدولي الذي أنقذ الألبان من المجازر. واستقلال كوسوفو معناه فقدان آخر ورقه للنخبة الصربية التي تستثمرها وتستغلها للدعاية والحملة الانتخابية من أجل التأثير على الرأي العام الصربي.

إن تخوف المجتمع الدولي من منح كوسوفو الاستقلال بإشراف دولي سيؤدي إلى فتح صندوق (Pandora's Box) للحركات الانفصالية هو غير واقعي سواء في البلقان أو عبر العالم، إن تمرد الأقليات الألبانية في مقدونيا وجنوب صربيا راجع إلى تهميشها من المشاركة في المؤسسات السياسية، وحصل اتفاق لإنهاء الاضطرابات الإثنية في كلا البلدين.

المطلب الرابع: الموقف الدولي من استقلال كوسوفو

لقد تباينت مواقف الدول الأوروبية حول استقلال كوسوفو من دولة إلى أخرى. موقف جمهورية ألبانيا: إن موقف تيرانا هو تأييد استقلال كوسوفو، وهذا ليس بالجديد، إذ اعترفت ألبانيا وهي أول دولة في العالم والوحيدة، عندما أعلن الألبان عن إنشاء جمهورية كوسوفو مستقلة وذات سيادة بعد إنهاء الحكم الذاتي للألبان. وعندما أصبحت كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة، كانت جمهورية ألبانيا من أوائل الدول المؤيدة للاستقلال وذلك بسبب الانتماء العرقي والحضاري بين المجموعتين العرقيتين. وتجلى الموقف الألباني الرسمي ابتداء من سنة 2005 عندما صرحت الحكومة الألبانية بقيادة صالي بريش " يجب حل وضع كوسوفو وفق مبدأ تقرير المصير للشعوب وضمان حقوق الأقليات، وهذا الموقف تبناه الرئيس الألباني الفريد موجيو (Alfred Mojiu) عند بداية سنة 2006 أن اختيار الاستقلال لألبان كوسوفو لا يمكن التفاوض حوله.⁽¹⁾ واعتبرت جمهورية ألبانيا الاستقلال حقا مكتسبا ويجب تطبيق مخطط اهتيساري وخاصة انهاوصى بعدم تغيير حدود كوسوفو، وهذا يعني قطع الطريق أمام الوطنيين الألبان لإنشاء دولة ألبانيا الكبرى.

2- مواقف الدول الأوروبية: لقد أوضحت مجموعة الاتصال الأوروبية وهي فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وإنجلترا مواقفها عند بدء مفاوضات بين الألبان والصرب حول تحديد الوضع النهائي لكوسوفو، بأربعة لاءات:

(1) Statement on the Future of Kosovo Novembre 2005. <http://www.2006.at/de/News/information/0102konlaklgrupp.html> last visited November 2007

1- لا لعودة إلى وضع قبل مارس 1999

2- لا لتقسيم كوسوفو.

3- لا اتحاد مع أية دولة أو جزء من الدولة.

4- لا يشكل الاستقلال تهديدا أمنيا أو عسكريا.⁽¹⁾

وأيدت مجموعة الاتصال مخطط المبعوث الأممي حول الاستقلال بإشراف دولي، لأنه الحل الأمثل لألبان كوسوفو مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقليات الصربية والمجموعات العرقية الأخرى، وعارضت بعض الدول الأوروبية الأخرى المخطط وهي رومانيا وسلوفاكيا وذلك بسبب وجود أقليات معتبرة على أراضيها، لأن الاستقلال قد يشجع على الانفصال. وتبنت أسبانيا الموقف المعارض بسبب وجود حركة انفصالية باسكية وكاتالونية، وحذت قبرص حذو الدول المعارضة، وخاصة أنها عرفت انفصال الجزء الشمالي من الجزيرة الذي تقطنه أغلبية تركية، التي أعلنت عن استقلالها، لكن المجتمع الدولي رفض الاعتراف بها كدولة مستقلة، وتركيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي اعترفت باستقلال قبرص. وبررت الدول المعارضة مواقفها على أساس أن كوسوفو ليس هو الإقليم الوحيد في أوروبا وفي يوغسلافيا أين التعايش بين مختلف المجموعات العرقية مازال يطرح مشاكل وعدم استقرار في المنطقة.

3 - موقف الولايات المتحدة الأمريكية: لقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية استقلال كوسوفو. ويعول ألبان كوسوفو كثيرا على تأييد واشنطن في تحقيق آمالهم وطموحاتهم الاستقلالية، وعبرت الإدارة الأمريكية يوم 02 فبراير 2007 عن تأييدها لمخطط المبعوث الأممي، وصفته بأنه معقول ومتوازن لاستقرار وازدهار كوسوفو في ظل مجتمع متعدد الأعراف. وأكدت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية (Nicholas Burns) تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الاستقلال كوسوفو ووصفته بأنه شرعي معقول وقانوني، وتؤيد بصفة مطلقة توصيات اهتيساري حول كوسوفو.⁽²⁾ وعند زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لألبانيا يوم 10 جوان 2007، صرح أن النتيجة النهائية للوضع في كوسوفو يجب أن تكون استقلاله بناء على مخطط اهتيساري". اعتبر الموقف الأمريكي المخطط شرعيا وقانونيا وهو بصفة غير مباشرة يقيد ادعاءات السلطات الصربية التي اعتبرته خرقا للاندماج الإقليمي وسيادة صربيا على كوسوفو. ولا بد من التذكير أن الموقف الأمريكي له وزن وثقل كبير سواء على الساحة الدولية أو لدى السلطة السياسية والشعب الألباني، لأنها من أكبر الممولين لإعادة بناء كوسوفو وهي التي حررتهم من القمع والاضطهاد الصربي نتيجة الضربات الجوية أثناء اندلاع الحرب.

4- الموقف الصربي: كان منذ البداية الموقف الصربي هو الرفض المطلق لاستقلال كوسوفو عن صربيا. ولقد اتبعت بلغراد عدة استراتيجيات للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي، أثناء سير المفاوضات بين الوفد الألباني والصربي حول الوضع النهائي.

(1) Statement on the futur of kosovo november 2005 op.cit.

(2) Steven Woehrul, Julie Kim, Kosovo, op.cit. p.19.

وكان أول إجراء اتخذته الصرب هو "تنظيم استفتاء حول كوسوفو كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الصربية يوم 28، 29 أكتوبر 2000، وكانت نتيجة التصويت 51.69% لصالح أو نعم"⁽¹⁾ لبقاء كوسوفو ضمن صربيا، وينحصر الموقف الصربي حول إقليم كوسوفو في منح استقلال ذاتي واسع، ولكن لا يمكن أن يتعدى إلى الاستقلال الكامل وهذا يعني العودة إلى ما قبل 1999، والذي رفضه المجتمع الدولي. إن الزعماء السياسيين في يوغسلافيا سواء المعتدلين أو القوميين المتطرفين يتفقون حول قضية كوسوفو كجزء لا يتجزأ من صربيا، ووصف الزعيم الراديكالي لحزب صربيا طوميسلاف نيكوليك (Tomislav Nikolic) أن كوسوفو هو إقليم محتل ويجب المقاومة بكل الوسائل الممكنة لأي حل يفرض من الخارج الذي ينص على الاستقلال والانفصال⁽²⁾.

5-الموقف الروسي: يعتبر الموقف الروسي أهم عقبة في وجه تطبيق مخطط اهتيساري في كوسوفو، وفور نشر التقرير رفضته روسيا وهددت باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار يؤيد استقلال الإقليم وتغيير القرار 1244، وترى روسيا أن أي قرار خارج الشرعية الدولية سيعرض منطقة البلقان إلى انتفاضة عرقية، ويمكن ارجاع معارضة روسيا للمخطط إلى الأسس والمبادئ الآتية:

1- إنها سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وستفتح وتسمح للحركات الانفصالية عبر العالم بالمطالبة بالمثل.

2- لا يمكن فرض المخطط على الطرف الصربي لأنه غير مبني على اتفاق بين الطرفين المتفاوضين الصربي والألباني.

3- إنه يتنافى مع القانون الدولي وقرار مجلس الأمن الذي نص على احترام سيادة واندماج صربيا.

4- الخوف من اندلاع الحركات الانفصالية في روسيا، الشيشان مثلا أو الدول المجاورة لروسيا.

5- إبراز الدور الروسي في الساحة الدولية عن طريق معارضة استقلال كوسوفو.

6- عدم تغيير الحدود الدولية وفق معاهدة هلسنكي.

ليس الموقف الروسي المعارض لمخطط اهتيساري مبني على العلاقات التاريخية الروسية اليوغسلافية بسبب الترابط الديني الأرثوذكسي والعرقى بقدر ما هو محاولة لإعادة الظهور على الساحة الدولية كدولة مؤثرة. وهددت عدة مرات بأنها ستعترف بالتمردين الجورجيين في أبخازيا وجنوب أوستيا وكذلك في مولدافيا كدول مستقلة إذا انفصلت كوسوفو عن صربيا.⁽³⁾

وفي الحقيقة ليست روسيا من أكبر المدافعين عن الصرب في البلقان، فلو كان ذلك حقيقيا لماذا سحبت قواتها التي كانت ضمن القوة متعددة الجنسيات من كوسوفو؟

(1) Kosovo, Early Warning Report N°14 July sept 2006.p.9.

(2)Ibid.

(3)After G.8 Summit Conflict between U.S and Russia Intensifies,12 June 2007,wsws.org

وبررت موقفها أن سحب قواتها من كوسوفو عند بداية الألفية الثانية راجع إلى خفض في ميزانية الدفاع.

إن تعنت الموقف الروسي حول مخطط المبعوث الأممي وإلحاحها على أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة الشرعية التي بإمكانها تحديد الوضع السياسي لمستقبل كوسوفو، وأن الحل يجب أن لا يكون مفروضاً على الطرف الصربي، بل يرضي الطرفين المتفاوضين.

لقدت حققت آمال الألبان في الحصول على الاستقلال بعد نشر تقرير اهتيساري، وهذا بعد انتظار سنة كاملة من المفاوضات الماراطونية . ونظراً للتهديد الروسي باستعمال حق الفيتو، بدأ مجلس الأمن مشاورات جديدة واتفق على إرسال بعثته إلى كوسوفو تدوم ستة أيام من 24 أبريل إلى 29 أبريل 2007، وتتكون البعثة من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لمجلس الأمن الدولي قصد مقابلة أعضاء حكومة كوسوفو والأقلية الصربية وممثلي المجموعة الدولية قصد القيام بعملية تحقيق إضافية في المنطقة. إن إرسال لجنة جديدة إلى كوسوفو ما هو إلا تلبية للمطلب الروسي، ولا يمكن تغيير مخطط اهتيساري الذي استمر أكثر من سنة في المفاوضات، فكيف يمكن لها التوصل إلى أي حل في ظرف قصير؟ والرفض الروسي ما هو إلا تأجيل لتطبيق المخطط الذي قد يؤدي إلى زيادة التوتر العرقي في كوسوفو.

إن طلب روسيا إجراء مفاوضات أو جولات جديدة بين الطرفين الصربي والألباني، هو في الحقيقة مغاير لتوصية اهتيساري، الذي له حنكة وتجربة وخبرة دبلوماسية، والذي أكد أن مواصلة الحوار لا يمكن أن يضيق الفجوة بين الطرفين. وبقيت آمال الألبان معلقة على قمة مجموعة الدول الثمانية الذي عقد في شهر جوان 2007 بألمانيا، ولم يتغير الموقف الروسي المعارض للاستقلال، واقترح تأجيل الفصل في مستقبل كوسوفو إلى ستة أشهر أخرى لمواصلة المحادثات الإضافية، وأخذت تلك المقترحات بعين الاعتبار، وهذا بعد فشل أعضاء مجلس الأمن في مشاوراتهم المتعددة، وخاصة بشأن المقترحات المقدمة من طرف بريطانيا وأمريكا التي رفضتها روسيا، لأنها تتبنى مخطط الاستقلال ولا تأخذ بعين الاعتبار الموقف الصربي.

وفي نهاية المطاف اتفقت مجموعة دول الاتصال الست على إجراء مفاوضات تدوم أربعة أشهر، بين الطرف الصربي والألبان تحت رئاسة ثلاثية: روسيا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحدد آخر أجل لإنهاء المفاوضات هو 10 ديسمبر 2007.

وهدد الزعماء السياسيون الألبان بإعلان الاستقلال بعد 10 ديسمبر 2007، لكن الدول الأوروبية حذرت السلطات الألبانية أن إعلان الاستقلال الأحادي الجانب ستكون له آثار سلبية على كوسوفو والمجتمع الدولي، وكان من المتوقع أن لا تسفر المفاوضات عن أية نتيجة، لأن الألبان بين أيديهم مخطط الأمم المتحدة ولا يريدون التنازل عنه لأنه حق مكتسب وقدمت الثلاثية اقتراحاً تضمن 14 نقطة تشكل أرضية للمفاوضات بين الطرفين الألباني والصربي. إن مقترحات الثلاثية للنقاط الثلاث عشرة* تظهر أنها حل وسط بين

*

حكم ذاتي واسع واستغلال مقيد أي غير كامل، وأن هناك علاقة خاصة بين بلغراد وبريشينيا ومن بينها:

1- عدم العودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل 1999.

2- لا تستطيع بلغراد أن تحكم وتدير كوسوفو.

3- لا يمكن حضور جسدي لبلغراد في كوسوفو. (1)

وتبين لنا من النقاط السابقة أن بلغراد ليست لها سلطة على كوسوفو ولن يكون هناك في المستقبل وجود عسكري أو أمني أو أي رمز من رموز الدولة الصربية، وأن العلاقة بينهما، وفسر الوفد الصربي محتوى المفاوضات بأنها حكم ذاتي موسع بينما اعتبرها الوفد الألباني كعلاقة استقلال بين كوسوفو وبلغراد. وقدم الوفد الصربي اقتراحا يقضي بتطبيق الحكم الذاتي المطبق حاليا بين هونج كونج وبكين وجزر الند (Aland) وفنلندا، واعتبر الوفد الصربي جزر آند نموذجا ناجحا للحكم الذاتي الذي دام لمدة 80 سنة، وكانت الجزر تحت الحكم السويدي وأصبحت تابعة لفنلندا بعد احتلالها من طرف النظام القيصري الروسي، ومنذ تلك الفترة تمتع بحكم ذاتي موسع تحت السلطة الفنلندية". (2) ورفض الوفد الألباني نموذج هونج كونج وجزر آند وتمسك باستقلال كوسوفو.

1- إقامة علاقة خاصة بين بلغراد وبريشينيا على البعد الثقافي التاريخي.

2- حل المشاكل بالطرق السلمية وعدم التهديد بين بلغراد وبريشينيا.

3-4-5- لا يمكن العودة لكوسوفو إلى الوضع قبل 1999، ولا يمكن لبلغراد أن يكون لها وجود في كوسوفو، ولا يمكن لها أيضا أن تحكم كوسوفو.

6- عدم تدخل بلغراد في علاقة بريشينيا مع المؤسسات الدولية.

7- المحافظة على الوجود المدني والعسكري بعد تحديد وضع كوسوفو.

8-9- عدم تدخل بلغراد في شراكة كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي، واستغلال كوسوفو في الضرائب ومداخل الميزانية.

10-11- التعاون بين الطرفين في عودة اللاجئين، مصير المفقودين، حماية الإقليم حرية تنقل الأشخاص السلع ورؤوس الأموال.

12- تحسين ظروف الصرب والمجموعات العرقية الأخرى لضمانات دستورية واحترام التراث الديني والثقافي

(1) The 14 working point chart, www.kosovocompromise.com

(2) Fifth round Belgrade Proposing, Pristina buying e time, www.kosovocompromise.com

خاتمة

أدت المجموعات العرقية دورا أساسيا في عدم استقرار كوسوفو بصفة خاصة ويوغسلافيا بصفة عامة، وتجلت عدم استقرار منطقة البلقان في اندلاع عدة حروب على أسس عرقية، بين البوسنيين والصرب، والكروات والصرب، الصرب والسلوفينيين، الصرب والألبان في كوسوفو. وخلفت مقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ مجازر، تصفية وتطهير عرقي لم تعرفه أوروبا والمنطقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

إضافة إلى ذلك، ظهرت عدة دول مستقلة عن الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية السابقة على أسس عرقية مثل دولة سلوفينيا، كرواتيا ومقدونيا.

كانت الإبادة العرقية التي حدثت في يوغسلافيا كانت بين المجموعات العرقية التي تضمها دولة يوغسلافيا والتي كانت متحدة ومتلاحمة في ظل النظام الاشتراكي السابق قبل حدوث التفكك والانقسام داخل المجتمع بعد تسييس العرقية من طرف النخبة السياسية الجديدة التي استغلت الفراغ الإيديولوجي، نتيجة انهيار العصبة الشيوعية اليوغسلافية التي كانت في السلطة إثر الأزمة الاقتصادية والبحث عن بديل إيديولوجي لسد الفراغ السياسي، ولم تجده إلا في العرقية وتم استعمالها من أجل تجنيد وتعبئة الجماهير حتى تصبح متحدة ومتلاحمة حول السلطة والنخبة الجديدة.

لا تشكل العرقية بحد ذاتها تهديدا لاستقرار الدولة إلا إذا تم تسييسها ولهذا أطلق على الخلاف في البلقان بأنه خلاف بقيادة النخبة التي تمكنت من رسم صورة عدائية للمجموعات العرقية الأخرى التي لا تنتمي إليها، مثل ادعاء الصرب بتعاون الكروات والألبان مع النازية في إبادة المجموعة العرقية الصربية. وأصبح الكرواتي عدوا للصربي، والصربي عدوا للألباني، والسلوفاني عدوا للصربي، وبهذا استطاعت النخبة الوصول إلى أعلى هرم السلطة في فترة قصيرة مثل الزعيم الصربي والكرواتي.

وأول أزمة سياسية عرفتها يوغسلافيا هي إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو من طرف السلطة الصربية بقيادة ميلوسوفيتش، الذي أعاد إدماج الإقليم في جمهورية صربية سنة 1989. ومنذ ذلك التاريخ، عرف الإقليم زيادة في حدة التوتر بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية، وأصبح المجتمع في كوسوفو مقسما إلى طبقتين منفصلتين ومتميزتين، طبقة تهيمن وتسيطر على جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي المجموعة العرقية الصربية، وطبقة مخرومة ومهمشة ومضطهدة

وهي المجموعة العرقية الألبانية.

وبعد حل برلمان كوسوفو بطريقة غير شرعية من طرف بلغراد، والذي كان يتشكل في أغليبيته من الألبان، بدأ يشرع قوانين تمنح الامتيازات للصرب وتحرم السكان الأصليين من أبسط حقوقهم الشرعية، مما أدى إلى زيادة العداوة والكراهية والبغضاء بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية.

وساهم النظام السياسي الفيدرالي في عدم استقرار كوسوفو وخاصة في الجانب الدستور الذي قسم يوغسلافيا إلى أقاليم الحكم الذاتي والجمهوريات، ولم يأخذ بعين الاعتبار المعيار العددي، أي نسبة السكان في منح الجمهورية مما أدى بالألبان إلى المطالبة بجمهورية خاصة بهم، في إقليم كوسوفو (جمهورية كوسوفو)، على قدم المساواة بالنظر إلى عدد السكان مع المجموعات العرقية اليوغسلافية الأخرى مثل المقدونيين والجبل السود.

كما أن النظام السياسي اليوغسلافي لم يرض المجموعة العرقية الصربية، لأن جمهورية صربيا هي الوحيدة في يوغسلافيا المقسمة إلى إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي داخل الجمهورية وهما إقليم كوسوفو وإقليم فوجفودينا الذين يضمنان المجموعة العرقية المجرية. وهذا النمط من النظام السياسي يعد تطبيقا لمبدأ الزعيم اليوغسلافي الراحل بروز تيتو الذي قال " صربيا ضعيفة يعني قوة يوغسلافيا وصربيا قوية يعني يوغسلافيا ضعيفة".

لقد ساهم الزعيم الصربي صلوبودان ميلوسوفيتش في عدم استقرار يوغسلافيا وكوسوفو، وكان أهم هدف له إنشاء وإحياء الإمبراطورية الصربية القديمة، وذلك عن طريق ضم الأقليات الصربية القاطنة في كرواتيا والبوسنة وكذلك ضم كوسوفو إلى صربيا، وأدت تلك المحاولة إلى عدم استقرار وانهيار يوغسلافيا. وتفتت المجتمع اليوغسلافي وزيادة الحقد والكراهية بين مختلف المجموعات العرقية. ولم يمتثل ميلوسوفيتش للقرارات الدولية التي صدرت من طرف مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية وغير الدولية سواء المتعلقة بالبوسنة أو كوسوفو، إلا بعد استعمال القوة.

لقد تدخلت النخبة وخاصة الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون والكنيسة الأرثوذكسية في قضية كوسوفو من أجل المطالبة بإلغاء الحكم الذاتي وحماية الأماكن الدينية المقدسة في كوسوفو. وانقسم المجتمع في كوسوفو بعد إلغاء الحكم الذاتي وخاصة إثر توتر العلاقات الصربية الألبانية، وأصبحت الأغلبية الألبانية مستغلة ومهمشة ومحرومة من جميع مجالات الحياة من خلال إصدار عدة قوانين ضد الألبان من بينها:

1- تدمير البنية السياسية، حل البرلمان، إمضاء وثيقة الولاء للسلطة الصربية من طرف أفراد المجموعة العرقية الألبانية من أجل الحصول على مناصب شغل في كوسوفو.

2- تدمير البنية الثقافية ،منع صدور الجرائد والمجلات الألبانية وغلق مقرات الإذاعة والتلفزيون وتغيير برامج التعليم من اللغة الألبانية إلى اللغة الصربية.

3- محاولة تغيير البنية السكانية الألبانية من الأغلبية إلى الأقلية في كوسوفو عن طريق عمليات التهجير .

4- طرد الألبان من مناصب عملهم وخاصة في قطاع الوظيف العمومي،التعليم الصحة والعدالة واستبداله بعمالة صربية.

لقد عرفت كوسوفو مرحلة من النضال السياسي السلمي بقيادة ابراهيم روجوفا، وأسس الألبان نظاما للمؤسسات الموازية للرد على القرارات القمعية والعنصرية الصربية وخاصة في ميادين التعليم والصحة والثقافة، وأصبح المجتمع في كوسوفو مشابها لنظام التمييز العنصري الذي كان مطبقا في جنوب إفريقيا أثناء حكم الأقلية البيضاء.و غاب الاتصال والاحتكاك بين المجموعتين العرقيتين الصربية والألبانية، وقسمت شوارع العاصمة بريشتينا بين المجموعتين.

لقد حاول الألبان تدويل قضية كوسوفو ،لفترة امتدت عقدا من الزمن ،عن طريق طرح القضية في المحافل الدولية ،وكانت النتيجة الإخفاق سواء في مؤتمر دايتون للسلام حول البوسنة أوالمؤتمرات الأخرى.وفورواندلاع الاضطرابات والتطهير العرقي في كوسوفو من طرف القوات العسكرية والشرطة الصربية ضد المدنيين الأبرياء ،تدخلت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي،والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات حقوق الإنسان التي طالبت بوق القمع الصربي الممارس ضد الألبان.

وأدت أدت بروز المقاومة العسكرية إلى تدويل قضية كوسوفو،وهي نتيجة لليأس والإحباط للمقاومة السلمية التي لم تحقق أية نتيجة للشعب الألباني في كوسوفو،سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي.رغم إعلان استقلال كوسوفو، عقب إلغاء الحكم الذاتي عن جمهورية صربيا، والتي لم تعترف بها سوى جمهورية ألبانيا. وبدأ النظام الموازي في التصدع لأنه أثقل كاهل جيوب الممولين الألبان سواء المحليين أو الجالية التي تعيش في المهجر.

ويمكن إبراز دور المجموعة العرقية الصربية والألبانية في عدم استقرار كوسوفو فيما يلي:

1- تدمير البنية الاقتصادية اليوغسلافية من طرف الحلف الأطلسي،طرق المواصلات والجسور ،مستودعات الوقود،المعامل ،محطات توليد الطاقة الكهربائية ،والمطارات المدنية والعسكرية.وقدرت الخسائر بملايير الدولارات وهذا في فترة قصيرة لا تتعدى ثلاثة أشهر.ويتطلب الأمر فترة طويلة لإعادة بناء اقتصاد يوغسلافيا شريطة توفير الأموال المحلية والدولية.

2- من الجانب الإنساني، ظهر مشكل اللاجئين نتيجة القمع والإبادة الصربية للألبان، الذين بلغ عددهم 850 ألف لاجئ، وهي أكبر حركة لتتقل السكان لم تعرفها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا المشكل أثر أيضا على استقرار الدول المجاورة لكوسوفو لضمان إيواء وإطعام هؤلاء اللاجئين.

3- أصبحت كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة مما أدى إلى انهيار نفوذ وسلطة الزعيم الصربي ميلوسويتش نتيجة للهزيمة العسكرية وفقدانه لمنصبه ومحاكمته في المحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا واتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في البوسنة وكوسوفو.

4- استمرار توتر العلاقات بين المجموعتين العرقيتين والصربية الألبانية في كوسوفو حتى بعد دخول القوات المتعددة الجنسيات وإدارة الإقليم من طرف الأمم المتحدة.

5- تغيير الولاء لكلا المجموعتين العرقيتين الألبانية والصربية سواء قبل الحرب أو بعده، فولاء الصرب القاطنين في كوسوفو كان ولا زال ليوغسلافيا وليس لكوسوفو، وهذا أدى إلى غياب الثقة بينهما.

وكما سبقت الإشارة في الفصل النظري فالخلاف العرقي له القدرة على الانتشار والعدوى والتأثير على عدم الاستقرار سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. ونتيجة للحرب بين القوات اليوغسلافية والحلف الأطلسي تم فصل إقليم كوسوفو عن بلغراد ولم تعد لها أية سلطة سياسية أو سيادة على الإقليم الذي أصبح تحت إدارة الأمم المتحدة التي تتولى حمايته ضد أي تهديد داخلي وخارجي. وكوسوفو يعد آخر إقليم يفلت من السيطرة الصربية بعد أن فقدت بلغراد كرواتيا والبوسنة وسلوفينيا والجبل الأسود. فهذا الأخير نظم استفتاء لتقرير المصير وعبر أكثر من خمسين بالمائة من سكان الإقليم عن رغبتهم في الاستقلال ولم تعد تحمل اسم جمهورية يوغسلافيا والجبل الأسود بعد ظهور جمهورية الجبل الأسود.

لقد ساهمت أزمة كوسوفو في إرساء القواعد والأسس والمعايير الدولية للتدخل الإنساني، وهي نتيجة للضجة الإعلامية والجدل الأكاديمي، بين رجال القانون الدولي والدبلوماسيين والذي أثاره تدخل الحلف الأطلسي بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي وخاصة حول مدى شرعية أو عدم شرعية التدخل وعلاقته بالتطهير العرقي. فتجنبنا لحدوث كارثة إنسانية في الإقليم تطلبت الأزمة تدخل الحلف بدون تفويض من طرف مجلس الأمن الدولي خوفا من استعمال روسيا حق النقض. وشكلت لجنة دولية لوضع المعايير للتدخل الإنساني وقدمت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. وحددت اللجنة المعايير الدولية للتدخل مثل كيف ومتى وأين نتدخل وهدف من التدخل وما هي الشروط التي يجب توفرها في ذلك؟

لقد رفض الشعب الألباني بشكل قطعي العودة إلى نظام الحكم الذاتي الذي كان مطبقا قبل سنة 1989 وهذا يعني الرجوع إلى السيطرة والحكم الصربي القمعي الذي طرد واضطهد الشعب الألباني. ومن الصعب عليه قبول أي جندي صربي على أرضه لأن ذلك يعتبر بمثابة استفزاز لمشاعر وعواطف الشعب الألباني.

لقد كان المبعوث الأممي لكوسوفو والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة صادقا عندما قدم تقريره الذي نص على ضرورة استقلال كوسوفو بإشراف دولي، وذلك اعتقادا منه استحالة عودة إقليم كوسوفو إلى الوضع السابق، ولهذا فهو وضع خاص يستحق حلا خاصا يجب ألا يطبق على الحالات المماثلة في العالم ولا يجب تكراره. وفي دراستنا استخلصنا أن الحلول الأخرى لا يمكن تطبيقها على كوسوفو وهي التقسيم والوصاية والانتداب والحكم الذاتي ولم يبق منها إلا الاستقلال.

إن اختيار الاستقلال هو الحل الأمثل للألبانيين رغم معارضة الصرب القاطنين في كوسوفو وكذلك في جمهورية يوغسلافيا، ولم يستطع أي طرف ثالث التأثير في تغيير أو تقريب وجهات النظر الألبانية والصربية، فالطرف الألباني لم يقبل سوى الاستقلال والطرف الصربي لم يقبل سوى الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو. واستمر موقفا الطرفين لأكثر من 15 شهرا، وهي المدة التي استغرقتها المفاوضات مع الممثل الأممي للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك وفد الثلاثية الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وروسيا، ولا يمكن الوصول إلى نتيجة مغايرة لتلك التي وصل إليها الممثل الأممي.

لقد اختار ألبان كوسوفو الوقت المناسب للإعلان عن استقلالهم تزامنا مع انتهاء الانتخابات في يوغسلافيا حتى لا تنتهزها الأحزاب المتطرفة اليوغسلافية في حملاتها الانتخابية. ويعود الفضل بالدرجة الأولى في استقلال كوسوفو إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا التي كانت من أوائل المؤيدين لاستقلال كوسوفو عن يوغسلافيا.

يرجع سبب انتعاش العرقيات في العالم إلى الحرمان والقمع الممارس ضدها من طرف السلطة المركزية وهذا عكس الحقائق التاريخية التي تؤكد وجود التباين واختلاف، ويمكن تجنب التوتر والصراع في العالم إذا تم التعامل معها إيجابيا كمجموعات تثري التكامل الإنساني والحضاري.

Distr.
GENERALS/RES/1160 (1998)
31 March 1998

مجلس الأمن



القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٨٦٨
المعقودة في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير مع التقدير إلى البيانين الصادرين عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (فريق الاتصال) المؤرخين ٩ و ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/223 و S/1998/272)، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بفرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو.

وإذ يرحب بالقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/246).

وإذ يدين لجوء قوات الشرطة الصربية إلى استعمال القوة المضطربة ضد المدنيين والمتظاهرين المسالمين في كوسوفو، وكذلك جميع أعمال الإرهاب التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو غيره من الجماعات أو الأفراد، وكل دعم خارجي لأنشطة الإرهاب في كوسوفو، بما في ذلك الدعم بالمال والأسلحة والتدريب،

وإذ يحيط علما بالإعلان الصادر في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨ عن رئيس جمهورية صربيا بشأن العملية السياسية في كوسوفو وميتوهيا (S/1998/250).

وإذ يحيط علما أيضا بالالتزام الواضح لكبار ممثلي الطائفة الألبانية في كوسوفو بعدم اللجوء إلى العنف.

وإذ يلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم في مجال تنفيذ الإجراءات التي أوضحها بيان فريق الاتصال المؤرخ ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، ولكن مع التشديد على أن من المطلوب إحراز مزيد من التقدم.

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبسلامتها الإقليمية:

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

١ - يطلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتخذ فوراً الخطوات الأخرى اللازمة من أجل تحقيق حل سياسي لمسألة كوسوفو من خلال الحوار وأن تنفذ الإجراءات التي أوضحها بياناً فريق الاتصال المؤرخان ٩ و ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨:

٢ - يطلب أيضاً إلى الزعامة الألبانية في كوسوفو أن تدين جميع أعمال الإرهاب، ويشدد على أنه ينبغي لجميع عناصر الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فقط:

٣ - يؤكد على أن السبيل إلى التغلب على العنف والإرهاب في كوسوفو يتمثل في أن تعرض السلطات في بلغراد على الطائفة الألبانية في كوسوفو عملية سياسة حقيقية:

٤ - يطلب إلى السلطات في بلغراد وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تدخلوا عاجلاً ودون شروط مسبقة في حوار هادف بشأن قضايا المركز السياسي، وبلاحتظ استعداد فريق الاتصال لتيسير هذا الحوار:

٥ - يوافق، دون الحكم مسبقاً على نتائج ذلك الحوار، على الاقتراح الوارد في بياني فريق الاتصال المؤرخين ٩ و ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، بأن مبادئ حل مشكلة كوسوفو ينبغي أن تقوم على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تكون متفقة مع معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع المعايير المحددة في بيان هلنسكي الختامي الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٧٥، ومع ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذا الحل يجب أن يضع في الاعتبار أيضاً حقوق ألبانيي كوسوفو وكل من يعيشون في كوسوفو، ويعرب عن تأييده لتعزيز مركز كوسوفو بما يشمل منحها أكبر درجة من الاستقلال الذاتي ومن الإدارة الذاتية المنبذة:

٦ - يرحب بتوقيع اتفاق في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ بشأن تدابير تنفيذ اتفاق التعليم لعام ١٩٩٦، ويدعو جميع الأطراف إلى كفالة تنفيذ الاتفاق بصورة سلسلة ودون تأخير وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير إذا ما عرقل أي من الطرفين عملية التنفيذ:

٧ - يعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إيجاد حل سلمي للآزمة في كوسوفو، بما في ذلك من خلال وساطة الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي هو أيضاً الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وعودة البعثات الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

٨ - يقرر، لأغراض تعزيز السلم والاستقرار في كوسوفو، أن تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والمواد المتصلة بها من جميع الأنواع، كالعتاد والذخيرة والمركبات العسكرية والمعدات وقطع الغيار، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بذلك، بواسطة رعايا هذه الدول أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها وطائراتها، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك؛

٩ - يقرر أن ينشئ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن، تتكون من جميع أعضاء المجلس، لتضطلع بالمهام التالية، وتقدم تقريرا عن أعمالها إلى المجلس متضمنا ملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) السعي إلى الحصول من جميع الدول على معلومات تتعلق بالإجراءات التي تتخذها بشأن تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار على نحو فعال؛

(ب) النظر في أي معلومات تعرضها عليها أي دولة بشأن انتهاكات أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار والتوصية باتخاذ تدابير ملائمة استجابة لها؛

(ج) تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن المعلومات المتقدمة إليها فيما يتعلق بالانتهاكات المدعى وقوعها لأشكال للحظر المفروضة بموجب هذا القرار؛

(د) وضع ما يلزم من المبادئ التوجيهية لتسهيل تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار؛

(هـ) دراسة التقارير المقدمة عملاً بالفقرة ١٢ أدناه؛

١٠ - يطلب إلى جميع الدول وجميع المنظمات الدولية والإقليمية التصرف بدفة وفقاً لهذا القرار، بغض النظر عن وجود أية حقوق ممنوحة أو التزامات معطاة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد تم الالتزام به، أو أي رخصة أو تصريح مُنح قبل سريان أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار، ويشدد في هذا السياق على أهمية مواصلة تنفيذ الاتفاق المتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي الموقع في فلورنسا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

١١ - يطلب من الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة للجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ أعلاه وأن يتخذ الترتيبات الضرورية في الأمانة العامة لهذا الغرض؛

١٢ - يطلب إلى الدول أن تقدم تقارير إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ أعلاه في غضون ٣٠ يوما من اعتماد هذا القرار بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار:

١٣ - يدعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن تبقي الأمين العام على علم بالحالة في كوسوفو وبالتدابير المتخذة من جانب المنظمة في هذا الخصوص:

١٤ - يطلب من الأمين العام أن يبني المجلس على علم بشكل منتظم وأن يقدم إليه تقارير عن الحالة في كوسوفو وتنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما عقب اعتماد هذا القرار وكل ٣٠ يوما بعد ذلك:

١٥ - يطلب كذلك أن يدرج الأمين العام، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية الملائمة، في أول تقرير له توصيات بشأن إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار، ويطلب إلى جميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المجاورة، أن تمد يد العون الكامل في هذا الخصوص:

١٦ - يقرر أن يستعرض الحالة على أساس تقارير الأمين العام التي ستأخذ في الاعتبار تقييمات عدة أطراف، منها مجموعة الاتصال، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ويقرر أيضا أن يعيد النظر في أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار، بما في ذلك اتخاذ إجراء لانتهائها، بعد أن يتلقى من الأمين العام تقييما يفيد أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت متعاونة على نحو بناء مع مجموعة الاتصال، وأنها قامت بما يلي:

(أ) بدأت حوارا موضوعيا وفقا للفترة ٤ أعلاه، بما في ذلك اشتراك ممثل خارجي أو ممثلين خارجيين، ما لم يكن عدم تحقق ذلك غير ناتج عن موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو السلطات الصربية:

(ب) سحبت وحدات الشرطة الخاصة وأوقفت أعمال قوات الأمن التي تمس السكان المدنيين؛

(ج) أتاحت وصول المنظمات الإنسانية وكذلك ممثلي فريق الاتصال والسفارات الأخرى إلى كوسوفو؛

(د) قبلت قيام الممثل الشخصي لرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ببعثة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشمل ولاية جديدة ومحددة لمعالجة المشاكل في كوسوفو، فضلا عن عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة للمنظمة؛

(هـ) سهلت قيام مفاوضات الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببعثة إلى كوسوفو؛

١٧ - يحث مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية المنشأة عملاً بالقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٥ على أن يشرع في جمع المعلومات المتصلة بالعنف في كوسوفو الذي يجوز أن يندرج في إطار اختصاصه، ويلاحظ أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتحمل التزاماً بالتعاون مع المحكمة وأن بلدان فريق الاتصال ستتيح للمحكمة معلومات ذات صلة ومثبتة توجد حالياً في حوزتها؛

١٨ - يؤكد أن إحراز تقدم ملموس في حل القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان الخطيرة في كوسوفو سيحسن الموقف الدولي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واحتمالات تطبيع علاقاتها الدولية ومشاركتها الكاملة في المؤسسات الدولية؛

١٩ - يشدد على أن عدم إحراز تقدم بناءً نحو تسوية الحالة في كوسوفو بالوسائل السلمية سيؤدي إلى النظر في اتخاذ تدابير إضافية؛

٢٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

S

الأمم المتحدة

Dist.
GENERAL

S/RES/1199 (1998)
23 September 1998

مجلس الأمن



القرار 1199 (1998)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٩٣٠
المعتودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٨،

وفد نظر في تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بذلك القرار، وبخاصة تقريره المؤرخ ٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/834 و Add.1).

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالبيان الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء خارجية الاتحاد
الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة
الأمريكية (فريق الاتصال) في ختام اجتماع فريق الاتصال مع وزير خارجية كندا واليابان (S/1998/567)،
المرفق، وبالبيان الآخر لفريق الاتصال الصادر في بون في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/657).

وإذ يحيط علماً مع التقدير أيضاً بالبيان المشترك الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن رئيسي
الاتحاد الروسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (S/1998/526).

وإذ يحيط علماً كذلك برسالة المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المؤرخة ٧
تموز/يوليه ١٩٩٨ والموجهة إلى فريق الاتصال، والتي تفيد أنه يرى أن الحالة في كوسوفو تمثل نزاعاً
مسلحاً تنطبق عليه أحكام ولاية المحكمة.

وإذ يساوره شديد القلق إزاء اشتداد اشتغال مؤخرًا في كوسوفو وبخاصة إزاء استخدام القوة
المفرط والعشوائي من قبل قوات الأمن الصربية والجيش اليوغوسلافي، مما أسفر عن وقوع إصابات
عديدة بين المدنيين وتشريد أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم، حسب تقدير الأمين العام،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدفق اللاجئين إلى شمال ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وإلى بلدان أوروبية أخرى نتيجة لاستخدام القوة في كوسوفو، وكذلك إزاء تزايد أعداد المشردين داخل كوسوفو وفي أنحاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذين تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٥٠ ٠٠٠ منهم بدون مأوى وتعوزهم أبسط الاحتياجات الضرورية الأخرى.

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، وإذ يشدد على مسؤولية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تهيئة الظروف التي تتيح لهم ذلك.

وإذ يدين جميع أعمال العنف التي يقوم بها أي طرف، وكذلك الإرهاب سعياً إلى تحقيق أهداف سياسية من قبل أية جماعة أو أي فرد، وكل دعم خارجي لمثل تلك الأنشطة في كوسوفو، بما في ذلك توريد الأسلحة والتدريب للأنشطة الإرهابية في كوسوفو، وإذ يعرب عن قلقه للأبناء التي تفيد باستمرار الانتهاكات لأشكال الحظر المفروض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في كافة أنحاء كوسوفو، وإذ تشير جزعه الكارثة الإنسانية الوشيكة الحدوث على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام، وإذ يشدد على ضرورة منع حدوث ذلك،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضاً من الأبناء التي تضيد بتزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإذ يشدد على ضرورة كفالة الاحترام لحقوق جميع سكان كوسوفو.

وإذ يؤكد من جديد أهداف القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده لحل مشكلة كوسوفو بالوسائل السلمية، على نحو يشمل ذلك تعزيز مركز كوسوفو، ومنحها درجة أكبر بكثير من الاستقلال الذاتي، والإدارة الذاتية المجدية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

وإذ يؤكد أن تدهور الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة،

وإذ ينصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطلب جميع الأطراف والجماعات والأفراد بوقف الأعمال العدائية فوراً والحفاظ على وقف إطلاق النار في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تعزيزاً لاحتمالات إجراء حوار مجد بين

سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية والتقليل من مخاطر حدوث كارثة إنسانية؛

٢ - يطالب أيضا سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو بأن تتخذ فورا خطوات من أجل تحسين الحالة الإنسانية وتفادي حدوث الكارثة الإنسانية الوشيكة؛

٣ - يطلب من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية البدء فورا في حوار مجد دون شروط مسبقة وبمشاركة دولية، ووفقا لجدول زمني واضح، على نحو ينضي إلى إنهاء الأزمة وإلى التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو عن طريق التفاوض، ويرحب بالجهود المبذولة حاليا بهدف تيسير ذلك الحوار؛

٤ - يطالب كذلك بأن تنفذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الفور، بالإضافة إلى التدابير المطلوبة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، التدابير المحددة التالية بهدف إيجاد حل سياسي للحالة في كوسوفو على النحو الوارد في بيان فريق الاتصال المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨:

(أ) وقف جميع الأعمال التي تقوم بها قوات الأمن والتي تمس السكان المدنيين وإصدار أمر بسحب وحدات الأمن التي تستخدم لتمتع المدنيين؛

(ب) تمكين بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من القيام برصد دولي فعال ومستمر في كوسوفو، بما في ذلك توفير إمكانية وصول هؤلاء المراقبين إلى كوسوفو وتنقلهم بحرية كاملة، فيها ومنها وإليها دون عراقيل من جانب السلطات الحكومية، والإسراع بإصدار وثائق السفر المناسبة للموظفين الدوليين الذين يساهمون في عملية الرصد؛

(ج) القيام، بالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بتسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أمان، وإتاحة إمكانية وصول المنظمات والإمدادات الإنسانية إلى كوسوفو بحرية ودون عراقيل؛

(د) إحراز تقدم سريع وفقا لجدول زمني واضح في الحوار مع الطائفة الألبانية الكوسوفية، المشار إليه في الفقرة ٣، والمطلوب في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بغية الاتفاق على تدابير لبناء الثقة وإيجاد حل سياسي لمشاكل كوسوفو؛

٥ - يحيط علما، في هذا الصدد، بالالتزامات التي قطعها على نفسه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بيانه المشترك مع رئيس الاتحاد الروسي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وهي:

(أ) حل المشاكل القائمة بالوسائل السياسية على أساس المساواة بين جميع المواطنين والطوائف العرقية في كوسوفو؛

(ب) عدم القيام بأية أعمال قمعية ضد السكان المسالمين؛

(ج) توفير حرية الانتقال على نحو كامل لتمثلي الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية المعتمدة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين يقومون بمراقبة الحالة في كوسوفو، وكفالة عدم وجود أية قيود عليهم؛

(د) ضمان توفير إمكانية الوصول الكاملة ودون إعاقة للمنظمات الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإيصال النوازم الإنسانية؛

(هـ) تيسير عودة اللاجئين والمشردين دون إعاقة وفقا للبرامج المتفق عليها مع المفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، مع تقديم معونة من الدولة لإعادة بناء المنازل التي دمرت،

ويطالب بتنفيذ هذه الالتزامات تنفيذا تاما:

٦ - يصر على أن تدين زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية جميع الأعمال الإرهابية، ويؤكد على أن جميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون غيرها؛

٧ - يشير إلى التزامات جميع الدول بتنفيذ أشكال الحظر المفروض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) تنفيذا تاما:

٨ - يؤيد الخطوات المتخذة لإنشاء رقابة دولية فعالة للحالة في كوسوفو ويرحب في هذا الصدد بإنشاء بعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو؛

٩ - يحث الدول والمنظمات الدولية الممثلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على توفير الأفراد اللازمين لوفاء بمسؤولية المراقبة الدولية الفعالة والمستمرة في كوسوفو إلى أن يتم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القرار وفي القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)؛

١٠ - يذكر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن جميع الأفراد الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فضلا عن سلامة وأمن جميع الأفراد الدوليين والأفراد التابعين للمنظمات الإنسانية غير الحكومية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويطلب

من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن جميع الجهات المعنية الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتخذ جميع التدابير الملائمة لضمان عدم تعرض الأفراد الذين يقومون بمهام المراقبة بموجب هذا القرار للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو للتدخل في أعمالهم بأي صورة من الصور:

١١ - يطلب إلى الدول أن تستخدم جميع الوسائل التي تتسق مع تشريعاتها المحلية وأحكام القانون الدولي ذات الصلة للحيلولة دون استخدام الأموال التي يتم جمعها في أقاليمها فيما يتعارض مع القرار ١١٦٠ (١٩٩٨):

١٢ - يطلب إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى المعنية أن توفر موارد كافية للمساعدة الإنسانية في المنطقة وأن تستجيب على الفور وبسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل المساعدة الإنسانية المتصلة بالأزمة في كوسوفو:

١٣ - يطلب إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وزعماء الطائفة الألبانية الكوسوفية، وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تتعاون نعاونًا تامًا مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق فيما يمكن أن يكون قد وقع من انتهاكات تدخل في نطاق ولاية المحكمة:

١٤ - يشدد أيضًا على ضرورة أن تقوم سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتقديم أفراد قوات الأمن الذين اشتركوا في إساءة معاملة المدنيين وفي التدمير المتعمد للممتلكات إلى المحاكمة:

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير دورية إلى المجلس حسب الاقتضاء عن تقييمه لمدى امتثال سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية لأحكام هذا القرار، بما في ذلك عن طريق التقارير التي يقدمها بصفة منتظمة عن الامتثال للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨):

١٦ - يقرر، في حالة عدم اتخاذ التدابير المحددة المطالب باتخاذها في هذا القرار والقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، أن ينظر في اتخاذ إجراءات أخرى وتدابير إضافية لصون أو استعادة السلام والاستقرار في المنطقة:

١٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

Distr.
GENERALS/RES/1203 (1998)
24 October 1998

مجلس الأمن



القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٩٢٧، المعقودة
في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وإلى أهمية إيجاد حل سلمي لمشكلة كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بهذين القرارين، ولا سيما تقريره المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/912)،

وإذ يرحب بالاتفاق الذي وقّعه في بلغراد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ينص على أن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإنشاء بعثة للتحقق في كوسوفو (S/1998/978)، بما في ذلك تعهد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالامتثال للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)،

وإذ يرحب أيضاً بالاتفاق الذي وقّعه في بلغراد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ رئيس الأركان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي ينص على إنشاء بعثة للتحقق الجوي فوق كوسوفو (S/1998/991، المرفق)، تكمل بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يرحب أيضاً بقرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/958، المرفق)،

وإذ يرحب بقرار الأمين العام بإيفاد بعثة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإنشاء قدرة مباشرة لتقييم التطورات على أرض الواقع في كوسوفو،

وإذ يؤكد من جديد أنه طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلام والأمن الدوليين.

وإذ يشير إلى أهداف القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده للحل السلمي لمشكلة كوسوفو بما يشمل تعزيز مركز كوسوفو ومنحها درجة أكبر من ذي قبل بكثير من الاستقلال الذاتي وقدرا يعتد به من الإدارة الذاتية.

وإذ يدين جميع أعمال العنف التي يقوم بها أي طرف، وكذلك الإرهاب الرامي إلى تحقيق أهداف سياسية من قبل أي جماعة أو أي فرد، وكل دعم خارجي لمثل هذه الأنشطة في كوسوفو، بما في ذلك توريد الأسلحة وتوفير التدريب على الأنشطة الإرهابية في كوسوفو، وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما تنقله التقارير من استمرار الانتهاكات لأشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء ما قامت به سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤخرا من إغلاق منافذ وسائط الإعلام المستقلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإذ يؤكد على ضرورة السماح لهذه المنافذ باستئناف عملياتها بحرية.

وإذ يشير بالغ جزعه وقلقه استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة في جميع أنحاء كوسوفو والكارثة الإنسانية الوشيكة الحدوث، وإذ يعيد التشديد على ضرورة منع حدوث هذه الكارثة.

وإذ يؤكد أهمية التنسيق الملائم للمبادرات الإنسانية التي تتخذها الدول وموضوعة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية في كوسوفو.

وإذ يشدد على ضرورة ضمان سلامة وأمن أعضاء بعثة التحقق في كوسوفو وبعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو.

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

وإذ يؤكد أن عدم إيجاد حل للحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن في المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يصادق على ويؤيد الاتفاقيين الموقعين في بلغراد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بشأن التحقق من امتثال جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية وجميع الأطراف الأخرى المعنية في كوسوفو لشروط القرار ١١٩٩ (١٩٩٨). ويطلب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنفيذ هذين الاتفاقين بشكل كامل وفوري:

٢ - يحيط علما بتأييد حكومة صربيا للاتفاق الذي توصل إليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمبعوث الخاص للولايات المتحدة (S/1998/953، المرفق)، وبالالتزام العلني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإتمام المفاوضات بشأن وضع إطار للوصول إلى تسوية سياسية بحلول ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ويدعو إلى التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات:

٣ - يطالب بأن تمثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية امتثالا كاملا وسريعا للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) وأن تتعاون بالكامل مع بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع بعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفقا لبنود الاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه:

٤ - يطالب أيضا القيادة الألبانية وسائر عناصر المجتمع الألباني في كوسوفو بأن تمثل امتثالا كاملا وسريعا للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) وأن تتعاون بالكامل مع بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

٥ - يؤكد على الحاجة الملحة إلى دخول سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو، على الفور، في حوار جاد دون شروط مسبقة وبمشاركة دولية، وفقا لجدول زمني واضح، بما ينفي إلى إنهاء الأزمة والتوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو عن طريق التفاوض:

٦ - يطالب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو وجميع الأطراف الأخرى المعنية بأن تحترم حرية حركة أفراد بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهم من الموظفين الدوليين:

٧ - يحث الدول والمنظمات الدولية على إتاحة الأفراد اللازمين لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

٨ - يذكر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن جميع الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بمن فيهم أعضاء بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعن سلامة وأمن جميع موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين وغير الحكوميين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويطلب من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن جميع الأطراف الأخرى المعنية في كل أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك القيادة الألبانية في كوسوفو، أن تتخذ كل الخطوات المناسبة لضمان عدم تعرض الأفراد الذين يؤدون أي مهام بموجب هذا القرار والاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه للتهديد باستعمال القوة أو لاستعمالها أو للتدخل في أعمالهم بأي شكل من الأشكال:

٩ - يرحب في هذا الصدد، بالتزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بضمان سلامة وأمن بعثتي التحقق على النحو الوارد في الاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه، ويشير إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنظر في اتخاذ ترتيبات تنفيذ بالتعاون مع المنظمات الأخرى من أجل هذه الغاية، ويؤكد أنه في حالة الطوارئ، قد تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراء لضمان السلامة وحرية الحركة لهم على النحو المتوخى في الاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه؛

١٠ - يصر على أن تدين القيادة الألبانية في كوسوفو جميع الأعمال الإرهابية، وبطلب بالوقف الفوري لهذه الأعمال، ويشدد على ضرورة أن تسعى جميع عناصر المجتمع الألباني في كوسوفو إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فقط؛

١١ - يطلب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو إلى اتخاذ إجراء فوري للتعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الوضع الإنساني واجتثاث الكارثة الإنسانية النوشية الحدوث؛

١٢ - يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، ويشدد على مسؤولية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تهيئة الظروف التي تمكنهم من ذلك؛

١٣ - يحث الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية على توفير الموارد الكافية للمساعدة الإنسانية في المنطقة وعلى الاستجابة الفورية وبسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات للمساعدة الإنسانية المتصل بأزمة كوسوفو؛

١٤ - يدعو إلى إجراء تحقيق فوري وكامل، يتضمن مراقبة ومشاركة دولية، في جمع الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد المدنيين، وإلى التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك الامتثال لأوامرها وطلباتها للمعلومات والتحقيقات؛

١٥ - يقرر ألا تسري أشكال الحظر المفروضة بموجب الفقرة ٨ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) على المعدات ذات الصلة التي تستخدم فقط من قبل بعثتي التحقق طبقاً للاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتشاور مع الأطراف المعنية بالاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه، على تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، بشأن تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.



Distr.: General
26 March 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/51)، الذي طلب مجلس الأمن عوجه إلى الأمين العام أن يقدم بيانات دورية مستوفاة عن التقدم المحرز في تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، بالشكل المحدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩): أتحرف بأن أحيل طياً تقرير المبعوث الخاص للأمين العام عن وضع كوسوفو في المستقبل، والاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو في إضافة لتقرير (S/2007/168/Add.1) الذي أعده مبعوثي الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، مارتي أهتيساري.

وإني بعد أن وضعت في اعتباري التطورات التي جرت في العملية التي ترمي إلى تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، أود أن أعرب عن تأييدي النام لتوصية التي تقدم بها مبعوثي الخاص في تقريره عن وضع كوسوفو في المستقبل والاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو.

وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هاتين الوثيقتين.

(توقيع) بان كي - مون



تقرير المبعوث الخاص للأمين العام بشأن وضع كوسوفو في المستقبل

التوصية: ينبغي أن يتمثل وضع كوسوفو في الاستقلال، بإشراف المجتمع الدولي

١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قام الأمين العام بتعيين مبعوثا خاصا له لعملية وضع كوسوفو في المستقبل. وينبغي أن تسفر هذه العملية، وفقا لاختصاصاتي، عن تسوية سياسية تحدد وضع كوسوفو في المستقبل. ولتحقيق هذه التسوية السياسية، قمت بإجراء مفاوضات مكثفة مع زعماء صربيا وكوسوفو في غضون العام الماضي. ولم أدرج أنا وفريقي جهدا لتيسر التوصل إلى نتيجة تكون مقبولة من الطرفين. إلا أنه بعد أكثر من عام على إجراء محادثات مباشرة، ومفاوضات ثنائية ومشاورات مع الخبراء، اتضح لي أن الطرفين ليسا قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن وضع كوسوفو في المستقبل.

٢ - وطوال هذه العملية وفي مناسبات عدة، أكد كلا الطرفين مواقفهما المتعارضة كل التعارض بصورة قاطعة: فبلغراد تطالب باستقلال كوسوفو الذاتي داخل صربيا؛ في حين أن برشتينا لا تقبل أي حل دون الاستقلال. ولم يكن بالإمكان أن يتحقق إلا تقدم متواضع، حتى بشأن المسائل العملية كاللامركزية وحقوق الطوائف، وحماية التراث الثقافي والديني، والمسائل الاقتصادية، ولا تزال الخلافات في المفاهيم - التي تتصل في معظم الأحيان بمسألة الوضع - قائمة.

٣ - وتبص ولا يبي صراحة على أن أقوم بتحديد سرعة ومدة عملية الوضع في المستقبل بالاستناد إلى مشاورات مع الأمين العام، ومراعاة تعاون الطرفين والحالة على الأرض. وأعتقد اعتقاداً حازماً بأنه تم استنفاد جميع إمكانيات التفاوض من أجل التوصل إلى أي نتيجة متفق عليها بين الجانبين بشأن وضع كوسوفو. ولن يؤدي أي قدر من المحادثات الإضافية، مهما كان شكلها، إلى التغلب على هذا المأزق.

٤ - ومع ذلك، فإن الحاجة تفس إلى حل هذه المسألة الأساسية. ولا يمكن استمرار حالة الجمود الراهنة في كوسوفو، بعد مضي ثمان سنوات تقريبا على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأصبحت الشكوك حول الوضع في المستقبل تمثل عقبة كأداء أمام التطوير الديمقراطي في كوسوفو، والمساواة والانتعاش الاقتصادي والمصالحة بين الطوائف العرقية. ولا تؤدي هذه الشكوك إلا إلى مزيد من الجمود، واستقطاب الطائفتين وتؤدي إلى إثارة القلاقل الاجتماعية والسياسية. وأي تظاهر بخلاف ذلك، أو إنكار لحل مسألة وضع كوسوفو أو تأخيرها، لا يقتصر على تهديد استقرارها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تهديد السلم والاستقرار في المنطقة ككل.

٥ - وقد حان الوقت لحل مسألة وضع كوسوفو. ولدى قيامي بالنظر المتأن في تاريخ كوسوفو القريب، وفي الحقائق في كوسوفو اليوم، ومراعاة المفاوضات التي تجري مع الطرفين، توصلت إلى نتيجة مفادها أن الخيار الوحيد الممكن لكوسوفو هو الاستقلال، الذي يشرف عليه المجتمع الدولي لفترة أولية. وينص اقتراحي الشامل بشأن تسوية وضع كوسوفو، الذي يحدد مبادئ الإشراف الدولية، على الأسس القابلة للاستمرار والمستدامة والمستقرة، التي سيبنى عليها استقلال كوسوفو في المستقبل؛ والتي يمكن لجميع الطوائف وأفرادها أن يعيشوا في ظلها في سلام وكرامة.

الاندماج في صربيا ليس حلا قابلا للاستمرار

٦ - أدى تاريخ طويل من البغضاء وانعدام الثقة إلى إثارة العداوة بين الألبانيين والصرب في كوسوفو. وقد تفاقمت هذه العلاقة العسيرة بفعل الأعمال التي قام بها نظام ميلوسيفيتش في التسعينات. وبعد سنوات من المقاومة السلمية لسياسات ميلوسيفيتش القمعية - إلغاء الاستقلال الذاتي لكوسوفو - والتمييز المنتظم ضد الأغلبية الألبانية الساحقة في كوسوفو واستبعادها الفعلي من الحياة العامة - رد ألبان كوسوفو في نهاية المطاف بالمقاومة المسلحة. وأعقب ذلك تعزيز القمع الوحشي لبغراد، الذي أسفر عن حسارة مأساوية في أرواح المدنيين وتشريد وطرد ألبان كوسوفو على نطاق جماعي من منازلهم ومن كوسوفو. وقد حدا التدهور المأساوي للحالة على الأرض بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى التدخل؛ مما أسفر في نهاية المطاف عن اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٧ - وفي السنوات الثماني الأخيرة، كانت كوسوفو وصربيا تحكمان في انفصال تام. وأدى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عملاً بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتوليها جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في جميع أنحاء كوسوفو، إلى إيجاد حالة لم تكن صربيا تمارس فيها أي سلطة من سلطات الحكم على كوسوفو. وهذا واقع لا يمكن إنكاره، ولا يمكن عكس اتجاهه. والعودة إلى حكم صربي على كوسوفو لن يكون مقبولاً لدى الأغلبية الساحقة من شعب كوسوفو. ولا يمكن أن تستعد بلغراد سلطتها دون إثارة معارضة عنيفة. واستقلال كوسوفو الذاتي داخل حدود صربيا مهنا كان مغرباً - ليس مقبولاً.

استمرار الإدارة الدولية ليس مستداماً

٨ - على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد حققت إنجازات باهرة في كوسوفو، فإنه ليس بالإمكان أن تستمر الإدارة الدولية في كوسوفو. وقد تم في ظل

سلطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، إنشاء وتنمية مؤسسات كوسوفو، التي ما فتئت تأخذ على عاتقها بصورة متزايدة مسؤولية إدارة شؤون كوسوفو. وهذا ما أدى إلى إطلاق عملية سياسية فعالة، أدت إلى تعزيز التطلعات المشروعة لشعب كوسوفو إلى مزيد من امتلاك زمام شؤونهم وممارسة المسؤولية عنها. ولا يمكن تحقيق هذه التطلعات ضمن إطار استمرار الإدارة الدولية.

٩ - وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو قد عملت على تيسير عمل مؤسسات الحكم الذاتي المحلية، فإنها لم تتمكن من تطوير اقتصاد قابل للاستمرار. وأدى عدم تأكد كوسوفو من وضعها السياسي إلى جعلها عاجزة عن الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية؛ والاندماج التام في الاقتصاد الإقليمي؛ أو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تحتاج إليها للاستثمار في الهياكل الأساسية الرئيسية والتصدي لانتشار الفقر والبطالة. وكوسوفو، خلافا للعديد من جيرانها في غربي البلقان، عاجزة عن المشاركة بصورة فعالة في أي عملية مجدية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - التي تشكل محركا قويا للإصلاح والتنمية الاقتصادية في المنطقة وأكثر الطرق فعالية لمواصلة عملية تنفيذ المعايير الحيوية. ويعد اقتصاد كوسوفو الضعيف، باختصار، مصدرا لانعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولا يمكن تحقيق الانتعاش فيها في ظل الحالة الراهنة من الإدارة الدولية. وتحتاج التنمية الاقتصادية في كوسوفو إلى الوضوح والاستقرار اللذين لا يوفرهما إلا الاستقلال وحده.

الاستقلال مع الإشراف الدولي هو الخيار الوحيد القابل للاستمرار

١٠ - الاستقلال هو الخيار الوحيد بالنسبة لكوسوفو مستقرة سياسيا وقابلة للبقاء اقتصاديا. ولا يمكن أن تكون مؤسسات كوسوفو الديمقراطية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أعمالها؛ إلا في كوسوفو مستقلة. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة لكفالة احترام سيادة القانون وحماية الأقليات بصورة فعالة، وباستمرار الغموض السياسي، يظل السلم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة معرضين للخطر. وبشكل الاستقلال أفضل ضمان لدرء هذا الخطر. كما يشكل أفضل فرصة لقيام شراكة مستدامة في الأجل الطويل بين كوسوفو وصربيا.

١١ - وعلى الرغم من أن استقلال كوسوفو يمثل الخيار الواقعي الوحيد، فإن قدرة كوسوفو لوحدها على مواجهة تحديات حماية الأقليات والتطوير الديمقراطي والانتعاش الاقتصادي والمصالحة الاجتماعية لا تزال محدودة. ولا بد من مواصلة تعزيز مؤسسات كوسوفو السياسية والقانونية، بمساعدة دولية وفي ظل إشراف دولي. ويتسم ذلك بأهمية

خاصة لتحسين حماية أكثر مجموعات السكان ضعفا في كوسوفو ومشاركتهم في الحياة العامة.

١٢ - ولا تزال الأقليات في كوسوفو - ولا سيما صرب كوسوفو - تواجه أحوالا معيشية صعبة. وقد حُلِّف العنف الذي ارتكب ضدّهم في صيف عام ١٩٩٩ وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ ورائه تركة ثقيلة. وعلى الرغم من قيام زعماء كوسوفو بتكليف جهودهم الرامية إلى التوصل مع صرب كوسوفو وتحسين تنفيذ المعايير، فإن حماية حقوق جاليات الأقليات تحتاج إلى مزيد من الالتزام من جانبهم. ويحتاج صرب كوسوفو في الوقت نفسه، إلى المشاركة الفعالة في مؤسسات كوسوفو. ولا بد لهم من عكس اتجاه موقفهم الأساسي المتمثل في عدم التعاون؛ فهم لن يتمكنوا من حماية حقوقهم ومصالحهم بصورة فعالة إلا بوضع حد لمقاطعتهم لمؤسسات كوسوفو.

١٣ - ولذلك، فينبغي اقتراح أن تكون عملية استقلال كوسوفو، ووفائها بالالتزامات المنصوص عليها في اقتراحي التعلق بالتسوية، تحت إشراف وجود مدني وعسكري دولي وبدعم منه لفترة أولية. وينبغي أن تكون السلطات التي يتمتع بها هذا الوجود المدني والعسكري قوية ومركزة في المجالات الحرجة كحقوق الجاليات واللامركزية وحماية الكنيسة الصربية الأرثوذكسية، وسيادة القانون. وينبغي ممارسة هذه الصلاحيات لتصحيح الأعمال التي تتعارض وأحكام اقتراح التسوية والروح التي صيغت بها. وانطلاقا من الاعتراف بضعف كوسوفو الراهن، ينبغي أن يمتد اشتراك المجتمع الدولي لتكثف إلى بناء قدرات المؤسسات أيضا. وأتوخى ألا يصل الدور الإشرافي للمجتمع الدولي إلى نهايته إلا بعد أن تكون كوسوفو قد نفذت التدابير المنصوص عليها في اقتراح التسوية.

١٤ - وبالرغم من هذا الاهتمام الدولي القوي، فإن سلطات كوسوفو مسؤولة في نهاية المطاف عن تنفيذ اقتراح التسوية. ولن تنجح في هذا السعى إلا بالالتزام جميع الطوائف ومشاركتها، ولا سيما صرب كوسوفو.

الخلاصة

١٥ - تعتبر قضية كوسوفو فريدة من نوعها وتحتاج إلى حل فريد. وهي لا تشكل سابقة بالنسبة للصراعات الأخرى التي لم تحل. وإن مجلس الأمن باعتماده للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالإجماع، قد رد على الأعمال التي قام بها ميلوسوفيتش في كوسوفو بحرمان صربيا من أن يكون لها دور في حكم كوسوفو، ووضعها تحت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، وتوخى القيام بعملية سياسية ترمي إلى تحديد مستقبل كوسوفو. وإن مجموعة هذه العوامل تجعل ظروف كوسوفو استثنائية.

١٦ - وقد قست لمدة تجاوزت العام، بقيادة العملية السياسية التي تم توحيها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، واستنفدت جميع السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية تفاوضية. وأدت مواقف الطرفين المتعارضة إلى جعل هذا الهدف غير قابل للتحقيق. ومع ذلك، فإن وضع كوسوفو، بعد حوالي ثماني سنوات من إدارة الأمم المتحدة، يجب أن يحل على نحو عاجل. وتراعي توصيتي بالاستقلال، بإشراف المجتمع الدولي مبدئياً، تاريخ كوسوفو القريب، وحقائق الوضع في كوسوفو اليوم، وضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في كوسوفو. واقترح التسوية الذي تقدمت به، والذي يعتمد عليه هذا الاستقلال مرهون بمواقف الطرفين في العملية التفاوضية ويتيح حلولاً توافقية بشأن العديد من المسائل من أجل التوصل إلى حل دائم. وبني أحث مجلس الأمن على إقرار اقتراحي المتعلق بالتسوية. فاحتتام هذا الفصل من فصول تقسيم يوغسلافيا السابقة سبباً للمنطقة أن تبدأ فصلاً جديداً في تاريخها - فصلاً يستند إلى السلام والاستقرار والازدهار للجميع.

الأحكام الرئيسية للاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو

أولا - نظرة عامة

١ - يهدف الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو إلى تحديد الأحكام الضرورية لتحقيق مستقبل نه مقومات القاء ومستدام ومستقر لكوسوفو. ويشمل التدابير التفصيلية الكفيلة بضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان للطوائف وأفرادها، وإرساء لامركزية الحكم بشكل فعال، وحفظ وحماية التراث الثقافي والديني في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، تنص التسوية على أحكام دستورية واقتصادية وأمنية تهدف جميعها إلى المساهمة في إنشاء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية ومزدهرة. ومن العناصر المهمة لتسوية الولاية التي تنص على إنشاء وجود مدني وعسكري دولي في كوسوفو للإشراف على تنفيذ التسوية ومساعدة السلطات المختصة في كوسوفو في ضمان الأمن والاستقرار في جميع أرجاء كوسوفو. ولأحكام التسوية أسبقية على جميع الأحكام القانونية الأخرى في كوسوفو.

ثانيا - أحكام التسوية

٢ - **الحكم في كوسوفو.** تحدد التسوية الإطار الأساسي للحكم في كوسوفو في المستقبل. فكوسوفو مجتمع متعدد الأعراق، يحكم نفسه بشكل ديمقراطي وباحترام تام لسيادة القانون وأعلى مستوى من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. وتعتمد كوسوفو دستورا لتكريس هذه المبادئ. ورغم أن التسوية لا تنص على صياغة دستور كامل، فإنها تحدد العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها هذا الدستور. وتتمتع كوسوفو بحق التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية وبرامجها، بما في ذلك الحق في الانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية.

٣ - **حقوق الطوائف.** فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطوائف، تتناول التسوية الجوانب الرئيسية التي يتعين حمايتها، وتشمل الثقافة واللغات والتعليم والرموز. واللغتان الألبانية والصربية هما اللغتان الرسميتان لكوسوفو، بينما تتمتع لغات الطوائف الأخرى مثل التركية والبوسنية والروما - بمرکز اللغات التي تستخدم في الأغراض الرسمية. ولكفالة التمثيل الكافي للطوائف في الحياة العامة، تحدد التسوية آليات تمثيل خاصة في المؤسسات الرئيسية. وبفضل التمثيل في جمعية كوسوفو مضمونا للطوائف التي لا تشكل أغلبية في كوسوفو. وحماية حقوقها في العملية التشريعية، تنص التسوية أيضا على أنه لا يجوز سن القوانين

الرئيسية التي تعبرها انطوائف أهمية خاصة إلا إذا وافقت أغلبية ممثلها الحاضرين والمصوتين في جمعية كوسوفو على اعتمادها.

٤ - اللامركزية. تهدف الأحكام الواسعة النطاق المتصلة باللامركزية إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والفعالية والاستدامة المالية في الخدمة العامة، ويركز الاقتراح بوجه خاص على الاحتياجات والشواغل المحددة لطائفة صرب كوسوفو التي ستتمتع بقدر كبير من السيطرة على شؤونها الخاصة. وتشمل عناصر اللامركزية أموراً من بينها: تعزيز اختصاصات بلديات التي تعيش فيها أغلبية من صرب كوسوفو (مثلاً في مجالات الرعاية الصحية الثانوية والتعليم العالي)؛ وتوسيع نطاق استقلال البلديات الذاتي في المسائل المالية، مما في ذلك إمكانية تلقي تمويل يتسم بالشفافية من صربيا؛ والأحكام المتعلقة بالشراكات بين البلديات والتعاون العابر للحدود مع المؤسسات الصربية؛ وإنشاء ست بلديات جديدة أغلبيتها من صرب كوسوفو أو توسيعها على نطاق كبير.

٥ - نظام العدالة. تتضمن التسوية أحكاماً محددة لضمان اتسام نظام العدالة بالزاهة والاستقلالية والكفاءة المهنية والحياد. وتنص على إنشاء آليات لتحقيق نظام للعدالة يشمل جميع الطوائف، وتعكس فيه السلطة القضائية والنيابة العامة طابع كوسوفو المتعدد الأعراق. وعلاوة على ذلك، تنص التسوية وتقوم على توفير سبل الوصول إلى العدالة لجميع الأشخاص في كوسوفو.

٦ - حماية وتعزيز التراث الديني والثقافي. تؤكد التسوية تأكيداً بالغاً على ضمان وجود الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو وعملها دون عراقيل ودون مضايقة. وتعترف سلطات كوسوفو اعترافاً صريحاً بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية وتنظيمها الداخلي؛ وتحترم حرمة ممتلكاتها، وتمتع بانتيازات فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية. وتقام مناطق للحماية حول أكثر من أربعين موقعاً من المواقع الدينية والثقافية الرئيسية. ودون المساس بملكية الممتلكات الموجودة في مناطق الحماية، تطبق قيود محددة على الأنشطة التي تجري داخل تلك المناطق لضمان وجود المواقع الدينية والثقافية الرئيسية وعملها في سلام. وتوفر منظمة حلف شمال الأطلسي أيضاً حماية مادية إضافية لمواقع مختارة، إلى أن يقرر الوجود العسكري أن شروط نقل مسؤوليات حمايتها إلى قوة شرطة كوسوفو قد استوفيت.

٧ - عمليات العودة/حماية الممتلكات. لجميع اللاجئين والمشردين داخلياً المنتهين إلى كوسوفو حق العودة واسترداد ممتلكاتهم وأمتعتهم الشخصية على أساس قرار طوعي ومستنير. وتؤكد التسوية من جديد مبدأ حق المشردين داخلياً في العودة إلى أي مكان ينتارونه في كوسوفو، وليس فقط إلى أماكن إقامتهم الأصلية. كما تدعو التسوية كوسوفو

وصربيا إلى أن تعاوننا تعاوننا كاملا مع بعضهما ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية لحسم مصير المفقودين.

٨ - **الاقتصاد.** تتضمن التسوية أحكاما محددة مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في كوسوفو وحفظها. وتنص التسوية على اتخاذ إجراءات شغافة لتسوية مطالبات الملكية المتنازع عليها ولإعادة عملية الخصخصة، وذلك بمشاركة دولية كبيرة في كلا المجالين. وعلاوة على ذلك، تحدد التسوية الآليات اللازمة لتحديد حصة كوسوفو من الدين الخارجي لصربيا، ومعالجة مسألة استعادة الممتلكات.

٩ - **الأمن.** تنص التسوية على إنشاء قطاع للأمن لكوسوفو يتسم بالكفاءة المهنية وتعدد الأعراق والديمقراطية؛ مع تشجيع الجهات المحلية على مسك زمام إنشائه بشكل كبير، وفي الوقت نفسه الإبقاء على مستوى من الرقابة الدولية اللازمة لتحقيق النجاح في هذا المجال الحساس في نهاية المطاف. وسيكون لقوة شرطة كوسوفو تسلسل قيادي موحد في جميع أنحاء كوسوفو، مع أفراد شرطة محيين يعكسون التكوين العرقي للبلدية التي يعملون فيها. وفي البلديات التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو، ستكون للمجلس البلدي اختصاصات معززة في اختيار قائد مركز الشرطة. وتُنشأ قوة أمن جديدة لكوسوفو تتسم بالكفاءة المهنية وتعدد الأعراق في غضون سنة واحدة بعد نهاية المرحلة الانتقالية والمتوخاة في التسوية ومنها ١٢٠ يوما. وسيكون قوامها الأقصى ٥٠٠ فرد عامل و ٨٠٠ فرد احتياطي. وتنص التسوية على حل فيلق حماية كوسوفو الحالي في غضون سنة واحدة بعد نهاية المرحلة الانتقالية.

الوجود الدولي في المستقبل:

١٠ - تضطلع كوسوفو عسوما بالمسؤولية عن تنفيذ التسوية. ولصون هذا التنفيذ ودعمه، تحدد التسوية دور وسلطة الوجودين المدني والعسكري الدوليين في المستقبل.

١١ - **الممثل المدني الدولي.** يؤدي الممثل المدني الدولي مهمة مزدوجة بوصفه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ويعينه فريق توجيهي دولي، ويمثل أعلى هيئة للإشراف على تنفيذ التسوية. ولا يضطلع الممثل المدني الدولي بدور مباشر في إدارة كوسوفو، لكنه يتمتع بسلطات تصحيحية قوية لضمان نجاح تنفيذ التسوية. ومن بين سلطاته القدرة على إلغاء القرارات والقوانين التي تعتمدها سلطات كوسوفو وفرض جزاءات على المسؤولين العاميين الذين يرى أن أعمالهم تتعارض مع التسوية وفصلهم من الخدمة. وتستمر ولاية الممثل المدني الدولي إلى أن يقرر الفريق التوجيهي الدولي أن كوسوفو نفذت أحكام التسوية.

١٢ - بعثة السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع. ترصد بعثة السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع جميع المخالفات المتصلة بسيادة القانون في كوسوفو وتقديم الإرشاد والمشورة بشأنها. وها الحق في التحقيق بشكل مستقل في الجرائم الحساسة؛ مثل الجريمة المنظمة والجرائم بين الطوائف العرقية والجريمة المالية وجرائم الحرب، وشاكمة مرتكبيها. وبالإضافة إلى ذلك؛ لها سلطة تنفيذية محدودة لضمان فعالية مؤسسات كوسوفو لإنفاذ سيادة القانون وقيامها بعملها، مثلاً في مجالات مراقبة الحدود ومكافحة الشغب والاضطرابات.

١٣ - الوجود العسكري الدولي. يكون الوجود العسكري الدولي على شكل بعثة عسكرية تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. ويواصل المهمة الحامية لنقوة الأمنية الدولية في كوسوفو المنظمة في هيئة بعثة مأمونة وأمنة في جميع أرجاء كوسوفو، بالاقتران مع الممثل المدني الدولي، ودعم مؤسسات كوسوفو إلى أن تصبح قادرة على الاضطلاع بكامل نطاق المسؤوليات الأمنية.

١٤ - بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو. يُطلب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما لها من وجود ميثاق واسع النطاق في كوسوفو، تقديم المساعدة في الرصد اللازم لنجاح تنفيذ التسوية.

ثالثاً - التنفيذ

١٥ - بعد بدء نفاذ التسوية، تبدأ مرحلة انتقالية مدتها ١٢٠ يوماً لا يطرأ خلالها أي تغيير على الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

١٦ - وخلال المرحلة الانتقالية، تضطلع جمعية كوسوفو، بالتشاور مع الممثل المدني الدولي، بالمسؤولية عن اعتماد دستور جديد وما يلزم من تشريعات لتنفيذ التسوية وإنشاء مؤسسات كوسوفو الجديدة التي تدعو إليها. ويبدأ نفاذ الدستور والتشريعات مباشرة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

١٧ - وفي نهاية الفترة الانتقالية، ينتهي أجل ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتُحال جميع السلطات التشريعية والتنفيذية التي عُهد بها إلى البعثة برمتها إلى سلطات كوسوفو، وفقاً للتسوية.

١٨ - وأخيراً، تُجرى انتخابات عامة ومحلية في غضون تسعة أشهر من بدء نفاذ التسوية.

Distr.
GENERAL

S/RBS/1244 (1999)
10 June 1999

مجلس الأمن



القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠١١،
المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون
السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يشير إلى قراراته ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ
٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و ١٢٢٩ (١٩٩٩) المؤرخ
١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩.

وإذ يأسف لعدم الامتثال التام لمتطلبات تلك القرارات،

وتصميما منه على إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية، وعلى تهئية سبل عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم عودة آمنة حرة؛

وإذ يدين جميع أعمال العنف المرتكبة بحق سكان كوسوفو فضلا عن جميع الأعمال الإرهابية التي
يرتكبها أي طرف،

وإذ يشير إلى البيان الذي أصدره الأمين العام في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، معربا فيه عن القلق إزاء
المأساة الإنسانية التي تجري أحداثها في كوسوفو،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة الآمنة إلى ديارهم،

وإذ يشير إلى اختصاص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى ولايتها،

وإذ يرحب بالمبادئ العامة المتعلقة بإيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو المعتمدة في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ (S/1999/516)، المرفق ١ بهذا القرار، وإذ يرحب أيضا بقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمبادئ المحددة في البنود من ١ إلى ٩ من الورقة المقدمة في بلغراد في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (S/1999/649)، المرفق ٢ بهذا القرار، وبموافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تلك الورقة.

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة وبسلامتها الإقليمية، على النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية والمرفق ٢.

وإذ يؤكد من جديد ما ورد في قرارات سابقة من دعوة إلى منح كوسوفو استقلالاً ذاتياً كبيراً القدر ودرجة معقولة من الإدارة الذاتية.

وإذ يقرر أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وتصميماً منه على ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين واضطلاع جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها المحددة بموجب هذا القرار، وإذ يتصرف، توصلاً لهذه الأغراض، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يقرر أن يقوم الحل السياسي لأزمة كوسوفو على المبادئ العامة الواردة في المرفق ١ وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في 'المبادئ' و'العناصر الأخرى اللازمة' بالمرفق ٢؛

٢ - يرحب بقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية 'للمبادئ' و'العناصر الأخرى اللازمة' المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، ويطلب بأن تتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعاوناً تاماً لتنفيذها على وجه السرعة؛

٣ - يطالب على وجه الخصوص بأن تنهي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية العنف والتجمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتجزئها على مراحل وبصورة يمكن التحقق منها، وذلك وفقاً لجدول زمني سريع يتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمني الدولي في كوسوفو؛

٤ - يؤكد أنه سيُسمح، بعد الانسحاب، لعدد متفق عليه من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة اليوغوسلاف والصرب بالعودة إلى كوسوفو لأداء المهام المتمشية مع المرفق ٢؛

٥ - يقرر نشر وجود مدني ووجود أهني دوليين في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافق لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء، ويرحب بموافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على هذين الوجودين؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يعين، بالتشاور مع مجلس الأمن، ممثلاً خاصاً لمرافقة تحقيق الوجود المدني الدولي، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يوعز إلى ممثله الخاص بأن ينسق مع الوجود الأمني الدولي تنسيقاً محكماً لضمان عمل الوجودين كلاهما على تحقيق نضس الأهداف وبحيث يدعم كل منهما الآخر؛

٧ - يأذن للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة الوجود الأمني الدولي في كوسوفو على النحو المبين في البند ٤ من المرفق ٢ بحيث يزود بجميع الوسائل اللازمة لأداء مسؤولياته بموجب الفقرة ٩ أدناه؛

٨ - يؤكد الحاجة إلى القيام مبكراً وعلى وجه السرعة بنشر وجود مدني ووجود أهني دوليين فعالين في كوسوفو، ويطالب بأن تتعاون الأطراف على نشرهما تعاوناً تاماً؛

٩ - يقرر أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي، الذي سينشر في كوسوفو وسيعمل فيها، ما يلي:

(أ) الحيلولة دون تجدد الأعمال العدائية، والحفاظ على وقف إطلاق النار وإنفاذه عند اللزوم، وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة للجمهورية الاتحادية وجمهورية صربيا من كوسوفو ومنع عودتها إليها، إلا على النحو المنصوص عليه في البند ٦ من المرفق ٢؛

(ب) تجريد جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة من السلاح حسبما تقتضي الفقرة ١٥ أدناه؛

(ج) تهيئة بيئة آمنة في إطارها يمكن للاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان، وللوجود المدني الدولي أن يعمل، وأن تقام إدارة انتقالية، وأن تُسلم المعونة الإنسانية؛

(د) كفالة السلامة والنظام العامين ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي من تولي مسؤولية هذه المهمة؛

(هـ) الإشراف على إزالة الألغام ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي، حسب الاقتضاء، من تسلم مسؤولية هذه المهمة؛

(و) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، والتنسيق مع أعمال الوجود المدني الدولي تنسيقاً محكماً؛

(ز) أداء واجبات مراقبة الحدود حسب اللزوم؛

(ح) كفالة الحماية وحرية التنقل لنفسه وللوجود المدني الدولي وللمنظمات الدولية الأخرى؛

١٠ - يأذن للأمين العام بأن ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجوداً مدنياً دولياً في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي كبير القدر في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتوفر إدارة انتقالية بينما تنشئ مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو.

١١ - يقرر أن تشمل المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي ما يلي:

(أ) تعزيز إقامة دعائم استقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي في كوسوفو، وذلك رهناً بالتوصل إلى تسوية نهائية مع المراعاة التامة للمرفق ٢ والاتفاقات رامبوييه (S/1999/648)؛

(ب) أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حيثما لزم وطالما كانت كذلك؛

(ج) تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات، والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية؛

(د) القيام بنقل مسؤولياتها الإدارية فور إنشاء هذه المؤسسات مع القيام بمراقبة ودعم ترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية وأنشطة بناء السلام الأخرى في كوسوفو؛

(هـ) تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الأجل، مع أخذ اتفاقات رامبوييه في الحسبان (S/1999/648)؛

(و) الإشراف، في مرحلة نهائية، على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية؛

- (ز) دعم إعادة بناء الهيكل الأساسي الرئيسي وغير ذلك من صور إعادة البناء الاقتصادي
- (ح) دعم المعونة الغوثية الإنسانية والمعونة الغوثية المقدمة في حالات الكوارث، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية؛
- (ط) حفظ القانون والنظام المدنيين، بما فيه إنشاء قوات شرطة محلية، وفي الأثناء يتحقق ذلك بنشر أفراد شرطة دوليين للخدمة في كوسوفو؛
- (ي) حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛
- (ك) ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات؛
- ١٢ - يؤكد الحاجة إلى عمليات إعادة إنسانية منسقة، وإلى سماح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصول منظمات المعونة الإنسانية دون عوائق إلى كوسوفو وإلى تعاونها مع هذه المنظمات لكفالة تسليم المعونة الدولية بسرعة وفعالية؛
- ١٣ - يشجع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على الإسهام في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في عودة اللاجئين والمشردين عودة آمنة، ويؤكد في هذا السياق على أهمية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للماضين، لا سيما من أجل تحقيق الأغراض الواردة في الفقرة ١١ (ز) أعلاه، في أقرب وقت ممكن؛
- ١٤ - يطالب بأن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها الوجود الأمني الدولي تعاوناً تاماً، مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛
- ١٥ - يطالب بأن يضع جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى حداً على الفور لجميع الأعمال الهجومية وبأن يمثلوا لمتطلبات التجريد من السلاح حسبما يحددها رئيس الوجود الأمني الدولي بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام؛
- ١٦ - يقرر ألا تسري أشكال الحظر المفروضة بموجب الفقرة ٨ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) على ما يخصص لاستعمال الوجودين المدني والأمني الدوليين من أسلحة وما يتصل بها من عتاد؛
- ١٧ - يرحب بالأعمال الجارية في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى لوضع نهج شامل يتيح لتحقيق التنمية والتثبيت الاقتصادي للمنطقة المتأثرة بأزمة كوسوفو، بما في ذلك تنفيذ ميثاق

استقرار لجنوب شرق أوروبا باشتراك دولي واسع النطاق بهدف زيادة تعزيز الديمقراطية، والازدهار الاقتصادي والاستقرار، والتعاون الإقليمي؛

١٨ - يطلب بأن تتعاون جميع الدول في المنطقة تعاوناً تاماً لتنفيذ جميع جوانب هذا القرار؛

١٩ - يقرر إنشاء الوجودين المدني والأمني الدوليين لفترة مبدئية قوامها ١٢ شهراً، على أن يستمر بعد ذلك ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ هذا القرار، بما فيها تقارير من قيادتي الوجودين المدني والأمني الدوليين، على أن تقدم التقارير الأولى في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذ هذا القرار؛

٢١ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق ١

بيان أدلى به رئيس اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني لدى
اختتام الاجتماع المعقود في مركز بطرسبرغ في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩

اعتمد وزراء خارجية مجموعة الثماني المبادئ العامة التالية بشأن الحل السياسي لازمة كوسوفو:

- وقف العنف والتجمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها؛
- انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو؛
- نشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو تقرهما وتعتدهما الأمم المتحدة ويكونان قادرين على كفالة تحقيق الأهداف المشتركة؛
- إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو يقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكفالة الظروف التي تهيئ لجميع سكان كوسوفو حياة آمنة وطبيعية؛
- العودة الآمنة والحررة لجميع اللاجئين والمشردين، وكفالة سبل وصول منظمات المعونة الإنسانية إلى كوسوفو بدون عوائق؛
- إقامة عملية سياسية من أجل وضع اتفاق إطار سياسي مؤقت يمنح كوسوفو درجة كبيرة من الحكم الذاتي ويراعي مراعاة تامة اتفاقات رامبوييه ومبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو؛
- اتباع نهج شامل يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة الأزمة.

المرفق ٢

للمضي نحو حل لأزمة كوسوفو ينبغي التوصل إلى اتفاق على المبادئ التالية:

- ١ - إنهاء العنف والقمع في كوسوفو بشكل فوري يمكن التحقق منه.
- ٢ - انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو على نحو يمكن التحقق منه ووفقا لجدول زمني سريع.
- ٣ - نشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة، يعملان حسبما يتقرر بموجب الفصل السابع من الميثاق، ويكونان قادرين على ضمان تحقيق الأهداف المشتركة.
- ٤ - لا بد من نشر الوجود الأمني الدولي، الذي ستشارك فيه منظمة حلف شمال الأطلسي مشاركة ضخمة، تحت قيادة وسيطرة موحدتين وتخويله تهيئة بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو وتيسير العودة الآمنة لجميع المشردين واللاجئين إلى ديارهم.
- ٥ - إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو كجزء من الوجود المدني الدولي، يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يتمتع داخل جمهورية بوجوسلافيا الاتحادية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي يقرره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتوفر الإدارة المؤقتة إدارة انتقالية بينما تنشئ وتشرف على إقامة مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة لكفالة الظروف التي تهيئ لجميع سكان كوسوفو حياة سلمية وطبيعية.
- ٦ - وبعد الانسحاب، سيسمح لعدد متفق عليه من الأفراد اليوغوسلافيين والصرب بالعودة للقيام بالوظائف التالية:
 - الاتصال بالبعثة المدنية الدولية والوجود الأمني الدولي؛
 - وضع علامات على حقول الألغام وتطهيرها؛
 - الاحتفاظ بوجود في مواقع مئوى الأجداد الصرب؛
 - الاحتفاظ بوجود عند المعابر الرئيسية على الحدود.

٧ - عودة جميع اللاجئين والمشردين في أمان وحرية بإشراف منوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإتاحة سبل وصول منظمات المعونة الإنسانية إلى كوسوفو دون معوقات.

٨ - بدء عملية سياسية تستهدف وضع اتفاق إطاري سياسي مؤقت ينص على قدر كبير من الحكم الذاتي لكوسوفو، مع المراعاة التامة لاتفاقات رامبويه ومبدأي سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية وتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح. ولا ينبغي للمفاوضات بين الطرفين بشأن التوصل إلى تسوية أن تؤخر أو تعطل إقامة مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية.

٩ - وضع نهج شامل يتبع لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في منطقة الأزمة. وهذا سيشمل تنفيذ ميثاق استقرار لجنوب شرق أوروبا مع اشتراك دولي موسع من أجل زيادة تعزيز الديمقراطية، والرخاء الاقتصادي، والاستقرار، والتعاون الإقليمي.

١٠ - وسيقتضي وقف الأنشطة العسكرية قبول المبادئ الواردة أعلاه بالإضافة إلى الموافقة على عناصر لازمة أخرى. معينة من قبل، ترد بالتحديد في الحاشية أدناه^(١). ثم يتعين إبرام اتفاق تقني - عسكري على وجه السرعة يتضمن: في جملة أمور، تحديد طرائق إضافية، تشمل أدوار ومهام الأفراد اليوغوسلافيين/الصرب في كوسوفو:

الانسحاب

- وضع إجراءات للانسحاب، بما في ذلك وضع جدول مفصل للانسحاب على مراحل وتحديد منطقة عازلة في صربيا تنسحب القوات إلى ما وراءها؛

الأفراد العائدون

- المعدات المرتبطة بالأفراد العائدين؛
- الصلاحيات المتعلقة بمسؤوليات مهمتهم؛
- جدول زمني لعودتهم؛
- رسم حدود المناطق الجغرافية لعملهم؛
- التواعد التي تنظم صلتهم بالوجود الأمني الدولي والبعثة المدنية الدولية.

الحواشي

- (١) عناصر لازمة أخرى:
- جدول زمني سريع ومحدد بدقة لعمليات الانسحاب، أي سبعة أيام لإكمال الانسحاب، وسحب أسلحة الدفاع الجوي في غضون ٤٨ ساعة إلى خارج منطقة أمان متبادل تمتد ٢٥ كيلومترا؛
 - ستكون عودة الأفراد لأداء المهام الأربع المحددة أعلاه تحت إشراف الوجود الأمني الدولي، وستكون في حدود عدد صغير متفق عليه (بالمئات، وليس بالآلاف)؛
 - سيجري وقف النشاط العسكري بعد بدء عمليات الانسحاب التي يمكن التحقق منها؛
 - لا تؤدي مناقشة الاتفاق التقني العسكري وإنجازه إلى إطالة الوقت المقرر من قبل لإتمام عمليات الانسحاب.

— — — — —

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- إبراهيم، عبد العزيز، مبادئ الأنظمة السياسية، الدول والحكومات، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر 2000)
- 2- بدوي، محمد طه، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (الإسكندرية: الياس للتكنولوجيا والمعلومات 2004).
- 3- جبر نيد روبرت ترجمة مجدي عبد الحليم، أقليات في خطر، (القاهرة: مكتبة مدبولي 1999).
- 4- صبري مقلد، اسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: منشورات دار السلاسل الطبعة الرابعة 1981)
- 5- عبد القادر، حسين، انشطار يوغسلافيا، دراسة تحليلية، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي الطبعة الأولى)
- 6- قاروط، محمد محمد، نزاعات البلقان والتطير العرقي من الدانوب إلى الأدرياتيكى (دمشق: مكتبة دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع 1997).
- 7- الكتالي، عبد الوهاب الموسوعة السياسية، الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر 1995).
- 8- الكتالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر 1995).
- 9- محمد، م، الأرنأؤوط، كوسوفو، كوسوفا بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية 2001).
- 10- وهبان، أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والحركات العرقية، (دار الإسكندرية: الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع 2001).

الأطروحات:

الدكتوراه

- 1- بوطالب، محمد نجيب، سوسولوجية القبيلة في المغرب العربي، أطروحة الدكتوراه رقم 14، (مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت جوان 2002).
- 1- بغدادى، عبد السلام إبراهيم، الوحدة ومشكل الأقليات في إفريقيا، أطروحة الدكتوراه رقم 23، (بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية 1995).

الدوريات والمجلات

- 1- المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 3، 4، 1989.
- 2- المستقبل العربي العدد 236 1998.
- 3- المستقبل العربي عدد 255، 11 سبتمبر 1997.

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Akhavan, Payam, House Robert, *Yugoslavia ,The Former and Futur ,Reflections by Scholars From the Region*,(Washington :Brooking Institutions 1979).
- 2-Arris,H. Williams and Levy .J.*The New Encyclopedia*,(New York :Columbia University Press 1979).
- 3-Burton John,*Deviance Terrorism and War*,(Oxford :Martin Robertson 1979) .
- 4-Burton ,John ,*World society*,(Cambridge University Press 1972).
- 5-Callahan, David ,*The Enduring Challenge ,Self Determination and Ethnic Conflict in the 21 First Century*,_(New York :Carnegie Challenge 2002).
- 6-Chazan ,Naom,*Irredenism and international Politics*,(Boulder :Lynne Runires 1991)
- 7-Chomsky, Naom,*The New Military Humanism*(Common Courage Press 1999)
- 8-Clark, Howard ,*Civil Resistance in Kosovo*,_(London :Pluto Press 2000) .
- 9-Coakly, John ,*The Territorial Management of Ethnic Conflict*,(London :Frank Cass 2003).
- 10-Cohen, J.Lenard,Fraser Simmons,*The Politics of Despair ,Radical Nations and Regime Crisis in Serbia*,_(Canada :British Columbia 1998) .
- 11-Cornell,E.Svante,*Conflict Theory and the Nagorny Kharabak ,Guideline for Political Solution*,_(Turkey :Triton Publisher 1997).
- 12-Denitch, Bogdan,*Ethnic Nationalism ,The Tragic Death of Yugoslavia*, (University of Minnesota Press 1994).
- 13-Enloe.C.H. *Ethnic Conflict and Political Development*,_(Boson :Little Brown Company 1975).
- 14-Enloe .C.H.*Ethnic Soldiers ,State Security in a Divided Society*.(Penguin books 1980)
- 15-Esman.J.Milon ,*Ethnic Conflict in the Western World*,(Cornell University Press 1995)
- 16-Galson Richard,Krant Finkiel Alain, *Dispatch from the Balkan war ,Other writing*,_(Lincoln :University of Nebraska 1999).
- 17-Glazer,N.and, Moynihan.D.P,*Ethnicity thoery and Experience*,_(Massachussets :Harvard University Press 1975) .
- 18-Guibernau, Monserrra ,Rex, John,*The ethnicity reader,nationalism and migration* , (Oxford Polity Press 1999).
- 19-Hasmer, Stephen,*The Conflict over kosovo,Why Milo Decided to Settle when he did*. (California :Santa Monica 2001).
- 20-Holzgreffe ,J.L.Keohane, Robert ,*Humanitarian Intervention ,Ethical Legal and Political Dilemma*,_(Cambridge University Press 2000).
- 21-Hutchinson ,John and Smith,A.D,*Nationalism*,(Oxford university Press 1994).
- 22-Judah ,Tim,*War and Revenge*,_(Yale University Press 2000).
- 23-Kola, Paul,*The Search for Greater Albania*,_(London :Hurst and Company 2003).
- 24-Kumbaro ,Dajena ,*The kosovo Crisis in an International Law Perspective ,Self Determination Territorial Integrity and the NATO Intervention*,_(NATO Office Press 2001).
- 25-Lacost ,Yves,*Dictionnaire de Geopolitics*,_(Paris Flammarion 1994).
- 26-Laurent, Eric,*Guerre du Kosovo, Le Dossier Secret* ,(Plon :France 1999).
- 27-Levesque, Jacques et Lavoie, Jean Pierre,*Les Conflits dans le Monde 1998-1999*, (Canada :Etudes Strategiques et Militaires 1999).
- 28-Linton,R,*The Science of Man in World Crisis* ,(New York :Columbia University Press 1976).
- 29- Malcolm ,Noel,*Kosovo _A Short History*,_(New York :Harper Parrennial 1999).
- 30-Mansbach;R. W.et all,*The web of World Politics ,Non State Actors in the Global System*,_(New Jersey : Prenice Hall 1975).
- 31-Margaret, Moore, *National Self Determination and Secession*.(Oxord University Press

- 1998).
- 32-Marmullaka, Ramadan, *Albanians in Yugoslavia, A Personnel Essay in Yugoslavia in Histories of a Failed Ideas 1918-1922*. (London : Hurst and Company 2003).
- 33-Mayall, James, *Nationalism and International Society*, (Cambridge University Press 1990.)
- 34-Mejzes, Paul, *The Yugoslav Infernal Ethnoreligious Warfare in the Balkan*, (New York : Continous 1994).
- 35-Milicevic Sasha, Aleksandra, *Nationalism and War Participation, from Czar to Pop Music* . (Colgate University Press 2005).
- 36-Mingst, karen and Snyder, Jack, *Essential Reading in World Politics* , (Norton Company 2001).
- 37-Ocran, T. Modibo, *The Doctrine of Humanitarian Intervention in Light of Robust Peace Keeping*, (Student Publications House 2000).
- 38-Orford, Anne, *Reading Humanitarian Intervention, Human Rights and the Use of Force in International Law*, (Oxford University Press 2003).
- 39- Peterson ; Roger, D, *Understanding Ethnic Violence, Fear Hatred and Resentment in the Twentieth Century Eastern Europe*, (Cambridge University Press 2002).
- 40-Plassard, Yves, *Les Minorites* , (Paris : Monchretien 1998).
- 41-Ramet, Sabrina. P, *Nationalism and Federalism in Yugoslavia, 1962-1991*, (Blomington: Indiana University Press 1992).
- 42-Rezun, Miron, *The Europe Nightmare, the Struggle for Kosova*, (Praeger 2001).
- 43-Said, A. and Saimmons, L. R, *Ethnicity in an International Context*, (New Brunswick: Transaction Books 1980).
- 44-Shoup, Paul, *Problem of Balkan Security, South Eastern Europe in 1990*, (Washington :The Wilson Center 1990),
- 45-Sidirapoulos, Elizabeth, *A Continent Apart Kosovo, Africa and humanitarian intervention*, . (South Africa of international affairs 2001).
- 46-Smith, A. D, *National Identity* (London : Penguin Books 1999)
- 47-Smith, A. D, *The Ethnic Origins of Nations*, (Oxford Blackwell 1986).
- 48-Smith, A. D, *The Ethnic Revival in the Modern World*, (Cambridge University Press 1980).
- 49-Sremac, Danielle. S, *Washington Tackles the Yugoslav Conflict*, (Westport Praeger 1999).
- 50-Stein, Mark, *Understanding Humanitarian Intervention* , (Social Phiosophy and Policy Foundation 2004).
- 51- *The Communist Manifesto*, (London : Penguins Books 1967).
- 52-*The Kosovo Crisis, Refugees Studies Programme*, (University of Oxford 1999)
- 54-*The Responsibility to Protect, Report on the International Commission on Intervention and Sate Intervention* , (Ottawa :International Development Center dec 2001).
- 55-Vickers, Mirinda, *Between Serb and Albanians*, (New York :Columbia University Press 1998).
- 56-Vuckovic, D, Gojic, R, *Ethnic Cleavages and Conflict, The Sources of National Cohesion Disintegration. The Case of Yugoslavia*. (Sydney: Ashgate 1997).
- 57-Waller, Michael, Drezov Kyril, Gokey Bellent, *Kosovo, The Politics of Delusion*, (London: Frank Cass 2002).
- 58-Well, Louis. S, Slobodan, *Milocevic and the Destruction of Yugoslavia*. (London :Duke University Press 2002).
- 59-White, Brian, Little, richard, Smith Michael Editors, *Issue in World Politics*, (Macmillan Press 1997).
- 60-Woodward, Susan. L, *Balkan Tragedy, Chaos and Dissolution After the Cold War*, (Washington :Brooking Institution 1997).
- 61-Woehrel, Steven, Kim, julie, *Kosovo and U.S policy* , (The library of Congress 2006).
- 62-Wofe, H. james, *Introduction to International Relations, Power and Justice*, (Columbia:

University Press 1990).
62-Young ,Tim,Oakes Mark,Bower Paul,*Kosovo and NATO Military Action*(House of Commons Library 1992) .

2 - الأطروحات والرسائل باللغة الأجنبية

- 1-Alex, vahlas,*Les Separations d'Etats,l'Organisation des Nations Unies ,La Secession des Peuples et l'Unite des Etats*,(These Doctorat Université Pantheos Paris 2 13 Janvier 2000).
- 2-Camille, Andre Maux,*The statut of Kosovo*,(MA in International Studies and Diplomacy School of Oriental and African Studies,University of London,15 September 2000).
- 3-Gokcek, Gubrizgigi,*Why Some Ethnic Conflict Lead to Interstate War ,an Investigation of The kashmiri,Kurdish and Basques Cases*,(PHD University of California 2004).
- 4-Heather,J.Leradi,*Kosovo Unfinished Business*,(Master Degree of Strategic studies,Carlisle Barracks Pennsylvania 18 March 2005).
- 5-Margaret, mary Nickolas,*False opposite in Nationalism,an Examination of Dichotomy of Civic Nation,Nationalism in Europe*,(master of Arts Monash University 11 march 1995).
- 6-Shanon, Kyla Burke,*Decentralization and Human Security in Kosovo*,(Master of Arts in Law And diplomacy,Tufts University Fletcher School April 2000).
- 7-Peter, Anthony Ercegova, *Competing Ideologies,Cyclical Responses ,the Mobilization of The Irish,Basques and Croates National Movements to Rebellion Against State*,(PHD University of Sydney 1999).
- 8-Tomz, R.Michael, *The Morality of Secession* ,(M Philosophy in Politics ,Mogdan College, Faculty of Social Studies,(University of Oxford April 1994).
- 9-William.G.Musser,*Terminating America's Wars,The Gulf War and Kosovo* ,(Master of arts in National Security Affairs Naval Postgraduate School Monterey California June 2000) .

3-الدوريات والمجلات

- 1-Alexis, Heraclides,secessionist minorities and External Involvement,(**International Organisation**,vol. 44, N°33, Summer 1990.
- 2-Alongi, Mari,Ethnic Conflict and Euro Security ,Lessons From the past and Implications For the Future,**Conference Report**,October8,1996.
- 3-Appel, Otto karl ,On the Relationships Between Ethics International Law and Politics.Military Strategy in our Time,A Philosophical Retrospective on the Kosovo Conflict,**Journal of Social Theory**, 4 (1) 2001.
- 4-Archer ,E.Sarah,Kosovo Present and Futur,**Military Review** November ,Dec,2003.
- 5-Bacik,A.Gokha&M,A Discussion on Ethnic Identity,A **Turkish Journal of International Relations**, Vol :1, N°1;Spring 2002.
- 6-Baubock, Rarne ,Multinational Federalism Territorial Integrity or Cultural Autonomy,**International Working Group** 2001.
- 7- Hugh, Michael,Intervention and Just wars,The Case of Kosovo,**Studies in Christian Ethics** N° 13 2000.
- 8-Bellamy,Alex.J,Reconsidering Rambouillet,**Contemporary Security Policy**, Vol 22, N° 1, April 2000.
- 9-Belilieu,Andre,Canada Alert :The 2003 Quebec Election a Vote for Change in la Belle

- Province,**Focus** Vol x1, issue 17 April 2003.
- 10- Bertiche, K. Gary, Ethnicity and Politics in Socialist Yugoslavia, **Academy of politics and the Annal of the American Political and Social Sciences**, N° 433, September 1997.
 - 11- Blumi, Isa, A Story of Mitigated Ambitions, Kosovo's Torturous Path to its Post war Futur, **Alternatives** Vol .1, N°4, Winter 2002.
 - 12- Burge, E.M, The Resurgence of Ethnicity, Myth or Reality, **Ethnic and Racial Studies** Vol.1 N°3, July 1978.
 - 13- Cardunal, Linda, The Limits of Bilingualism in Canada. **Nationalism and Ethnic politics** Vol. 1, N° 1 Spring 2004.
 - 14- Caspersen, Nina, The Horny Issue of Ethnic Autonomy in Croatia, Serb leaders and proposal for Autonomy, **Journal of Ethnopolitics and Minority**, Issue 3 2003.
 - 15- Chevallier, Eric, l' ONU au Kosovo .Lesson de la Premiere MINUK, **Occasionnal Paper** N°25, Mai 2002.
 - 16- Cohen, J. Leonard, Ethno-political Justice and Judicial Change in Yugoslavia, **International Political Science Review**, N°3, 1992.
 - 17- Collapse in Kosovo, **International Crisis Group report**, N° 155, 22 April 2004.
 - 18- Connor, Walker, Ethnonationalism, **Journal of international Affairs**, Vol. 27 1973.
 - 19- Corneliu, Bjola, Legitimizing the Use of Force in International Poliotics :A Communicative Action Perspectiv, **European Journal of International Relations** 11(2)2005.
 - 20- Coppo, Antoine Mark, Sur la Construction de Quelques Mythes Balkaniques, **La Pensee libre** N° 3, Mars 2005.
 - 21- Dawish Adeed, Nation and nationalism ? Historical Antecedents to Contemporary Debate, **International Studies Review** Vol 4, Issues 1 spring 2002)
 - 22- Downes, Paul. B, The Holy land Divided .Defending Partition as a Solution to Ethnic Wars, **Security Studies**, Vol : 10, N°4 Summer 2001.)
 - 23- Dragovic, Jasna, Les Intellectuelles Serbes .(**Relations Internationales** N° 89, printemps 1997.
 - 24- Elridge. Justin, L.C. Kosovo Land of Uncertainty, **European Security**, Vol 10, N°2 Summer 2001.
 - 25- Failure to Protect, Anti Minority Violence in Kosovo March 2004, **Human Rights Watch** Vo . 16 N° 6(D) July 2004.
 - 26- Fearon, D. James and Latin, D. David, Ethnicity Insurgency and Civil war, **American Political Sciences Review** Vol. 27, N° 1 2003.
 - 27- Fox, Jonathan, Is Ethnoreligious Conflict a Contagious Disease, **Studies in Conflict and Terrorism** 27 : 9 2004.
 - 28- Frieze, De Franklin, Kosovo Stable and Explosive, **Helsinki monitor** N° 2, 1995.
 - 29- Gagnon, Remy, La Disintegration Yugoslave, un Cadre Fertile pour la Theories des Dominos, **Etudes Internationales** Vol xxxv, N° 4, Dec 1994.
 - 30- Gagnon, V.P. JR, Ethnic Nationalism and International Conflict, The Case of Serbia, **International Security**, 19(3) Winter 1994/1995.
 - 31- Guichard, Catherine, International Law and the War in Kosovo, **Survival**, Vol 4 :1, N°2 Summer 99.
 - 32- Goati, Vladimir, Le Pluralism Politique in Yugoslavia, **Revue de Politique Internationales** Vol xx1, N° 959 1990)
 - 33- Gwire, M. CC. Michael, Why we did Bomb Belgrade?, **International Affairs** Vol, 76 N° 1, January 2000.
 - 34- Isikal, Huseyin, Two Perspectives on the Relationship of Ethnicity to Nationalism,

- Comparing Gellner and Smith, Alternatives : **Turkish Journal of International Relations**, Vol 1, N° 1, Spring 2002.
- 35-Human Rights in Albanians, Belarus, Slovakia Federal Republic of Yugoslavia, **International Helsinki Federation for Human Rights** July 1998.
- 36-Jenne, Erne, A Bargaining theory of Minority Demands. Explaining the Dog that did not Bite in 1990's Yugoslavia, **International Studies Quarterly**, N° 48, 2004.
- 37-Kauffman, Chaim, Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars, **International Security Studies**, Vol 2, N° 4, Spring 1996.
- 38-Kishan, Daya Thussu, Legitimizing Humanitarian Intervention? NATO and the Kosovo Crisis, **European Journal of Communication**, 15(3)2000.
- 39-Kosovo Ethnic Dilemma, The Need for Civic Contact, **International Crisis Group, Balkan Report**, N°143, May 2003.
- 40-Label, Jules and Ratres, Michael, Humanitarian Intervention, **Foreign Policy in Focus** Vol N° 1, January 2000.
- 41-Lawers, Gunters Smis, Stefoa, New Dimension to the Right to self Determination. A study of International Response to Kosovo Crisis, **Nationalism and Ethnic Politics** Vol :6, N°2, Summer 2000.
- 42-Layne, Christopher, Blunder in the Balkans, The Clinton Administration's Bungled War Against Serbia, **Policy Analysis**, N° 345, May 20 1999.
- 43-Liottts, P.H., Spill Over Effect, After Choks in Kosovo, Macedonian and Serbia, **European Security**, Vol :12, N° 1, spring 2003.
- 44-Lothar, Alttman Franz, The Statut of Kosovo, Chaillot paper, 50 oct 2001.
- 45-Lynch, Dov, Walking the Tightrop: The Kosovo Conflict and Russia. (**European Security** Vol 8 N° 4 Winter 1999.)
- 46-Mason, David, Structure of Ethnic Conflict Resolution Versus Secession in Rwanda and Sri Lanka. (**Terrorism and Political Violence** Vol 15 N° 4 Winter 2003.)
- 47-Ocorne, Svante, Institution Identity and Ethnic Conflict, International Experiences and its Implications for the Caucas. (**Nation and Nationalism** 2:3 1997.)
- 48-Pesic, Vesna, Serbian nationalism and the Origin of the Yugoslav Crisis. (**Peace Work** N° 8 April 1996.)
- 49-Petrovic, drajen, Ethnic Cleasing : An Attempt at Methodology. (**European Journal of International Law** N° 1 Issue 359 1994.)
- 50-Posen, Barry, The Security Dilemma, and Ethnicity. (**Survival** 33 (1)1995.)
- 51-Reiten, Ruth, Strategic non Violent Conflict in Kosovo. (**Peace and Change** Vol 25 N°1 January 2000.)
- 52-Roe, Paul, The Intrastate Security Dilemma, Ethnic Conflict as a Strategy. (**Journal of Peace Research** Vol 36 N°2 March 1999.)
- 53-Ronzitt, Natalino, Lessons of International Law from NATO's Armed Intervention Against the Federal Republic of Yugoslavia. (**The International Spectator** Vol xxxiv N°3 July september 1999.)
- 54-Rupnik, Jacques, Yugoslavia After Milocevic. (**Survival** Vol 43 N°2 Summer 2002.)
- 55-Saideman, M. Stephen, Overlooking The Obvious: Bringing International Politics Back Into Ethnic Conflict Management. (**International Studies Review** Vol 4 Issue 2 Fall 2002)
- 56-Salla, Michael, Kosovo non Violence and the Break up of Yugoslavia. (**Security Dialogue** 26 (4) 1995.)
- 57-Stahn, Carlsen, The UN Transitional administration in Kosovo and Eastern Timmor: A First analysis. (**Yearbook of UN Law** Vol 5 2001.)
- 58-Simic, Pedrag, Dynamics of the Yugoslavia Crisis (**Security Dialogue** Vol 26 52°1995.)
- 59-Stephen, Zunes, NATO's Rush to War in Yugoslavia. (**Peace Review** Vol 2 issue 3 September 1999.)

- 60-The Current Status of Yugoslavia Serbia and Monenegro.(International Crisis Group N° 101 Sept 2000.)
- 61-Thies ,J.Wallace,Compellence Failure or Coercive Success?The Case of NATO and Yugoslavia .(**Comparative Strategy** Vol :22 Issue 3 2003.)
- 62-Thompson,Andrew Ralph Fevre The National Question :Sociological Reflection on Nation and Nationalism.(**Nation and Nationalism**.(Vol:7 N° 3 July 2001.)
- 63-Tsandorou,Paul,The Continued Relevance of Sovereignty ,Globalising World Yugoslavia and its Successor States.(**Alternatives:Turkish Journal of International Relations**.(Vol:1 N°3 Fall 2002.)
- 64-Wilson, Jeremy,Law and Order in an Emerging Democracy :Lessons from the reconstruction of Kosovo's Police and Systems.(**The Annals of American Academy of Political Sciences** N° 605, 2006.)
- 65-Wilson Robin ,The Politics of Conemporary Ethno –Nationalist .(Nation and nationalism N° 7 1997.)
- 66-Witold, Racska,Le Conflit Ethnique et sa Nature et les Moyens de sa Prevention par la Communaute Internationale.(**Relations Internationales** N° 8 Hiver 1996.)
- 67-Walsh, Stephen,Beyond Ethnic Politics in central and Eastern Europe .(Journal of **Ethnopolitics and Minority** Issues 4, 2004.)

رابعاً :مواقع الإنترنت

- 1-A Comprehensive Review of the situation in Kosovo, www.unosek.org.docref/kaidereport.pdf
- 2-Andre Marc and Rudra Sill,The republic of kosovo 1989-199_ and hee resolution of conflict, rethinking sovereignty, <http://www.ciaonet.org/srchrn>
- 3-Carl .K.Sevich,The Kosovo crisis origins and history, http://koszovo_war.qexpand.com/
- 4-Constitution, <http://www.Serbia-info.com/facts/constitution.htm>
- 5-Daniel Conversi, autonomy, http://www.rapier_uni_unroc.pl/urowski/daniel4.html
- 6-Daniel Server , Yll Bojrrav and Ktari Kaseriethrie, Nation at its territorial worst special report. www.usep.org
- 7-Demographic history of Kosovo, http://en.wikipedia.org/wiki/demographic_history_of_kosovo
- 8-Ethnonationalism , <http://wwcis.edu.substitutes/cepdc/pub/role/chap03.pdf>
- 9-Jean Pierre Lartie, Kosovo mission impossible, www.ajlm.ca/pulformation/kosovo.pdf
- 10-Julie.A.Mertus, kosovo how myths and truths started a war, <http://www.ercprecs.edu/book/>
- 11-Ivanka Nedeva Stavrianakis, kosovo, http://www.global_politics.net/Essays/stavrianakis
- 12-Koffi Annan, Two concepts of sovereignty, www.un.org/overview/SG/kaecan.htm
- 13-Kosovo ethnic cleansing, www.eurozine.com
- 14-Kosovo constitution , <http://www.perlivia.info.com/facts/constitution.html>
- 15-Kosovo independence, www.kosovocompromise.com
- 16- Kosovo war, http://www.kosovo_war_iquexpand.com
- 17-Momcilo pavlovic, kosovo under autonomy 1974-1990, <http://www.cla.purdue.edu/si/team1report.pdf>

18- Peter Raw Rasmussen, What is a nation ? <http://www.scholiost.org/nations/whatisantion.html>

19- Rambouillet accord, <http://www.france.diplomatie.fr/actuel/dossiers/kosovo/kosovo/76.html>
Religious aspects of Yugoslavia Kosovo conflict, <http://www.kosovoreligion.html>

20- Stepgen. M. Saideman and R. Williams Ayres, Reuniting when it feels so good ? The cause of irredentism movement or four out of nine irredentism agree size does matter relatively
<http://www.ciaonet.org/isa/sas01>

21- Valeri Peclaw, George Berghezan Bernard Adam, Bilan de la guerre du Kosovo, rapport du grip2003/<http://www.grip/pub/rapports/rg00-3kosovo.pdf>

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول-مقاربة نظرية في المفاهيم	10
المبحث الأول:تحديد مصطلح العرقية ومترادفاتها	11
المطلب الأول:تعريف العرقية والمجموعة العرقية	11
المطلب الثاني:تعريف القومية والأمة	17
المبحث الثاني:خصائص ومميزات الخلافات العرقية	22
المطلب الأول: النظرية الماركسية والليبرالية	22
المطلب الثاني:ديناميكية وأسباب النزاعات العرقية	26
المبحث الثاني: إستراتيجية وأهداف المجموعة العرقية	39
المطلب الأول:الانفصال..كعامل تهديد لاستقرار	39
المطلب الثاني:الحكم الذاتي وضم الأراضي كسبب وحل النزاعات العرقية	44
الفصل الثاني: انهيار يوغسلافيا وظهور مشكل كوسوفو	51
المبحث الأول:انتعاش العرقيات	52
المطلب الأول:البنية العرقية لجمهورية يوغسلافيا	52
المطلب الثاني:تسييس المجموعة لعرقية	56
المطلب الثالث :انهيار الحزب الشيوعي	60
المطلب الرابع:استقلال الجمهوريات اليوغسلافية	65
المبحث الثاني:أهمية إقليم كوسوفو بالنسبة للصرب والألبان	71
المطلب الأول: البنية العرقية والدينية والتاريخية لكوسوفو	73
المطلب الثاني:دستور 1974	79
الفصل الثالث:اندلاع المقاومة الألبانية	90
المبحث الأول:هيمنة الصرب على كوسوفو	91
المطلب الأول:تجنيد الصرب	92
المطلب الثاني:إلغاء الحكم الذاتي	95
المطلب الثالث:موقف الألبان من الحكم الذاتي	99

105.....	المبحث الثاني: بروز المقاومة السلمية والمسلحة.....
106.....	المطلب الأول: النظام الموازي.....
112.....	المطلب الثاني: فشل النظام الموازي.....
119.....	المطلب الثالث: اندلاع المقاومة بقيادة جيش تحرير كوسوفو.....
125.....	الفصل الرابع: تدويل قضية كوسوفو
126.....	المبحث الأول: تدخل المنظمات دولية.....
128.....	المطلب الأول: القمع الصربي.....
132.....	المطلب الثاني: الكارثة الإنسانية.....
136.....	المطلب الثالث: مفاوضات رامبويه.....
142.....	المبحث الثاني: اندلاع الحرب.....
143.....	المطلب الأول: التدخل الإنساني.....
154.....	المطلب الثاني: تدخل الحلف الأطلسي.....
165.....	الفصل الخامس: كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة
166.....	المبحث الأول: سلطات الأمم المتحدة على كوسوفو.....
167.....	المطلب الأول: إدارة إقليم كوسوفو من طرف الأمم المتحدة.....
176.....	المطلب الثاني: بناء المؤسسات السياسية.....
181.....	المبحث الثاني: صعوبة تحديد الوضع النهائي.....
182.....	المطلب الأول: صعوبة التعايش السلمي للعرقيات.....
186.....	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحل معضلة الوضع النهائي.....
192.....	المطلب الثالث: الاستقلال بإشراف دولي.....
197.....	المطلب الرابع: الموقف الدولي من استقلال كوسوفو.....
202.....	الخاتمة
	الملاحق
207.....	ملحق رقم 01 قرار الأم المتحدة رقم 1160(1998).....
212.....	ملحق رقم 02 قرار الأمم المتحدة رقم 1199(1998).....
217.....	ملحق رقم 03 قرار الأمم المتحدة رقم 1160(1998).....
222.....	ملحق رقم 04 تقرير مارتي اهتيساري.....
231.....	ملحق رقم 05 قرار 1244 (1999).....
241.....	المراجع
249.....	الفهرس